اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

التقرير السنوي لعام ١٦٠٢

المجلس الاقتصادي والاجتماعي الوثائق الرسمية، ٢٠١٦ الملحق رقم ١٨



الأمم المتحدة

المحتويات

**	٠	
40	. 0 .	الم
•	_	_

1	مقدمة
المسائل التي يوجه إليها إنتباه المجلس الاقتصادي والاجتماعي	أولاً:
الأعمال التي اضطلعت بها اللجنة منذ دورتها التاسعة والأربعين	ثانياً:
ألف - أنشطة الأجهزة الفرعية	
باء – الأنشطة الأخرى	
١ – شعبة سياسات الاقتصاد الكلي٢	
٢ - شُعبة التكامل الإقليمي والتجارة٨	
٣- شُعبة المبادرات الخاصة	
٤ – المركز الأفريقي للإحصاءات	
٥ – شُعبة تنمية القدرات	
٦ – التعاون التقني: برنامج الأمم المتحدة العادي للتعاون التقني وحساب الأمم	
المتحدة للتنمية	
٧ – الشؤون الجنسانية ودور المرأة في التنمية	
٨ – الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية	
٩ – المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط ٤٥	
١٠ – شعبة سياسات التنمية الاجتماعية	
١١ – دعم البرامج	
١٢ – الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨ – ٢٠١٩	
١٣ – لوحة متابعة أداء الإدارة التنفيذية	
١٤ - خطة العمل السنوية لعام ٢٠١٦	
١٥ - سياسة التقييم وخطته	
١٦ – سياسة نوعية التنفيذ وخطتها ٢٠١٧–٢٠١٧	
۱۷ – دليل ضمان الجودة	
۱۸ – الإدارة	
٩ ١ – شعبة الإعلام وإدارة المعارف٧٠	
القضايا الناشئة عن اجتماعات الهيئات الفرعية للجنة بما فيها لجان الخبراء الحكومية	ثالثاً:
الدولية للمكاتب دون الإقليمية	
ألف – الأجهزة التي تتناول قضايا التنمية بصفة عامة٧٤	
١ – مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين ولجنة الخبراء التابعة له ٧٤	
٢ – لجان الخبراء الحكومية الدولية التابعة للمكاتب دون الإقليمية	
باء – الأجهزة الفرعية الفنية والقطاعية التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا	
جيم - الاجتماعات التي عُقدت خلال الفترة قيد الاستعراضvo	

١- الدورة التاسعة للجنة التنمية المستدامة٠٠		
٢- الدورة الأولى للجنة الشؤون الجنسانية والتنمية الاجتماعية٧٨		
 ۳- الدورة التاسعة للجنة المعنية بالتعاون والتكامل الإقليميين 		
٤- الدورة الثانية والثلاثون للجنة الخبراء الحكومية الدولية لوسط أفريقيا٢٨		
 الدورة العشرون للجنة الخبراء الحكومية الدولية لشرق أفريقيا 		
 ٦- الدورة الحادية والثلاثون للجنة الخبراء الحكومية الدولية لشمال أفريقيا 		
٧- الدورة الثانية والعشرون للجنة الخبراء الحكومية الدولية للجنوب الأفريقي٩١		
 الدورة التاسعة عشرة للجنة الخبراء الحكومية الدولية لغرب أفريقيا 		
عات السنوية المشتركة التاسعة للجنة الاتحاد الأفريقي الفنية المتخصصة للشؤون	بعاً: الاجتماء	را
والنقدية والتخطيط والتكامل الاقتصادي، ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء	المالية و	
والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين٩٨	المالية	
افتتاح الاجتماع	ألف —	
انتخاب أعضاء المكتب وإقرار جدول الأعمال وبرنامج العمل	باء –	
حوار السياسات العامة الوزاري الرفيع المستوى بشأن موضوع الاجتماعات السنوية المشتركة التاسعة	جيم –	
''نحو نهج متكامل ومتسـق فيما يخص التنفيذ والرصد والتقييم لخطة عام ٢٠٦٣ وأهداف التنميـة		
المستدامة"		
مناقشات الموائد المستديرة رفيعةُ المستوى	دال –	
النظر في التقرير والتوصيات الرئيسية الصادرة عن اجتماع لجنة الخبراء والنظر في مشاريع القرارات	ھاءِ –	
وإقرارها		
النظر في مشروع البيان الوزاري وإقراره	واو –	
مسائل أخرى	زاي –	
اختتام الاجتماع	حاء –	
البيان الوزاري	مرفق الأول:	ال
القرارات	مرفق الثاني:	ال
تقرير لجنة الخبراء المشتركة	مرفق الثالث:	ال

مقدمة

1- يشمل هذا التقرير السنوي للجنة الاقتصادية لأفريقيا الفترة الممتدة من ٣١ آذار/مارس ٢٠١٥ إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٦، وجرى إعداده وفقا للفقرة ١٨ من اختصاصات اللجنة. وقد أعتمد في دورتها التاسعة والأربعين التي عقدت في إطار الاجتماعات السنوية المشتركة التاسعة للجنة الاتحاد الأفريقي الفنية المتخصصة للشؤون المالية والنقدية والتخطيط والتكامل الاقتصادي، ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين التي عقدت في أديس أبابا يومي ٤ و٥ نيسان /أبريل ٢٠١٦.

أولا:المسائل التي يوجه إليها انتباه المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٢ - عقدت اللجنة مداولات وأصدرت عدداً من التوصيات بشأن موضوع الاجتماعات السنوية المشتركة التاسعة ''نحو نهج متكامل ومتسق فيما يخص التنفيذ والرصد والتقييم لخطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة''. وقد ركزت المناقشات والتوصيات على الانعكاسات المترتبة عن اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وإخضاع خطة عام ٢٠٦٣ وخطة تنفيذ السنوات العشر الأولى المتصلة بما للمقتضيات الوطنية؛ وإدراج خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ في الأطر وخطط العمل والبرامج خطة الاستراتيجية الوطنية.

٣ - وناقشت اللجنة أيضا عددا من المسائل الهامة الأخرى ذات الصلة بتنمية أفريقيا كجزء من اجتماعي الخبراء والوزراء في إطار الاجتماعات السنوية المشتركة التاسعة. وشملت القضايا التي نُوقشت: التقدم المجرز في مجال التكامل الإقليمي في أفريقيا؛ وبرنامج السنوات الخمس الأولى ذا الأولوية المتعلق بالعمالة والقضاء على الفقر والتنمية الشاملة للجميع؛ وتحديات الهجرة الدولية؛ وحالة التنمية الإحصائية في أفريقيا؛ والدراسة الاستقصائية السنوية الثانية عن آراء الشركاء في عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ والإطار الاستراتيجي للجنة الاقتصادية لأفريقيا لفترة السنتين ١٠١٨ - ٢٠١٩؛ والتقدم المجرز في أعمال المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط؛ ونتائج الدورة الأولى للجنة الشؤون الجنسانية والتنمية الاجتماعية، والدورة التاسعة للجنة المعنية بالتعاون والتكامل الإقليميين، والدورة التاسعة للجنة التنمية المستدامة، وتقارير اجتماعات لجان الخبراء الحكومية الدولية؛ والدعم المقدم على نطاق منظومة الأمم المتحدة للاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التابع له (النيباد)؛ الحاجة إلى اتباع نهج متسق للتنمية الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التابع له (النيباد)؛ الحاجة إلى اتباع نهج متسق للتنمية ودمج إطار النتائج والرصد والتقييم؛ وتمويل التنمية.

وصادقت اللجنة في نهاية دورتها على البيان الوزاري الذي يرد ملحقا في المرفق الأول
 بهذا التقرير، وعلى سبعة قرارات ترد في المرفق الثاني. وهي القرارات التي تخول اللجنة الاقتصادية
 لأفريقيا اتخاذ إجراءات في الجالات الرئيسية ذات الصلة بتنمية أفريقيا.

ثانيا: الأعمال التي اضطلعت بها اللجنة منذ دورتها التاسعة والأربعين ألف انشطة الأجهزة الفرعية

o – اضطلعت الأمانة، خلال الفترة قيد الاستعراض، بالأعمال التحضيرية لاجتماعات الهيئات الفرعية المختلفة التابعة للجنة بما في ذلك لجان الخبراء الحكومية الدولية لمكاتب اللجنة دون الإقليمية الخمسة، كما قدمت الخدمات لتلك الاجتماعات. وترد في الفصل الثالث من هذا التقرير تفاصيل تلك الاجتماعات.

باء - الأنشطة الأخرى

1 - شعبة سياسات الاقتصاد الكلي

7-يهدف البرنامج الفرعي المتعلق بسياسات الاقتصاد الكلي إلى تعزيز السياسات والاستراتيجيات والبرامج من أجل تحقيق النمو والتنمية المستدامين في أفريقيا. ويتمثل مجال التركيز الاستراتيجي الرئيسي للبرنامج الفرعي في تسريع وتيرة تحول البلدان الأفريقية من مركز البلدان المنخفضة الدخل إلى مركز البلدان المتوسطة الدخل. ومن العناصر الهامة للاستراتيجية المعتمدة الشروع في إجراء بحوث تطبيقية من أجل تقديم توصيات سياساتية لدعم الدول الأعضاء في تصميم سياسات وبرامج اقتصادية كلية مناسبة لتحقيق نمو سريع وشامل للجميع وقابل للاستدامة بيئياً، واستحداث فرص العمل، وتسريع وتيرة الحد من الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية عموما في إطار الحوكمة الرشيدة والاستقرار.

٧ - وفي سياق تنفيذ برنامج اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، كان للبرنامج الفرعي تأثير على رسم السياسات وعمليات التنمية من خلال نشر نتائج بحوثه المتعلقة بالسياسات وما يتصل بحا من توصيات سياساتية، وذلك بالاستعانة بمعرفتها بمنشوراتها الرئيسية مثل سلسلة التقرير الاقتصادي عن أفريقيا، والتقارير المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية.

٥ وخلال الفترة قيد الاستعراض، أصدرت اللجنة الاقتصادية طبعة عام ٢٠١٥ من التقرير الاقتصادي عن أفريقيا، وكان موضوعها "التصنيع من خلال التجارة". ويستند تقرير عام ٢٠١٥ إلى أعداد سابقة تشدد على الحاجة إلى إيجاد دول إنمائية وخطط للتنمية تمدف إلى

تعزيز التحول الهيكلي في أفريقيا، بالاستفادة من الموارد الطبيعية للقارة من أجل دعم التصنيع القائم على السلع الأساسية وبناء أطر سياسات صناعية ديناميكية ترتكز إلى مؤسسات راعية للابتكار وعمليات فعالة وآليات مرنة. وجرى نشر الرسائل والتوصيات الرئيسية الواردة في التقرير على نطاق واسع من خلال مختلف الفعاليات التي نُظمت في أكثر من ٢٠ مدينة كبرى داخل أفريقيا وخارجها.

9 - وجرى خلال الفترة قيد الاستعراض إعداد نموذج التنبؤ الخاص باللجنة الاقتصادية وتنقيحه. ويهدف هذا النموذج إلى تعزيز رسم السياسات والتخطيط فيما بين البلدان الأفريقية. وقد شرعت تسعة بلدان (من بين عشرة بلدان مستهدفة) في استخدام المنتجات المعرفية للجنة الاقتصادية لدعم تصميم وتنفيذ سياسات سليمة للاقتصاد الكلي وأطر وطنية صالحة للتخطيط الإنمائي، وذلك انطلاقاً من خط أساس صفري في فترة السنتين ٢٠١٢- ٢٠١٣. وشملت البلدان المستفيدة غينيا وسيراليون وليبيريا التي أعدت اللجنة الاقتصادية لها تقريرا بحثيا عن الأثر الاقتصادي والاجتماعي لانتشار فيروس الإيبولا تَصَمَّن تنبؤات تتعلق بآفاق النمو الاقتصادي للبلدان الثلاثة؛ وأنغولا ورواندا اللتين قدمت إليهما اللجنة الاقتصادية المشورة في مجال سياسات الاقتصاد الكلي؛ وإثيوبيا والجزائر وجنوب أفريقيا وغانا وكينيا ونيحيريا التي يجري تكييف نموذج التنبؤ الخاص باللجنة الاقتصادية لاحتياجاتها واعتماده. ونظمت اللجنة حلقة عمل تدريبية شارك التنبؤ الخاص باللجنة من أربعة من البلدان الستة المشار إليها في الجموعة الأخيرة، وموظفون من شتى الشُعب والمكاتب دون الإقليمية التابعة للجنة الاقتصادية. وأتاحت حلقة العمل فرصة للمشاركين للتعرف على الجوانب النظرية والفنية لعملية تصميم النموذج وتطويره من أجل إنتاج للمشاركين للتعرف على الجوانب النظرية والفنية لعملية تصميم النموذج وتطويره من أجل إنتاج تنبؤات موثوقة لأفريقيا كمنطقة، ولفرادى البلدان موضع الاهتمام أيضاً.

10 - وخلال الفترة قيد الاستعراض، ساهمت اللجنة الاقتصادية أيضا في إعداد وإطلاق طبعة عام ٢٠١٥ من تقرير الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم، وهو منشور سنوي مشترك يصدر عن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، واللجان الإقليمية الخمس. وساهمت في هذا التقرير أيضا منظمة السياحة العالمية. ويقدم التقرير لمحة عامة عن الأداء الاقتصادي العالمي مؤخراً وتوقعات الاقتصاد العالمي في الأمد القصير وعن بعض القضايا الرئيسية المتعلقة بالسياسات والتطورات الاقتصادية العالمية.

11 - وفيما يتعلق بتجديد التخطيط، أجرت اللجنة الاقتصادية دراسات حالة قطرية بغية استخلاص الدروس المستفادة في مجال التخطيط الإنمائي في أفريقيا. وجرى في عام ٢٠١٥ صياغة واستكمال تقرير بعنوان " التخطيط للتنمية الاقتصادية في أفريقيا: ٥٠ عاما من الخبرة"، من المقرر ترجمته وطباعته في عام ٢٠١٦. ويعد التقرير ثمرةً لبحوث هامة اعتمدت على خبرات التخطيط لتسعة بلدان أفريقية من مناطق القارة دون الإقليمية الخمس، بالإضافة إلى خبرات ثمانية

بلدان آسيوية. والهدف من التقرير هو إطلاع صانعي السياسات على قيمة التخطيط الإنمائي، مع لفت الانتباه إلى المخاطر المحتملة في ممارساته واتجاهاته السياساتية. وقد تبينت بالفعل فائدة هذه الوثيقة؛ ففي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، استعانت بما مديرية التخطيط بالسنغال لدعم إعادة هيكلة نظام التخطيط الوطني في البلد. وتمخضت نتائج هذا العمل، إلى جانب نتائج دراسة مماثلة عن الدروس المستفادة من تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، عن أساس تحليلي لدعم الدول الأعضاء في الانتقال إلى أهداف التنمية المستدامة وتنفيذها. وأدت إعادة تنشيط شبكة مخطّطي التنمية في عام ٢٠١٥ إلى توفير منتدى يتيح التعلم من الأقران وتبادل الخبرات بين العاملين في مجال التنمية في أفريقيا.

17 - ومن أجل تعزيز هدف اللجنة الاقتصادية المتمثل في أن تصبح مجمعاً فكرياً مرجعياً في أفريقيا، مثّل البرنامجُ الفرعي اللجنة في مؤتمر القمة المعني بابتكارات مجامع الفكر الذي نظمه معهد لاودر التابع لجامعة بنسلفانيا. وناقش القائمون على البرنامج الفرعي في المؤتمر كتابا عن مجامع الفكر وأهداف التنمية المستدامة لا يتناول بالدراسة الفرص والتحديات الرئيسية التي تحيط مجذه الأهداف ويوثق في الوقت نفسه دور مجامع الفكر في توجيه اهتمام عامة الجمهور وصناع السياسات إليها. ويسلط الكتاب الضوء على الاستراتيجيات والبرامج المحددة التي وضعها ١٤ مجمع فكر من جميع أنحاء العالم، بما فيها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، للمساعدة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ولابد أن مجامع الفكر والجماعات الموجهة نحو السياسات في جميع أنحاء العالم ستستخدم الاستراتيجيات والرؤى الواردة في الكتاب لدى تقديمها المساعدة من أجل تنفيذ تلك الأهداف.

17 - ونشرت اللجنة الاقتصادية، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير الأهداف الإنمائية للألفية عن عام ٢٠١٥، وهو تقرير لا يقتصر على تقييم أداء البلدان الأفريقية فيما يتصل بالأهداف الإنمائية للألفية فحسب، بل ويسلط الضوء أيضا على التدخلات السياساتية الناجحة في أفريقيا التي ينبغي الاسترشاد بحا في المستقبل عند تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأُعلن عن إصدار التقرير رسمياً على هامش دورة الجمعية العامة المنعقدة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، وجرى نشره على نطاق واسع داخل أفريقيا وخارجها، بما في ذلك أثناء فترة انعقاد المؤتمر الاقتصادي الأفريقي العاشر الذي استضافته كينشاسا في عام ٢٠١٥.

14 - واستثمرت اللجنة الاقتصادية بشكل كبير في دعم تصميم واعتماد وبدء تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وخطة عمل أديس أبابا وخطة عام ٢٠٦٣، التي تشكل مخطط التنمية

٤

J. McGann, ed., Think Tanks and SDGs: Catalysts for Analysis, Innovation and Implementation ' انظر: (University of Pennsylvania, 2016)

القارية. وانتدبت اللجنة موظفاً لمساعدة مجموعة المفاوضين الأفريقيين في نيويورك على كفالة إيراد أولويات أفريقيا على النحو الواجب في أهداف التنمية المستدامة وخطة عمل أديس أبابا. وقد استرشد فعلا بالموقف الأفريقي الموحد بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ (بصيغته التي وردت بالتفصيل في تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٤) في المفاوضات الحكومية الدولية التي عقدت بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وتمويل التنمية، وهو وثيقة أعدت بمساعدة اللجنة الاقتصادية. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت اللجنة الاقتصادية الدعم التقني إلى الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (النيباد) في تصميم خطة عام ٢٠٦٣ التي اعتمدها رؤساء الدول والحكومات الأفريقية في مطلع عام ٢٠١٥. وعقب ذلك، قدمت اللجنة الاقتصادية الاعداث التنمية المستدامة قبل احتماع اللجنة الإحصائية في بانكوك في تشرين الثاني/نوفمبر المؤشرات التنمية المستدامة قبل احتماع اللجنة الأفريقي حالياً على وضع مجموعة متكاملة من المؤشرات لتتبع الأداء فيما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠١٣. وسيكفل ذلك اتباع نهج متسق ومتكامل إزاء تنفيذ الخطين ومتابعتهما.

10 - وفي إطار الجهود الرامية إلى دعم أقل البلدان نموا في أفريقيا، نظم البرنامج الفرعي احتماعاً تقنياً إقليمياً عُقد في الجزائر العاصمة في أيار/مايو ٢٠١٥ لتحضير تلك البلدان لاستعراض منتصف المدة الشامل والرفيع المستوى لتنفيذ برنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١٦-٢٠١ المقرر عقده في أنطاليا، تركيا، في حزيران/يونيه ٢٠١٦. وقد ناقش المشاركون في احتماع الجزائر العاصمة كيفية تحسين الأداء في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول في السياق الأفريقي.

17 - وكان للجنة الاقتصادية كذلك تأثير على السياسات المتعلقة بتنمية القطاع الخاص وحشد الموارد المحلية و/أو الخارجية من أجل التنمية في ١٠ بلدان (من أصل ١٠ هي العدد المستهدف)، وذلك من خلال أنشطتها البحثية والدعوية. وهذه البلدان هي أنغولا وتشاد والجزائر وجيبوتي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وسوازيلند وسيراليون وغانا والكاميرون وكوت ديفوار. ويمثل هذا الإنجاز زيادة بنسبة ١٠٠ بالمائة على خط الأساس الصفري للبلدان التي اعتمدت سياسات حديدة لتنمية القطاع الخاص وحشد الموارد من أجل التنمية.

1٧ - وعلاوة على ذلك، اضطلع البرنامج الفرعي بدور حاسم في رفع مستوى الوعي وتيسير بناء توافق الآراء بشأن أولويات أفريقيا في مجال تمويل التنمية. فقدم الدعم التقني خلال المشاورات الإقليمية المعقودة في أديس أبابا عام ٢٠١٥ للإعداد للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية. وشمل الدعم الذي قدمته اللجنة الاقتصادية إعداد ورقات تحليلية مما ساهم في تعزيز استراتيجيات التفاوض التي تعتمدها المجموعة الأفريقية خلال مسار المؤتمر وفي تنقيح الالتزامات

التي ستشكل توجهات السياسة العامة في أفريقيا لسنوات قادمة. وخلال المؤتمر، اشتركت اللجنة الاقتصادية مع حكومة إثيوبيا وشركة الاستشارات "ماكينزي وشركاه" في استضافة فعالية جانبية بشأن زيادة سعة الحيز المالي لأفريقيا. وحضر الاجتماع أكثر من ١٣٠ مشاركا، منهم ممثلون للحكومات الأفريقية والقطاع الخاص والأوساط البحثية والمجتمع المدني. وساهم البرنامج الفرعي أيضا في فعالية جانبية نظمتها اللجان الاقتصادية الإقليمية الخمس وتناولت موضوع "المنظورات الإقليمية لتنفيذ خطة إنمائية طموحة ومستدامة مفضية إلى التحول".

1 / وأجرى البرنامج الفرعي دراسة بعنوان "تعزيز تنمية القطاع الخاص المحلي في أفريقيا: التركيز على الطاقة المتحددة". وتستطلع الدراسة الكيفية التي يمكن بما للحكومات في أفريقيا أن تستخدم بفعالية السياسات الصناعية ذات النزعة التدخلية لتنمية القدرة على مباشرة الأعمال الحرة وتحفيز الإنتاج المحلي، وخاصة في قطاعات مثل البناء والطاقة. ومتابعة لتوافق آراء مراكش الذي وجه مداولات أفريقيا بشأن تمويل التنمية في إطار التحضير للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، وبالتالي خطة عمل أديس أبابا، أعد البرنامج الفرعي أيضا تقريرا عن استراتيجيات تعبئة الموارد والاستثمار من أجل إحداث التحول الهيكلي. وقدمت الدراسة، من خلال دراسات حالة من إثيوبيا والمغرب ونيجيريا، أمثلة للنُهج الاستراتيجية وأفضل الممارسات في مجال تعبئة الموارد والاستثمار من أجل التحول الهيكلي. وبالإضافة إلى ذلك، تجرى بحوث بشأن استخدام والاستثمار المؤثر واستدامته. وساهم توافق آراء مراكش عام ٢٠١٤ أيضا في التقرير الذي أعده الفريق الرفيع المستوى المعني بالتدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا في عام ٢٠١٥، إذ استُرشد به في توجيه الجهود الرامية إلى إقامة الشراكات لعكس مسار التدفقات المالية غير المشروعة من القرية.

19 - ومتابعةً لإصدار التقرير النهائي للفريق الرفيع المستوى المعني بالتدفقات المالية غير المشروعة، وبالتعاون مع المركز الأفريقي لتطوير قطاع المعادن، اضطلع البرنامج الفرعي بمزيد من البحوث تناولت تأثير التدفقات المالية غير المشروعة في أفريقيا. وستؤدي هذه البحوث إلى تحسين الفهم الحالي لطبيعة التدفقات المالية غير المشروعة إلى الخارج وللمصادر الرئيسية، وتفضي إلى تقديم توصيات بشأن كيفية التصدي للتحديات السياساتية المتعلقة بمذه التدفقات، مع التركيز بشكل خاص على قطاع التعدين.

• ٢ - وأعد البرنامج الفرعي، بالاشتراك مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، طبعة عام ٢٠١٥ من تقرير الاستعراض المتبادل لفعالية التنمية، وهو التقرير الصادر بموجب تكليف أقرته في عام ٢٠٠٣ لجنة رؤساء الدول والحكومات لتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ويركز الاستعراض على ١٩ موضوعا تندرج تحت أربع مجموعات رئيسية هي: النمو الاقتصادي المستدام؛ والاستثمار في الإنسان؛ والحوكمة الرشيدة؛ وتمويل التنمية. وقد احتُفل

بصدور طبعة عام ٢٠١٥ بصورة رسمية أثناء انعقاد المؤتمر الاقتصادي الأفريقي العاشر في كينشاسا. وجرى نشرها على نطاق واسع في هذه المناسبة وفي إطار مناسبات أخرى نظمتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي داخل أفريقيا وخارجها.

71 - ويسر البرنامج الفرعي تبادل الأفكار وعزّز البحوث من خلال المؤتمر الاقتصادي الأفريقي العاشر، الذي اشترك في تنظيمه مصرف التنمية الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتناول موضوع "معالجة الفقر وعدم المساواة في إطار خطة التنمية لما بعد عام ٢٠٠٪. وقد شارك في المؤتمر ما مجموعه ٢٠٠ مشاركا، منهم وزراء للتخطيط الاقتصادي والمالية ومسؤولون حكوميون رفيعو المستوى ومستغلون بمجال التنمية في أفريقيا؛ واختتم المؤتمر بإصدار وثيقة كينشاسا الختامية التي سلطت الضوء على شدة الفقر وارتفاع تكلفة ممارسة الأعمال التجارية في القارة وقضايا الحوكمة وعدم المساواة بين الجنسين وضعف الهياكل الأساسية الصحية وجودة التعليم، باعتبارها من العوامل التي تعيق النمو الاقتصادي الشامل للجميع في أفريقيا في الوقت الراهن.

77 - وفي مجال الحوكمة الاقتصادية، حققت اللجنة الاقتصادية هدفها بالكامل الذي يتمثل في زيادة عدد البلدان الأفريقية التي تستعين بالبحوث وأنشطة الدعوة التي تضطلع بحا اللجنة من أجل تحسين ممارسات الحوكمة الاقتصادية وسياساتها ومعاييرها من ١٨ بلدا إلى ٢٤. والبلدان الإضافية الستة هي: تشاد، وحيبوتي، وسوازيلند، وسيراليون، وغانا، والكاميرون. وعلاوة على ذلك، دعمت اللجنة الاقتصادية أربعة بلدان أخرى (تشاد، وجيبوتي، وغانا، والكاميرون) في تبني سياسات تتعلق بالحوكمة الاقتصادية، لتفي بذلك بمدفها لفترة السنتين ٢٠١٥-٥٠٠ المتمثل في زيادة إجمالي عدد البلدان إلى ٢٢ بلدا.

77 - وعلاوة على ذلك، أعدت اللجنة الاقتصادية الطبعة الرابعة من تقرير الحوكمة الأفريقية الذي تناول موضوع "قياس الفساد في أفريقيا: المسائل المتعلقة بالبعد الدولي ". ويقدم التقرير نقدا لمقاييس الفساد الحالية القائمة على التصورات، مؤكدا أن هذه المقاييس لا تراعي البعد الدولي للفساد، ويدعو البلدان الأفريقية والشركاء إلى التركيز على نُهُج لقياس الفساد تستند إلى حقائق وإلى معايير كمية أكثر موضوعية، مع إيلاء اهتمام خاص بالبعد الدولي.

75 - وأجرى البرنامج الفرعي فيما يخص الفساد كذلك دراستين بعنوان "الفساد في المشتريات الحكومية: حالة الهياكل الأساسية" و" الفساد في مجال الحكم المحلي والمؤسسات التقليدية"، وتقدم الدراستان توصيات سياساتية هامة إلى الدول الأفريقية لمساعدتما في جهودها الرامية إلى الحد من الفساد.

٢ - شُعبة التكامل الإقليمي والتجارة

• ٢٥ في إطار البرنامج الفرعي للتكامل الإقليمي والتجارة، تمدف اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لتعزيز التعاون والتكامل الإقليميين على نحو فعال فيما بين الدول الأعضاء، بما في ذلك اعتماد نُهُج إقليمية لمعالجة التحديات في مجالات التجارة والصناعة والزراعة والأراضي. ويتيح الخطاب المستخدم حالياً بشأن التحول الهيكلي للاقتصادات الأفريقية فضلا عن إطلاق المفاوضات بشأن منطقة التجارة الحرة الثلاثية (بين السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي ومنطقة التجارة الحرة القارية مؤشرا عاماً يعطى صورة أكبر عن الهدف البارز الذي يجري تحقيقه.

واستمرت اللجنة الاقتصادية في المساهمة بشكل كبير في دعم الدول الأعضاء في اعتماد سياسات ومبادرات إقليمية لتعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية وتحسين الاستفادة من التطورات الأخرى في مجال التجارة مثل اتفاقات الشراكة الاقتصادية. وتشارك اللجنة بشكل مكثف أيضا في تطورات كبرى استجدت في مجال التجارة في أفريقيا وذلك من خلال توفير الدعم التقني. ومن الأمثلة المحددة لذلك الدعم المقدم إلى الجماعات الاقتصادية الإقليمية الثلاث المشاركة في مفاوضات منطقة التجارة الحرة الثلاثية التي أُطلقت في حزيران/يونيه ٢٠١٥، وأفضت إلى بدء التفاوض بشأن منطقة التجارة الحرة القارية. واستكملت اللجنة الاقتصادية الصيغة الأولى من دليل التكامل الإقليمي الأفريقي، وذلك بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي ومن خلال عملية تشاورية شملت الجماعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء. وأعدت اللجنة أيضا الطبعة السابعة من تقرير تقييم التكامل الإقليمي في أفريقيا، وهو التقرير الذي يسلط الضوء على ضرورة تعزيز الابتكار في أفريقيا من أجل إنجاح التحول الهيكلي. أما تقييم اللجنة لأثر منطقة التجارة الحرة القارية على حقوق الإنسان الذي يركز على العمالة والأمن الغذائي وسبل كسب العيش في الريف، فمن المتوقع أن يتناول أوجه الضعف التي ينبغي أخذها في الاعتبار عند التفاوض بشأن المنطقة المذكورة. وفي هذا الصدد، حققت اللجنة الاقتصادية أهدافها أو تجاوزها، حيث أصبح هناك الآن ٢٩ بلدا وثلاث جماعات اقتصادية إقليمية تعكف على وضع أو تنفيذ سياسات أو برامج في سياق مناطق التجارة الحرة أو الاتحادات الجمركية.

7٧ - وجرى تقديم المساعدة التقنية من أجل صياغة واعتماد خطة العمل الوطنية والإقليمية المتعلقة بتعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية ومنطقة التجارة الحرة القارية (تونس، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وغابون، ونيجيريا، وجماعة شرق أفريقيا، والجماعة الافتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، واتحاد المغرب العربي)، ومن أجل صياغة واعتماد استراتيجيات الاستجابة الوطنية لقانون النمو والفرص في أفريقيا (إثيوبيا، وليسوتو). ولجعل الاتفاقات التجارية أكثر شمولا وإنصافا، زُوّدت

الدول الأعضاء بمعلومات تستند إلى الأدلة وتوضح الآثار الاقتصادية الناتجة لا عن اتفاقات الشراكة الاقتصادية فحسب، بل وعن الاتفاقات التجارية الإقليمية الضخمة. وقُدم الدعم التقني إلى مجموعة البلدان الأفريقية في منظمة التجارة العالمية أيضا في سياق التحضير للمؤتمر الوزاري العاشر الذي استضافته القارة الأفريقية للمرة الأولى وعُقد في مدينة نيروبي. وزاد نتيجة لذلك عدد المواقف الموحدة التي اعتمدتما الدول الأعضاء أو نفذتما في مجال التجارة الدولية أو المفاوضات التجارية، من ١٠ مواقف موحدة في فترة السنتين ١٢٠١٦-٢٠١٢ إلى ١٦ موقفاً في فترة السنتين المتمثل في ١٥موقفاً).

7٨ - وعلاوة على اطلاع الدول الأعضاء على حالة الأمن الغذائي في أفريقيا، أعدت اللحنة الاقتصادية مبادرة تحدف إلى تشجيع وتطوير سلاسل قِيمة منسقة إقليمياً للسلع الأساسية الاستراتيجية الزراعية، بغية تعزيز قدرات الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية على وضع سياسات واستراتيجيات فعالة لتطوير سلاسل قِيمة زراعية على الصعيد الإقليمي. وقد لقيت المبادرة والنواتج ذات الصلة استحساناً كبيرا ودعماً قوياً من جانب الاتحاد الافريقي، كما ألحاكانت متوائمة تماماً مع إطار البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا الرامي إلى تشجيع وتطوير سلاسل القيمة والأعمال التجارية الزراعية والصناعات الزراعية. وتنطوي المبادرة على تطوير عدد من النواتج أبرزها خمس دراسات تقييم إقليمية عن سلاسل القيمة الزراعية الإقليمية وتنمية التجمعات الصناعية الزراعية؛ وإطار للقدرات يتعلق بتطوير وتنفيذ سلاسل قيمة زراعية التجمعات؛ ومشروع إطار سياساتي ومبادئ توجيهية سياساتية لتطوير وتشجيع سلاسل القيمة الزراعية الإقليمية في أفريقيا، يُعرض على مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الافريقي من أجل الزراعية الإقليمية في أفريقيا، يُعرض على مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الافريقي من أجل الزراعية الإقليمية في أفريقيا، يُعرض على مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الافريقي من أجل الزراعية الإقليمية في أفريقيا، يُعرض على مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الافريقي من أجل الزراعية الإقليمية في أفريقيا، يُعرض على مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الافريقي من أجل

79 - وفيما يخص الزراعة، حققت اللجنة الاقتصادية هدفها المتمثل في زيادة عدد البلدان والجماعات الاقتصادية الإقليمية التي صممت أو نفذت سياسات أو برامج ترمي إلى تحقيق التنمية الزراعية والأمن الغذائي من ٥ إلى ٦ بلدان (بإضافة جمهورية الكونغو الديمقراطية) ومن جماعتين اقتصاديتين إلى ٥ جماعات (السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، وجماعة شرق أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي).

٣٠ - وأجرت اللجنة الاقتصادية دراسة أفريقية شاملة لتبيّن مدى توافر الشروط اللازمة لنجاح التحول الزراعي. وستصب نتائج الدراسة في وضع إطار سياساتي يُعتمد على أعلى مستوى سياسي في أفريقيا ويهدف إلى تعزيز التحول الزراعي والريفي الناجح. ومن المزمع إطلاق الدراسة في عام ٢٠١٦. ويعدُ تحليل النظم الزراعية نهجا رئيسيا لتنمية قطاع الزراعة في أفريقيا ومن المتوقع

أن يحقق مكاسب اقتصادية كبيرة لقطاعي الزراعة والصناعات الزراعية في أفريقيا. وفي هذا السياق، أعدت اللجنة الاقتصادية استعراضا شاملا للإنتاج الزراعي والنظم الغذائية في أفريقيا في سياق الاتجاهات الناشئة. وساعدت مساهمة اللجنة الاقتصادية المتعلقة بالنظم الزراعية في أفريقيا في سياق في إثراء النقاش المستنير الذي يتناول إصلاح الإنتاج الزراعي والنظم الغذائية في أفريقيا في سياق ما بعد إعلان مالابو وفي ضوء خطة عام ٢٠٦٣.

٣١ - وإدراكا من اللجنة الاقتصادية للدور الذي يمكن أن يضطلع به رأس المال الخاص كمصدر بديل للاستثمار من شأنه دعم جهود التنمية في أفريقيا، قَدمت جملة مبادرات منها ما أدى إلى إبراز إمكانية مساهمة رأس المال الخاص في النمو الاقتصادي في أفريقيا. وفي هذا السياق، أجرت اللجنة دراسة أفريقية شاملة بعنوان "رأس المال الخاص ودوره المحتمل في تحقيق النمو الاقتصادي في أفريقيا: إزالة الغموض المحيط بمذه الفئة من الأصول لفائدة صانعي السياسات". وأتاح منتدى التنمية الأفريقي التاسع للجنة الاقتصادية فرصةً لنشر نتائج الدراسة بين الجهات صاحبة المصلحة، بما في ذلك الدول الأعضاء والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني. وكانت توصيات المنتدى بشأن هذه المسألة جزءا من مجموعة المعارف التي تضمنها كتاب صادر عن اللجنة ساهم، إضافة إلى انتشاره الواسع، في إثراء المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية. ومن المتوقع أن تفضي هذه الجهود إلى توليد مستوى عال من التأثير السياساتي في المستقبل. ويمكن المتوقع أن تفضي هذه الجهود إلى توليد مستوى عال من التأثير السياساتي في المستقبل. ويمكن المعوض الذي يكتنف هذه الفئة من الأصول لدى صانعي السياسات، وقد كان ذلك في واقع الأمر أحد الأهداف المرجوة من الدراسة.

٣٢ - وبدأت اللجنة الاقتصادية الحوار السياساتي الجاري بشأن اتفاقات الاستثمار الثنائية وسياسات الاستثمار، وذلك على الصعيدين الوطني والقاري. وركز النقاش على التساؤل المتعلق بمدى تأثير اتفاقات الاستثمار الثنائية الموقعة على مستويات التجارة لدى الدول الأفريقية الأعضاء.

٣٣ - وعلى صعيد الطاقة، واصلت اللجنة الاقتصادية تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية (بما في ذلك جماعة شرق أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا) من أجل اعتماد تكنولوجيات الطاقة النظيفة وسياساتها بغية تحقيق نجاحات في مجال توفير الطاقة المستدامة للجميع. واتخذت اللجنة الاقتصادية مبادرة على نطاق القارة تحدف إلى تعزيز قدرة البلدان الأفريقية على دعم استخدام الطاقة المتحددة من أجل تحقيق التنمية المستدامة

١.

Abdalla Hamdok, ed., Innovative Financing for the Economic Transformation of Africa (ECA, Addis : انظر: Ababa, 2015)

والحدّ من الفقر. وتناول المشروع إمكانات الطاقة الحيوية والسياسات الداعمة لتطويرها في السياق الأفريقي، مع التركيز بشكل خاص على الوقود الحيوي السائل لما له من آثار إيجابية بعيدة المدى.

97 - وتعكف اللجنة الاقتصادية الآن، وهي التي حازت لقب "راعية" التحول الهيكلي في أفريقيا، على استعراض العديد من السياسات الصناعية والتجارية التي تعتمدها الدول الأعضاء، ومنها سوازيلند وغينيا بيساو، علاوة على تلك التي تعتمدها السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي. فقد وضعت اللجنة على سبيل المثال سياسةً عامة شاملة وقائمة بذاتها لتنظيم قطاعي الصناعة والتجارة في سوازيلند، تجسد الفلسفة الاقتصادية التي تتبناها الحكومة فيما يتعلق بتدابير واستراتيجيات التدخل في مجالي الصناعة والتجارة من أجل دفع عجلة التنمية المستدامة في البلد ودعما للبرامج الأحرى الرامية إلى تحقيق أهداف سوازيلند لعام ٢٠٢٢.

وفضلا عن ذلك، أجرت اللجنة الاقتصادية، خلال هذه الفترة قيد الاستعراض، استعراضا للسياسات والاستراتيجيات الصناعية في أفريقيا، قدمت من خلاله معلومات عن تنمية القدرات الصناعية في جميع أنحاء القارة من أجل سد الفجوة الملحوظة في هذا الجال. وشمل الاستعراض تحليلات كمية ونوعية تناولت السياسات والمبادرات الحالية فيما يتعلق بالتنمية الصناعية وحالة المؤشرات الصناعية واتجاهاتها. ونظمت اللجنة في هذا السياق الدورة التاسعة للجنة المعنية بالتعاون والتكامل الإقليميين تحت شعار "تعزيز التكامل الإنتاجي في سياق التحول الهيكلي في أفريقيا''. وإلى جانب عرض أبرز النتائج والإنجازات التي حققها البرنامج الفرعي خلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ كان هدف الدورة هو توعية صانعي السياسات الأفريقيين بأهمية التصنيع والتكامل الإنتاجي بوصفهما حجر الأساس لخطة التحول في أفريقيا. وشاركت في الدورة ٤٩ دولة عضوا و ٦ جماعات اقتصادية إقليمية. وبالتزامن مع دورة اللجنة المعنية بالتعاون والتكامل الإقليميين، نظمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بمشاركة من الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، حوارا سياساتيا تناول التحول الهيكلي في المشهد العالمي الجديد بغية اتخاذ إجراءات ملموسة لتقاسم المعارف في مجال السياسات الإنمائية لتحسين فهم التحديات السياساتية المتعلقة بالتحول الإنتاجي والتنمية. وشارك في هذه الفعالية ما يزيد على ١٠٠ جهة معنية من المنظمات الدولية والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية ومن المسؤولين الأفريقيين.

٣٦ - وفيما يخص الهياكل الأساسية، ساهمت اللجنة الاقتصادية في وضع نموذج لرصد وتقييم مشاريع الهياكل الأساسية العابرة للقارة المنفذة في إطار برنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا، بغية تعزيز تنفيذ المشاريع الإقليمية. واعتمدت مفوضية الاتحاد الأفريقي، خلال اجتماع الاستعراض الإقليمي للسلامة على الطرق المعقود في تموز/يوليه ٢٠١٥، خارطة طريق للإسراع

في تنفيذ خطة العمل الأفريقية المتعلقة بعقد العمل من أجل السلامة على الطرق. ونظمت اللجنة، بالتعاون مع المفوضية والبنك الدولي، حدثاً جانبياً عن تنفيذ أهداف العقد وبلوغها، لاسيما التحديات والفرص الماثلة في أفريقيا، وذلك أثناء انعقاد المؤتمر الأفريقي الثاني المعني بالسلامة على الطرق في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥.

٣٧ - وبصورة عامة، حرى إحراز تقدم كامل نحو زيادة عدد البلدان والجماعات الاقتصادية الإقليمية التي تضع سياسات أو برامج في مجالات التصنيع والهياكل الأساسية والطاقة والاستثمار من ٨ بلدان إلى ١٧ بلدا ومن جماعة اقتصادية إقليمية واحدة إلى ٣ جماعات.

77 وفيما يخص تنفيذ الإعلان بشأن المسائل المتعلقة بالأراضي وتحدياتها في أفريقيا، أحرز تقدم فيما يتعلق بزيادة عدد الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية التي تصمم أو تنفذ سياسات وبرامج لمعالجة التحديات المتعلقة بإدارة الأراضي. فقد زاد عدد الدول الأعضاء التي تقوم بذلك بما قدره ١١ بلدا هي: إثيوبيا، وأنغولا، وبوروندي، وجنوب السودان، وزامبيا، وسوازيلند، والصومال، وكوت ديفوار، وكينيا، وملاوي، والنيجر، فيما شملت الجماعات الاقتصادية الإقليمية الإضافية السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وساهم البرنامج الفرعي في تحقيق هذا الإنجاز من خلال تعزيز قدرات الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية بسبل تمثلت في تنفيذ برامج مشتركة من أجل تعميم قضايا الحوكمة المتعلقة بالأراضي في الاستراتيجيات والبرامج، وإجراء بحوث لتوفير الأدلة اللازمة لتصميم خيارات سياساتية صارمة فيما يتعلق بالأراضي، ووضع إطار رصد لتتبع التقدم المحرز في عمليات سياسات الأراضي.

٣٩ - وافتتحت اللجنة الاقتصادية مؤتمرا تقرر عقده كل سنتين بشأن سياسات الأراضي في أفريقيا، وقد اجتذب المؤتمر أكثر من ٣٥٠ مشاركا وقُدمت خلاله ٨٥ ورقة. وأنشأت اللجنة أيضا موقعا شبكيا مخصصا لمبادرتما المتصلة بسياسات الأراضي، ويشكل الموقع مصدرا مفيدا للحصول على المعلومات المتعلقة بالأراضي وهو بمثابة قاعدة بيانات لتلك المعلومات.

• ٤ - ولتعزيز قدرات الجهات صاحبة المصلحة والمؤسسات المعنية بحوكمة وإدارة الأراضي في أفريقيا، قامت اللجنة الاقتصادية، في إطار شراكة مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، بإعداد وثيقة معلومات أساسية وإطارا لتنمية القدرات، كما نظمت مع شركاء مثل البرلمان الأفريقي والمركز الإقليمي لرسم خرائط موارد التنمية، العديد من الأنشطة التدريبية لفائدة مشرعين من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وأكثر من ٥٠ من الجهات صاحبة المصلحة المعنية بالأراضي من ٢٠ بلدا من البلدان الناطقة بالإنكليزية والفرنسية. وبالإضافة إلى ذلك، وضعت اللجنة الاقتصادية برامج تدريبية بشأن المشاركة في سياسات الأراضي على الصعيدين الجنساني والشعبي. وعلاوة على ذلك، أجرت اللجنة عددا من الدراسات التي تغطي طائفة واسعة

من القضايا المتعلقة بالأراضي، بما في ذلك دور البرلمانيين في حوكمة الأراضي، وحقوق المرأة في الأراضي، ووضع مبادئ توجيهية لإعداد مناهج دراسية تتناول حوكمة الأراضي وتُدرس في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي. وتمكنت اللجنة أيضا من تأمين دعم مالي من الحكومة الألمانية للمساعدة في إنشاء شبكة تميّز أفريقية في مجال حوكمة الأراضي. وكذلك اضطلعت اللجنة بأنشطة دعوية في شتى المحافل الدولية والمناسبات الرفيعة المستوى المتعلقة بالزراعة المعقودة داخل أفريقيا أو خارجها وذلك لزيادة الوعي بمسألة حوكمة الأراضي. وتعكف اللجنة حاليا على استعراض أكثر من ٢٠ طلبا وردت من دول أعضاء وشركاء للحصول على مساعدة تقنية، كما الاهتمام بقضاياها مع شركاء مثل منظمات المجتمع المدني ومنظمة مزارعي البلدان الأفريقية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والاتحاد الأوروبي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وتقوم اللجنة، في إطار شراكة مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، بتقديم دعم شامل لعشرة ومصائد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني، وإطار سياسات الأراضي في أفريقيا ومبادئها التوجيهية، وذلك لتحسين حوكمة الأراضي في تلك البلدان دعما للأمن الغذائي فيها.

25 - وعقب صدور تقرير تناول التقدم المحرز في تنفيذ الإعلان بشأن المسائل المتعلقة بالأراضي وتحدياتها في أفريقيا وقُدم إلى المؤتمر الأول للجنة الفنية المتخصصة المعنية بالزراعة والتنمية الريفية والمياه والبيئة خلال اجتماعها المعقود في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ أقر المؤتمر الوزاري للاتحاد الأفريقي عددا من التوصيات بشأن سياسات الأراضي. وشملت تلك التوصيات إنشاء مركز أفريقي لسياسات الأراضي وصندوق يهدف إلى تيسير تعبئة الموارد لصالح المركز؛ واعتماد إطار رصد وتقييم لتتبع التقدم المحرز فيما يتعلق بسياسات الأراضي؛ والالتزام بتطبيق المبادئ التوجيهية المتعلقة بالاستثمار في حيازة الأراضي على نطاق واسع في أفريقيا من أجل تعزيز الاستثمارات الزراعية؛ ووضع هدف يراد به تخصيص ٣٠ بالمائة من الأراضي للنساء وتأمين حقوقهن في الأرض عن طريق إصلاحات تشريعية وآليات أخرى.

٣ - شُعبة المبادرات الخاصة

27 - لا يزال هذا البرنامج الفرعي يشجع اعتماد وتنفيذ مبادرات جديدة في مجالي إدارة الموارد الطبيعية وتغير المناخ، وتكنولوجيات وابتكارات جديدة لدعم التحول الاقتصادي والاجتماعي في أفريقيا. وبناء على ذلك، قامت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا طيلة الفترة قيد الاستعراض بتعزيز أنشطتها المتعلقة بالبحوث ووضع السياسات والأعمال التحليلية في مجالات

African Union, African Development Bank and ECA, Guiding Principles on Large Scale Land Based : انظر Investments in Africa (Addis Ababa, 2014)

الابتكارات والتكنولوجيات، والتحول الأخضر، والمعادن والصناعات الاستخراجية، وتغير المناخ. وتحدف تلك الأنشطة إلى إرساء سياسات مناصرة للفقراء وعمليات سليمة لصنع القرار ووضع السياسات، باعتبارها جميعا السبيل إلى تحقيق التنمية المستدامة. وقد أفضى البرنامج الفرعي إلى السياسات، باعتبارها جميعا السبيل إلى تحقيق التنمية الرامية إلى تسخير التكنولوجيات والابتكارات الجديدة لأغراض التنمية من ١٥ مبادرة في فترة السنتين ٢١٠١-٣٠ إلى ٢٨ مبادرة في الفترة المخديدة لأغراض التنمية من ١٥ مبادرة في الغترة الخدمات التقنية والاستشارية من أجل صوغ سياسات واستراتيجيات وطنية وإقليمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واستعراض هذه السياسات والاستراتيجيات الحكومات الإلكترونية وأطر قياسها لثمانية بلدان (إثيوبيا، وغامبيا، وغانا، وغينيا، والكاميرون، والمغرب، وموزامبيق، وناميبيا). والهدف الرئيسي من هذه المبادرات هو إدخال تحسينات واسعة النطاق على أداء الحكومات فيما يتعلق بتطوير تقديم الخدمات ودعم الحوكمة.

27 - وخلال الفترة قيد الاستعراض، نظمت اللجنة الاقتصادية عدة فعاليات تتصل بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك المنتدى الأفريقي الثالث لإدارة الإنترنت الذي عُقد في إطار شراكة مع وزارة تكنولوجيا الاتصالات التابعة لحكومة نيجيريا. وقد أفضى المنتدى إلى نتائج لها أثرها على الاجتماع العالمي لأصحاب المصلحة المتعددين المعنيين بمنتدى إدارة الإنترنت المعقود في اسطنبول، تركيا.

25 - وفي الفترة السابقة لاستعراض تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات بعد مضي عشر سنوات على انعقادها، أصدرت اللجنة الاقتصادية تكليفاً بإجراء عدد من الدراسات القطرية لبحث تنفيذ تلك النتائج في أفريقيا. واستنادا إلى الاستنتاجات التي خلصت إليها التقارير القطرية، انتُهي من إعداد تقرير عن النتائج والآفاق بالنسبة لأفريقيا، شمل توصيات لفائدة صانعي السياسات.

وع المحقول المحلم والتكنولوجيا والابتكار، حققت اللجنة الاقتصادية تماما هدفها المتمثل في زيادة عدد المؤسسات والشبكات الراعية للمبتكرين والمخترعين التي تدعمها الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية. وكان ذلك نتيجة للبحوث التي أجرتها اللجنة ولأنشطتها الدعوية. وقد تحقق ذلك من خلال التشجيع على وضع برامج لهندسة الطب الإحيائي تتدرس في الجامعات الأفريقية، وهو ما اعتمدته ١١ جامعة بحلول نهاية عام ٢٠١٥. والتحق نحو محمل البرامج التي تعتمد المنهج الدراسي العام، وتخرج ٣٣ طالبا في نهاية عام ٢٠١٥. البرنامج، فلا يزال يحظى بالزحم والأهمية. ففي عام ٢٠١٥، أقامت اللجنة الاقتصادية المدرسة الصيفية الثالثة للابتكار ومباشرة الأعمال الحرة في مجال هندسة الطب الإحيائي، وهي المدرسة الصيفية الثالثة للابتكار ومباشرة الأعمال الحرة في مجال هندسة الطب الإحيائي، وهي المدرسة

التي تقدف إلى تشجيع الشباب على الابتكار وممارسة العمل الحر. وقد حققت هذه البرامج نجاحات هامة في أوغندا إذ أن جميع الطلاب المتخرجين من الجامعات التي يُدرَّس بما المنهج العام حصلوا على وظائف أو أنشأوا شركاتهم الخاصة، وأصبحوا يقدمون إلى المستشفيات خدمات لا تقدّر بثمن ويقيمون الشراكات مع كبار الموردين في البلدان المتقدمة. ويركز عنصر البحث التابع لبرنامج هندسة الطب الإحيائي على سوق الأجهزة الطبية، وفرص نشوء وتنظيم صناعة لأجهزة الطب الإحيائي. وقد بدأ العمل في دراسة حالتين إفراديتين في كل من كينيا وملاوي، وأطلقت دراستان أخريان عن مصر ونيجيريا.

73 - كما عقدت اللجنة الاقتصادية للمرة الأولى حوارا سنويا لكبار الخبراء تناول العلم والتكنولوجيا وخطة التحول الأفريقية، وذلك بغرض توفير منتدى لصوغ سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار ومحفل للتعلم وتبادل التجارب والمعارف فيما بين صانعي السياسات والخبراء الأفريقيين والقطاع الخاص في القارة. وأتاح هذا الحوار للدول الأعضاء أن تساهم بمدخلات في برامج العلم والتكنولوجيا والابتكار باللجنة، ومكن اللجنة من تعميم نواتجها. وقد شاركت حكومة كينيا في تنظيم حوار كبار الخبراء المعقود في عام ٢٠١٥ واستضافته، وانصب محور التركيز فيه على دور مراكز الابتكار ومجموعاته ومجمعاته في عملية التصنيع. واسترشد المشاركون في الحوار ببحوث حارية تضطلع بها اللجنة، كانت ضمن النتائج التي تمخض عنها الحوار الأول لكبار الخبراء الذي عُقد في نيجيريا في عام ٢٠١٤ وتناول موضوع العلم والتكنولوجيا والابتكار وحطة التحول الأفريقية.

25 - وفي مجال الاقتصاد الأحضر، شرع بلدان في تصميم أو تنفيذ إصلاحات سياساتية لتحقيق تحولٍ أخضر. وأُحرز تقدم ملحوظ أيضا نحو إعداد منتجات معرفية تعزز قدرة الدول الأعضاء على تصميم وتنفيذ إصلاحات سياساتية تؤدي إلى تخضير الاقتصادات. وفي هذا السياق، أُنجزت دراساتُ حالة أحريت في خمسة بلدان (إثيوبيا، وبوركينا فاسو، وتونس، وغابون، وموزامبيق أسفرت عن بدء ثلاثة بلدان (هي إثيوبيا، وتونس، وموزامبيق) في إجراء إصلاحات سياساتية تتعلق بالاقتصاد الأخضر. وقد أعدت ثلاثة منتجات معرفية رئيسية، كان أولها تقريرا صدر بعنوان "الاقتصاد الأخضر الشامل للجميع والتحول الهيكلي في بلدان أفريقية مختارة" وأُعد استناداً إلى دراسات حالة أجريت في إثيوبيا، وبوركينا فاسو، وتونس، وغابون، وموزامبيق.

2 - وتناول التقرير الآنف ذكره بالدراسة الصلات التي تربط بين سياسات الاقتصاد الأخضر الشامل للجميع والتحول الهيكلي، بغية تعزيز اتساق السياسات اللازم لكفالة حدوث انتقال سلس. وصدر التقرير الثاني بعنوان "منهجيات التقييم وأدواته المتكاملة من أجل اقتصاد أخضر شامل للجميع في أفريقيا"، وهو بمثابة منهجية وأداة تَعتمدان على الأدلة المستمدة من الواقع يُسترشد بحما في وضع وتنفيذ سياسات الاقتصاد الأخضر الشامل للجميع وتقييم أثرها.

أما المنتج الثالث فصدر بعنوان "التدابير التمكينية من أجل إيجاد اقتصاد أخضر في أفريقيا"، وهو يسلط الضوء على التدابير التمكينية التي تفضي للانتقال إلى نمو أخضر. وصدرت إضافة إلى ذلك ثلاثة موجزات سياساتية بشأن المنتجات المعرفية الثلاثة. وأعدت اللجنة الاقتصادية أيضا تقريرا عن "تعزيز إدارة موارد المياه من خلال اقتصاد أخضر شامل للجميع: دراسة استقصائية لمجموعة مختارة من المشاريع في حوض بحيرة فيكتوريا".

93 - وصدر العدد الخامس من تقرير التنمية المستدامة في أفريقيا بعنوان "تحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا من خلال نمو أخضر شامل للجميع". ويقدم التقرير المذكور تقييماً كلياً للتقدم المحرز نحو تحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا، كما يسلط الضوء على أهمية تشجيع النمو الأخضر الشامل للجميع في قطاعات مختارة. وفي إطار تحضير التقرير، أُعدت تقارير قطرية عن دراسات حالة أجريت عن النمو الأخضر الشامل للجميع في كل من إثيوبيا، وجنوب أفريقيا، وغانا، والمغرب. وأنجز البرنامج الفرعي بنجاح أيضا تنفيذ مشروع يهدف إلى تعزيز قدرة صانعي السياسات الأفريقيين على تعميم مسألة الحد من مخاطر الكوارث في السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والإقليمية في أفريقيا، وصدر في إطار المشروع نفسه تقريران دون إقليميان (عن الجنوب الأفريقي وغرب أفريقيا) وأربعة تقارير قطرية (عن بوركينا فاسو، وملاوي، وموزامبيق، ونيجيريا).

• ٥ - وكان للبرنامج الفرعي دور في دعم البلدان الأفريقية خلال المناقشات الدولية المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وفي ذلك الصدد، أصدر البرنامج تقارير إقليمية ودون إقليمية بشأن أهداف التنمية المستدامة. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٥، وفر البرنامج الفرعي أيضا دعما فنيا في مجال تنظيم وخدمة منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة. وشكّلت الوثيقة الختامية للمنتدى مساهمة أفريقيا الجماعية في الاجتماع الذي عقده المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في عام ٢٠١٥.

وشجعت اللجنة الاقتصادية اعتماد وتنفيذ مبادرات جديدة تتسق مع الرؤية الأفريقية للتعدين. واعتمدت خمسة بلدان (جمهورية تنزانيا المتحدة، وسيراليون، وغينيا، وليسوتو، وموزامبيق) سياسات أو أطر تنظيمية لإدارة الموارد المعدنية تتسق مع تلك الرؤية.

20 - واعتمدت غينيا عددا من الأولويات السياساتية المتفقة مع الرؤية الأفريقية للتعدين. وفي وقت لاحق اشتركت اللجنة الاقتصادية، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والغرفة الوطنية للمناجم، في وضع سياسة وطنية شاملة للمسؤولية الاجتماعية للشركات تعكس الأولويات التي وضعتها الحكومة. وقد ورد هذا الطلب من مكتب الرئيس مباشرة. وبدأت ليسوتو في تنفيذ إصلاحات تشريعية لتنظيم قطاع التعدين فيها بما يتسق مع الرؤية الأفريقية، فيما شرعت سيراليون في وضع إطار سياساتي لقطاع التعدين يستند إليها. وعلاوة على ذلك، أصدرت اللجنة سيراليون في وضع إطار سياساتي لقطاع التعدين يستند إليها. وعلاوة على ذلك، أصدرت اللجنة

الاقتصادية تكليفا بإجراء دراسة بحثية عن المسائل الجنسانية والتعدين، بما في ذلك التعدين على نطاق ضيق في أفريقيا، وما يتناسب مع ذلك من مسائل سياساتية. وتضمنت نواتج ذلك المشروع خلاصة وافية تعرض الفرص التي تتوافر للنساء والتحديات التي يواجهنها بوصفهن العنصر الفاعل الرئيسي في مجال التعدين الحرفي، إضافة إلى الآليات المالية الداعمة للانتقال إلى عمليات التعدين على نطاق ضيق.

٧٥ - وتعكف اللجنة الاقتصادية كذلك على إجراء تقييم لسياسات إغناء المعادن في الدول الخمس عشرة الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، مسلطةً الضوء على أفضل الممارسات والدروس المستفادة في المنطقة بغية تحقيق هدف نحائي هو النهوض ببرنامج إغناء المعادن في السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي. وجرى أيضا تعزيز معارف البلدان المستفيدة وقدراتما فيما يتعلق بجني ثمار استغلال قطاع التعدين، وذلك من خلال مبادرات إقليمية تنفذ في مجال الصناعات الاستخراجية في أفريقيا، منها: الاستفادة من الرؤية الأفريقية للتعدين من أجل تحسين نوعية الحوكمة؛ ووضع دليل لرؤية قطرية في مجال التعدين من أجل إضفاء الصبغة الخلية على الرؤية الأفريقية وإرساء أطر سياساتية وتنظيمية على الصعيد القطري تتسق مع الرؤية الأفريقية؛ وإجراء تحليلات للثغرات التي تعتري قدرات المنظمات الأفريقية للمسح الجيولوجي؛ وإجراء دراسة عن التدفقات المالية غير المشروعة. وأجريت دراسة عن أنشطة التعدين الضيق النطاق في أفريقيا شملت أعمالا وبيانات ميدانية، وسلطت الضوء على هذا النوع من التعدين الستنادا إلى أدلة ميدانية مجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وزامبيا، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وزامبيا، وزمبابوي، وغانا، وكوت ديفوار، ومالي، وموزامبيق، والنيحر، ونيحيريا.

٥٥ - وواصلت اللجنة الاقتصادية تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء من خلال المركز الأفريقي لسياسات المناخ لمساعدتها على التصدي للتحديات التي يطرحها تغير المناخ بالنسبة للقطاعات الإنمائية المعرضة لخطره. وتشمل الإنجازات الرئيسية زيادة عدد البلدان التي تأخذ تغير المناخ في الاعتبار في الأطر والسياسات الإنمائية مستعينة في ذلك ببحوث ومشورة مقدمة من اللجنة، من ١٠ بلدان إلى ٢٧ بلدا. وتم تنفيذ ما مجموعه ٥٨ نشاطا من أنشطة الدعم التقني، بما في ذلك ٣٣ نشاطا شملت تقديم التدريب وعقد حلقات العمل وزيادة الوعي وبناء توافقات الآراء وإجراء الحوارات السياساتية.

٥٥ - وترتبط الإنجازات الرئيسية في عام ٢٠١٥ بالدعم التقني والاستشاري المقدم إلى البلدان الأفريقية قبل انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ في باريس وفي أثنائه، بما في ذلك مساهمة بارزة قُدمت في أحد الاجتماعات عن موضوع بعنوان "فهم المشهد الأفريقي المتغير في مفاوضات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ: من كيوتو إلى باريس". وتمخض

الاجتماع عن استنتاجات رئيسية من شأنها تعميق الفهم لشتى عناصر المفاوضات. وأنشأت اللجنة الاقتصادية أيضا منتدى لتشجيع الحوار بين صانعي السياسات والباحثين والمجتمع المدني بشأن تغير المناخ والتنمية المستدامة في أفريقيا. وقد جرى تنظيم هذا الحدث، الذي عُرف باسم "محادثات المناخ الأفريقية"، بالتعاون مع جامعة دار السلام في إطار التحضيرات السابقة للمؤتمر وتناول موضوع "إضفاء الطابع الديمقراطي على إدارة تغير المناخ على الصعيد العالمي وبناء توافق أفريقي في الآراء حيال مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ المعقود في باريس وما بعده".

٥٦ - وعُقد المؤتمر الخامس المعني بتغير المناخ والتنمية في أفريقيا في مدينة فيكتوريا فولز، زمبابوي، وكان موضوعه "أفريقيا وتغير المناخ والتنمية المستدامة: رهان باريس وما بعدها". وأتاح المؤتمر الفرصة للتفكير في التقدم المحرز نحو تحقيق الهدفين المنصوص عليهما في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، على نحو ما وردا في مادتها الثانية، وهما العمل على أن تستقر نسبة تركيز غازات الاحتباس الحراري في الغلاف الجوي وتيسير تحقيق التنمية المستدامة.

00 - وأعدت اللجنة الاقتصادية أيضا إطارا منهجيا لوضع المساهمات المقررة المحددة وطنياً، التي تشمل الطموحات والمساهمات الوطنية للدول الأطراف فيما يتعلق بالتقليل من الانبعاثات. وهذا الإطار المنهجي أيّده فريق المفاوضين الأفريقيين ووُضع تحت تصرف الدول الأعضاء حيث استفادت من مساعدة اللجنة في هذا الإطار كل من سوازيلند والكاميرون وليبريا وملاوي خلال الأعمال التحضيرية التي نفذها كل من هذه البلدان لإعداد مساهماته.

٥٨ - وتعاونت اللجنة الاقتصادية مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي في استضافة ما يزيد على ١٠٠ نشاط شملت فعاليةً رفيعة المستوى للاحتفال بيوم أفريقيا وحواراً حول مأدبة عشاء ركّز على شواغل تغير المناخ المتعلقة بأفريقيا تحديدا من خلال منظورات مختلفة. كما شكّل جناح أفريقيا في مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ في باريس حيزا فكريا وماديا مكّن أفريقيا من التحدث بصوت واحد ومن ضمان ورود أولوياتها فيما يتعلق بتغير المناخ والتنمية بصورة معقولة في اتفاق باريس.

٤ - المركز الأفريقي للإحصاءات

90 - يهدف عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في ميدان الإحصاءات إلى زيادة القدرات الإحصائية للبلدان الأفريقية لتمكينها من جمع وتصنيف واستخدام إحصاءات متجانسة تتسم بنوعيتها الجيدة وبقابليتها للمقارنة وذلك دعما للجهود الإنمائية على الصعد الوطني والإقليمي والدولى.

7. – وخلال الفترة قيد الاستعراض، تلقت ٢٤ دولة عضوا مساعدةً تقنية من اللجنة (بمساهمات من شركاء آخرين) من أجل وضع الصيغة الحالية للاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاءات وتنفيذها، وهو ما يتجاوز هدف فترة السنتين ٢٠١٥–٢٠١٥ المحدد بعدد ٢١ دولة انطلاقا من خط أساس مقداره ١٤ دولة. وفي سياق ذلك، أحريت تقييمات شاملة للنظم الإحصائية الوطنية في البلدان التالية: إثيوبيا، وجزر القمر، وجنوب أفريقيا، وجيبوتي، وزمبابوي، وغينيا، وغينيا -بيساو، ومدغشقر، ومصر، ونيجيريا. وقد تمخضت هذه التقييمات عن نتائج وتوصيات رئيسية، ودفعت بعض البلدان إلى أن تطلب مجددا الحصول على المساعدة التقنية لاستحداث برنامج لبناء القدرات من أجل تعزيز الإطار القانوني والمؤسسي والقدرات البشرية والأنشطة الدعوية في مجال تعبئة الموارد من أجل إعداد الإحصاءات.

71 - وقد زاد اليوم الأفريقي للإحصاء، الذي يُحتفل به في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر من كل عام، من وعي الجمهور بما للإحصاءات من دور هام في جميع جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية في أفريقيا. وفي ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠١٥، شاركت اللجنة الاقتصادية أيضا في إطلاق شبكة المجتمع الأفريقي للإحصاءات رسمياً.

77 - وفي إطار الاستراتيجية العالمية لتحسين الإحصاءات الزراعية والريفية، جرى تعزيز قدرة البلدان على أخذ العينات لإجراء دراسات استقصائية زراعية من خلال تدريب عملي وفرته حلقات عمل تدريبية عُقدت في رواندا، وزامبيا، وغينيا الاستوائية، وكابو فيردي، والكاميرون، والمغرب، وموزامبيق. وقُدمت ستُ مِنح دراسية طويلة الأجل لدارسي درجة الماجستير في مجال الإحصاءات الزراعية أتيح أيضاً لمراكز التدريب في مجال الإحصاءات.

77 — وواصلت اللجنة الاقتصادية أداء دور ريادي في مجال تنفيذ البرنامج الأفريقي للتعجيل بتحسين نُظم التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية. ويهدف هذا البرنامج إلى توفير الدعم للبلدان في مساعيها لإجراء تقييم شامل لنظمها والقيام، عند الاقتضاء، بإصلاح تام لها من خلال تنقيح القوانين القائمة، وتغيير الهياكل التنظيمية، ومراجعة سير عملية التسجيل ومسار المعلومات والوثائق، وتدريب الموظفين، واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتسجيل إحصاءات الأحوال المدنية وإحصاءات أسباب الوفاة وتجميعها. ومن الجوانب الرئيسية لهذا البرنامج إعداد أدوات ومبادئ توجيهية لدعم البلدان في بناء وتعزيز نُظم التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية فيها على نحو يستند إلى مبادئ الأمم المتحدة وتوصياتها. وقد وضعت اللجنة الاقتصادية أدوات وتوجيهات تتسق مع هذه المبادئ والتوصيات وتنظم التقييم واضعت اللجنة الإطار السياساتي والقانوني؛ وتنظيم وإدارة عملية تسجيل المواليد وحالات الوفاة الشامل لما يلي: الإطار السياساتي والقانوني؛ وأسباب الوفاة. وأتم ٢٢ بلدا إجمالا عملية تقييم والزواج والطلاق؛ وإحصاءات الأحوال المدنية؛ وأسباب الوفاة. وأتم ٢٢ بلدا إجمالا عملية تقييم

النُظم الوطنية للتسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية، أو قام بتصميم مثل هذا التقييم أو بدأ عملية تنفيذه وشرع في إرساء خطط عمل وطنية استنادا إليه. وهذه البلدان هي: إثيوبيا، وأنغولا، وأوغندا، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وتونس، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجنوب أفريقيا، وحيبوتي، وزامبيا، وسوازيلند، وغانا، وكينيا، وليبريا، وليبيا، وليسوتو، ومالي، ومصر، وموزامبيق، وناميبيا، ونيجيريا.

75 - وأعدت اللجنة الاقتصادية كُتيبا عن رقمنة التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية، سيكون بمثابة أداة إرشادية لإرساء مثل هذه النظم في البلدان الأفريقية وغيرها. وقد صدر الكتيب رسميا خلال الندوة الأفريقية الحادية عشرة للتنمية الإحصائية التي عُقدت في ليبرفيل في تشرين الثاني/نوفمبر 7٠١٥. وعلاوة على ذلك، تعاونت اللجنة الاقتصادية مع منظمة الصحة العالمية والندوة الأفريقية للتنمية الإحصائية - بقيادة هيئة إحصاءات جنوب أفريقيا- في وضع استراتيجية تقنية لتحسين نوعية إحصاءات الوفيات في أفريقيا في الفترة ٢٠١٦-٢٠١، وذلك بغية تسجيل الوفيات وأسبابها بشكل أفضل في أفريقيا.

70 - وبالتعاون مع كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة، وضعت اللجنة الاقتصادية مجموعة أدوات تدريبية إلكترونية عن الإحصاءات الجنسانية، لكي تكون أداةً تفاعلية للتعلم الإلكتروني لمن ينتجون الإحصاءات الجنسانية ومن يستخدمونها. وأُعد أيضاً كتيبٌ إرشادي عن وضع برنامج وطني للإحصاءات الجنسانية، وذلك لمساعدة البلدان على اعتماد نهج أكثر عمومية ومنهجية إزاء إنتاج الإحصاءات الجنسانية واستخدامها.

77 - وقادت اللجنة الاقتصادية عملية تنسيق أعمال البلدان الأفريقية فيما يتعلق بوضع مؤشرات عالمية لأهداف التنمية المستدامة. وبالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي وهيئة إحصاءات جنوب أفريقيا، نظمت اللجنة سلسلةً من حلقات العمل للأعضاء الأفريقيين في فريق الخبراء العالمي المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة من أجل وضع الصيغة النهائية للمساهمة الأفريقية. وجرت علاوة على ذلك مواءمة الغايات والمؤشرات العالمية لتلك الأهداف مع غايات خطة عام ٢٠٦٣ وطموحاتها ومؤشراتها.

77 - وفي مجال المعلومات الجغرافية المكانية، قادت اللجنة الاقتصادية عملية تشكيل اللجنة الإقليمية لأفريقيا التابعة لمبادرة الأمم المتحدة بشأن إدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي، مما أدى إلى إقامة شراكات جديدة مع مسؤولين وطنيين في جميع مجالات الجغرافيا المكانية، ومع المنظمات غير الحكومية، والأوساط الأكاديمية، ومؤسسات البحوث، والقطاع الخاص. ومن خلال أعمال هذه اللجنة الإقليمية، اتفقت الدول الأعضاء على مجموعة أساسية من المفاهيم والممارسات والمعايير والمبادئ التوجيهية المتعلقة بتطوير المعلومات الجغرافية المكانية في أفريقيا وإدارتها. وقامت اللجنة الاقتصادية إضافة إلى ذلك بتنسيق نشر ١٠ محطات مرجعية

جديدة للنظام العالمي للملاحة بواسطة السواتل في كل من بوروندي، وتشاد، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وزامبيا، وزمبابوي، وغانا، وغينيا-بيساو، وكوت ديفوار، وكينيا، وناميبيا. ويجري حاليا تركيب المحطات بمساعدة شركة تريمبل (Trimble, Inc). ودعمت اللجنة كذلك وضع معايير لإنشاء مراكز لتخزين البيانات وتحليلها على الصعيدين الوطني والقطري تتبع إطار الإسناد الجيوديسي الأفريقي. ويساهم تنفيذ إطار الإسناد هذا في الحصول على بيانات وإحصاءات جغرافية متسقة عن أفريقيا.

7۸ - وأعدت اللجنة الاقتصادية وثيقةً عن المعلومات الجغرافية المقدمة طوعاً في أفريقيا، تعرض المبادئ التوجيهية التي يمكن استخدامها لتوعية الوكالات الوطنية لرسم الخرائط والتماس السبل لإدماج المعلومات الجغرافية المقدمة طوعاً في البرامج الوطنية لرسم الخرائط. وقد أُقرت الوثيقة في اجتماع لفريق من الخبراء أثيرت فيه أيضا مسائل تتعلق باستخدام هذه المعلومات الجغرافية وجرى خلاله استعراض بعض الممارسات المثلى في مجال إدماج المعلومات المذكورة في عمليات رسم الخرائط والحالة الراهنة في هذا الصدد.

79 - وقامت اللجنة الاقتصادية بتحسين قدرات ستة بلدان أفريقية رائدة في استخدام التكنولوجيا الجوالة في العملية الإحصائية (هي إثيوبيا، وتونس، وزمبابوي، وغامبيا، والكاميرون، وكينيا). وقد زاد هذا النشاط من قدرة المكاتب الإحصائية الوطنية على العمل مع مؤسسات التدريب والبحث من أجل وضع منهجيات ونظم لجمع البيانات بالتكنولوجيا الجوالة، وعزز من قدرة هذه المكاتب على وضع نظم لجمع البيانات تستند إلى المعلومات الجغرافية المكانية وتعمل على أجهزة محمولة. وفي إطار هذا المشروع، نشرت اللجنة الاقتصادية مبادئ توجيهية بشأن استخدام الأجهزة المحمولة في جمع البيانات. وعُقد مؤتمر إقليمي بشأن استخدام التكنولوجيا الجوالة في العمليات الإحصائية بغية تبادل الخبرات المكتسبة والدروس المستفادة بين الممارسين والأكاديميين.

ونشرت اللجنة، بالتعاون مع مصرف التنمية الأفريقي ومفوضية الاتحاد الأفريقي، عدد الحولية الإحصائية الأفريقية لعام ٢٠١٥، وهو الأمر الذي يساعد على التقليل إلى أدنى حدّ من مخاطر استخدام المنظمات الثلاث معلومات غير متسقة ويخفف من عبء الإبلاغ الواقع على عاتق الدول الأعضاء ويساهم في تيسير الحصول على البيانات الأفريقية. ويستلزم إعداد الحولية التحقق من صحة البيانات من جانب جهة خارجية، وقد تمت هذه العملية فيما يتعلق بعدد الحولية الصادر في عام ٢٠١٦.

٧١ - وتواصل اللجنة الاقتصادية العمل مع مصرف التنمية الأفريقي ومفوضية الاتحاد الأفريقي ومع شركاء آخرين لإحداث ثورة بيانات في أفريقيا. ففي أعقاب تنظيم مؤتمر رفيع المستوى بشأن ثورة البيانات عُقد على هامش الاجتماعات السنوية المشتركة الثامنة في شهر

آذار/مارس ٢٠١٥ وما تلى ذلك من أنشطة للمتابعة، نُظم لفائدة المديرين العامين للمكاتب الإحصائية الوطنية اجتماعٌ خاص لفريق من الخبراء بشأن ثورة البيانات. وأتاح الاجتماع إجراء مناقشة مركزة عن نتائج المؤتمر ودور المكاتب الإحصائية الوطنية في إحداث ثورة البيانات وإدماجها في صميم استراتيجية مواءمة الإحصاءات في أفريقيا.

٧٧ - وواصلت اللجنة الاقتصادية قيادتها لتنفيذ نظام الحسابات القومية في أفريقيا، من أجل التصدي للتحديات التي تواجه البلدان الأفريقية في إعداد الحسابات القومية والإحصاءات الاقتصادية في التوقيت المناسب وبنوعية جيدة. وفي هذا الصدد، أحرزت اللجنة تقدماً بنسبة المنائة فيما يتصل بتحقيق الهدف المتمثل في زيادة عدد البلدان التي ترد بشأنها في قاعدة البيانات الإحصائية الأفريقية مجموعة بيانات قابلة للمقارنة عن نظام الحسابات القومية، من ٣٨ إلى ٤٤ بلدا. وحصلت ست دول أعضاء (جمهورية الكونغو الديمقراطية، والسنغال، والسودان، وغابون، وموريتانيا، وناميبيا) على مساعدة تقنية لوضع خطط قطرية وإجراءات للمتابعة من أجل تحسين عملية تجميع الحسابات القومية وتنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨.

٧٧ - وعلاوة على ذلك، أعدت وثيقتان تقنيتان إحداهما دليل بشأن جداول الإمداد والاستعمال، والأحرى دليل إرشادي بشأن استخدام البيانات الإدارية في الحسابات القومية. وأعدت اللجنة الاقتصادية أيضا تقريراً عن احتياجات الدول الأعضاء من أجل تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ مع مقارنتها بقدرات الشركاء على توفير المساعدة التقنية وغيرهما والتدريب. وقد أسهم ذلك في تحسين اختيار المستفيدين من التدريب والمساعدة التقنية وغيرهما من أشكال الدعم التي تقدمها اللجنة وشركاء آخرون.

٧٤ - وأخيرا، تواصل اللجنة الاقتصادية الاضطلاع بدور أمانة اللجنة التوجيهية القارية للمشروع الأفريقي المتعلق بتنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨. وقد استعرضت اللجنة التوجيهية في اجتماعها الرابع التقرير المرحلي المعد عن المرحلة الأولى من المشروع (لفترة السنتين ١٠٠١-٢٠١٥).

ووفّت اللجنة بالهدف المتمثل في زيادة عدد الدول الأعضاء التي لديها ٣٠ مؤشرا أو أكثر من مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية التي قُسمت إلى ما لا يقل عن ثلاث نقاط بيانات منذ عام ١٩٩٠، من عدد ٥٠ إلى ٥٤ بلدا.

مُعبة تنمية القدرات

٧٦ في إطار بناء القدرات، تمدف اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى تعزيز قدرات مفوضية الاتحاد الأفريقي، ووكالة التخطيط والتنسيق التابعة لشراكة النيباد، وأمانة الآلية الأفريقية لاستعراض

الأقران، والجماعات الاقتصادية الإقليمية لتنفيذ أولوياتها الإنمائية بما يتماشى مع الأولويات والرؤية التي عبرت عنها خطة عام ٢٠٦٣، والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا مثل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٧٧ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، واصلت اللجنة الاقتصادية الترويج للمثل العليا للآلية الأفريقية لاستعراض الأقران وساعدت البلدان في وضع خطط عملها الوطنية. فعلى سبيل المثال قدمت اللجنة دعما فنيا للتحضير لمؤتمر القمة الاستثنائي لرؤساء الدول والحكومات المشاركة في الآلية. وساهمت اللجنة، بوصفها أحد أعضاء الفريق التقني، في ورقات المواضيع والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة. وشاركت اللجنة كذلك في ثلاثة اجتماعات تقنية عُقدت في جنوب أفريقيا في ٢٦ مؤر/ يوليه ٢٠١٥، وفي كينيا في ٧ و ٣٣ و ٢٤ آب/ أغسطس ٢٠١٥. وقامت بتنظيم الاجتماعات جهة التنسيق الوطنية للآلية في كينيا التابعة لوزارة التخطيط وأيلولة السلطات، والرئيس الحالي للجنة جهات التنسيق الخاصة بالآلية، وأمانة كينيا لمبادرة النيباد والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران.

٧٨ - وفي آب/ أغسطس ٢٠١٥، قدمت اللجنة الاقتصادية مساعدة تقنية إلى جهة التنسيق الوطنية للآلية بالسودان ومجلس الإدارة الوطني لوضع اللمسات النهائية لتقرير التقييم الذاتي القطري. وأتاحت البعثة فرصةً لتقييم تشكيل مجلس الإدارة الوطني ومراجعة مشاريع الفصول المزمع إدراجها في التقرير الذي سيُرسل إلى الأمانة القارية للآلية بغية إعداد الاستعراض الخارجي.

٩٧ - وساهمت اللجنة الاقتصادية كذلك في بعثة الاستعراض القُطرية الموفدة إلى جيبوتي في آب/ أغسطس ٢٠١٥. وساهم خبراء اللجنة في صياغة تقرير الاستعراض القطري، الذي تناول بصفة رئيسية التخطيط الإنمائي وإطار الإنفاق المتوسط الأجل وإدارة الموارد الطبيعية. وعُرض التقرير في مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي المعقود في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٦ حيث جرى استعراض البلد عن طريق الأقران.

• ٨٠ وجرى تنظيم حلقة عمل تدريبية تقنية في السنغال عُقدت في نيسان/ أبريل ٢٠١٥ بشأن المنهجيات والاستبيانات المتعلقة بالآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، بغرض تزويد الجهات صاحبة المصلحة على الصعيد الوطني بفهم جيد لعملية التقييم الذاتي ولأدوار ومسؤوليات مختلف أصحاب المصلحة، وبشأن بنية الاستبيان والاستقصاءات الخاصة بالأسر المعيشية وغيرها من الفئات المستهدفة، وبشأن مجمل عملية إعداد التقرير الوطني وخطة العمل.

٨١ - وفي كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٥، قامت اللجنة الاقتصادية، في إطار المساعي الرامية إلى تنشيط الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، بتنظيم حلقة عمل للتوعية بالآلية وتنشيطها، قدمتها بالتعاون مع مكتب النيباد في كينيا لفائدة بلدان شرق أفريقيا المشاركة في الآلية وغير

المشاركة فيها. فزُودت البلدان غير المشاركة في الآلية بمعلومات عن كيفية الانضمام إلى العملية، وعُززت قدرات الدول الأعضاء التي هي بصدد إجراء أول استعراض قطري لها. وتم تسليط الضوء على عدد من التوصيات لتنشيط الآلية مثل مراجعة معايير اختيار فريق الشخصيات البارزة وتحسين مستوى مشاركة رؤساء الدول في مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي/ الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران وما إلى ذلك. وقد أُدجحت تلك التوصيات في القضايا التي سوف تجري مناقشتها في مؤتمر القمة الاستثنائي.

٨٢ - وعُقد اجتماع لفريق من الخبراء في لاغوس، نيجيريا، في ١٥ و ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٥ لاستعراض وإقرار دراسة عن تبسيط حوكمة الموارد الطبيعية في عملية الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران. وحضر اجتماع فريق الخبراء نحو ٤٠ حبيرا من البلدان المشاركة في الآلية وخبراء الصناعات الاستخراجية، وتسنى من خلاله تقاسم خبرات بلدان مثل بوتسوانا وشيلي وأستراليا.

٨٣ - واستجابة للتوصيات الصادرة عن الدورة الخامسة عشرة لآلية التنسيق الإقليمي المذكورة مع خطة الاتحاد الأفريقي لأفريقيا، جرت مواءمة مجموعات آلية التنسيق الإقليمي المذكورة مع خطة الاتحاد الأفريقي الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤ - ٢٠١٧ وخطة عام ٢٠٢٠؛ وأرسي إطارٌ للتعاون الإنمائي الإقليمي يتسم بالشمول والتوجه نحو تحقيق النتائج؛ وأنشئ فريق عامل تقني (يضم الاتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة، ووكالة التخطيط والتنسيق التابعة لشراكة النيباد، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، ومصرف التنمية الأفريقي) من أجل صياغة برنامج دعم طويل الأجل تقدمه الأمم المتحدة إلى الاتحاد الأفريقي ضمن الإطار الاستراتيجي لخطة عام ٢٠٦٣ والبرنامج الذي يخلف برنامج السنوات العشر لتنمية القدرات عند انتهاء مدته في عام ٢٠١٦. وعلاوة على ذلك، أتفق على أن يستمر عقد الدورات القادمة لآلية التنسيق الإقليمي لأفريقيا على هامش الاجتماعات السنوية المشتركة وعلى أن تقوم آلية التنسيق الإقليمي لأفريقيا بمواءمة خطتها العشرية لبناء القدرات مع خطة عام ٢٠٦٣.

1 النسبة لآلية التنسيق دون الإقليمي، فإن الإنجازات الرئيسية لفترة السنتين شملت ما يلي: دراسة بشأن جدوى إنشاء آلية تمويل ذاتي للتكامل الإقليمي تناولت تعزيز قدرات بلدان اتحاد المغرب العربي، وبرنامج مخصص للأمن الغذائي الإقليمي في شرق أفريقيا يشمل ستة بلدان رائدة، وتبسيط نظم النقل السريع في الهياكل الأساسية للممرات. وفضلا عن ذلك واصلت آلية التنسيق الإقليمي لأفريقيا على مدار العام التنفيذ المشترك لخطط الأعمال القائمة على الطلب بشأن أنشطة المجموعات الرئيسية التي تستجيب لأولويات مفوضية الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية. وتؤدي آلية التنسيق دون الإقليمي عملها في جميع المناطق دون الإقليمية

الخمس؛ وفي الآونة الأخيرة جرى رسميا إنشاء آلية في شمال أفريقيا (حزيران/ يونيه ٢٠١٤) تتضمن سبع مجموعات مواضيعية.

م٥ - وفي عام ٢٠١٥، قامت اللجنة الاقتصادية بدور كبير في إقرار إطار تجديد الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن خطة أفريقيا للتكامل والتنمية للفترة ٢٠١٧ - ٢٠٢٧، وهو ما تم من خلال قرار اتخذه في عام ٢٠١٥ مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين. وجرى أيضا إقرار الإطار في مقرر أصدره مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في حزيران/ يونيه ٢٠١٥. وقد أعد هذه الشراكة آلية التنسيق الإقليمي لأفريقيا، بتنسيق من اللجنة الاقتصادية بوصفها أمانة الآلية.

٨٦ - وكان للجنة الاقتصادية كذلك تأثير على سياسات مبادرة النيباد على الصعيد الوطني. فعلى سبيل المثال، قام فريق فني من مكتب النيباد في نيجيريا بزيارة مكتب المبادرة في كينيا لدراسة عملياته والاتفاق على طرائق التعاون. وساعدت اللجنة الاقتصادية كذلك في صوغ المبررات والحجج والأسس المنطقية التي تدعم تعزيز مكتب النيباد في نيجيريا من خلال إحاطات فنية للرئيس.

٨٧ - وفضلا عن ذلك، استفادت الدول الأعضاء الخمس عشرة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وجماعات اقتصادية إقليمية أخرى من أعمال اللجنة الاقتصادية عن طريق منتجاتما المعرفية البحثية. وكان التصنيع هو موضوع التقرير الاقتصادي عن أفريقيا لعام ٢٠١٥، ونتيجة لذلك ركزت معظم طلبات التعاون التقني على التصنيع والتنمية.

٨٨ - وقدمت اللحنة الاقتصادية الدعم التقني أيضا في شكل استعراض لوضع اللمسات النهائية للإطار الاستراتيجي الذي ستعتمده الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للفترة ٢٠٢٠-٢٠١٠.

٨٩ - وبصورة إجمالية، دعمت اللجنة الاقتصادية إنجاز ٢٠ مشروعا في سياق تنفيذ أولويات الاتحاد الأفريقي ومبادرة النيباد والجماعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء (مقارنة بحدف ١٥ مشروعا). وتحدف المشاريع إلى تعزيز قدرة هذه الهيئات على تنفيذ الأولويات والبرامج التي تعتمدها أجهزتها ومؤسساتها، وعلى رصدها وتقييمها.

٦ - التعاون التقني: برنامج الأمم المتحدة العادي للتعاون التقني وحساب الأمم المتحدة للتنمية

١ ' البرنامج العادي للتعاون التقني

9 9 - يُستعان بالبرنامج العادي للتعاون التقني في دعم البلدان الأفريقية في جهودها لتنمية القدرات. وتوجَّه هذه الجهود نحو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمستدامة لدعم التعجيل بالتحول الهيكلي في أفريقيا، وذلك تمشيا مع الأولويات والرؤية المعبر عنها في خطة عام ٢٠٦٣، وبرنامج النيباد والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها تلك الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ونتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية الأخرى واتفاقاتها الدولية منذ ٢٩٩١. وانسجاماً مع مشاريع حساب التنمية، يمكِّن البرنامج العادي للتعاون التقني اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من وضع ما لديها من خبرات وكمِّ معرفي في متناول الدول الأعضاء ومفوضية الاتحاد الأفريقي، ووكالة التخطيط والتنسيق التابعة لشراكة النيباد، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى لدعم صياغة وتنفيذ السياسات والبرامج الموجهة لتنميتها. ويجري تنفيذ البرنامج في إطار أربعة موضوعات هي: سياسة الاقتصاد الكلي، والتكامل الإقليمي والتحارة، والتخطيط الإنمائي، والتفاوض على عقود الموارد الطبيعية؛ وهو يساهم في النتائج التي تتحقق من خلال برنامج العمل العادي للجنة الاقتصادية.

91 - وواصلت اللجنة الاقتصادية العمل مع وكالة النيباد على تعبئة الموارد المحلية في أفريقيا وتنفيذ خطة عمل داكار عن طريق إعادة تقليم المشاريع الستة عشر العابرة للحدود التي أُقرت في مؤتمر قمة داكار لتمويل الهياكل الأساسية في أفريقيا لعام ٢٠١٤ في شكل منشور جديد بعنوان "مشاريع الهياكل الأساسية من أجل التكامل الإقليمي" صُمم ليكون بمثابة أداة للدعوة. وسيتم إصدار هذا المنشور خلال الأنشطة الرفيعة المستوى على الصعيدين الإقليمي والعالمي بحدف أساسي يكمن في تأمين اهتمام المستثمرين من ذوي الموارد العالية في جميع أنحاء العالم، والترويج لإبرام شراكات بين القطاعين العام والخاص سعيا لتنفيذ المشاريع الستة عشر.

97 - وفي إطار متابعة الدراسة التقنية بشأن تعزيز البيئة السياساتية والقانونية والتنظيمية لتمويل الهياكل الأساسية الإقليمية في أفريقيا، أعدت اللجنة دراسةً ترمي إلى تعزيز استثمارات القطاع الخاص في الهياكل الأساسية العابرة للحدود من خلال تنسيق السياسات والقوانين والأنظمة المتعلقة بالاستثمار الخاص في الهياكل الأساسية الإقليمية في أفريقيا. وكذلك تعكف اللجنة الاقتصادية حاليا على جمع البيانات لإعداد مبادرة خاصة لتنمية قدرات الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية والاتحاد الأفريقي من خلال جعل جميع الجهات صاحبة المصلحة على نفس المستوى من الفهم والمعرفة بغية تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية بحلول عام ٢٠١٧.

97 - وتمكنت اللجنة الاقتصادية من خلال الدعم الذي تقدمه للاجتماعات التي تشارك فيها المنظمات الحكومية الدولية والهيئات الإقليمية من تقديم رؤاها التحليلية بشأن مسائل شتى تتعلق بخطة عام ٢٠٦٣. وشملت تلك الاجتماعات:

- (أ) الدورة الاستثنائية لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء التجارة التي عُقدت في أيار/مايو ٢٠١٥ في أديس أبابا؛
- (ب) الحوارات السياساتية الرفيعة المستوى التي تناولت ثورة البيانات، والتصنيع الذكي، والتحديات الأفريقية في مجالي التعدين والعقود النفطية؛
 - (ج) الحوار السياساتي الرفيع المستوى المتعلق بالنزاعات والتنمية في أفريقيا؛
- (د) الدورة التدريبية الرفيعة المستوى التي تناولت التفاوض على العقود الاقتصادية.

9 9 - وبالإضافة إلى ذلك، كان للجنة الاقتصادية لأفريقيا تأثير في السياسات التجارية والصناعية في البلدان الأفريقية والجماعات الاقتصادية الإقليمية. فقد وافق رؤساء دول وحكومات الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، في مؤتمر قمتهم الاستثنائي الذي عُقد في هراري في آذار/مارس ٢٠١٥، على استراتيجية وخارطة طريق للتصنيع في منطقة الجماعة، وأكدوا مجددا أهمية التنمية الصناعية في التخفيف من وطأة الفقر والتحرر الاقتصادي لأهل المنطقة. وستيسر الاستراتيجية وخارطة الطريق، اللتان وُضعتا بدعم من اللجنة الاقتصادية، التعجيل بالتصنيع من خلال التدخلات الفعالة والعملية، وستمكنان المنطقة في الوقت نفسه من استخدام مواردها المتنوعة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال عمليات الإغناء وإضافة القيمة.

90 - ومن بين الإنجازات الأخرى التي حققتها اللجنة الاقتصادية في مجال السياسات إعدادها سياسة التجارة والتصنيع الخاصة بسوازيلند. وفي هذه العملية، قدمت اللجنة الدعم لوضع خطة عمل وخطة لتنفيذ السياسات من أجل إتاحة خيارات لسلطات سوازيلند بشأن ما ينبغي القيام به للمضي قدما. وتم وضع هذا الإطار السياساتي من خلال عملية شاملة أشركت الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة من القطاعين العام والخاص في كل من العملية التشاورية الأولية ومرحلة تصميم التدخلات السياساتية العملية.

97 - ويعد الحدّ من التدفقات المالية غير المشروعة مجالا آخر تمكنت فيه اللجنة الاقتصادية من ممارسة تأثير كبير على السياسات في الفترة قيد الاستعراض. فقد قدمت الدعم التقني والفني للفريق الرفيع المستوى المعني بالتدفقات المالية غير المشروعة، برئاسة رئيس جنوب أفريقيا السابق ثابو مبيكي، في إعداد تقريره عن هذه الممارسة التي تؤثر تأثيرا شديدا على خطة القارة للتنمية

والحوكمة الرشيدة. فالتدفقات المالية غير المشروعة تستنزف الاحتياطيات من النقد الأجنبي، وتقلل من إيرادات الضرائب، وتثبط الاستثمار، وتزيد من حدة الفقر. وتشير الدلائل الأولية إلى أن اتخاذ إجراءات فورية للحد من هذه التدفقات إلى خارج أفريقيا من شأنه أن يوفر مصدر أموال رئيسيا لبرامج التنمية في القارة. وعلى هذه الخلفية اعتمد مؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين في احتماعاتهما السنوية المشتركة الرابعة لعام ٢٠١١ قرارا يقضي بتشكيل فريق رفيع المستوى معني بالتدفقات المالية غير المشروعة. ويستعرض تقرير الفريق خيارات متعددة في مجال السياسات وآثارها في ضوء تأثير التدفقات المالية غير المشروعة على مشهد الاقتصاد الكلى في أفريقيا.

9٧ - ومن أجل تعميق الفهم لتكلفة النزاع على صعيد التنمية وعواقبه في هذا المجال وتعزيز مبادرات منع نشوب النزاعات وإحلال السلام وبناء الدولة، أعدت اللجنة الاقتصادية دراسة عن النزاعات في منطقة الساحل. ولتحقيق الهدف نفسه، أُطلقت في أكرا دراسة عن النزاعات في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأسبابها وآثارها وتداعياتها على منطقة البحيرات الكبرى، وذلك خلال المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالنزاعات والتنمية الذي عُقد في ٢ و٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. وبالإضافة إلى ذلك، عُقد اجتماع لفريق من الخبراء في أيلول/سبتمبر المنزاعات وأثرها وتكلفتها البشرية والاقتصادية. وتناولت الدراسة المسائل الموضوعية الكامنة وراء أسباب النزاعات في القرن الأفريقي وطرائق قياس لتكلفتها الاجتماعية والاقتصادية والبشرية.

9A - وتلقت اللجنة الاقتصادية العديد من الطلبات لإجراء بحوث عن أسباب النزاعات وعواقبها على التنمية في المجتمعات الرعوية. واستجابة لذلك، اعتمدت اللجنة كأولوية لها النظر في القضايا والتحديات التي تواجهها تلك المجتمعات الرعوية فيما يتعلق بمنع نشوب النزاعات وتعزيز السلم بوصفهما شرطين أساسيين لتحقيق النمو والتنمية بشكل مستدام. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن اللجنة تعكف حاليا على وضع الصيغة النهائية لدراسة بعنوان "الرعي الجديد: مآثر ومخاطر الربط الشبكي العالمي لأفريقيا بالتكنولوجيا الجوالة".

99 - وفي سياق التخطيط الإنمائي والإدارة العامة، ساهمت اللجنة الاقتصادية بشكل كبير في دعم غينيا في التعافي من آثار تفشي فيروس الإيبولا بها. فقد قام فريق متعدد التخصصات يتكون من فنيين متخصصين من كل شعب اللجنة بتقديم المساعدة إلى غينيا في تصميم وتنفيذ برنامج مؤسسي وتنظيمي وتقني لتنمية القدرات لفائدة الوكالة الغينية لتنسيق مشاريع الحياكل الأساسية، التي تتولى مسؤولية تنسيق الانتعاش الاقتصادي في البلد في مرحلة ما بعد انتشار فيروس الإيبولا. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت اللجنة المساعدة التقنية إلى حكومة بنن لإجراء دراسات جدوى لمشاريع الحياكل الأساسية الرئيسية، وذلك دعما لاستراتيجة البلد العامة لتحقيق

النمو والحد من الفقر. ويتسم الدعم المقدم للحكومة بتواؤمه مع ما يجري من مبادرات إقليمية ودون إقليمية في مجال تطوير الهياكل الأساسية باعتبارها قوة رئيسية محركة للتحول الاقتصادي، وباتساقه مع خطة عام ٢٠٦٣ ومع التركيز على هذه المسألة الوارد في الموقف الأفريقي الموحد لما بعد عام ٢٠١٥.

10. وعلى الصعيد دون الإقليمي، دعمت اللجنة الاقتصادية وضع رؤية جماعة شرق أفريقيا لعام ٢٠٥٠، وهي الوثيقة السياساتية التي تستشرف المستقبل وتقدم إطارا عاما للجهود الرامية إلى تسخير الموارد في شرق أفريقيا لتضييق الفجوات في الرفاه الاجتماعي والإنتاجية. وترسم هذه الرؤية لشرق أفريقيا مستقبلا يتسم بازدهار الفرد في ظل مجتمعات متماسكة واقتصادات تنافسية وتفاعل أقاليمي قوي. ومن المتوقع أن ينمو نصيب الفرد من الدخل بحلول عام ٢٠٥٠ بمقدار عشرة أمثال ما هو عليه الآن، وهو أمر من شأنه أن يضع المنطقة في الشريحة العليا من فقة البلدان المتوسطة الدخل.

(ب) حساب الأمم المتحدة للتنمية

1.١ حساب الأمم المتحدة للتنمية هو برنامجٌ لتنمية القدرات تابع للأمانة العامة يهدف إلى تعزيز قدرات البلدان النامية في الجحالات ذات الأولوية في خطة الأمم المتحدة للتنمية. ويمُوَّل حساب التنمية من الميزانية العادية للأمانة العامة وتقوم على تنفيذه ١٠ كيانات تابعة لها (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، واللجان الإقليمية الخمس، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة). وتعمل مشاريع حساب التنمية في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على ربط العمل المعياري والتحليلي للجنة بأنشطتها التشغيلية وتعزيز أوجه التآزر مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى، بالاعتماد على نقاط القوة والمزايا النسبية لدى كل منها. ويشكل حساب التنمية مصدرا تمويليا بالغ الأهمية يدعم الميزانية العادية للجنة الاقتصادية من أجل مساعدة الدول الأعضاء على معالجة أولوياتها في مجال تنمية القدرات.

1.۲ وخلال الفترة قيد الاستعراض، أطلقت اللجنة ٤ مشاريع جديدة شملت مجالات أطر المساءلة، وتقديم الدعم للدول الأعضاء لتنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، والبيانات والإحصاءات، والسياسات والتخطيط على أساس الأدلة.

١٠٣ وفي المجموع، تقوم اللجنة حاليا بتنفيذ ١٣ مشروعا، تستفيد منها أكثر من ٤٠ دولة عضوا، تعدف إلى وضع سياسات وطنية تتمحور حول الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة.

1.5 - وبشكل خاص، ساهمت المشاريع التشغيلية الحالية المنفذة في إطار حساب التنمية في جمع المعارف في المجالات الرئيسية للتحول في أفريقيا، من قبيل تطوير سلاسل إقليمية تنافسية للقيمة الزراعية، واستخدام الطاقة المتجددة، والتنفيذ الفعال للآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، وقدرة الحكومات الأفريقية على التفاوض على عقود منصفة وشفافة ومستدامة في مجال الصناعات الاستخراجية. وتساهم مشاريع حساب التنمية أيضا في إنتاج المعارف عن طريق البحوث والممارسات السياساتية في مجال التخطيط الإنمائي، وفي إعداد بيانات موثوقة بصورة منتظمة من خلال تعزيز قدرات نظم التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية في أفريقيا.

٧ - الشؤون الجنسانية ودور المرأة في التنمية

١٠٥ - يرمي البرنامج الفرعي ٦ المتعلق بالشؤون الجنسانية ودور المرأة في التنمية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في سياق الالتزامات العالمية والإقليمية. ويتولى تنفيذ هذا البرنامج الفرعي المركز الأفريقي للمسائل الجنسانية التابع لشعبة سياسات التنمية الاجتماعية.

1. ١ وخلال الفترة قيد الاستعراض، أحرزت اللجنة تقدماً كبيراً في بحال تعزيز قدرة الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية على تنفيذ التزاماتها المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والإبلاغ عن تلك الالتزامات، وعلى التصدي للقضايا الناشئة التي تتأثر بحا المرأة. وفي المجموع، قدم ٥٢ بلدا تقارير استعراضية وطنية عن التقدم المحرز في تنفيذ منهاج عمل بيجين كجزء من استعراض تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد مرور ٢٠ عاما، وهو عدد أكبر بكثير من الهدف الذي يتمثل في ١٥ بلدا. وأبرز التقرير الموجز الإقليمي عن أفريقيا الذي أعدته اللجنة الاقتصادية لأغراض الاستعراض إنجازات كبيرة في مجالات من قبيل تعزيز قدرات المرأة في القطاعات الاجتماعية، لاسيما في التعليم الابتدائي والصحة، وتعزيز صوت المرأة وتمثيلها، في حين تبينت الحاجة إلى مزيد من العمل من أجل انتشال النساء من براثن الفقر من خلال تنفيذ برامج مبتكرة تستهدف تمكينهن الاقتصادي.

1.٧ - وعُرض التقرير الإقليمي الأفريقي بشأن التقدم المحرز نحو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، الذي نوقش خلال المؤتمر الإقليمي الأفريقي التاسع للمرأة بشأن استعراض تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد مرور ٢٠ عاما، في الدورة التاسعة والخمسين للجنة وضع المرأة وشكل مساهمةً أثرت الوثيقة الختامية للجنة المذكورة، وهو ما وضع المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في لب خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وفي صميم أهداف التنمية المستدامة المقترحة.

١٠٨ - وواصلت اللجنة الاقتصادية العمل على تطوير الدليل الأفريقي للمسائل الجنسانية والتنمية، وهو أداة تمكّن البلدان من تجميع البيانات وتقييم أدائها الذاتي كمّاً ونوعا من حيث تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وخلال الفترة قيد الاستعراض، بدأ تعميم الدليل في

1 البلدا آخر هي: رواندا، وزمبابوي، وسوازيلند، وسيراليون، وسيشيل، وغابون، وغينيا، وليبريا، والمغرب، وناميبيا، والنيجر، ونيجيريا. وبوجود ٢٥ بلدا مشمولا أصلا هي: إثيوبيا، وأوغندا، وبنن، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وتنزانيا، وتوغو، وتونس، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، وجيبوتي، وزامبيا، والسنغال، وغامبيا، وغانا، وكابو فيردي، والكاميرون، وكوت ديفوار، وكينيا، ومالي، ومدغشقر، ومصر، وملاوي، وموزامبيق، يصبح مجموع عدد البلدان المشمولة في الدليل ٣٧ بلدا.

1.9 — وبناء على طلبٍ من رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي، استَحدثت اللجنة الاقتصادية سجل الأداء الأفريقي في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وهو أداة فعالة وسهلة الاستعمال صُممت لتقييم التقدم الذي تحرزه الدول الأعضاء في مجال تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في قطاعات حيوية من قطاعات التنمية من قبيل الصحة، والتعليم، والقدرة على الحصول على الأراضي والسيطرة عليها، والشؤون المالية، والمشاركة السياسية وما إلى ذلك. ويُستعان بالمعلومات المستمدة من الدليل الأفريقي للجنسانية والتنمية في إعداد سجل الأداء الأفريقي الذي يتيح صيغة مبسَّطة من الدليل تستخدمها في المقام الأول مكاتب رؤساء الدول والحكومات. وقد نُشرت نتائج سجل الأداء الأفريقي وجرى تعميمها في دورة حزيران/يونيه والحكومات. وقد نُشرت الثائج المحاد الأفريقي الذي عُقد في جوهانسيرغ. كما استخدمته رئيسةُ المفوضية في انتقاء أفضل البلدان أداءً لمكافأتها وفي الدعوة إلى اتخاذ إجراءات فورية للتعجيل بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في القارة.

11. وفي مجال البحوث السياساتية، أعدت اللجنة الاقتصادية عدد عام ٢٠١٥ من سلسلة تقرير عن المرأة الأفريقية الذي كان موضوعه "المسائل الجنسانية وسلاسل القيمة الزراعية: تحويل الزراعة في أفريقيا من خلال تمكين المرأة". ويستند التقرير إلى بحوث ودراسات حالة من إثيوبيا، وأوغندا، وزمبابوي، والكاميرون، ومالي، والمغرب. وهو يوثق المعوقات ذات الطابع الجنساني التي تمنع المزارعات من المشاركة الكاملة في سلاسل القيمة الزراعية مثل سلاسل القيمة في مجالي البستنة وعمليات تجهيز الأغذية الحديثة، والتمتع بفوائدها على نحو تام في مختلف أنحاء القارة. ويشدد التقرير على ضرورة معالجة القضايا الجنسانية، الهيكلية والناشئة على السواء، في جميع مراحل سلاسل القيمة، ويوصي باتخاذ تدابير قوية لربط الشؤون الجنسانية وتمكين المرأة بسلاسل القيمة الزراعية التي تعتبر عنصرا رئيسيا من عناصر برنامج التحول الهيكلي في أفريقيا.

111 - وجرى استعراضٌ من منظور جنساني للأطر التشريعية القائمة التي تنظم قطاع التعدين في ستة بلدان (جمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وزامبيا، وزمبابوي، وغانا، وغينيا)، مع التركيز على التعدين الحرفي والتعدين في نطاق ضيق. وتم إدراج نتائج هذا الاستعراض في خلاصة لأفضل الممارسات في مجال تعميم المنظور الجنساني، أبرزت تجارب النساء

وسلطت الضوء أيضا على السياسات المبتكرة في هذا المجال. وأسفر الاستعراض عن صدور عددين خاصين نشرتهما مجلة المرأة الأفريقية الجديدة عن عمل المرأة في مجالي التعدين الحرفي والتعدين في نطاق ضيق، وعن فيلم وثائقي عن اشتغال المرأة بالتعدين الحرفي يتناول بالتحليل السياسات الإقليمية والوطنية من حيث تأثيرها في حالة المرأة. وأدى الاستعراض إلى عقد خمس حلقات عمل وطنية ناجحة في البلدان التي أجريت فيها الدراسات وإلى وضع خطط لتنفيذ التوصيات الرئيسية التي تدعو إلى التمييز الإيجابي في مجال المشتريات وتحديد أشكال تمويل مبتكرة للتمويل. وأنشئت لفائدة أربع حكومات أفريقية مراكز لإدارة المعلومات والبيانات تعدف إلى جمع الإحصاءات عن المشتغلين بالتعدين الحرفي والتعدين على نطاق ضيق.

117 - ونتيجة للحوار السياساتي الذي أعقب ذلك بشأن هذه المسألة، طلبت وزارة الشؤون الجنسانية والحماية الاجتماعية في غانا الحصول على دعم تقني من المركز الأفريقي للمسائل الجنسانية لمساعدتها على تحسين مشروع سياستها العامة المتعلقة بالشؤون الجنسانية وفي تنفيذ برنامج بناء قدرات المرأة في مجالي التعدين الحرفي والتعدين على نطاق ضيق. وفي أعقاب الاستعراض، طلب الأمين الدائم للشؤون الجنسانية وتنمية المجتمعات المحلية بجمهورية تنزانيا المتحدة موجزا سياساتيا لفائدة ذلك البلد ليكون أداة إعلامية في مجال السياسات تُقدَّم إلى البرلمان التنزاني الجديد الذي افتتح في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥.

117 - وفي الاجتماع الإقليمي عن المساواة بين الجنسين في بحال الصناعات الاستخراجية، الذي عقد في نيروبي عام ٢٠١٥، أقامت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وهيئة الأمم المتحدة للمرأة علاقات وتحالفات تعاونية جديدة مع الاتحاد الأفريقي بحدف القيام بدور رائد في وضع خطة جديدة لتعميم المنظور الجنساني في قطاع التعدين. وبالإضافة إلى ذلك، أعدت اللجنة الاقتصادية في سياق عملها المتعلق بالإحصاءات الجنسانية مجموعة أدوات عن دور المرأة في التحارة غير الرسمية عبر الحدود في أفريقيا، لاستخدامها في جمع الإحصاءات الجنسانية. ويكمن الهدف من مجموعة الأدوات هذه في مساعدة الحكومات الأفريقية على جمع وتحليل ونشر البيانات والإحصاءات المصنفة حسب النوع الجنساني التي تتعلق بالتجارة غير الرسمية عبر الحدود.

118 - ووضعت اللحنة الاقتصادية استراتيجية للشؤون الجنسانية لكي يُسترشد بحا في عمليات تعميم المنظور الجنساني داخلها. وتتألف الاستراتيجية من ثلاثة عناصر يعضد بعضها بعضا، هي: السياسة الجنسانية؛ ومؤشر المساواة بين الجنسين؛ وبرنامج تنمية القدرات. ويتعاون المركز الأفريقي للمسائل الجنسانية، من جانبه، مع شعبة التخطيط الاستراتيجي والجودة التشغيلية باللجنة من أجل وضع مؤشر للمساواة بين الجنسين وتطبيقه في اللجنة، وذلك بمساعدة تقنية من حبير استشاري مقدم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وتتسق هذه المبادرة مع خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وهي إطار للمساءلة

على نطاق المنظومة بأسرها صُمم لتعزيز فهم مشترك للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وأسلوب موحد لرصد التقدم المحرز نحو تحقيق هذا الهدف. ويجري إدراج مؤشر المساواة بين الجنسين في أدوات التخطيط القائمة، وسيستفاد من نتائجه في تخطيط الموارد وتخصيصها في سياق عمليات التخطيط الاستراتيجي. ويجري حاليا وضع السياسة الجنسانية وبرنامج تنمية القدرات، ومن المنتظر أن يُستكملا بحلول نهاية عام ٢٠١٦.

110 - وبناء على طلبٍ من وزارة العمل والشؤون الداخلية في بوتسوانا، قدمت اللجنة الاقتصادية دعما تقنيا لمديرية الشؤون الجنسانية وتمكين المرأة بالوزارة من أجل دمج الاعتبارات الجنسانية في سياسات البلد في مجال الاقتصاد والمالية العامة. ومن خلال هذا الدعم التقني تمكنت وزارة العمل والشؤون الداخلية ووزارة المالية والتخطيط الإنمائي من تحديد فرص استراتيجية لتعميم المنظور الجنساني في خطة البلد الوطنية الحادية عشرة للتنمية. وقُدم الدعم التقني أيضا لمرصد التكافؤ بين الجنسين في السنغال بغية المساعدة على دمج الاعتبارات الجنسانية في "خطة السنغال الصاعد"، وهي إطار التنمية الرئيسي في البلد. وأسفر الدعم التقني عن إعداد منتَجين في مجال السياسات يهدفان إلى دعم إدماج المسائل الجنسانية في الخطة المذكورة.

١١٦ - وتُعتبر الشبكة الإلكترونية محفلاً شبكياً يتيح للآليات الوطنية المعنية بالمسائل الجنسانية وغيرها من الآليات الوطنية الوصول إلى المعلومات والممارسات الجيدة وتبادلها من أجل النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وتقدم الشبكة معلومات محدثة عن مسائل المساواة بين الجنسين المثارة على الصعد العالمي والإقليمي ودون الإقليمي والوطني، التي تتسم بأهميتها بالنسبة للعمل اليومي الذي يقوم به موظفو الآليات الوطنية المعنية بالشؤون الجنسانية وشركاؤها. وخلال الفترة قيد الاستعراض، عُقدت دورة للشبكة الإلكترونية في إطار التحضير للدورة التاسعة والخمسين للجنة وضع المرأة ولاستعراض تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد مرور ٢٠ عاما. وركزت المناقشات الإلكترونية المتعلقة بالتحضيرات لدورة لجنة وضع المرأة على بيان الكيفية التي يمكن للآليات الوطنية المعنية بالشؤون الجنسانية أن تسرّع بها تنفيذ منهاج عمل بيجين بينما تعمل داخل الحكومات الأفريقية كجهات تناصر تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

11٧ - وتواصل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عملها لتطوير مرصد حقوق المرأة الأفريقية وتوسيعه، وهو محفل تقني يعمل على تيسير تبادل المعلومات والتواصل فيما يتعلق بمسائل حقوق المرأة في أفريقيا. وخلال الفترة قيد الاستعراض، جرى تحديث قاعدة بيانات جهات التنسيق التابعة للمرصد في الآليات الوطنية المعنية بالشؤون الجنسانية في ٢٤ بلداً أفريقياً. وفي المرحلة الأولية من مشروع حظر تشويه الأعضاء التناسلية للإناث الذي وُضع في إطار شراكة بين المركز الأفريقي للمسائل الجنسانية ولجنة البلدان الأفريقية المعنية بالممارسات التقليدية التي تؤثر في صحة المرأة والطفل والمنظمة الدولية غير الربحية "لا سلام بدون عدالة"، قام المركز الأفريقي بإعداد

دراسة مرجعية للإطارين القانوني والمعياري المتصلين بهذه الممارسة. وأفادت الدراسة بأن تشويه الأعضاء التناسلية للإناث يمارس في ٢١ بلدا أفريقياً. وأُعدت إضافةً إلى ذلك صحيفة وقائع تتناول الأطر المعيارية والقانونية التي تحظر تشويه الأعضاء التناسلية للإناث في ١٢ بلدا، وجرى تحميلها في الموقع الشبكي لمرصد حقوق المرأة الأفريقية.

11\lambda وخلال الفترة قيد الاستعراض، حقق المركز النجاحات الاستراتيجية التالية: أولا، فيما يتعلق بمشروع المسائل الجنسانية وقطاع التعدين، حدث تحول نوعي في البلدان التي يُغفذ فيها المشروع تمثل في الاعتراف بأن سياسات التعدين وأطرها التنظيمية يجب أن تراعي احتياجات النساء ومساهمتهن الحيوية في الناتج القومي من خلال شتى جوانب سلسلة القيمة في مجال التعدين الحرفي والتعدين على الصعيد الوطني وأدى ذلك إلى نتيجتين اثنتين على الصعيدين الوطني والإقليمي. أولا، على الصعيد الوطني، أقرت حكومات تلك البلدان نفسها بضرورة التعاقد، فيما يتعلق بحميع مشاريع التشييد الحكومية، مع المشتغلات بمقالع الحجارة لتوفير حصة تتراوح بين على أعمال المتابعة التي ستضطلع بما اللجنة مع الدول الأعضاء في فترة السنتين ٢٠١٧/٢٠١٠ على أعمال المتابعة التي ستضطلع بما اللجنة مع الدول الأعضاء في فترة السنتين بنان النساء المشاركات في والبطات التعدين ينبغي إدماجهن في جميع عمليات الرؤى القطرية في مجال التعدين. وبالإضافة إلى ذلك، وفي ضوء الانتكاسة الحالية في صناعة التعدين، دفعت توصيات المشروع بالحكومات الوطنية إلى الإقرار بضرورة بناء قدرة النساء العاملات في بحالي التعدين الحرفي والتعدين ضيق النطاق وقدرات المشغلين العاملين في هذا المجال عموما، وبالآثار المضاعفة للاشتغال في بحالي التعدين الحرفي والتعدين ضيق والنطاق وقدرات المشغلين العاملين في هذا المجال عموما، وبالآثار المضاعفة للاشتغال في بحالي التعدين الحرفي والتعدين ضيق النطاق التي تتحقق في الناتج الريفي والوطني.

119 - وثانياً، على الصعيد الإقليمي، أفضى إرساء سحل الأداء الأفريقي في مجال الشؤون الجنسانية إلى تكثيف المساءلة والتركيز بقدر أكبر على قيام رؤساء الدول والحكومات في أفريقيا بتنفيذ التزاماتِ المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ومن المفترض أن يصبح وزراء الشؤون الجنسانية وشؤون المرأة أكثر خضوعا للمساءلة، وأن يبرهنوا كل سنة على ما حققوه من إنجازات في جميع الأعمال المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وهو ما سيتبين من خلال سحل الأداء في دورات منتصف العام لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي. وكان سجل الأداء محفزا أيضا للمناداة على الصعيد الإقليمي بمزيد من العمل استجابةً لثورة البيانات التي تشتمل على إحصاءات مصنفة حسب النوع الجنساني، تقوم حاليا المكاتب الإحصائية الوطنية في القارة بحمعها وتحليلها، وذلك لنقل صورة صادقة عن أداء البلدان. وبالإضافة إلى ذلك، كان "إعلان أديس أبابا بشأن التعجيل بتنفيذ منهاج عمل بيحين: نحو تغيير تحولي للنساء والفتيات في أفريقيا" نتيجة هامة من نواتج عملية استعراض المنهاج بعد مرور ٢٠ عاما على اعتماده، فهو يوفر خط

أساس مرجعيا لسجل الأداء كما أنه يتتبع خطط التنفيذ الخاصة بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣.

17٠ - ويواجه البرنامج الفرعي ثلاثة تحديات رئيسية: أولا، محدوديته من حيث عدد الموظفين والموارد المالية في سياق تتزايد فيه طلبات الدول الأعضاء؛ وثانيا، تأخر الدول الأعضاء في الاستجابة لطلبات الحصول على البيانات والمعلومات أو عدم استجابتها لتلك الطلبات؛ وثالثا، محدودية قدرة البلدان على الحفاظ على استمرارية الدعم المقدم من البرنامج الفرعي، لا سيما نتيجة تبدّل الموظفين ذوي الرتب العليا في الوزارات الأفريقية للشؤون الجنسانية وشؤون المرأة.

٨ - الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية

171 - تقع المسؤولية الفنية عن تنفيذ الأنشطة الإقليمية لأغراض التنمية على عاتق المكاتب دون الإقليمية الخمسة التابعة للجنة. ويكمن هدفها في تعزيز قدرة الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية على صياغة سياسات قائمة على الأدلة لدعم التحول الهيكلي الهادف إلى تحقيق التنمية الشاملة للجميع والمستدامة في المناطق دون الإقليمية الخمس.

١٢٢ - وتسلّط الأقسام التالية الضوء على النتائج التي حققتها المكاتب دون الإقليمية الخمسة.

(أ) المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا

17٣ - ساهم المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا، من خلال الأنشطة المنوطة به، في بناء قدرات الدول الأعضاء في مجالات من قبيل دور الصناعة في تطوير الاقتصاد الأحضر والاتفاقات القارية للتجارة الحرة، ومواءمة الإجراءات الجمركية وتبادل الوثائق إلكترونياً بين إدارات الجمارك. وشهدت هذه الفترة تحسين آلية إعداد الموجزات القطرية التي تشكل وثائق رئيسية في إطار التوجه الجديد للجنة الاقتصادية لأفريقيا، وتم إعداد ثمانية منها. وتواصل اللجنة الاقتصادية تقديم الدعم إلى أمانة اتحاد المغرب العربي وإطاره المؤسسي، ولأغراض رصد آلية التنسيق دون الإقليمي.

17٤ - وعُقدت دورة عام ٢٠١٥ للمنتدى الإنمائي لشمال أفريقيا في الرباط في الفترة من ٢٧ إلى ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ تحت عنوان "شمال أفريقيا والاتفاقات القارية للتجارة الحرة"، حيث يسترت تبادل الآراء والخبرات بين طائفة واسعة من الجهات صاحبة المصلحة بشأن تحديات التحامل التجاري في شمال أفريقيا في سياق اتفاقات التجارة الحرة. وجمع المنتدى صحفيين

مهتمين بالاقتصاد ومتعاملين من القطاع الخاص في شمال أفريقيا، وكان الهدف منه تعزيز فهمهم للاتفاقات القارية للتجارة الحرة ولآثار الاتفاقات التجارية في شمال أفريقيا وبقية القارة. وتألف المنتدى من ثلاثة عناصر رئيسية هي: حلقة عمل تدريبية للعاملين في وسائط الإعلام؛ وحلقة عمل إقليمية للقطاع الخاص بشأن التحديات المطروحة أمام التكامل التجاري في سياق اتفاق المنطقة القارية للتجارة الحرة؛ وندوة دولية بشأن التكامل الأفريقي والاتفاقات التجارية الإقليمية الرئيسية بعد ٢٠ عاماً على إنشاء منظمة التجارة الدولية.

170 – وبدأت بلدان اتحاد المغرب العربي في إعداد مشروع اتفاق للتحارة الحرة في حزيران/يونيه ٢٠١٠. ويدعو هذا الاتفاق إلى اعتماد مذكرة تفاهم مغاربية بشأن قواعد المنشأ بوصفها عنصرا أساسيا من الاتفاق. وتم إنشاء فريق عامل لإعداد المذكرة. وتلبيةً لمتطلبات تدريب الفريق وبناء قدراته وتزويده بما يلزم لإعداد مذكرة التفاهم ومنحه الوسائل الفنية والتقنية الضرورية لتمكينه من أداء مهمته، نظم له المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا، بالتعاون الوثيق مع أمانة اتحاد المغرب العربي، حلقة عمل تدريبية. وقد حضر أيضا حلقة العمل هذه خبراء وطنيون وأعضاء الفريق العامل المعني بالمفاوضات المتعلقة بإقامة منطقة التجارة الحرة للمغرب العربي الذين رفعوا تقارير إلى الوزارات الوطنية المسؤولة عن التجارة الخارجية والجمارك والصناعة والزراعة في البلدان الخمسة الأعضاء في الاتحاد.

7.١٦ وتتعلق الموجزات القطرية التي أُعدت بين آذار/مارس ٢٠١٥ وشباط/فبراير ٢٠١٦ بكل من الجزائر ومصر وموريتانيا والمغرب (موجزان) والسودان وتونس (موجزان). وتم تناول مسائل الاقتصاد الأخضر في أربعة موجزات قطرية وفقا للظروف الخاصة بالبلدان التي جرى تناولها: الجزائر –تنويع الاقتصاد والحد من الاعتماد على قطاع المواد الهيدروكربونية؛ وموريتانيا –الاقتصاد الأخضر وإدارة قطاع صيد الأسماك-؛ والمغرب –التصنيع والمهن الجديدة؛ وتونس– الوظائف الخضراء والتنمية الإقليمية؛ والسودان- استدامة المالية العامة في ضوء الانعكاسات الكبيرة الناجمة عن انفصال جنوب السودان. وبالنسبة لمصر، كانت مسألة الدعم الشاغل الأساسي للسلطات العامة في سعيها إلى ترشيد المالية العامة وتعزيز كفاءة النظام الاجتماعي. وبناء عليه، فقد تضمن موضوع الموجز القطري لمصر أفكارا تتعلق بنظام الدعم. وأخيرا، تناول الموجز القطري الثاني للمغرب مسألة الإقصاء الاجتماعي، وهو شاغل حقيقي بالنسبة لذلك البلد في إطار مساعيه إلى تحقيق تنمية أكثر شمولا. ويجري حاليا وضع اللمسات الأخيرة على الموجز القطري لليبيا الذي سينشر قبل نهاية عام ٢٠١٦. وبالإضافة إلى ذلك، أُعد تقييم للحالة الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة دون الإقليمية في شكل موجز إقليمي.

۱۲۷ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، حرى تقييم المبادرات والبرامج المتعلقة بدعم اتحاد المغرب العربي ودوله الأعضاء وتكييفها وفق السياق الاجتماعي والاقتصادي الجديد للمنطقة

دون الإقليمية، وأسفر ذلك عن ثلاث مبادرات دون إقليمية رئيسية، محققة بذلك هدف فترة السنتين، وقد أُطلقت المبادرات بصورة رسمية اعتبارا من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. واعتمد برنامج إقليمي لدعم اتحاد المغرب العربي بغية تعزيز وتحسين كفاءة الشراكات المتعلقة بالتكامل في شمال أفريقيا. واعتمد برنامج تعاون للفترة ٢٠١٥-١٠١ بين المكتب دون الإقليمي واتحاد المغرب العربي. وبالإضافة إلى ذلك، صدّق خبراء من الدول الأعضاء في اتحاد المغرب العربي على خطة عمل لشمال أفريقيا صممت لتبسيط ومواءمة الإجراءات الجمركية، والنقل والعبور بين الدول، ولتقليل التكاليف المباشرة وغير المباشرة للمعاملات التجارية. وعلاوة على ذلك، تم تعزيز قدرات اتحاد المغرب العربي في مجال قواعد المنشأ والمواءمة الجمركية والتبادل الإلكتروني للوثائق الجمركية بين الدول الأعضاء.

17۸ - وفيما يتعلق بتعزيز أمانة الاتحاد وإطاره المؤسسي، تحقق تقدم كبير في ثلاثة محالات هي: قيام اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بدعم تعبئة الشركاء لتعزيز التكامل والمبادرات على الصعيد دون الإقليمي في شمال أفريقيا؛ وتنظيم اجتماع للخبراء من الدول الأعضاء في اتحاد المغرب العربي بشأن تمويل التكامل؛ وتقديم الدعم لأمانة الاتحاد في إطار مبادرة خطة العمل المعنية بتعزيز التحارة بين البلدان الأفريقية والمنطقة القارية للتجارة الحرة، وتنظيم حلقة عمل لأعضاء الفريق التقني لاتحاد المغرب العربي المعني بقواعد المنشأ. وشملت الإجراءات التي اتُخذت للتعجيل بالتكامل الإقليمي تعزيز وتطوير سلاسل القيمة الإقليمية؛ وتيسير النقل والتجارة في شمال أفريقيا؛ ومواءمة الإجراءات الجمركية والتبادل الإلكتروني للوثائق الجمركية.

(ب) المكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا

179 ركز المكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا على تعزيز قدرة الدول الأعضاء على إنتاج ونشر إحصاءات رفيعة الجودة وفي التوقيت المناسب دعماً لأنشطة التنمية الوطنية ودون الإقليمية. وتمشيا مع الهدف المحدد لفترة السنتين، أعد المكتب 10 موجزات قطرية تشمل البلدان التالية: السنغال وغامبيا وغانا وغينيا وكابو فيردي وكوت ديفوار والنيجر ونيجيريا، باستخدام بيانات قدمتها الدول الأعضاء. وبالإضافة إلى ذلك، وكجزء من الجهود الرامية إلى تعزيز قدرة النظم الإحصائية الوطنية للدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على تجميع وإتاحة معلومات تتعلق بالتنمية لتضمينها في الموجزات الاقتصادية والاجتماعية، قدم المكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا دعما كبيرا إلى السنغال وغينيا وغينيا - بيساو وكوت ديفوار والنيجر في مجال صياغة خطط للتنمية طويلة الأجل يتراوح إطارها الزمني بين 100 و 100 عاما وتتسق مع خطة عام 100.

١٣٠ ولتحسين عملية التنبؤ الاقتصادي والاجتماعي ولتيسير المقارنة بين الإحصاءات
 في المنطقة دون الإقليمية، أُعطيت الأولوية لنظم البيانات الإحصائية الوطنية لدى وضع اللمسات

الأخيرة على الموجزات القطرية. وكثّف المكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا جهوده لتعزيز قدرات النظم الإحصائية الوطنية في بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب الدول الأعضاء والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، بدعم من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بتنفيذ ١٢ مبادرة متفق عليها إقليمياً (مقارنة بحدف فترة السنتين المتمثل في ١٠ مبادرات). وتحقق ذلك من خلال مواءمة منهجيات التنبؤ وقواعد البيانات في الدول الأعضاء كجزء من استراتيجية عالمية لإنتاج بيانات ذات جودة رفيعة في التوقيت المناسب. ووفقا للميثاق الأفريقي للإحصاء الذي اعتمده الاتحاد الأفريقي ويجري استخدامه كمرجع لجميع الدول والجماعات الاقتصادية الإقليمية، قام المكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا بمراجعة آليات تدفق الإحصائيات ونجح في الحصول على التزام من البلدان بإنتاج وتجميع إحصاءات ذات جودة رفيعة لتحسين تحليل الحالات والتأكد من نشر الإحصاءات على نظاق واسع.

171 - وفي عام ٢٠١٥، أدى قيام اللجنة الاقتصادية بإعادة هيكلة ولاية المكاتب دون الإقليمي الإقليمية وتعزيزها إلى إعادة التقويم الاستراتيجي لأنشطة البرنامج الرئيسي للمكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا حتى يكون في وضع أفضل يسمح له بالنهوض بالتنمية وتقليم خدمات أكثر كفاءة وذات صلة، بالإضافة إلى تقليم المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية. ونتيجة لذلك، تحول التركيز إلى توفير بيانات إقليمية محدّثة لكي يُسترشد بما في صياغة السياسات القارية والإقليمية والوطنية، إلى جانب توسيع نطاق جهود الدعوة لفائدة التحول الهيكلي للاقتصادات الأفريقية. وبما أن تقييم الأداء الاقتصادي والاجتماعي يتوقف على توافر إحصاءات محدّثة ودقيقة، فإنه يجري أيضا إيلاء اهتمام لضمان قابلية البيانات المتعلقة بمختلف الدول الأعضاء والجماعات للمقارنة.

۱۳۲ - وعلاوة على ذلك، ساهم المكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا في تعزيز قدرة النظم الإحصائية الوطنية على تجميع المعلومات المتعلقة بالتنمية والاستفادة منها في الموجزات الاقتصادية والاجتماعية، وبخاصة فيما يتعلق بتأثير تفشي فيروس الإيبولا في أفريقيا، وعلى رصد عملية التكامل الإقليمي من خلال تعزيز نشر مشروع إيكوبيز "وقاعدة بيانات فينيكس "Phoenix" في غرب أفريقيا وتعهّدهما.

۱۳۳ - وتمشياً مع هذه الجهود المبذولة، اتخذ المكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا خطوات هامة لضمان إنشاء آليات دقيقة وموثوقة لجمع البيانات الإحصائية بالاستفادة من الجهات المعنية بمذا المجال في المناطق دون الإقليمية، وتنسيق اعتماد البرنامج الاحصائي الإقليمي للاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا للفترة ٢٠١٥- ٢٠٢٠. وعلاوة على ذلك، دعم المكتب دون الإقليمي تعيين جهات تنسيق إحصائية في كل دولة من الدول الأعضاء وإضفاء الطابع المؤسسي

عليها، مشدداً على الحاجة إلى الالتزام الراسخ والمتسق بالمشاركة في الاجتماعات الإقليمية بشأن الإحصاءات. وبهذه الطريقة، كان للمكتب دون الإقليمي دور فعال في ترسيخ التعاون والتزام الدول الأعضاء بهدف إعداد الموجزات بشكل فعال بوصفها أداةً قيّمة لصانعي السياسات ومتخذي القرارات. ومواصلةً لهذه الجهود، ساهم المكتب دون الإقليمي بنشاط في إعداد وتقديم الموجز القطري لنيجيريا، وهو من أمثلة الجيل الأول من الموجزات القطرية، الذي طُرح للمناقشة خلال فعالية جانبية أقيمت في ٢٠١ آذار/مارس ٢٠١٥ على هامش مؤتمر الوزراء الذي عُقد في أديس أبابا، إثيوبيا.

175 - وجرى تنشيط التعاون مع المكاتب الاحصائية في غرب أفريقيا، بما في ذلك المكاتب الواقعة في مناطق الجماعات الاقتصادية الإقليمية (اتحاد نمر مانو، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا)، ومع منظمات حكومية دولية كبرى متخصصة في جمع البيانات وتحليلها ومنها المرصد الاقتصادي والإحصائي لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وذلك عن طريق مجموعة متنوعة من البعثات الميدانية وحلقات العمل وغيرها من تدابير تبادل الخبرات. ونتيجة لذلك، يزداد ثراء قاعدة البيانات دون الإقليمية بفضل تعزيز آليات تدفق البيانات التي تسمح بانتقال المعلومات الإحصائية نزولا من الدول الأعضاء إلى مركز البيانات التابع للمكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا.

100 - وخلال عام 100، دعم المكتب دون الإقليمي طائفة واسعة من الإحراءات شملت حملات دعوة وبعثات توعية في إطار المنظمة الدولية للفرنكوفونية، والرابطة الدولية للعُمد الناطقين بالفرنسية، والشراكة في مجال الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين (باريس ٢١). ومن الأنشطة الأخرى التي نفذها المكتب أو نُفذت بالاشتراك معه دراسة مجالات التعاون الممكنة ومنها مثلا نُظم التسجيل المدني، و إحصاءات الأحوال المدنية، وحملات جمع التبرعات؛ وتنظيم حلقات العمل لدعم الإصلاح على الصعيد القطري (كوت ديفوار، شبرط/فبراير ٢٠١٥؛ وبنن، أيار/مايو ٢٠١٥؛ والكاميرون، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥؛ والمشاركة في الاجتماع السنوي الخمسين لمصرف التنمية الأفريقي المعقود في أبيدجان في أيار/مايو وإقامة علاقات التعاون في المجالات ذات الاهتمام المشترك مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة وإقامة علاقات التعاون في المجالات ذات الاهتمام المشترك مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومصرف التنمية الأفريقي. وإضافة إلى ذلك وفيما يتعلق بتعزيز الوعي بالمسائل الجنسانية، شارك المكتب دون الإقليمي بنشاط في حلقات نقاش عن الآفاق الاقتصادية لأفريقيا تناولت مسألة المساواة بين الجنسين. وساهم المكتب أيضا في الجهود الرامية إلى تعزيز قدرات فريق الدعم الإقليمي المعني بالبرنامج الأفريقي للتعجيل بتحسين نُظم التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية لفائدة البلدان الناطقة بالفرنسية.

1٣٦ - وإلى جانب ذلك، استجاب المكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا لتوصية صدرت عن مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في دورته المعقودة في تموز/يوليه ٢٠١٢ بأن قدم المساعدة التقنية إلى كوت ديفوار لوضع إطار للمعهد الأفريقي للتدريب الإحصائي المزمع إنشاؤه في معهد العلوم التقنية الوطني فيليكس هوفويت بوانيي في ياموسوكرو. وعلى والصعيد الوطني أيضاً، يواصل المكتب دون الإقليمي تقديم المساعدة التقنية إلى غامبيا لبدء مشروع تحريبي لبناء القدرات يهدف إلى تعزيز استخدام التكنولوجيات الجوالة في جمع البيانات، وزيادة الكفاءة التشغيلية من أجل توفير إحصاءات ذات نوعية أفضل في التوقيت المناسب.

ومن التحديات الرئيسية المطروحة في هذه المنطقة دون الإقليمية في عام ٢٠١٥، اتساع تأثير انتشار الإصابة بفيروس الإيبولا في عام ٢٠١٤، والذي كانت له عواقب وخيمة على اقتصادات البلدان الأكثر تضررا وهي غينيا وليبيريا وسيراليون. وفي سبيل التخفيف من حدة هذا الوضع الحرج، قام المكتب دون الإقليمي بتنسيق التحضيرات لدراسة أجرتما اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بشأن التأثير الاجتماعي والاقتصادي لفيروس الإيبولا في أفريقيا، وهي الدراسة التي صدرت منها طبعتان في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٥. وساعد هذا التقرير بشكل كبير في رفع مستوى الوعي بهذا الوباء وتوجيه الانتباه إلى إدارة التأهب للتعامل معه، وذلك من خلال نشر المعلومات ذات الصلة وتبادلها على نطاق واسع. وشملت الأنشطة الأخرى التي جرى الاضطلاع بما في هذا الصدد توعية الشركاء وتعبئة مساعدتهم التمويلية ومشاركتهم في خطة تعافي البلدان المتضررة من فيروس الإيبولا، عن طريق نشر التقرير والدعوات إلى إلغاء الديون الخارجية، وهو ما أسفر عن نتائج مشجعة. وقُدمت إلى مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، في دورته المعقودة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، توصيات سياساتية تمدف إلى تعزيز قدرة الدول الأعضاء على الصمود في مواجهة هذه الأزمة، ثم نُشرت هذه التوصيات على نطاق واسع داخل المنطقة وخارجها. واستجابة لطلبات وردت من فرادي البلدان، شارك المكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا في البعثات الاستشارية، ودعّم الجهود المبذولة للقضاء التام على حالات الإصابة الجديدة بفيروس الإيبولا، وقدم المساعدة أيضا في تنفيذ خطة إحلال الاستقرار والتعافي في إطار مساعيه إلى التخفيف من الآثار الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن المرض.

١٣٨ - كما ساهم المكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا بنشاط في إطلاق البرنامج المشترك بين مصرف التنمية الأفريقي ومجموعة البنك الدولي بشأن التعافي في مرحلة ما بعد انتشار فيروس الإيبولا. وكجزء من البرنامج المشترك، استجاب المكتب لطلب من اتحاد نهر مانو للحصول على المساعدة التقنية في إعداد خطته الإقليمية للتعافي، التي قُدمت إلى المؤتمر الرفيع المستوى الذي عقده الاتحاد الأوروبي في بروكسل في آذار/مارس ٢٠١٥ بشأن فيروس الإيبولا. وقد أحاط المؤتمر علما بتدابير الطوارئ القائمة التي تم اتخاذها للسيطرة على الوباء، وقام بتكييف تلك التدابير مع

تطور الأوضاع على أرض الواقع بغية القضاء على المرض. وتمخض المؤتمر أيضا عن صياغة استراتيجيات طويلة الأجل تمدف إلى دعم البلدان المتضررة في جهودها للتعافي، بما في ذلك إصلاح نظمها الصحية.

(ج) المكتب دون الإقليمي لوسط أفريقيا

المتمثل في تعزيز قدرة الدول الأعضاء على إنتاج ونشر إحصاءات ذات جودة تصدر في أوانحا المتمثل في تعزيز قدرة الدول الأعضاء على إنتاج ونشر إحصاءات ذات جودة تصدر في أوانحا دعماً لأولويات التنمية الوطنية ودون الإقليمية. وساهمت اللجنة في التوصيات السياساتية وفي عملية التنمية من خلال إعداد ونشر ثمانية موجزات قطرية —ومن ثم تحقيق هدفها لفترة السنتين لكل من تشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وسان تومي وبرينسيي، وغابون، وغينيا الاستوائية، والكاميرون، والكونغو (موجزان). وتم استعراض هذه الموجزات واستخدامها كمدخلات في اجتماعين للجنة الخبراء الحكومية الدولية التي صاغت توصيات سياساتية، لا سيما فيما يخص ضرورة تسريع وتيرة التكامل الإقليمي والتنويع الاقتصادي في المنطقة دون الإقليمية. كما استخدمت الموجزات القطرية لإثراء المناقشات بشأن خطة التحول الهيكلي في وسط أفريقيا، مستحيبة بذلك، من بين أمور أحرى، للدعوة إلى وضع استراتيحية للتحول في مجال الأخشاب للمنطقة دون الإقليمية على النحو الذي دعا إليه خبراءٌ من الدول الأعضاء حضروا دورات لجنة الخبراء الحكومية الدولية. وساعد عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الدول الأعضاء في صياغة توصيات سياساتية دون إقليمية استناداً إلى بيانات دقيقة محدّثة ومستكملة بتحليلات دقيقة.

15. - واضطلعت اللجنة الاقتصادية كذلك بأنشطة خاصة ببناء القدرات لتمكين الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية وغيرها من الجهات دون الإقليمية صاحبة المصلحة العاملة في مجال التنمية من وضع وتنسيق سياسات وخطط قائمة على الأدلة لدعم التحول الاقتصادي والاجتماعي في وسط أفريقيا. كما ركزت اللجنة على مسائل قطاعية وناشئة مثل التقارب الاقتصادي الكلي والسلامة على الطرق وتغير المناخ، من أجل تسريع تنفيذ المبادرات دون الإقليمية.

151 - وأتاحت الدورة الحادية والثلاثون للجنة الخبراء الحكومية الدولية لوسط أفريقيا، المعقودة في آذار/مارس ٢٠١٥ في برازافيل، منبراً لوفود الدول الأعضاء والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا والمؤسسات المتخصصة التابعة لها، لمناقشة القضايا الحالية والناشئة في مجال التنمية. وكان موضوع دورة اللجنة هذه هو وضع استراتيجية للغابات من أجل دعم إحداث تحول هيكلي في اقتصادات وسط أفريقيا. وتحقيقا لهذه الغاية، دعا المشاركون إلى وضع استراتيجية دون إقليمية قوية لإحداث تحول في مجال الأخشاب تمدف إلى توليد قيمة مضافة يمكن أن تساهم في إيجاد فرص عمل، وخاصة للنساء

والشباب. ورأت اللجنة الاقتصادية وخبراء من المنطقة دون الإقليمية أن من شأن استراتيجية معززة لإحداث تحول في مجال الأخشاب أن تحسن التنويع الاقتصادي وأن تقلل الاعتماد على عائدات النفط.

الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا على التعجيل بتنفيذ المادرات دون الإقليمية، بتقديم الدعم لتنفيذ أربع مبادرات (محقّقة بذلك هدفها لفترة السنتين) المبادرات دون الإقليمية، بتقديم الدعم لتنفيذ أربع مبادرات (محقّقة بذلك هدفها لفترة السنتين) قامت بما الجماعتان الاقتصاديتان الإقليميتان المذكورتان أعلاه. وتمثلت المبادرة الأولى في اعتماد المحماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا خارطة طريق لتطوير المشاريع في وسط أفريقيا لتمكينها من التحول نحو الاقتصاد الأخضر، والمبادرة الثانية هي قرار رؤساء دول الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا إلغاء شرط الحصول على تأشيرة دخول بالنسبة لمواطني دول الجماعة. وقد استجاب هذا القرار أيضا لدعوة المكتب دون الإقليمي لوسط أفريقيا إلى التكامل الإقليمي بشكل عام وإلى حرية تنقل الأشخاص على وجه الخصوص، وهو ما تمت الدعوة إليه من خلال إعداد ونشر تقرير عن التدابير الكفيلة بتحسين بيئة الأعمال التجارية في وسط أفريقيا، مع التركيز على حرية تنقل الأشخاص وتنظيم احتماع خبراء دون إقليمي مخصص لتوعية واضعي السياسات على حرية تنقل الإشخاص وتنظيم احتماع خبراء دون إقليمي مخصص لتوعية واضعي السياسات على حرية الكامل الإقليمي.

157 - أما المبادرة الثالثة فكانت قرار رؤساء دول غرب ووسط أفريقيا المتعلق بدعم البلدان المتضررة من حركة بوكو حرام. وقد تمثل تأثير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في هذه العملية في مساهمة المكتب دون الإقليمي لوسط أفريقيا في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة في وسط أفريقيا من خلال إعداد مذكرات نصف سنوية لعام ٢٠١٥ عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة في وسط أفريقيا والتوقعات على المدى القصير. ولقيت مساهمة المكتب ثناء من رئيس مكتب الأمم المتحدة في وسط أفريقيا.

1 ٤٤ – وأخيرا، اضطلعت اللجنة الاقتصادية، من خلال المكتب دون الإقليمي لوسط أفريقيا، بدور حاسم في التأثير على الخبراء من وسط أفريقيا فيما يتعلق بالمبادرة الرابعة المتمثلة في اعتماد توسيع إطار التقارب الاقتصادي الكلي للجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا ليشمل كامل منطقة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وقد تحقق ذلك خلال اجتماع فريق خبراء مخصص نظمه المكتب دون الإقليمي في برازافيل في ٢ و ٣ آذار/مارس ٢٠١٥، وحضره ٥٠ خبيراً تبادلوا وجهات النظر بشأن الإطار المؤسسي للمراقبة المتعددة الأطراف، وفعالية آلية الجزاءات والحوافز وأهمية معايير التقارب الاسمية. وتمت بعناية خلال الاجتماع مناقشة واعتماد نتائج الدراسة التقنية التي أعدتما اللجنة الاقتصادي في المنطقة دون الإقليمية لوسط أفريقيا وآفاق هذا التقارب.

150 – وساهمت اللجنة الاقتصادية في بناء قدرات صانعي القرار الرفيعي المستوى من الجماعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء في مجال تعميم مسألة تغير المناخ في السياسات الزراعية، وذلك خلال حلقة عمل تدريبية عُقدت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، في دوالا. وساهمت حلقة العمل في التوعية بتأثير تغير المناخ على الزراعة في وسط أفريقيا ومساهمة القطاع الزراعي في انبعاث غازات الاحتباس الحراري وتُوجت باعتماد استراتيجيتين: الأولى بشأن التكيف مع تغير المناخ في القطاع الزراعي، والثانية بشأن خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

157 - وواصلت اللجنة الاقتصادية تقديم الدعم لاجتماعات فريق الخبراء المخصص بشأن تسخير إمكانات الصناعات الاستخراجية من أجل التحول الهيكلي؛ وتحسين بيئة الأعمال التجارية في وسط أفريقيا؛ واستطلاع آفاق التقارب على صعيد الاقتصاد الكلي في المنطقة دون الإقليمية. وكانت النتيجة الملحوظة لهذا البرنامج الفرعي هي إعداد تقرير اجتماعي واقتصادي عن وسط أفريقيا لمكتب الأمم المتحدة في وسط أفريقيا. كما قدم البرنامج الفرعي دعما كبيرا للجنة التوجيهية المعنية بترشيد المجموعات الاقتصادية الإقليمية لوسط أفريقيا، الذي هو عضو فيها.

1 ٤٧ - ولتعزيز جهود مكافحة الفساد وتشجيع الشراكة بين الجهات صاحبة المصلحة في المنطقة دون الإقليمية في هذا الجال، نظمت اللجنة الاقتصادية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ حلقة عمل في ليبرفيل تم خلالها إطلاق شبكة مؤسسات مكافحة الفساد في وسط أفريقيا. وأعدت اللجنة مجموعة من الوثائق القانونية للشبكة استعرضتها خلال حلقة العمل. كما أنشأت اللجنة منتدى إلكترونيا للترويج لأنشطة الشبكة وتيسير تبادل المعلومات والخبرات بين أعضائها.

1٤٨ - وفيما يتعلق بجماعات الممارسة وشبكات المعرفة، واصلت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا جهودها لنشر المعلومات والمعارف من خلال منابر الأمم المتحدة لتبادل المعارف. وتم إنشاء ثلاثة أماكن عمل مواضيعية لجماعات الممارسة لغرض إشراك الخبراء من المنطقة دون الإقليمية في المناقشات بشأن طائفة من المسائل على النحو المبين أدناه:

(أ) تحسين بيئة الأعمال التجارية في وسط أفريقيا: تبادل حوالي ٤٠ مشاركا الأفكار بشأن الصلة بين المؤشرات الخاصة ببيئة الأعمال التجارية وواقع الحال في وسط أفريقيا ومدى انطباقها عليه، بما في ذلك مؤشر ممارسة الأعمال التجارية الصادر عن البنك الدولي؛ ودليل إبراهيم لشؤون الحكم في أفريقيا؛ ومؤشر التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، ومؤشر تبين انتشار الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية؛

- (ب) استراتيجيات تحسين التعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص من أجل تشجيع الاستثمارات ولتعزيز فعالية الترتيبات والآليات المؤسسية من أجل تحسين بيئة الأعمال التجارية على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي؛
- (ج) التقدم المحرز في التقارب على صعيد الاقتصاد الكلي في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية وآفاق هذا التقارب: شارك ٥١ خبيرا في تبادل الآراء بشأن ضعف الإطار المؤسسي للمراقبة المتعددة الأطراف، وفعالية آلية الجزاءات والحوافز وأهمية معايير التقارب الاسمية. وتبادل الخبراء الأفكار بشأن أهمية آلية المراقبة المتعددة الأطراف التابعة للجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا وإمكانية توسيع نطاقها لتشمل الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا؟
- (c) إدماج الاقتصاد الأخضر في سياسات التنمية في وسط أفريقيا: تم إنشاء جماعة الممارسة هذه بناءً على توصية من الخبراء خلال الدورة الثلاثين للجنة الخبراء الحكومية الدولية المعقودة في الفترة من ٥ إلى ٧ آذار/مارس ٢٠١٤، في نجامينا. وساهم ذلك في التوعية بضرورة التحول إلى الاقتصاد الأحضر في وسط أفريقيا، حيث حرت مناقشات تناولت مسائل من قبيل الكيفية التي يمكن بها دعم الدول الجزرية الصغيرة النامية في أفريقيا في سعيها إلى التكيف مع الآثار الضارة لتقلب وتغير المناخ، وكيف يمكن لبلدان وسط أفريقيا تطوير صناعات الغابات لعيها من أجل تسريع التحول الهيكلي في المنطقة دون الإقليمية.

919 - وأجرت اللجنة الاقتصادية دراسة تقييمية جرى بحثها خلال اجتماع للخبراء عقد في تشرين الثاني/نوفمبر 7010 في دوالا، بحدف تسريع تنفيذ خطة العمل الأفريقية للسلامة على الطرق. وتشير الدراسة إلى أن منطقة وسط أفريقيا متخلفة عن سائر المناطق دون الإقليمية في القارة في تنفيذ خطة العمل هذه، مع بلوغ منتصف العقد العالمي للعمل من أجل السلامة على الطرق 100 - 700 . ورأى المشاركون أن العقبات الرئيسية التي تحول دون تنفيذ الخطة تكمن في تدني مستوى الالتزام، وعدم الإمساك بزمام خطة العمل، وضعف قدرة الجهات صاحبة المصلحة وعدم كفاية الموارد المالية والبشرية المخصصة للسلامة على الطرق. وشدد الخبراء على الحاحة إلى إحصاءات دقيقة وشاملة عن حوادث الطرق، واعتمدوا توصيات تدعو الجماعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء والشركاء الإنمائيين إلى تسريع تنفيذ خطة العمل الأفريقية للسلامة على الطرق.

• ١٥٠ - وعلى الصعيد القطري، قدمت اللجنة الاقتصادية الدعم للمعهد الوطني للإحصاء في الكاميرون لتنفيذ مشروع تجريبي يتعلق بجمع البيانات الإحصائية عن طريق التكنولوجيا الجوالة. وفي فعالية عُقدت في نجامينا، ساعدت اللجنة الاقتصادية المركز الأفريقي لتطوير قطاع المعادن في جهوده لإطلاق المشروع المتعلق بتعزيز قدرات الحكومات الأفريقية على التفاوض من أجل إبرام عقود في مجال الصناعات الاستخراجية تكون شفافة ومنصفة ومستدامة لتحقيق النمو المستدام

والتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة على نطاق واسع. وبالإضافة إلى المشاركة في أنشطة الفريق القطري للأمم المتحدة في الكاميرون، عزز المكتب شراكته مع فريق الأمم المتحدة القطري في غينيا الاستوائية، وقدم المساعدة في إطلاق نهج "توحيد الأداء" في البلد.

101 - وأخيرا، وفي سبيل تعزيز الفهم والإمساك بزمام الأمور فيما يتعلق بخطة عام ٢٠١٦ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٠٠، قدمت اللجنة الاقتصادية الدعم التقني لحكومة الكاميرون بأن شاركت في حلقة عمل بشأن أهداف التنمية المستدامة والعائد الديموغرافي عُقدت في ياوندي خلال الفترة من ٨ إلى ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ ونظمتها حكومة الكاميرون بالاشتراك مع المكتب القطري التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان. وقدم المكتب عرضاً تناول الروابط بين هاتين الخطتين الإنمائيتين. وأوصى المشاركون في حلقة العمل بجملة أمور منها إنتاج الوثائق ذات الصلة بحذه المسألة ونشرها على نطاق واسع.

(د) المكتب دون الإقليمي لشرق أفريقيا

107 - أعد المكتب دون الإقليمي لشرق أفريقيا ثمانية موجزات قطرية (محققا هدفه لفترة السنتين) لكل من أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجيبوتي ورواندا والصومال وكينيا ومدغشقر، وذلك باستخدام بيانات إحصائية ذات جودة عالية وصادرة في التوقيت المناسب قدمتها الدول الأعضاء وبدعم من شعبة سياسات الاقتصاد الكلي وشعبة التكامل الإقليمي والتجارة والمركز الأفريقي للإحصاءات وشعبة سياسات التنمية الاجتماعية. وقمت دراسة الموجزات القطرية، وهي قيد الإعداد، خلال اجتماع للجنة الخبراء الحكومية الدولية عقد في مدغشقر في آذار/مارس ٢٠١٥، وكان ذلك فرصة للحصول على تعليقات من الجهات صاحبة المصلحة والوزارات عن الموجزات القطرية الخاصة ببلدانها.

١٥٣ - ومتابعةً للقاءات الرفيعة المستوى التي جرت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ بين الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية ورئيس رواندا، بول كاغامي، وغيره من كبار المسؤولين في حكومة رواندا، بالإضافة إلى المناقشات السياساتية التي جرت في شباط/فبراير ٢٠١٥ بين كبار المسؤولين الروانديين وفريق من الإدارة العليا للجنة في شباط/فبراير ١٠٥٠، نظمت حكومة رواندا والمكتب دون الإقليمي حلقة عمل رفيعة المستوى بشأن تسريع النمو الاقتصادي في رواندا عُقدت في ٧ و ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وحضر الاجتماع الذي دام يومين وزراء روانديون ومديرون ومديرون وخبراء دوليون وممثلون لمعهد تحليل السياسات والبحوث وخبراء من اللجنة الاقتصادية. وفي سياق التحضير للاجتماع قُدمت مساعدة كبيرة للحكومة الرواندية لإعداد تحليلها للسياسات وإحصاءاتها دعماً للمبادرات الإنمائية الوطنية، لا سيما فيما يتعلق بالأطر الإنمائية البديلة وفرص السوق التي تتيحها الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وعملية تطوير قطاع الألبان.

١٥٤ - وأتاحت الدورة التاسعة عشرة للجنة الخبراء الحكومية الدولية لشرق أفريقيا، التي عقدت في أنتاناناريفو في آذار/مارس ٢٠١٥، فرصةً للمشاركين لاستطلاع موضوع الدورة وهو "تسخير الاقتصاد الأزرق لتنمية شرق أفريقيا"، وذلك من خلال تنظيم عروض وحلقات نقاش رفيعة المستوى ومناقشات عامة وجماعية. وتدارس الخبراء خلال الدورة سبل تحقيق النمو المستدام من خلال تعظيم قدرة البلدان على الوصول إلى الموارد البحرية وتمكينها من تحقيق الاستفادة القصوى منها وذلك عن طريق الإدارة المستدامة لنظمها الإيكولوجية للمحيطات. وتم التأكيد مرارا على أهمية مفهوم "الاقتصاد الأزرق" كأداة لدعم التحول الهيكلي وتعزيز التنمية المستدامة والقضاء على الفقر والتخفيف من آثار تغير المناخ في المنطقة دون الإقليمية. ولاحظ المشاركون أن استغلال شبكات الهياكل الأساسية والروابط التجارية والاعتماد المتبادل على الموارد والشراكات الاستراتيجية التي تربط الدول الساحلية والجزرية بالبلدان غير الساحلية من شأنه أن يمكّن من تسخير فوائد الاقتصاد الأزرق لتنمية المنطقة دون الإقليمية بأسرها. ودعماً لهذه الخطة المتنامية، كان للمنشورات الصادرة عن المكتب دون الإقليمي لشرق أفريقيا، مثل الدليل السياساتي للاقتصاد الأزرق ودراسة المعلومات الأساسية المتعلقة بتسخير الاقتصاد الأزرق لتنمية شرق أفريقيا، دور رئيسي في مساعدة أربع دول أعضاء (جزر القمر، وجيبوتي، وسيشيل، ومدغشقر) في وضع سياسات مستدامة للاقتصاد الأزرق، وفي مساعدة لجنة المحيط الهندي على استكمال خطة عملها المتعلقة بالاقتصاد الأزرق.

100 - كما نظم المكتب دون الإقليمي لشرق أفريقيا اجتماعات لفريق الخبراء المخصص ساهمت في خطة التحول الهيكلي في المنطقة دون الإقليمية، وجرى خلالها تقييم مدى مساهمة العلاقات الجديدة في مجالي التجارة والاستثمار، وخاصة مع الهند والصين، في تنويع اقتصادات شرق أفريقيا واستعرض دراسات حالة واستراتيجيات تمدف إلى تحسين التماسك الاجتماعي، وساعدت على كشف محدودية نُظم التجارة الدولية ومعاهدات الاستثمار الثنائية كأدوات للتنمية.

107 - وساهم المكتب دون الإقليمي لشرق أفريقيا أيضا في الجهود الرامية إلى تعزيز قدرات الدول الأعضاء في شرق أفريقيا والجماعات الاقتصادية الإقليمية على الإسراع في تنفيذ المبادرات دون الإقليمية المتعلقة بالسياحة والطاقة والاقتصاد الأزرق. واستلزم عمله المتعلق بالسياحة التعاون على مستوى رفيع مع مسؤولين حكوميين بارزين وبناء القدرات على المستوى القطري فيما يتعلق بالدعائم الأساسية للخطة الرئيسية للسياحة المستدامة التي أطلقتها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وفي هذا السياق، تقدم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الدعم بصورة منهجية ومتسقة لمسألة دمج المبادئ التوجيهية السياساتية في صكوك السياسة العامة ذات الصلة التي تعتمدها البلدان المستفيدة. وتقوم هذه المشورة المقدمة في مجال السياسة العامة على أدلة سليمة ومُحج تتعلق بأفضل الممارسات لتنفيذ أطر السياحة الإقليمية، وتستند إلى

تحليل الأطر العالمية الحالية مع وضع أسباب نجاحها أو فشلها في الاعتبار. وبالمثل، فإن العمل المتعلق بالصكوك الوطنية لتنمية السياحة ينطوي، مثلما هو الحال بالنسبة لإثيوبيا، على تحليل مفصل للوضع على أساس البيانات الأولية والثانوية لتوجيه صياغة الاستراتيجية المناسبة. وقد ساهم هذا العمل في جعل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الشريك المفضل في مجال السياحة. وكانت الجهات الرئيسية المستفيدة من عمل المكتب في مجال السياحة هي إثيوبيا، وأوغندا، وجيبوتي، ورواندا، وكينيا. وقد استُكملت المسودة النهائية للخطة الرئيسية للسياحة المستدامة المتعلقة بإثيوبيا، وهي الأولى من نوعها، ويتوقع إطلاقها في عام ٢٠١٦.

١٥٧ - والبيانات المتاحة عن هذا الموضوع لا تزال شحيحة، نظرا لأن السياحة مجال جديد نسبياً للجنة الاقتصادية لأفريقيا وبالتالي لم تعتمده الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية في المنطقة بطريقة شاملة ومنهجية إلا في الآونة الأحيرة. ونتيجة لذلك، يعتمد عمل المكتب دون الإقليمي لشرق أفريقيا في مجال السياحة على مصادر أولية – أنتجها المكتب – أو على مصادر بيانات ثانوية خاصة بالشركاء مثل منظمة السياحة العالمية والبنك الدولي والمركز العالمي للسفر والسياحة. ولضمان موثوقية البيانات الواردة من مصادر أحرى، تقوم الدول الأعضاء باستمرار بمقارنة وفحص البيانات التي تم جمعها من تلك المصادر. وحتى يكون للبيانات تأثير قوي على الجهات صاحبة المصلحة في المنطقة دون الإقليمية، حرت الاستفادة على نحو كامل من آخر صيحة في مجال التكنولوجيا، وذلك باستخدام المؤثرات البصرية في التقارير المكتوبة والعروض على حد سواء.

١٥٨ - وفيما يتعلق بالطاقة، ساهم المكتب دون الإقليمي لشرق أفريقيا في تحقيق الأهداف المتوقعة من خلال تقديم الدعم للدول الأعضاء في ثلاثة مجالات أساسية هي: تعزيز قدرات التخطيط في مجال الطاقة على الصعيدين الوطني والإقليمي، بما في ذلك عن طريق تقديم الدعم لتقييم موارد الطاقة وخطط تنميتها؛ وتشجيع مبادرة الطاقة المستدامة للجميع في شرق أفريقيا، بما في ذلك من خلال دعم السياسات، بغية توسيع نطاق الحصول على الطاقة في كامل المنطقة؛ وتوفير الدعم السياساتي لوضع سياسة لأمن الطاقة على الصعيدين الإقليمي والقطري من أجل التخفيف من آثار انعدام الأمن في مجال الطاقة. وبشكل أكثر تحديدا، واصل المكتب دون الإقليمي وضع خبراته في متناول العملية المستمرة لصياغة إطار أمن الطاقة لجماعة دول شرق أفريقيا ورؤيتها لعام ٢٠٥٠. ويعد الإطار شاملا في نطاقه، حيث يشمل القطاعات الفرعية لطاقة الكتلة الأحيائية والنفط والغاز والكهرباء، علاوة على كونه متعدد الأبعاد.

١٥٩ - وساعد المكتب دون الإقليمي أيضا في تطوير طائفة من الأدوات السياساتية لدعم الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية بما في ذلك: تقييم موارد الطاقة وتخطيط تنميتها في جيبوتي؛ ووضع إطار لاستدامة نشر تكنولوجيات الطاقة المتحددة في رواندا؛ ووضع إطار

لسياسة أمن الطاقة لمنطقة جماعة شرق أفريقيا؛ ووضع استراتيجية وطنية وخطة عمل للطاقة الشمسية في رواندا يتوقع استكمالها في نيسان/أبريل ٢٠١٦؛ وتقييم موارد الطاقة وتقديم خدمات استشارية في مجال التخطيط لجيبوتي؛ وتقييم سياسات الغاز الطبيعي في جمهورية تنزانيا المتحدة؛ وتقديم توصيات وخدمات استشارية إلى الدول الأعضاء في جماعة شرق أفريقيا بشأن سياسات أمن الطاقة على الصعيدين الوطني والإقليمي.

17٠ وفيما يتعلق بالشراكات الاستراتيجية، أقام المكتب دون الإقليمي شراكات مع الجامعات مثل جامعة رواندا وجامعة كلية لندن وجامعة ولاية فرجينيا وجامعة ولاية ميتشيغان ومعهد جورجيا للتكنولوجيا، وذلك إضافة لشراكاته مع مؤسسات الطاقة في الدول الأعضاء فيه. كما أقام شراكات مع منظمات دولية مثل الوكالة الدولية للطاقة المتحددة ووكالة الطاقة الدولية (في مجال البيانات) والوكالة الدولية للطاقة الذرية (في مجال استخدام أداة التخطيط المتمثلة في مُوذج البدائل الاستراتيجية للتزويد بالطاقة وتأثيراتها البيئية العامة (MESSAGE)) ومع وكالات الأمم المتحدة في رواندا، ومع منظمات وطنية مثل معهد ستوكهولم للبيئة ومختبر أرغون الوطني في الولايات المتحدة.

وتمشياً مع توصيات الدورة التاسعة عشرة للجنة الخبراء الحكومية الدولية، قام المكتب دون الإقليمي لشرق أفريقيا بعمل رائد في مجال الاقتصاد الأزرق. وشمل ذلك استكمال دراسة المعلومات الأساسية المتعلقة بالاقتصاد الأزرق، وإعداد تقرير شامل يسعى إلى تعريف صناع القرار في شرق أفريقيا والجماعات الاقتصادية الإقليمية وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة -على الصُعُد الإقليمي والوطني والمحلى- بدور ومساهمات الاقتصاد الأزرق في النمو الاجتماعي والاقتصادي والتحول الهيكلي في شرق أفريقيا. وأقام المكتب شراكات مع عدد من المنظمات الإقليمية والدولية ومنظمات الأمم المتحدة، مثل لجنة المحيط الهندي، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، وجماعة شرق أفريقيا، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافةمن أجل استعراض دراسة المعلومات الأساسية ودليل السياسات والمساهمة فيهما؛ وتبادل الخبرات فيما بينهم والبحث عن فرص التواصل؛ وتعميم مبادئ الاقتصاد الأزرق في البرامج والاستراتيجيات. كما تقدم دراسة المعلومات الأساسية لمحة عامة عن الفرص والإجراءات اللازمة لتهيئة بيئة مواتية للاقتصاد الأزرق. والأمر الذي كان على القدر نفسه من الأهمية هو جلسة العمل المكثفة -المعروفة باسم "الكتاب السريع" - التي عُقدت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ لوضع دليل عن سياسات الاقتصاد الأزرق. والغرض من الدليل هو تزويد الدول الأعضاء واللجان الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية بمنهجية تدريجية لتعميم المبادئ ذات الصلة بالاقتصاد الأزرق في الخطط والبرامج الخاصة بكل منها. ومن شأن كل هذه الإجراءات أن تساعد في توطيد الدور القيادي للجنة الاقتصادية وتأثيرها في هذا المحال.

(ه) المكتب دون الإقليمي للجنوب الأفريقي

177 - خلال الفترة قيد الاستعراض، واصل المكتب دون الإقليمي للجنوب الأفريقي تقديم المساعدة للدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة المعنية بالتنمية على الصعيد دون الإقليمي، من أجل تعزيز قدراتما على صياغة السياسات والبرامج القائمة على الأدلة ومواءمتها دعماً للتحول الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة دون الإقليمية. واستمر المكتب في إعداد وتحديث الموجزات القطرية باعتبارها من منشورات اللجنة الاقتصادية الرئيسية المتكررة التي تقدف إلى توفير بيانات اقتصادية واجتماعية ومعلومات عن المؤسسات والسياسات إلى جانب تقديم تحليل وتوصيات بشأن السياسات والمخاطر لكي تستفيد منها مجموعة متنوعة من العملاء تشمل الدول الأعضاء والمجتمع المدني وواضعي السياسات والقطاع الخاص في منطقة الجنوب الأفريقي وغيرها من المناطق. ومن ثم فقد تم إعداد ثمانية موجزات قطرية (حققت الهدف المقرر لفترة السنتين) لكل من أنغولا، وبوتسوانا، وسوازيلند، وزامبيا، وزمبابوي، وليسوتو، وملاوي، ونامييا.

137 - وعلاوة على ذلك، قام المكتب بعقد مشاورات مع فرادى المكاتب الإحصائية الوطنية التابعة للدول الأعضاء الواقعة في المنطقة المشمولة بولايته ومع جماعتين اقتصاديتين إقليميتين، هما الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، وذلك لشرح مبادرة الموجزات القطرية. وكُللت هذه المشاورات بانعقاد الاجتماع التشاوري دون الإقليمي لمنتجي الإحصاءات ومستخدميها في عام ٢٠١٥. وتم من خلال العملية التشاورية واسعة النطاق هذه تحديد وبلورة احتياجات المكاتب الإحصائية الوطنية والمؤسسات ذات الصلة بما من القدرات الإحصائية، وترتيب هذه الاحتياجات حسب أولويتها؛ وإنشاء منتدى مشترك لتبادل أفضل الممارسات والخبرات وإقامة الشبكات والتنسيق في مجال الإحصاءات؛ وجرى إعطاء دفعة للمناقشات المتعلقة بمواءمة الإحصاءات في منطقتي الجماعة الإعماءات؛ ووجرى إعطاء دفعة للمناقشات المتعلقة بمواءمة الإحصاءات في منطقتي الجماعة بمبادرة الموجزات القطرية التي تعدها اللجنة الاقتصادية وتركيزها عموما على تعزيز قدرة المكاتب الإحصائية الوطنية لتيسير إنتاج إحصاءات موثوقة لاستخدامها في السياسة العامة؛ ومواصلة تعزيز الشراكة بين المكتب والمكاتب الإحصائية الوطنية والمؤسسات ذات الصلة بما.

178 - واستمر المكتب دون الإقليمي للجنوب الأفريقي في جهوده من أجل تعزيز قدرات الجماعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة المعنية بالتنمية، بغية التعجيل بوضع وتنفيذ مبادرات دون إقليمية ذات أولوية في الجنوب الأفريقي. وبمساعدة اللحنة الاقتصادية، نفذت الجماعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء حتى الآن

سبع مبادرات متفق عليها إقليمياً (وحققت بذلك الهدف المطلوب خلال فترة السنتين)، انطلاقا من خط أساس يتألف من ثلاث مبادرات.

170 وقدم المكتب الدعم التقني لأمانة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي أيضاً، بناء على طلبها، وشمل ذلك مساعدة الجماعة على وضع خارطة طريق واستراتيجية للتصنيع وصيغة منقحة من خطة استراتيجية إرشادية للتنمية للفترة ٢٠١٥-٢٠١، وفي وقت لاحق، أقر مجلس وزراء الصناعة ببلدان الجماعة الإنمائية هذين الإطارين من أطر السياسة العامة، ثم أقرهما واعتمدهما لغرض التنفيذ مؤتمر القمة الاستثنائي لرؤساء الدول والحكومات الأعضاء في الجماعة المعقود في نيسان/أبريل ٢٠١٥. وقد أعربت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي عن تقديرها للمكتب دون الإقليمي لما قدمه من دعم، وطلبت الحصول على المزيد من أجل وضع خطة عمل لتنفيذ الاستراتيجية وخارطة الطريق. وقدم المكتب أيضا مساعدة تقنية من أجل تنفيذ برنامج الجماعة الإنمائية في مجال التعدين، إذ دعمت عملية تحديد ووضع مشروعين أحدهما عبارة عن دراسة تقييمية للمهارات اللازمة في قطاع التعدين، والثاني عن تصنيف إغناء المعادن. وكلا المشروعين قيد التنفيذ منذ حزيران/يونيه ٢٠١٥.

177 - وعلى مستوى الدول الأعضاء، ما برح المكتب دون الإقليمي للجنوب الأفريقي يقدم الخدمات الاستشارية لعملية إرساء سياسة وطنية للثروة المعدنية والتعدين في ليسوتو، وهي السياسة التي انطلقت أواخر عام ٢٠١٣. وكانت ليسوتو تتطلع في هذا الشأن إلى وضع سياسة يرتكز إليها تحقيق النمو الاجتماعي والاقتصادي المستدام وتتصدى لمشكلة الفقر، وتكون متسقة مع مطامح الرؤية الأفريقية للتعدين. ونتيجة لهذا الدعم المقدم من المكتب، تم الانتهاء من وضع سياسة وطنية للثروة المعدنية والتعدين تتسق مع الرؤية الأفريقية للتعدين، وقد اعتمدتها حكومة ليسوتو في وقت لاحق وبدأ تنفيذها رسميا في حزيران/يونيه ٢٠١٥. وبمزيد من الدعم من اللجنة الاقتصادية والشركاء، شرعت الحكومة منذئذ في مواءمة إطارها القانوني والتنظيمي المقرر أن تستند إليهما السياسة الجديدة.

17٧ - وبالإضافة إلى ذلك، قدمت اللجنة الاقتصادية الدعمَ لحكومة ملاوي في عملية استعراض وتحديث قانونها الوطني للمناجم والثروة المعدنية الصادر في عام ١٩٨١، فقدمت مساهمات فنية كبيرة في مشروع قانون عام ٢٠١٥ للمناجم والثروة المعدنية وشاركت بنشاط في حلقة العمل المعنية بالاستعراض التقني التي عُقدت في أيار/مايو ٢٠١٥. وبالإضافة إلى العمل على التأكد من الاتساق والوضوح في تعبير القانون عن نوايا الحكومة بشأن التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد والآليات ذات الصلة بحا، ونواياها فيما يتعلق بالإنفاذ على الصعيدين التنظيمي والقطاعي، انطوى الاستعراض أيضا على تقييم لمدى توافق مشروع القانون وتواؤمه مع غيره من القوانين والتنظيمات المحلية الوطنية ومع السياسات والأطر القانونية الإقليمية والدولية، بما في ذلك

بروتوكول الجماعة الإنمائية للحنوب الأفريقي في مجال التعدين وإطارها لمواءمة سياسات التعدين مع الرؤية الأفريقية للتعدين. وقد أُحيلت التوصيات المنبثقة عن حلقة العمل إلى وزارة المناجم للنظر في تنقيح مشروع القانون قبل وضعه في صيغته النهائية وعرضه على برلمان ملاوي لسنه، وهي التوصيات التي تناولت مسائل من قبيل الحوكمة القطاعية، وتتولي العناصر الوطنية مقاليد الأمور، وتنمية المجتمعات المحلية، والتعدين الحرفي والتعدين على نطاق ضيق، والشفافية والإفصاح عن المعلومات، والتفاوض بشأن العقود، والقدرة التقنية للدولة، والتمويل القطاعي، وإنشاء صناديق الثروة السيادية والصناديق الاستئمانية، والتسعير الداخلي، والازدواج الضريبي، وشروط الثبات التشريعي.

17۸ - وقدمت اللجنة الاقتصادية الدعم التقني لحكومة سوازيلند في إعداد السياسة العامة المتعلقة بالتجارة والصناعة. وبفضل هذه المساعدة، تم إعداد وثيقة سياساتية وجرى استعراضها في حلقة عمل عُقدت في أيار/مايو ٢٠١٥ للتصديق عليها، ثم اعتمدتما الحكومة. وقد بعثت حكومة سوازيلند إلى اللجنة الاقتصادية بهذا الشأن رسالة رسمية تعرب فيها عن تقديرها لها، وطلبت منها مزيدا من الدعم من أجل وضع خطة تنفيذ لتفعيل هذه السياسة.

179 - وشرعت حكومة زامبيا في وضع سياسة صناعية وطنية بدعمٍ من المكتب القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لديها. وقدمت اللجنة الاقتصادية الدعم التقني لهذه العملية بناء على طلبٍ من حكومة زامبيا، فقدمت مساهمات فنية لوضع مشروع الوثيقة السياساتية وشاركت بنشاط في اجتماعات عُقدت للتشاور ولإجراء تقييمات تقنية في مختلف المراحل منذ إطلاق العملية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٥، كان مشروع الوثيقة السياساتية ومشروع حطة التنفيذ المتصلة بما قد وُضعا في صيغتهما النهائية وعُمّما على الوزارات المختصة لكي تبدي تعليقاتها الختامية تمهيدا لعرضها على مجلس الوزراء بغرض إقرارها.

1٧٠ - ونظّم المكتب دون الإقليمي، بالتعاون مع جامعة كيب تاون، حلقة عمل إقليمية بشأن بيان ما تحقق من تقدم في التكامل الإقليمي، مع التركيز على مسألتي الأدلة والمساءلة، عُقدت في ٢٠١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ في لوساكا. وجمعت حلقة العمل التي دامت يوما واحدا طائفة واسعة من أصحاب المصلحة الذين بحثوا المنظورات المتعددة الأبعاد للمساءلة في مجال تعزيز التكامل الإقليمي ودور مختلف أصحاب المصلحة الوطنيين والإقليميين بدءا بالجماعات الاقتصادية الإقليمية وصولا إلى البرلمان والمجتمع المدني ووسائط الإعلام. وصبَّت حلقة العمل اهتمامها أيضا على مسائل العلاقة بين برامج العمل الوطنية والإقليمية، ودور الأدلة والبيانات والمؤشرات في تعزيز المساءلة؛ ودور وسائط الإعلام ومنظمات المجتمع المدني في الخطط الإقليمية؛ وأهمية الرقابة البرلمانية في تشجيع التكامل. وبحثت حلقة العمل أيضا كيف يمكن

للبحوث القائمة على الأدلة أن تعزز المساءلة في مجال دراسة الاتجاهات والأنماط ذات الصلة بنتائج التكامل الإقليمي.

- المنت المنتاحية عن الجنوب الأفريقي الحنوب الأفريقي الحلقة الدراسية الأولى من سلسلة حلقات دراسية افتتاحية عن الجنوب الأفريقي عُقدت في ليفينغستون، زامبيا، في ٧ و ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. ونُظمت الحلقة الدراسية بالتعاون مع الشبكة الأفريقية لبناء السلام التابعة بحلس بحوث العلوم الاجتماعية، وتناولت موضوع: "النزاع والسلام والتكامل الاقتصادي الإقليمي في الجنوب الأفريقي - سد الثغرات المعرفية ومعالجة التحديات السياساتية". وقد حضر الحلقة الدراسية باحثون وصانعو سياسات ومسؤولون حكوميون وممثلون عن المجتمع المدني والمؤسسات الإقليمية ووكالات الأمم المتحدة ولجانها الاقتصادية الإقليمية. واحتذبت الحلقة الدراسية مشاركين من جميع أنحاء الجنوب الأفريقي وشرق أفريقيا ومن مناطق أخرى أيضا، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية. وقد أبرز المتحدثون الرئيسيون، ومنهم نائب وزير العلاقات الدولية والتعاون بناميبيا، أهمية تعزيز السلام والاستقرار في المنطقة كشرط ضروري لتحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي في الجنوب الأفريقي وفي أفريقيا ككل.

وقُدمت في جلسة عامة عروضٌ وجرت مناقشات تناولت طائفة واسعة من المواضيع منها: النزاعات والتكامل الإقليمي في أفريقيا؛ ونطاق الأزمات والنزاعات في الجنوب الأفريقي وأشكال الاستحابة الإقليمية لها وآثارها؛ وكراهية الأجانب والهجرة والتكامل الاقتصادي الإقليمي في الجنوب الأفريقي؛ وتدابير تحسين الحوكمة الجنوب الأفريقي؛ وتدابير تحسين الحوكمة المغراض التنمية الاقتصادية في الجنوب الأفريقي؛ وتدابير تحسين الحوكمة لأغراض التنمية الاقتصادية في الجنوب الأفريقي؛ والحاجة إلى تجانس إقليمي وتكامل إقليمي مدفوع باحتياجات الإنسان في الجنوب الأفريقي. وقد استهدفت الحلقة الدراسية تشجيع الحوار والمناقشات وخيارات السياسة العامة فيما يتعلق بقضايا ساخنة هي النزاع والسلام والتكامل الاقتصادي الإقليمي في الجنوب الأفريقي، وذلك دعما للجهود التي تبذلها المؤسسات الإقليمية والدول الأعضاء في المنطقة دون الإقليمية من أجل كفالة الاستقرار والرخاء في الجنوب الأفريقي. وجرى نقاش قوي ومكثف لموضوع الحلقة الدراسية، وفي نهايتها اعتُمد بيان يورد توصيات ويقترح سبيلا للمضى قدما على منظمى المؤتم والمشاركين فيه والجهات الرئيسية صاحبة المصلحة

1٧٢ - ونظمت اللجنة الاقتصادية الاجتماع السنوي لآلية التنسيق دون الإقليمي لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، وقدمت للاجتماع خدمات فنية. وقد عُقد الاجتماع في غابوروني يومي ١٠ و ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، واستضافته أمانة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، التي خلفت السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، بوصفها الرئيس الجديد لآلية التنسيق الإقليمي. وحضر الاجتماع ممثلون عن الجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية

الدولية، والمنظمات المعنية بممرات النقل ومنظمات المجتمع المدني، ومديرو الأمم المتحدة الإقليميون وممثل عن أفرقتها القطرية، وممثلون عن منظمات شريكة أحرى. وقد أتاح الاجتماع الذي عُقد تحت شعار "نحو تعميم فعال لخطة أعمال آلية التنسيق دون الإقليمي في عمليات التخطيط وتحديد الأولويات التي تقوم بما الجهات صاحبة المصلحة"، منبراً للجهات صاحبة المصلحة لكي تقيّم التقدم المحرز آنذاك في تنفيذ المشاريع الرئيسية للآلية. كما أتاح للجهات المذكورة فرصة التوصل إلى نقاط عمل محددة لتعميم خطة أعمال الآلية في عمليات التخطيط وتحديد الأولويات التي يقومون بها.

1٧٤ - وشددت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في الكلمة الرئيسية التي أدلت بما في الاجتماع، بوصفها رئيسة الآلية، على أهمية استمرار وكالات الأمم المتحدة في دعم الأولويات للدى المؤسسات الإقليمية. وتم التأكيد أيضا في الاجتماع على أن مسؤولية تحديد الأولويات على الصعيد الإقليمي تقع على عاتق الجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية على النحو الذي أقرته الدول الأعضاء التي تعمل تلك الجماعات والمنظمات على حدمتها. وتم التشديد على الدور الرئيسي الذي تصوغها وتنفذها الجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الإنمائية والمبادرات البرنامجية القائمة التي تصوغها وتنفذها الجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية. وأكد المشاركون مجددا على ضرورة تعاون أصحاب المصلحة في آلية التنسيق دون الإقليمي من أجل استكمال خطة الأعمال الخاصة بشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي للتأكد من أنما تتضمن أحدث الاستراتيجيات والأولويات التي اعتمدتها الجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية، بما في ذلك الصيغة المنقحة من الخطة الاستراتيجية الإرشادية الإقليمية للتنمية في الفترة ٥٠ ٢٠ - ٢٠ ١ الخاصة بالجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ومنطقة الإقليمية للتنمية في الفترة ٥ ٢٠ - ٢٠ ١ الخاصة بالجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ومنطقة التجارة الحرة الثلاثية.

1٧٥ - وأعلن المكتب دون الإقليمي للجنوب الأفريقي رسميا، بوصفه ذراع اللجنة المعنون الاقتصادية المعني بنشر المعرفة في هذه المنطقة دون الإقليمية، عن صدور منشور اللجنة المعنون "التقرير الاقتصادي عن أفريقيا لعام ٢٠١٠: التصنيع من خلال التجارة"، وذلك في لوساكا يوم ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٥. وقد أشرفت على الإعلان الرسمي عن صدور هذا التقرير الرئيسي للجنة الاقتصادية السيدة مارغريت مواناكاتويه، وزيرة التجارة والتبادل التجاري والصناعة في زامبيا. وحضر الاحتفال بصدور التقرير مشاركون من حكومة زامبيا، ومن السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني، والجامعات، ومؤسسات البحوث. وأتاح هذا الاحتفال منبرا لنشر التقرير وتعميق النقاش السياساتي عن التصنيع على الصعد الإقليمي ودون الإقليمي والوطني.

٩- المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط

177 - الهدف الرئيسي من البرنامج الفرعي، الذي يديره المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط هو تحسين إدارة القطاع العام والتخطيط للتنمية دعماً للتحول الاقتصادي والاجتماعي في أفريقيا، وذلك عن طريق التدريب وغيره من الأنشطة ذات الصلة بتنمية القدرات. وتتمحور أنشطة المعهد حول مجموعة من البرامج المتعلقة بتنمية القدرات والتدريب، فضلا عن إجراء البحوث المتعلقة بالسياسات وتقديم مبادرات للحوار الرفيع المستوى بغرض دعم الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى تحقيق الهدف الرئيسي المتمثل في إحداث تحول هيكلي في اقتصاداتها ومجتمعاتها. كما يقدم المعهد خدمات استشارية عند الطلب إلى الحكومات والمؤسسات العامة، وهو بمثابة منتدى للتفكير البديل بشأن التنمية في أفريقيا.

وبحلول نماية الفترة قيد الاستعراض، كان المعهد قد تجاوز هدفه المتمثل في زيادة عدد البلدان التي تعتمد أساليب جديدة في صياغة وتحليل السياسات وتتخذ التدابير المناسبة، فوصل عددها إلى ٢٥ بلداً انطلاقا من خط أساس يتمثل في ٥ بلدان (هدف فترة السنتين – ١٨ بلداً). وبالمثل، حقق المعهد بالكامل هدفه المتمثل في زيادة عدد إدارات القطاع العام الوطنية أو دون الإقليمية والمؤسسات التي أصبحت تطبق، بفضل عمل المعهد، نُهُجا سياساتية جديدة ملائمة في مجالي التخطيط والتحليل، حيث ارتفع عدد البلدان إلى ٣٠ بلداً انطلاقا من خط أساس يتألف من ١١ بلداً. كما حقق المعهد التقدم المتوخى فيما يتصل بزيادة عدد البلدان والمناطق دون الإقليمية التي تعتمد سياسات وتدابير أو تنفذ أنشطة في مجال التخطيط الإنمائي تتسق مع توصيات المعهد، حيث ارتفع عدد البلدان من ١١ بلداً كخط أساس إلى ٣٤ بلداً (هدف فترة السنتين – ٣٠ بلداً). وباختصار، استفاد ما مجموعه ١١١٨ موظفا عموميا، ٣٣ بالمائة منهم إناث (٣٦٣)، من أنشطة المعهد المتعلقة بتنمية القدرات في مجالات الإدارة الاقتصادية والتخطيط الإنمائي. وعلى وجه التحديد، تلقى المشاركون التدريب في مجالات شملت صياغة وتحليل عدد من قضايا الاقتصاد الكلي والسياسات القطاعية وتنفيذها ورصدها وتقييمها والتفاوض بشأنها، بما فيها الحسابات الاقتصادية، والجوانب الجنسانية، والسياسات الاقتصادية المتعلقة بالعمالة، وإدارة الدين العام، والتكامل الإقليمي، والسياسات التجارية، والسياسات الصناعية، والسياسات الزراعية، وسياسات التعدين، وسياسات الطاقة، والتخطيط الإنمائي، وتحليل البيانات ونمذجة الاقتصاد الجزئي لمخطِّطي التنمية، والسياسات الاجتماعية، وسياسات الهجرة، والشباب والعمل، وسياسات الأراضي، والنقل والهياكل الأساسية، والعلم والتكنولوجيا، والحوكمة والتنمية، وإدارة الموارد المعدنية، والمنظور الجنساني والبيئة، وإدارة الموارد الطبيعية.

1٧٨ - وسعيا لتلبية الاحتياجات المتغيرة للدول الأعضاء، واصل المعهد زيادة الدورات القصيرة التي قدمها خلال فترة السنتين، وخاصة من خلال اقتراح مجموعة دورات جديدة تتناول

المسائل التي لا غنى عنها لتحقيق التحول الهيكلي للدول الأعضاء وخططها للتنمية المستدامة. وكما يتضح من قائمة المجالات التي تغطيها الدورات التدريبية أعلاه، فإن المعهد، بالإضافة إلى دوراته العادية، استحدث مجالات تدريب جديدة من خلال تنظيم دورات بشأن الهياكل الأساسية للتنمية، وبيانات الهجرة من أجل التنمية، فضلا عن الدورات المتعلقة بالبيئة والمناخ وإدارة الموارد الطبيعية. كما وضع المعهد اللمسات الأخيرة لدورة تتعلق بتعبئة الموارد المجلية والاستثمارات من المتوقع أن يبدأ تنظيمها في عام ٢٠١٦. وعقب تقييم احتياجات الدول الأعضاء في مجال بناء القدرات وإيفاد بعثات استشارية لها في أوائل عام ٢٠١٥، تمت تلبية الاحتياجات الخاصة لعدد من الدول الأعضاء في مجالات عن طريق تنظيم دورات مصممة خصيصا في مجالات مثل إدارة السياسة الاقتصادية المراعية للمنظور الجنساني، والتخطيط، والميزنة، ورصد وتقييم برامع مركز الدراسات الجنسانية في جامعة رواندا، على تنظيم دورة مصممة خصيصا بشأن إدارة السياسة الاقتصادية المراعية للمنظور الجنساني حضرها مسؤولون روانديون. وجرى التدريب في السياسة الاقتصادية المراعية للمنظور الجنساني حضرها مسؤولون روانديون. وجرى التدريب في بعملية تنمية القدرات في مجال الميزنة المراعية للمنظور الجنساني اللازمة لتفعيل السياسات الجنسانية.

ولإثراء الدورات التي يقدمها والمساهمة في تبني ممارسات سياساتية مبتكرة تقدم دعما قويا لخطة عام ٢٠٦٣، نظم المعهد حوارات رفيعة المستوى بشأن السياسات، بما في ذلك حوار رئيسي عن "عملية خطة عام ٢٠٦٣ ومضمونها وأهدافها الرئيسية". ونظم المعهد اثني عشر حوارا آخر رفيع المستوى، وخمسة اجتماعات لأفرقة خبراء، بالإضافة إلى سلسلة الحلقات الدراسية الشهرية المتعلقة بالتنمية التي لا تزال تحظى بالكثير من التقدير كمحفل لتشجيع الحوار وأداة مؤسسية رئيسية لتعزيز مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين في مسيرة التنمية في أفريقيا. وقد تناولت الحوارات والحلقات الدراسية، التي جمعت نحو ٩٠٠ من الموظفين العموميين وصناع القرار والخبراء والأكاديميين وممثلي القطاع الخاص والمحتمع المدني من مختلف أنحاء القارة وحارجها، بصفة رئيسية موضوعات تدخل في صميم خطة التحول الهيكلي المستدام في أفريقيا، مثل الدولة الإنمائية، والتصنيع، والتجارة فيما بين البلدان الأفريقية، وتنمية القطاع الخاص، وسياسات الأراضي والحوكمة، وإدارة الموارد الطبيعية، والسياسة الضريبية المتعلقة بالمعادن، والمفاوضات الاقتصادية الدولية، وإدارة الشركات وتسخير الهجرة لأغراض التنمية. وكان لهذه الفعاليات تأثير على السياسات المتبعة في مجالات متنوعة تشمل المعادن، والتصنيع، والتكامل الإقليمي والتجارة، والزراعة، والدين العام، والمالية العامة، وتعبئة الموارد والاستثمار. كما كانت الفعاليات أيضا بمثابة محفزات لتعميق التفكير لدى كبار المسؤولين والمسؤولين التنفيذيين في الحكومات الأفريقية، والخبراء والأكاديميين، فضلاً عن توسيع نطاق تعاون المعهد مع مختلف الجهات المعنية للمساهمة في

استعراض السياسات العامة وتصميم وتنفيذ العمليات. ويشير مستوى مشاركة المسؤولين الرفيعي المستوى في هذه الفعاليات إلى اهتمامهم الكبير بمسائل السياسات العامة، مما يشكل دليلا على تأثير الفعاليات المذكورة في السياسات.

وبالإضافة إلى ذلك وفي إطار سعيه إلى العمل مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية، نظم المعهد، بالتعاون مع السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، دورات عن تحليل السياسات التجارية باستخدام أداتي Eviews و Stata لفائدة المسؤولين من الكتلة الاقتصادية. وكان الهدف من هذه الدورة تدريب مسؤولي السياسات على الجوانب العملية لتحليل السياسات التجارية باستخدام هاتين الأداتين التحليليتين/الإحصائيتين لاستكشاف الخيارات السياساتية وإثبات ضرورة الاستعانة بأدوات سياساتية مختلفة للاسترشاد بما في تطوير السياسات التجارية في أفريقيا. وتم تزويد موظفين تقنيين من أمانة السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي ومن الوزارات المعنية بالتنسيق في بلدان الكتلة الاقتصادية بمجموعة من المهارات اللازمة لتنفيذ السياسات القائمة على الأدلة من أجل التصدي للشواغل المتعلقة بالتجارة، وتحقيق الحد الأقصى من ثمار التنمية. وبلغ مجموع من تلقوا التدريب ٢٩ شخصا. ودعماً للتوجه نحو إقامة سوق موحدة (منطقة التجارة الحرة القارية) في أفريقيا، نظم المعهد أيضا دورة عن تعميق التكامل الإقليمي، وذلك بالتعاون مع معهد إدارة الاقتصاد الكلى وإدارة الشؤون المالية، وقد صُممت الدورة بالتأسيس على هذه الإنجازات للتصدي لعمليات التكامل الإقليمي الأكثر تعقيداً، وهو أمر لا غنى عنه من أجل معالجة التحديات الاقتصادية الناجمة عن ارتفاع تكاليف الإنتاج والمعاملات، وقصور الهياكل الأساسية، وعدم كفاية مناخ الاستثمار، وانخفاض دخل الفرد. وتلقى التدريب ما مجموعه ٢٤ شخصا من دول شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي.

1٨١ - واستكمل المعهد المتطلبات الأساسية لتجديد برامجه الخاصة بمنح درجة الماجستير. وجرى إطلاق برنامج لمنح درجة الماجستير في السياسات الصناعية (بالتعاون مع جامعة جوهانسبرغ) في شباط/فبراير ٢٠١، وتألفت الدفعة الأولى من ٢٠ موظفاً عمومياً (١٠ برعاية كاملة من المعهد) من المناطق دون الإقليمية الخمس في القارة. وعلاوة على ذلك، وبعد تنظيم المعهد الأفريقي أول دورة له على الإطلاق باللغة العربية بالتعاون مع معهد التخطيط القومي المصري في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، واصل المعهدان تعزيز شراكتهما بتنظيم الدورة الثانية من النسخة العربية للدورة، وهما الآن في المرحلة الأخيرة لإعداد برنامج مشترك لمنح درجة الماجستير في مجال الإدارة الاقتصادية والتخطيط الإنمائي.

1 \ \ \ \ وقُطعت خطوات كبيرة نحو إطلاق برنامج التعلم الإلكتروني للمعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط، حيث بلغت التجهيزات مرحلة متقدمة. ومن المقرر أن يشهد عام ٢٠١٦ تنظيم أول مجموعة دورات عبر الإنترنت لمسؤولين من الدول الأفريقية الأعضاء. ويعكف المعهد

حاليا على وضع خطته الاستراتيجية للسنوات الخمس القادمة، وقد حدد لنفسه هدفاً رئيسياً، وهو أن يصبح من أهم معاهد التدريب الافتراضي الأفريقية بحلول عام ٢٠٢٠، الأمر الذي سيعود بفائدة كبيرة على الدول الأعضاء من حيث نطاق التغطية والتكاليف والفرص المتاحة لمواصلة تطوير قدرات موظفي الخدمة المدنية وبالتالي قدرات مؤسساتهم. ومن المتوقع أن تكون المشاركة في التعلُّم الإلكتروني أكثر توازناً من منظور جنساني.

١٨٣ - ويواصل المعهد تعزيز شبكة الشراكات الاستراتيجية القائمة لديه، في مسعى للاستمرار في زيادة ما يقدمه من دورات لتلبية الاحتياجات المتنوعة للدول الأعضاء، وإثبات حضوره على الصعيد المحلي، وإبراز مكانته، وضمان حصوله على متدربين محتملين، وإحداث تأثير في مختلف أنحاء القارة الأفريقية. ويعكف المعهد على تعزيز تعاونه مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، ومبادرة النيباد، ووكالات الأمم المتحدة، ومصارف التنمية الإقليمية، باعتبار أن ما يقوم به يسهم في تحقيق طموح اللحنة الاقتصادية لأفريقيا المتمثل في تعزيز تأثيرها في السياسة العامة على المستوى القاري لكي تصبح مجمع فكر مرجعيا فيما يتعلق بقضايا التخطيط والسياسات الإنمائية في أفريقيا. وفي الوقت نفسه، يركز المعهد بشكل متزايد على إقامة شراكات مع الجامعات ومراكز البحوث ومجامع الفكر ومنظمات المجتمع المدني في جميع أنحاء القارة. وخلال الفترية قيد الاستعراض، عمل المعهد على تعزيز نطاق تعاونه وتوسيعه مع المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، ومعهد التخطيط القومي المصري، وجامعة جوهانسيرغ – من أجل تنظيم دورات قصيرة وبرامج لمنح درجة الماجستير الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، والمبادرة المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة اللبيئة من أجل القضاء على الفقر وحماية البيئة.

1 ١٨٤ - وعُقدت الدورة الرابعة والخمسون لمجلس إدارة المعهد في ٥ شباط/فبراير ٢٠١٦ في أديس أبابا. وفي هذه الدورة، رحب المجلس ببرنامج الإدارة وخطة العمل والميزانية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ ووافق عليها، إلى جانب الموافقة على عدد من التغييرات الرئيسية المتعلقة بالموارد البشرية وفقاً للتوجه الاستراتيجي للمعهد. وأحيط أعضاء المجلس علماً بالتحديات التي تواجه المعهد فيما يتعلق بسداد ن الاشتراكات السنوية المقررة والمتأخرات المطلوبة من الدول الأعضاء، وقد بلغت الأخيرة ما قدره ١٦ مليون دولار. ومن المقرر توجيه نداء خلال مؤتمر اللجنة الاقتصادية الأفريقيين لمناشدة الدول الأعضاء المواظبة على تسديد اشتراكاتها السنوية المقررة ودفع ما عليها من متأخرات. كما سيتم وضع استراتيجية لتعبئة الموارد من أجل زيادة مستوى الموارد المالية اللازمة لتنفيذ برنامج عمل المعهد والقدرة على التنبؤ بحا. وبعد التوصيات التي قدمها الأعضاء خلال الدورة الثالثة والخمسين المجلس إدارة المعهد والتوصيات الأخرى المقدمة خلال الدورة الرابعة والخمسين، أجريت تعديلات

على النظام الأساسي للمعهد من المقرر عرضها على مؤتمر الوزراء لعام ٢٠١٦ ثم على المجلس الاقتصادي والاجتماعي توطئة لاستعراضها والمصادقة عليها.

1٨٥ - ومثلت أزمة الإيبولا التي تضررت منها مناطق من غرب أفريقيا تحديا كان لزاما على المعهد مواجهته عند تنفيذ برنامجه لفترة السنتين. وقد تأثرت المشاركة في الدورات بشكل كبير للغاية في الفترة من منتصف عام ٢٠١٤ إلى أوائل عام ٢٠١٥. كما قل الطلب على الدورات المصممة خصيصا لأغراض بعينها، خاصة من بلدان غرب أفريقيا، بسبب تحديات التمويل التي عانت منها الدول الأعضاء التي واجهت هذه الأزمة. ومن التحديات التي عاني منها المعهد أيضاً تعبئة الموارد من خارج الميزانية وخاصة خلال عام ٢٠١٥، حيث شهد المعهد تغييراً في قيادته وهي العملية التي استكملت منذئذ.

١٠ شعبة سياسات التنمية الاجتماعية

1 \ \ \ \ \ \ الهدف الأساسي للبرنامج الفرعي للجنة الاقتصادية لأفريقيا المتعلق بسياسات التنمية الاجتماعية هو تعزيز التنمية البشرية والاجتماعية الشاملة للجميع والعادلة من أجل تحقيق التحول في أفريقيا، وبصورة أكثر تحديدا، في مجالات العمالة والحماية الاجتماعية، والشباب والسكان، والتوسع الحضري، وتمكين المرأة.

وتحقق بالكامل الهدف المتمثل في زيادة عدد الدول الأعضاء التي عممت في مختلف سياساتها واستراتيجياتها الوطنية المسائل المتعلقة بالعمالة والحماية الاجتماعية والسكان والشباب. وقام ١٣ بلداً (مقارنة بمدف فترة السنتين - ١٢ بلدا) هي: بوركينا فاسو، وجنوب أفريقيا، ورواندا، وزامبيا، والسنغال، وسيراليون، وغانا، والكاميرون، وكينيا، والمغرب، وملاوي، وموزامبيق، ونيجيريا، بإدراج المعارف التي أنتجتها اللجنة الاقتصادية في سياساتها واستراتيجياتها. وعلى سبيل المثال، بينت نتائج الدراسات المشتركة التي أجرتها اللجنة الاقتصادية وبرنامج الأغذية العالمي ومفوضية الاتحاد الأفريقي عن تكلفة الجوع في أفريقيا في تسعة بلدان (إثيوبيا، وأوغندا، وبوركينا فاسو، وتشاد، ورواندا، وسوازيلند، وغانا، ومصر، وملاوي) تقديرات التكاليف المترتبة على التقاعس عن التصدى لمحاربة سوء التغذية، وأثبتت أن سوء التغذية لدى الأطفال لا يمثل قضية اجتماعية فحسب، بل يشكل تحدياً اقتصادياً يمكن قياسه كميّاً ويؤدي إلى خسائر كبيرة في الموارد في الحاضر والماضي على السواء. وأتاحت الدراسات إنشاء منتدى على المستوى القطري لبناء الوعى وإجراء مناقشات سياسية وتقنية بشأن الحاجة الملحة إلى وضع أهداف أكثر صرامة للحد من الجوع وسوء التغذية وتوقف النمو في أوساط الأطفال. وساعدت أيضا على إصدار تكليف سياسي لمعالجة مشكلة الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية، وأسفرت عن صدور إعلانين منفصلين اعتمدهما مؤتمر الاتحاد الأفريقي لرؤساء الدول والحكومات في دورته العادية الثالثة والعشرين التي عقدت في مالابو، في تموز/يوليه ٢٠١٤، وهما الإعلان المتعلق بتحقيق الأمن

التغذوي من أجل النمو الاقتصادي الشامل للجميع والتنمية المستدامة في أفريقيا؛ وإعلان مالابو بشأن التعجيل بالنمو والتحوُّل الزراعيين من أجل الرخاء المشترك وتحسين سبل المعيشة. وقد اعترفت بلدان مثل بوركينا فاسو ورواندا وغانا وملاوي بالآثار السلبية لتوقف نمو الأطفال، وأيدت إقرار إعلان مالابو الذي تضمن نداءً بتغيير التوجه السياساتي العام إزاء سوء التغذية لدى الأطفال.

المتنافية الاجتماعية الذي تضطلع به اللجنة الاقتصادية، بالنظر إلى أن التصدي لعدم المساواة بحميع أشكالها ضرورة اجتماعية وأمر بالغ الأهمية لتحقيق النمو المستدام والعادل في أفريقيا. وفي بحميع أشكالها ضرورة اجتماعية وأمر بالغ الأهمية لتحقيق النمو المستدام والعادل في أفريقيا. وفي سبيل تحقيق هذه الغاية، ركزت دراسة تحليلية في إطار تقرير التنمية الاجتماعية في أفريقيا على الربط بين العمالة غير الرسمية وعدم المساواة، بالاستناد إلى اثنين من التحديات الرئيسية التي تواجه التنمية في أفريقيا حالياً هما: عدم توفر فرص عمل كافية ولائقة، وبخاصة للنساء والشباب؛ وارتفاع مستوى عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية داخل البلدان وبين مختلف المجموعات السكانية. وفي تقرير عن الاستنتاجات التي استندت إلى دراسات أُجريت في جمهورية تنزانيا المتحدة وناميبيا، تبين أن عدم المساواة في فرص التعليم، عندما ينطوي على تفاوتات قائمة على نوع الجنس والدخل والمكان، ينعكس إلى حد كبير على سوق العمل الذي يشكل القطاع غير الرسمي جزءا والدخل والمكان، ينعكس إلى حد كبير على سوق العمل الذي يشكل القطاع غير الرسمي جزءا السكانية. وفي هذا الصدد، فإن التوصيات السياساتية، التي تمت مواءمتها مع مشروع حساب الأمم المتحدة التنمية من أجل تعزيز المساواة، تعدف إلى زيادة قدرات بلدان مختارة على تصميم وتنفيذ السياسات العامة والبرامج الموجهة نحو تحقيق المساواة.

واكتسب العمل بشأن دليل التنمية الاجتماعية في أفريقيا زخما في عام ٢٠١٥. فقد عُرض الدليل في فعالية جانبية أقيمت ذلك العام على هامش الاجتماعات السنوية المشتركة الثامنة للجنة الاتحاد الأفريقي الفنية المتخصصة للشؤون المالية والنقدية والتخطيط والتكامل الاقتصادي ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين. و نُظمت بعد ذلك خمس حلقات عمل إقليمية لبناء القدرات غطت ٤٦ دولة أفريقيا الأفريقيا، وليبيا، ولجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجنوب أفريقيا، والجماعة وسيشيل، وموزامبيق، وليسوتو) وتسع جماعات اقتصادية إقليمية (جماعة شرق أفريقيا، والجماعة الإنقاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والمسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، والحيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وتجمع دول الساحل والصحراء، واتحاد المغرب العربي، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا). وأدى ذلك بدوره إلى زيادة الطلب في بلدان معينة وعلى المستوى دون الإقليمي للحصول على المساعدة التقنية من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لرصد مشكلة الإقصاء الاجتماعي. على المساعدة التقنية من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لرصد مشكلة الإقصاء الاجتماعي.

وبالإضافة إلى ذلك، أعربت لجنة برلمان البلدان الأفريقية المعنية بالتعليم والثقافة والسياحة والموارد البشرية عن اهتمامها الكبير بالدليل وبالتعاون في المستقبل. وقد أدى إدراج الدليل في طبعة عام ١٠٠٥ من سلسلة التقرير الاقتصادي عن أفريقيا، الذي يعد المنشور الرئيسي للجنة الاقتصادية، وفي الموجزات القطرية للجنة إلى زيادة أثره وأهميته على صعيد السياسات. وينعكس الاهتمام الاستراتيجي بمسألة الإقصاء الاجتماعي التي يثيرها الدليل في الطلبات المقدمة من بوتسوانا وبوركينا فاسو ومن السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا للحصول على تدريب خاص في هذا الصدد. ومن ناحية أخرى، فإن إدخال نتائج الدليل في الدليل في الدفعة التالية من الموجزات القطرية يوضح استخدام بيانات وطنية لرصد الإقصاء الاجتماعي وكيفية انعكاس ذلك على أهمية الدليل في توضيح اتجاهات النتائج الاجتماعية على الصعيدين الوطني ودون الوطني وفي المساعدة على تحديد اتجاهات السياسة العامة.

١٩٠ - واستمر العمل في البرنامج المشترك المتعلق بمجرة الأيدي العاملة- وهو مبادرة مشتركة مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ومنظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة. وخلال الفترة قيد الاستعراض، تم التصديق على البرنامج في الدورة الاستثنائية للجنة العمل والشؤون الاجتماعية التابعة للاتحاد الأفريقي في ويندهوك، ناميبيا، في نيسان/أبريل ٢٠١٤، كما صادق عليه مؤتمر قمة رؤساء الدول والحكومات الذي عقد في أديس أبابا، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. وشاركت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في تصميم ووضع وثيقة البرنامج المتعلقة بمذه المبادرة المشتركة. وكخطوة تالية، سيركز الشركاء على تعبئة الموارد من أجل تنفيذ البرنامج. وبالإضافة إلى ذلك، نظمت اللجنة الاقتصادية، في إطار شراكة مع مركز سياسات المغتربين الأفريقيين والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، مؤتمرا بشأن ديناميات الهجرة في أفريقيا. وأتاح الاجتماع تبادل التجارب فيما بين بلدان الجنوب من خلال توفير منتدى مكّن عدد من كبار صناع السياسات الأفريقيين في وإثيوبيا وغانا وتونس والكاميرون والمغرب من إجراء مناقشات مع المهاجرين عن رحلة الهجرة، والتدبر في كيفية مراعاة حقائق الهجرة في سياسات هذه البلدان. وتم تسليط الضوء على الأهمية الاستراتيجية للهجرة العالمية والإقليمية على مستوى الشركات مع التركيز على شعبة سياسات التنمية الاجتماعية. ومن المقرر أن يُعقد خلال الاجتماعات السنوية المشتركة التاسعة للجنة الاتحاد الأفريقي الفنية المتخصصة للشؤون المالية والنقدية والتخطيط والتكامل الاقتصادي ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين حوار سياساتي رفيع المستوى يتناول مسألة الهجرة باعتبارها أولوية بالنسبة إلى أفريقيا، وسيدِرج هذا المحفل المسألة بشكل مباشر في خطة التنمية.

191 - وتواصل اللجنة الاقتصادية المشاركة في الجهود الرامية إلى تسخير العائد الديموغرافي في أفريقيا وتعميم الديناميات السكانية في التخطيط الوطني. وقد أُعد تقرير عن الملامح الديمغرافية لأفريقيا لمساعدة واضعى السياسات على فهم التحديات غير المسبوقة والفرص التي يتيحها النمو

السكاني السريع في أفريقيا والاتجاهات الديموغرافية الكبرى. وعلاوة على ذلك، وتقديرا لأهمية كبار السن ودورهم الحاسم في تحقيق العائد الديموغرافي في القارة، أجرى البرنامج الفرعي بحوثا بشأن الشيخوخة والتنمية في الدول الجزرية الصغيرة النامية التي تشمل سان تومي وبرينسيبي، وغينيا-بيساو، وكابو فيردي، وموريشيوس. ويعرض التقرير معلومات موثوقة عن الشيخوخة: التركيبة السكانية، والظروف المعيشية لكبار السن، وآثار الشيخوخة على سياسات التنمية، ولا سيما على القوة العاملة وأنظمة التقاعد، وسياسات وآفاق المستقبل. وستوجه نتائج الأبحاث أيضا الاستعراض الثالث لتنفيذ خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة في أفريقيا خلال عام

191 - وكحزء من مشروع مشترك مدته ثلاث سنوات يُنفذ مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في الفترة ١٠١٧ والاجتماعية لغربي آسيا في الفترة ١٠١٧ في إطار حساب التنمية ويهدف إلى تعزيز قدرة الحكومات على تلبية احتياجات الشباب، أنتجت اللجنة الاقتصادية أدلة موثوقة عن أوضاع الشباب في أفريقيا. وأُجري تحليل إقليمي لتقييم مشاركة الشباب في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في أفريقيا واقتراح استجابات سياساتية بديلة تركز على إحداث أثر. ويتمثل الناتج النهائي للمشروع في تطوير مجموعة أدوات سياساتية لفائدة الشباب تكون بمثابة مخزون للممارسات الجيدة المتعلقة بالسياسات العامة الشاملة التي تستجيب لاحتياجات الشباب.

197 - وعلاوة على ذلك، حققت اللجنة الاقتصادية بالكامل هدفها المتمثل في زيادة عدد البلدان التي تدمج، جزئيا أو كليا، مبادئ التوسع الحضري المستدام التي دعت إليها اللجنة في سياسات أو تشريعات أو استراتيجيات تعتمدها، من صفر إلى سبعة بلدان. وقد اعتمدت سبعة بلدان (أوغندا، وبوركينا فاسو، وتشاد، والسنغال، وغابون، كينيا، نيجيريا) سياسات واستراتيجيات تقوم على الموقف الأفريقي الموحد بشأن مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة، وهو ما يتماشى مع عمل اللجنة في مجال التوسع الحضري وخطة التحول الهيكلي، وذلك من أجل التسخير الهادف لفرص التنمية التي يتيحها التوسع الحضري في تلك البلدان. وقد تحقق ذلك من خلال شراكة بين اللجنة الاقتصادية وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ولجنة الاتحاد الأفريقي الفنية الثامنة المعنية بالخدمة العامة والحكم المحلي والتنمية الحضرية واللامركزية، حيث اشتركت هذه الكيانات في تقديم الدعم التقني لوضع الإطار السياساتي الأفريقي للتنمية المستدامة والحضرية، أي الخطة الحضرية الأفريقية، علاوة على موقف أفريقيا الموحد المذكور أعلاه والذي سيكون بمثابة مساهمة في تشكيل الخطة الحضرية العالمية العليدة المزمع اعتمادها أثناء انعقاد المؤتمر في تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠١٦.

198 - كما قادت اللجنة الاقتصادية عملية الاستعراض الإقليمي لأفريقيا المتعلقة بمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة. وشمل ذلك تقييم تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالتوسع الحضري والتنمية التي قُطعت خلال مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية، في عام ١٩٩٦، لاسيما في مجالات الحوكمة الحضرية، والاقتصاد الحضري، والعدالة الاجتماعية، والبيئة. وحدد التقييم ثغرات التنفيذ والمسائل الناشئة التي من شأنها المساهمة في تشكيل أولويات التوسع الحضري في أفريقيا، والتي أدرجت أيضا في موقف أفريقيا الموحد المتصل بالمؤتمر.

90 - 190 وفي إطار مسؤوليات التنفيذ والرصد الملقاة على عاتق الدول الأعضاء فيما يتعلق بالأهداف ذات الصلة بالمدن والمستوطنات البشرية في خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠ أجرت اللحنة الاقتصادية تقييما للبيانات الحضرية والثغرات المتعلقة بالقدرات في أفريقيا، وسيحري استخدام التقييمات في تعزيز المفاهيم الحضرية، ومؤشرات ومنهجيات الجولة الحالية لتعدادات السكان والمساكن لعام ٢٠٢٠ (الفترة الممتدة من عام ٥١٠٠ إلى عام ٢٠٢٥). وعليه، ستعتمد اللحنة الإحصائية لأفريقيا خلال فترة السنتين القادمة وضع برنامج إحصاءات حضرية، وفقا لما أوصت به إثيوبيا وأوغندا وبوركينا فاسو وزامبيا وغينيا الاستوائية وكوت ديفوار ومصر والنيجر ونيجريا. ومن شأن تحسين البيانات والإحصاءات الحضرية أن يعزز قاعدة الأدلة اللازمة لوضع السياسات المتعلقة بالتوسع الحضري والتنمية في أفريقيا.

197 - وقد أقام البرنامج شراكات مع مجموعة متنوعة من الجهات صاحبة المصلحة، بما في ذلك مفوضية الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية ومنظمات الأمم المتحدة وصناديقها ووكالاتما والدول الأعضاء، من أجل الاستفادة من الموارد والتأثير في رسائل اللجنة الاقتصادية بشأن التوسع الحضري والتنمية في أفريقيا. وقد تم إبراز ذلك بصورة جيدة في الوثائق الختامية والقرارات المتعلقة بالموقف الأفريقي الموحد بشأن مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة وتلك المتعلقة بالمؤتمر.

١١ - دعم البرامج

197 - خلال الفترة قيد الاستعراض، واصلت اللجنة جهودها الرامية إلى تحسين النتائج من خلال منتجات وخدمات عالية الجودة، ومزيد من الفعالية التنظيمية، وتحسين المساءلة. ويحتوي هذا الفرع على معلومات عن التدابير التي اتخذتها اللجنة لبناء منظمة تتسم بقدر أكبر من الشفافية والمساءلة وقائمة على النتائج، مع التركيز بشكل خاص على تعزيز التخطيط الاستراتيجي وتقييم نوعية التنفيذ، وتحسين أساليب العمل، وإدارة المعارف، والاتصالات، وتعزيز الشراكات والتعاون التقني.

۱۹۸ و اتخذت اللجنة الاقتصادية إجراءات محددة لتعزيز تركيزها على النتائج، وهي عملية بدأت بتوحيد عمليات البرمجة والتخطيط الاستراتيجيين، والميزنة والتقييم وضمان الجودة لتكون تحت مظلة مكتب واحد، هو شعبة التخطيط الاستراتيجي ونوعية التنفيذ، كجانب من إطار إدارة النتائج التي تدعم إعادة التوجّه الاستراتيجي الذي شُرع في العمل به في آذار/مارس ٢٠١٣.

199 - وفي عام 170، وضعت اللجنة نظام التخطيط الاستراتيجي والمساءلة، وهو إطار يهدف إلى تمكينها من العمل بمثابة كيان واحد متماسك في مجالات التخطيط والميزنة والرصد، وضمان الجودة، وتقييم أولويات اللجنة الاستراتيجية ومخرجاتها ونتائجها والإبلاغ عنها. وتشمل العناصر الرئيسية للنظام أدوات التخطيط الاستراتيجي، بما في ذلك الإطار الاستراتيجي، والميزانية البرنامجية المقترحة، وخطة العمل السنوية، ووظائف التقييم وضمان الجودة، ولوحة متابعة أداء الإدارة التنفيذية، والتقارير السنوية. ويهدف هذا النظام إلى المواءمة بين الموارد والأنشطة التنفيذية وبين مهمة المنظمة في أن تصبح مركزا فكريا مرجعيا في قضايا التنمية في أفريقيا، وأن يمكن من تحديد وتتبع النتائج التي تساهم في التأثير بشكل فعال في سياسات التحول الهيكلي في جميع أغاء المنطقة.

١٢ - الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٨ - ٢٠١٩ - ٢٠١٩

٠٠٠- أعدت شعبة التخطيط الاستراتيجي ونوعية التنفيذ الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين المحدد مكانة التوجه البرنامجي في سياق تحديد مكانة التوجه البرنامجي في اللجنة من حيث استمرارية العمل الذي قامت به في فترة السنتين ١٠٢-١٥، مع إدخال تحسينات من أجل تقديم دعم فعال لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخطة عمل أديس أبابا وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٢٠ ومتابعتها واستعراضها. وقد جرت المصادقة على الخطة البرنامجية لفترة ١٠١٨-١٩٠٠ في الدورة التاسعة والأربعين للجنة التي عقدت في إطار الاجتماعات السنوية المشتركة التاسعة للجنة الاتحاد الأفريقي الفنية المتخصصة للشؤون المالية والتخطيط والتكامل الاقتصادي، ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين المعقودة في أديس أبابا يومي ٤ وه نيسان/أبريل ومفوضية الاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والجماعات الاقتصادية الإقليمية في تنفيذ خطة عام ٢٠٢٠، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا ومتابعتها واستعراضها.

٢٠١ وتكمن السمة الرئيسية للخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٩ - ٢٠١٩ في إدراج المحالات المترابطة السبعة في دعم خطة تنفيذ السنوات العشر الأول لخطة عام ٢٠٦٣ (٢٠١٣ - ٢٠٢٣) وهي: ١ 'تعزيز قدرات الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية ومفوضية الاتحاد الأفريقي

لضمان التماسك والاتساق والتنسيق بين الأهداف الإنمائية الأفريقية؛ ٢ 'دمج خطة عام ٢٠٦٣ والأهداف الإنمائية الأفريقية في الأطر الوطنية المعينة بالتخطيط والمسائل المالية؛ ٣ 'تعزيز القدرات لمتابعة خطة عام ٢٠٦٣ والأهداف الإنمائية الأفريقية واستعراضها؛ ٤ 'تعزيز النظم الإحصائية للدول الأعضاء؛ ٥ 'تحديد تمويل خطة عام ٢٠٦٣ من حيث تعبئة الموارد المحلية والخارجية، بما في ذلك معالجة التدفقات المالية غير المشروعة، والتشجيع على ذلك؛ ٢ 'الاستفادة من العلوم والتكنولوجيا والابتكار؛ ٧ 'الاستفادة من الشراكات الإقليمية ومن الشراكات القائمة بين بلدان الجنوب.

7.۲ وستبقى طرائق التنفيذ مُشَكَّلة من مجموعة من بحوث السياسات لتوليد المعارف، والدعوة، وبناء توافق الآراء، وتقديم الخدمات الاستشارية والتعاون التقني. وسيجري ذلك من خلال إجراء تحليلات اقتصادية واجتماعية وتقارير لرصد وتتبع ما تحرزه أفريقيا من تقدم في الوفاء بالتزاماتها العالمية والإقليمية؛ وعبر صياغة توصيات ومبادئ توجيهية ومعايير في مجال السياسة العامة دعما للحوار المتعلق بهذه السياسة؛ وتنظيم هذا الحوار لتيسير بناء توافق الآراء واتخاذ مواقف إقليمية موحدة بشأن المسائل الرئيسية؛ وتقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات في شكل خدمات استشارية وتدريب لنشر أفضل الممارسات. وستبقى الشراكات الاستراتيجية مع مفوضية الاتحاد الأفريقي؛ ومصرف التنمية الأفريقي؛ وكيانات الأمم المتحدة؛ والمنظمات الإقليمية الأخرى، ومؤسسات الفكر الرئيسية في مجال السياسات؛ والجامعات ومعاهد البحث؛ والقطاع الخاص والمؤسسات؛ ومنظمات المعتمع المدني ذات أهميية بالغة في تنفيذ البرنامج.

١٣ - لوحة متابعة أداء الإدارة التنفيذية

٣٠٢- وُضعت لوحة متابعة أداء الإدارة التنفيذية لدعم الرصد والتقييم القائمين على النتائج من خلال إدارة الأداء بصورة مستدامة ومتكاملة ومتماسكة. فهي تجمع بين المعلومات الاستراتيجية والعملية والمالية الهامة للمساعدة على اتخاذ القرارات الاستراتيجية، وتبلغ عن الجهود المبذولة لجمع موارد عمل اللجنة في بحوث السياسات وإنتاج المعارف. وتأتي هذه اللوحة في أربع مجموعات هي: تأثير السياسات؛ والمصداقية والثقة؛ والمساءلة والتعلم؛ وفعالية التنفيذ. وفي عام ٢٠١٥، أدخلت تحديثات كبيرة عليها لتحسين نوعية البيانات المدخلة في النظام وموثوقيتها. وبالإضافة إلى ذلك، حرى تحديد منصة تكنولوجيا المعلومات بشكل كبير لتمكين النظام من توليد التقارير في الوقت الحقيقي وتحديث واجهة المستخدم. وتشمل مصادر البيانات العمليات والنظم الداخلية، والبيانات المتعلقة برصد وسائل الإعلام الإلكترونية وتحليلها، ومسحا أُحرى لاستحلاء تصورات شركاء اللجنة. وتُصدر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تقارير فصلية سنوية من أجل التتبع المنتظم للتقدم المحرز، فضلا عن تقرير الأداء السنوي الذي يقدم استعراضا للتقدم المحرز، فلمحذارة من الجموعات الأربع، وهي تأثير السياسات؛ والمصداقية أو مؤشرات الأداء الرئيسية المختارة من المحموعات الأربع، وهي تأثير السياسات؛ والمصداقية أو

الثقة؛ والمساءلة والتعلم؛ وفعالية التنفيذ. وتظهر نتائج تقرير الأداء لعام ٢٠١٥ أن اللجنة على المسار الصحيح للوفاء بالتزاماتها بشأن الأولويات والبرامج ذات التأثير في سياسات التنمية الأفريقية، وتمكين أفريقيا، ودعم جهود الدول الأعضاء لتنفيذ سياسات وبرامج التحول الهيكلي على أساس أولوياتها الخاصة بها.

3.٢- وقد كشفت الدراسة الاستقصائية التي أجريت عام ٢٠١٥ على شركاء اللجنة عن وجود تصور إيجابي لديهم عن المساهمة التي قدمتها اللجنة من حيث تأثيرها على السياسات دعما لخطة التحول في أفريقيا؛ والمصداقية والثقة التي أبانت عنها من خلال بحوث السياسات وخدمات إنتاج المعرفة التي تميزت بالجودة العالية وبارتكازها على الأدلة وتلبيتها للحاجات؛ وآلياتها في المساءلة وثقافة التعلم؛ وفعاليتها التنفيذية في تقديم خدماتها في مجال إنتاج المعرفة وتنمية القدرات في الوقت المحدد.

٥٠٠٥ ووفقا لهذه الدراسة الاستقصائية فقد إعتبر ٧٧ في المائة من المشاركين فيها أن مخرجات اللجنة في مجال المعارف ذات جودة عالية وفعالة في تعزيز النقاش بشأن خطة التحول في أفريقيا؛ ووجد أكثر من ٧٠ في المائة منهم أن اللجنة تنتج معارف تراعي السياق بشكل كبير، ولها أهمية، ومصممة وفقاً للحاجات؛ وقال ما يقرب من ٨٠ في المائة إن اللجنة وضعت أفكاراً بشأن السياسات موثوقا بها وذات أهمية؛ ووجد ما يقرب من ٧٤ في المائة أن أن منتجات اللجنة كانت "أكثر حداثة". وأخيرا، أظهرت الدراسة أنه كان لدى ٧٥ في المائة من المشاركين فيها رأي إيجابي في اللجنة. فقد أعتبرت شريكا موثوقا به وبنّاءً وأنها أتاحت القيادة السياسية وأحدثت الخبرات والمعارف ذات الجودة.

١٤ - خطة العمل السنوية لعام ٢٠١٦

١٠٦- خلال الفترة قيد الاستعراض، وضعت اللجنة خطة عملها السنوية لعام ٢٠١٦. وتُقدم الخطة خارطة طريق للتنفيذ السنوي للأنشطة من أجل تحقيق المخرجات والنتائج الواردة في الميزانية البرنامجية المقررة. وهي تعمل على تيسير مواءمة مخرجات شُعب اللجنة ومكاتبها دون الإقليمية والمعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط مع الأهداف الاستراتيجية للمنظمة من حيث تأثير السياسات والمصداقية والمساءلة والتعلم، وفعالية التنفيذ، وقد أدرجت اللجنة مؤشرات جنسانية في خطة عملها لعام ٢٠١٦ لتقدير المدى المتوقع من مساهمة كل مُخرَج ومن نسبة الموارد المخصصة في إحداث تغييرات في المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة أو دعم هذه التغييرات.

0 ١ - سياسة التقييم وخطته

7.٧ — يضطلع التقييم المعمول به كجزء من نظام التخطيط الاستراتيجي والمساءلة للجنة بدور جوهري في تحديد منهجي وموضوعي قدر الإمكان لما ينطوي عليه التركيز البرنامجي الجديد للجنة من أهمية وفعالية وكفاءة وأثر واستدامة، وكذلك الأمر بالنسبة لنموذج عملها الجديد. وسيقوم التقييم بذلك من خلال توفير معلومات عن التعلم التي ينبغي أن تؤدي إلى تحديد الاستراتيجيات المثلى لتنفيذ البرامج واعتمادها، فضلا عن زيادة تركيز عمليات اللجنة الاقتصادية ومنتجاها وخدماتها وأدواتها.

7.٨ — ولذلك خصصت اللجنة الاقتصادية، خلال الفترة قيد الاستعراض، وقتا لوضع تصور وصياغة أساس مؤسسي موحد لمهمة التقييم فيها. وقد وأقر الأمين التنفيذي للجنة في ديسمبر/كانون الأول عام 7.١ سياسة التقييم المؤسسية وخطة تقييم المبنية على النتائج للفترة ديسمبر/كانون الأول عام 7.1 سياسة إلى زيادة التعلم التنظيمي ودعم المساءلة والشفافية والاتساق والكفاءة في توليد المعرفة التقييمية واستخدامها من أجل الإدارة الفعالية لتحقيق النتائج.

7.9 - وبذلك، فإن سياسة التقييم في اللحنة تتماشى وقواعد التقييم المعمول بها في الأمم المتحدة والمعايير التي اعتمدها فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم في نيسان/أبريل ٢٠٠٥، وتحدد الأهداف وتوضح الآليات التي ينبغي وضعها لتشجيع ثقافة التقييم في كافة مناحي اللجنة وزيادة تعزيزها. وهناك جهود داخلية جارية لتبسيط التقييم في كامل اللجنة من خلال تحسين فهم القيمة المضافة للتقييم وتعزيز التقييم الذاتي داخل المنظمة، وهو ما سيؤدي بدوره إلى تحسين أداء البرامج وزيادة الشفافية التشغيلية والمساءلة تجاه المستفيدين وأصحاب المصالح.

71٠ – وبوجود بيانات قوية بشأن السياسات تلزم بإجراء تقييم منتظم لجميع البرامج التي تتجاوز قيمتها ١ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة فضلا عن التوصية بحد أدبى من الاستثمار في التقييم بنسبة ٣ إلى ٥ في المائة من مجموع الميزانية البرنامجية، ستنتج وظيفة التقييم في اللجنة أدلة لضمان استنارة الإدارة على نحو أوفى وتركيزها على النتائج واتخاذ القرارات الاستراتيجية.

711 — ونتيجة لجهود اللجنة في الآونة الأحيرة الرامية إلى تعزيز وظيفة التقييم في جميع البرامج، سَجلت نتائج إيجابية في طبعة ٢٠١٤ من سجل الأداء الصادر عن مكتب خدمات الرقابة الداخلية. فمن بين ١٧ مؤشرا لقياس البنية والممارسة، وخطة التقييم والتقارير، وضمان الجودة، والمساءلة، والموارد المخصصة للتقييم، وتنفيذ توصيات التقييم، حسَّنت اللجنة من نتائجها على كل مؤشر مقارنة بتقييم الفترة ٢٠١٠-٢٠١١

717 - وبالإضافة إلى ذلك، وبحدف تعزيز نظم المساءلة وتعميق ثقافة التعلم لدى اللجنة في جميع مجالات العمل، أجريت بانتظام عمليات تقييم ذاتية للفعاليات الرئيسية الكبرى، واستطلاعات لرأي الشركاء الخارجيين والموظفين لتقييم تصوراتهم عن تأثير اللجنة في مجال توليد المعارف وتوفيرها، فضلا عن أداء أعمالها عموما.

٣١٣ - أما بالنسبة لمراجعة الحسابات فقد أُحريت عمليات رصد منتظمة ومنهجية لتوصيات هيئة الرقابة، وهو ما كشف عن معدل تنفيذ بلغ ١٠٠ في المائة للتوصيات ذات الأهمية الكبيرة التي نصت عليها الهيئة.

١٦ - سياسة نوعية التنفيذ وخطتها ١٤٠١٠-٢٠١٧

3 ٢٠١٧ تبين سياسة نوعية التنفيذ وخطتها سياسة اللجنة في مجال ضمان الجودة للفترة ١٠١٧ وتوفر إطارا لتوجيه تخطيط أنشطة اللجنة في مجال ضمان الجودة وتنفيذ هذه الأنشطة ورصدها وتقييمها. وهناك ستة أهداف هي: دعم اللجنة فيما تتيحه من تفكير مبتكر لتحقيق التحول الهيكلي في أفريقيا؛ وتعزيز استخدام نتائج نظام ضمان الجودة لدعم المساءلة والتعلم من البرامج وتخصيص الموارد؛ والتأكد من أنه يتم تقييم ورصد وإدارة المخاطر التي تحدد نوعية واستدامة منتجات اللجنة وخدماتها بشكل مناسب ومستمر؛ وتعزيز الامتثال لولاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمبادرات على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن تعميم المنظور الجنساني؛ والمساهمة، من خلال وظيفة اللجنة في ضمان الجودة، في بناء منظمة تتميز بالكفاءة.

١٧ - دليل ضمان الجودة

٥ ٢ ٦ - خلال الفترة قيد الاستعراض، وضعت اللجنة دليلا خاصا بضمان الجودة يبين إجراءات ضمان جودة المنتجات والخدمات الاستراتيجية التي تقدمها اللجنة. وتشمل هذه الإجراءات تدابير لضمان جودة المنشورات؛ وإدارة البرامج؛ والمؤشرات؛ ولوحة إدارة الأداء؛ والأنشطة؛ والمواجيز القُطرية. ويكمن الهدف الرئيسي من هذا الدليل في دعم تطبيق جودة التنفيذ في اللجنة من خلال توجيه الموافقة على برامجها وتنفيذها ورصدها واستعراضها والتأكد من أن المنتجات والخدمات والعمليات التي تدعمها تتسم بجودة عالية. كما يصف الدليل المكونات الرئيسية لنظام الجودة في اللجنة، بما في ذلك المسؤولية الإدارية والموارد والقياس والتحسين. وتحدف هذه الإجراءات إلى مساعدة البرامج الفرعية للجنة في تحسين جودة منتجاتما وحدماتها.

١٨ - الإدارة

٢١٦- خلال الفترة قيد الاستعراض، وافقت الجمعية العامة على تخصيص مبلغ ٥٦,٩ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لتمويل ترميم قاعة أفريقيا التي تقع في مجمع اللجنة الاقتصادية. وقامت اللجنة الاقتصادية بتعيين مدير للمشروع وتحديد الهيكل الإداري لتنفيذه والجدول الزمني المفصل للمراحل التي ستلي ذلك وهي المناقصات والبناء. وتعكف اللجنة حاليا على عملية توظيف فريق متفرغ للمشروع، واستكمال عملية التصميم والتخطيط للتعاقد مع شركة بناء.

71٧ - وكانت اللحنة ضمن المجموعة ٤ من خطة نشر نظام أوموجا. وقامت بنشر النظام كما هو مقرر له في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠١٥، بعد فترة طويلة من التحضير وتنقية البيانات والتحويل من النظم القديمة وهي العملية التي شاركت فيها جميع جوانب إدارة اللحنة (بما في ذلك الموارد البشرية، والسفر، والتمويل، والصناديق، والمنح، والعقارات، وإدارة سلسلة التوريد، وإدارة المؤتمرات، وإدارة المرافق). وبالإضافة إلى ذلك، عملت اللحنة، قبل نشر، النظام على تنفيذ خطة تدريبية شاملة ترمي إلى بناء قدرات الموظفين الرئيسيين وجهات التنسيق. وجرى أيضا تنفيذ برامج تدريب وتوعية على الإنترنت لجميع الموظفين قبل النشر في تشرين الثاني/نوفمبر. وأرسل عدد كبير من الموظفين للتدريب المكثف وتدريب المدربين في نيويورك وجنيف، لتمكينهم من أن كبير من الموظفين للتدريب المكثف وتدريب المدربين في الموسلة الاقتصادية في وضع يمكنها من يصبحوا خبراء محلين في العملية، وبالتالي التأكد من أن اللجنة الاقتصادية في وضع يمكنها من إدارة المرحلة الانتقالية إدارةً مستدامة وتقاسم الدروس المستفادة على نطاق أوسع داخل اللجنة الاقتصادية في مرحلة ما بعد التنفيذ.

٨١٨ – وتشارك اللجنة الاقتصادية في فرقة العمل العالمية المعنية باستعراض النظام في مرحلة ما بعد التنفيذ وفي أنشطة في غاية الأهمية في هذه المرحلة، وهي الأنشطة التي تشمل تقديم الدعم للمكاتب دون الإقليمية وتنسيق الأنشطة في جميع الجالات الوظيفية. وهناك دعم جارٍ في مرحلة ما بعد التنفيذ، مع ما يكتنف ذلك من تحديات كبيرة في مجالات تتعلق بتحديد أدوار مستخدمي النظام، وبالتغيرات التي تطرأ على حجم العمل، والفجوات المعرفية في عمليات أوموجا عبر عدة قطاعات من بدايتها إلى نحايتها، والإبلاغ عن التحليل الذكي للأعمال والصعوبات التقنية المتعلقة بالنظام، وكذلك إثارة مسألة البطء في حل المشكلات التي تُطح. وبالإضافة إلى ذلك، تشارك اللجنة في مبادرات جديدة مثل نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي الذي يعمل على تعزيز الخدمات مثل إدارة شؤون الموظفين، وكشوف المرتبات، والمشتريات، وإدارة السفر.

9 ٢١- وتتماشى استراتيجية اللجنة الشاملة في مجال التعلم والتطور مع سياسة الأمم المتحدة في تعزيز التعلم المستمر بحدف تحقيق أقصى قدر من المهارات اللازمة للتنفيذ الفعال لاختصاصات المنظمة، وفي الوقت نفسه مساعدة الموظفين على تطوير حياتهم المهنية. وقد تَركز التعلم والتطور

في عام ٢٠١٥ إلى حد كبير على تحديث مهارات الموظفين بعد إعادة توجيه اللجنة والجهود الرامية إلى بناء القدرات من أجل نشر نظام أوموجا واستدامته. وجرى إدراج دورات إعادة تحديد المهام على إثر إطلاق برنامج اللجنة وخطتها الخاصة بالإصلاحات الهيكلية في عام ٢٠١٣. وقد صُممت استراتيجية التدريب لدعم خطة إعادة تنظيم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لتعمل بمثابة مركز فكري رائد في مجال السياسات والمعارف. وتم ربط الأولويات في التدريب مباشرة بالأولويات البرنامجية الجديدة والهياكل المنقحة داخل الشُعب. وقد وُضعت دورات إعادة تحديد المهام من خلال عملية تشاورية اضطلعت بها فرقة عمل من الموظفين. وأجريت دورات لأكثر من ١٠٠ موظف أساسي في مجالات مثل نمذجة الاقتصاد الكلي، والاتصالات، وأساليب البحث موظف أساسي في مجالات مثل نمذجة الاقتصاد الكلي، والاتصالات، وأساليب البحث والتحليل، والتنبؤ والإدارة، والقيادة. وجرى تمديد برنامج إعادة تحديد المهام، بإدراج دورات إضافية تمت الموافقة عليها في مجالات جديدة أو مجالات أخرى لا تزال تشكل أهمية بالنسبة لعمل اللجنة.

• ٢٢- وفيما يتعلق بالتدريب استعدادا لنشر نظام أوموجا، نُفذ عدد من الأنشطة في مجال تدريب الموظفين وتوجيههم، لضمان الاستعداد لبدء العمل بالنظام، وبناء القدرات من أجل الاستدامة في مرحلة ما بعد النشر. وعُقدت حلقات عمل للتوجيه والتوعية من المستوى الأول مع جميع الموظفين والمديرين. ونُفذت سياسات رفيعة المستوى وبرامج تدريب على عملية مخصصة للمشرفين والمديرين، حيث تحت تغطية ما لا يقل عن ٧٠ في المائة من الجمهور المستهدف. وطُرحت برامج تدريب تعتمد على الحاسوب لجميع الموظفين وأُطلقت حملة لفرض الانتهاء من العملية.

171- وعند الانتقال إلى مرحلة ما بعد النشر، ستُمنح الأولوية فيما يتعلق بالتدريب على نظام أوموجا لزيادة عدد الخبراء والمدربين المحليين في العملية لضمان استدامة برامج الدعم والتعلم وبناء القدرات. واللجنة تسير على الطريق الصحيح بمذه الاستراتيجية بما أن هناك حاليا خبراء و/أو مدربين في العملية لأكثر من نصف المجالات والعمليات الوظيفية، والتدريب مستمر لاكتساب المعارف والمهارات في جميع المجالات وتعزيزها والحفاظ عليها. وتجري معالجة الفحوات المعرفية في العمليات من بدايتها إلى نهايتها ببرامج تدريبية متكاملة ومحسنة تشمل العديد من القطاعات.

17۲٢ وقد نجحت اللجنة في اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وتطبيقها في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ حيث جاءت نتائج تقرير مراجعة الحسابات على نحو لا تشوبه شائبة. وبعد اعتماد المعايير المحاسبية الدولية، وَضَع قسم الشؤون المالية في اللجنة خططا لتحقيق الاستقرار وتطبيق هذه المعايير على جميع عمليات المنظمة. وتوجد اللجنة حاليا في وضع يتوافق تماما مع تلك المعايير. وكان تنفيذ المعايير المحاسبية إحدى مبادرات التغيير الرئيسية في العمل التي اعتمدتما المنظمة، فقد غيرت بالفعل الطريقة التي تعمل بها الأمم المتحدة، وكيف تَستخدم الموارد وتُعد

التقارير المالية، وذلك بالتركيز أكثر على زيادة الشفافية ومساءلة أصحاب المصلحة. وتكمن إحدى الفوائد الرئيسية من هذه المعايير في التقرير الشامل عن أصول اللجنة وخصومها، وهو ما كان له أثر إيجابي على اتخاذ القرارات الاستراتيجية. وبما أن اللجنة تدخل مرحلة ما بعد تنفيذ المعايير، فإنه يجري توجيه الجهود نحو استمرار الالتزام بهذه المعايير وإضفاء الطابع المؤسسي عليها، وذلك على المدى الطويل. وستقوم اللجنة في المستقبل بتزويد الموظفين بالمهارات والتدريب اللازمين لمواصلة العمل بالمعايير بنجاح واعتماد نظام رقابة داخلية صارم تدعمه في ذلك أدوات الإبلاغ الآلي للسماح بالرصد ومراجعة الحسابات، وبالتالي تحقيق الاستفادة الكاملة من هذه المعايير.

١٩ شعبة الإعلام وإدارة المعارف

7٢٣- لقد تحقق هدف كفالة تعزيز التواصل والدعوة والترويج لمنتجات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من المعارف عبر التواصل الاستراتيجي والمعلومات والتسويق والدعوة وذلك من خلال التواصل الفعال، والترويج لمنتجات المعارف، والتدخلات التي أجريت في مجال وسائل الإعلام والدعوة.

775 وساهمت الأنشطة المنفذة خلال الفترة قيد الاستعراض في التأثير على السياسات على الصعد الوطنية ودون الإقليمية. وعلى سبيل المثال، فمن أجل منح زخم أكبر للرسائل الرئيسية الواردة في التقرير الاقتصادي عن أفريقيا وغيرها من القضايا مثل التهديد الذي يشكله مرض فيروس إيبولا وتغير المناخ، نُشرت مقالات رأي في صحف ووسائل إعلام رفيعة المستوى، بما في ذلك شبكة "س. أن. أن"، وجرائد الفاينانشال تايمز، ولوموند، والغارديان. وقد تمحورت الرسائل حول الأحداث الرئيسية لكفالة جلب انتباه واضعي السياسات والدوائر الرئيسية. وبالإضافة إلى ذلك، وُضعت أدلة خاصة بالمعارف في طبعة عام ٢٠١٤ من التقرير الاقتصادي عن أيبولا ومجالات مواضيعية أخرى لزيادة تأثير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

7٢٥ وسُجلت زيادات غير مسبوقة في أعداد متتبعي وسائل التواصل الاجتماعي للجنة خلال الأشهر الأربعة والعشرين الماضية، متجاوزة التوقعات السابقة بأكثر من ٢٠٠ في المائة. وكانت هناك أيضا زيادة ملحوظة في المواد الإعلامية التي تَذْكُر عمل اللجنة في مراجعها. وفي عام ٢٠١٥، نشرت حوالي ٢٠٠٠ مادة بهذا الخصوص، مقابل حوالي ٢٠٠٠ مادة في عام ٢٠١٤. وقد جرى كذلك تجاوز الهدف من تحقيق نسبة ٢٠٤٥ مليون نقرة على موقع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، لتصل النسبة إلى حوالي ٢٠١ مليون نقرة في عام ٢٠١٥. ويمكن أن تعزى الزيادة إلى استقرار موقع اللجنة بعد الانتهاء من نقل المحتوى، والتوقيع على اتفاق شراكة لإعادة توزيع المواد الإعلامية مع موقع 'أول أفريكا كوم' (AllAfrica.Com) ومجلة ''الشؤون المالية الأفريقية'' (Financial Afrik)، واستمرار العمل بنشر المحتوى باللغتين الانكليزية والفرنسية (حوالي الأفريقية'' (Financial Afrik))

۱۲۰۰ نشرة صحفية في عام ۲۰۱۵ باللغتين على الموقع، ومن خلال وسائل التواصل الاجتماعي، أو عبر وسائل الإعلام العادية مباشرة)، وبدعم من جهات التنسيق في الشُعب. وقد شجعت السياسة التي اتبعتها اللجنة تجاه موقعها الشبكي الداخلي جهات أخرى لتجديد المواقع الخاصة بما كما يتضح من الطلبات التي وردت من اللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ومن المقر الرئيسي للأمم المتحدة للحصول على المشورة بشأن كيفية محاكاة وجود اللجنة على شبكة الإنترنت.

7٢٦- وقد أضاف حضور اللجنة على شبكة الإنترنت وفي وسائل التواصل الاجتماعي المزيد من القيمة لخطة التحول في أفريقيا من خلال تعزيز سهولة الاطلاع على البحوث والتوصيات السياساتية الرئيسية، وبالتالي التأثير على عمليات صوغ السياسات في القارة. فعلى سبيل المثال، أدى إقبال وسائل التواصل الاجتماعي على دراسة الايبولا التي قامت بما اللجنة إلى تلقي طلبات عديدة من "البي بي سي" لإجراء مقابلات رفيعة المستوى في الساعات الثماني والأربعين التالية لإصدراها. وتتميز المخرجات التي تنتجها اللجنة بالجاذبية وسهولة الوصول إليها لأنها مزودة بصور. وعلى سبيل المثال، فقد حظي منشور اللجنة عن تمويل التنمية باهتمام كبير على موقع تويتر بسبب عرضه بصورة جذابة.

٢٢٧ - وبالإضافة إلى ذلك، فقد سعت شعبة الإعلام وإدارة المعارف إلى كفالة أن تتسم القصص المنشورة على الموقع والمعممة على وسائل الإعلام بلغة محايدة بين الجنسين وألا تقدم الصور المنشورة على الموقع المرأة في صور نمطية.

77٨- وأطلقت اللجنة جماعتين من جماعات الممارسين من خلال خدمة "تبادل الحلول" لديها الموجهة للمحترفين الأفريقيين. وتعد "تبادل الحلول" خدمة تيسيرية بين الأقران برعاية الأمم المتحدة موجهة للمحترفين الذين لديهم اهتمامات وشواغل مماثلة ("جماعات الممارسين")، وذلك بمدف الاستفادة من معرفتهم في إيجاد حلول للمشاكل. وبحلول كانون الأول/ ديسمبر عام ٢٠١٥، ارتفعت العضوية في الجماعة الأولى، وهي جماعة مخططي التنمية الأفريقيين، إلى ٢٠٤ مشاركا نشطا، من ٥١ بلدا، في حين تضمنت الجماعة الثانية، وهي الجماعة الإحصائية الأفريقية، ٣٨١ مشاركا من ٢٦ بلدا. وقد تم تلقي أكثر من ١٢٧ ردا على الاستفسارات التسعة التي طرحها خبراء من الدول الأعضاء. وقامت جماعة الممارسة الخاصة بخططي التنمية الأفريقيين بالإشراف على خمس جلسات للمناقشة بناء على استفسارات أعضاء الجماعة بشأن العديد من الموضوعات، بما في ذلك الاستثمار في بيئة مالية صارمة، والتحطيط المحماعة بشأن العديد من الموضوعات، بما في ذلك الاستثمار في بيئة مالية صارمة، والتحطيط الاقتصادي في أفريقيا، والتصدي للفقر والتفاوت على طريق تحقيق الأهداف الإنمائية المستدامة. وتطبيق الإحصائية الأفريقية الاقتصادي في أفريقيا، والتصدي للفقر والتفاوت على طريق تحقيق الأهداف الإنمائية الأفريقية والقت الاستفسارات ما مجموعه ٨٦ ردا من ٣٨ بدا. وبالمثل، قامت الجماعة الإحصائية الأفريقية وتلقت الاستفسارات ما مجموعه ٨٦ ردا من ٨٨ بدا. وبالمثل، قامت الجماعة الإحصائية الأفريقية وتلقت الاستفسارات ما عجموعه ٨٦ ردا من ٨٨ بدا. وبالمثل، قامت الجماعة الإحصائية الأفريقية وتلقت الاستفسارات ما عموعه ٨٦ ردا من ٨٨ بدا. وبالمثل، قامت الجماعة الإحصائية الأفريقية وهي المتفرد والمثل ١٨٣ بدا. وبالمثل ومشارك والمثل ومستفية الإحصائية الأوريقية ومدل المثل ١٩٣ بدا. وبالمثل ومدل المتعرب ومدل ومدل المتعرب ومدل و المثل ١٨٣ بدا. وبالمثل ومدل المثل ومدل المثل ١٩٣ بدا. وبالمثل ومدل المتعرب ومدل المتحرب ومدل المتعرب ومدل المت

بالإشراف على أربع جلسات مناقشة تناولت قضايا من قبيل استخدام تكنولوجيا الهاتف النقال لجمع البيانات، وضمان جودة جمع بيانات التعدادات، وتقدير حجم التجارة غير الرسمية عبر الحدود، وتحسين إمكانية الحصول على البيانات الإحصائية، فحصلت على ما مجموعه ٤١ ردا من ١٧ بلدا.

٢٢٩ وتعد شبكة المعارف الأفريقية من أجل التنمية منبرا داعماً للمكتب دون الإقليمي للمحتب دون الإقليمي للمحتوب الأفريقي، والمكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا، والمكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا، ووكالة التخطيط والتنسيق التابعة للنيباد والمنتدى الأفريقي لإدارة الإنترنت.

• ٢٣٠ أما مستودع المعارف التابع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا فهو منصة على الإنترنت لإدارة منتجات اللجنة في مجال المعارف ونشرها، بما في ذلك المنشورات ووقائع المؤتمرات ووثائق الهيئات التداولية، والتقارير الرئيسية وموجزات السياسات العامة. ويوفر المستودع الذي تم تحسينه أداء وظيفيا أفضل وتتبعا لاستخدام الإحصائيات. وفي عام ٢٠١٥، زاد استخدام منتجات اللجنة من المعارف، وذلك بتنزيل أكثر من ١٧٠ ألف وثيقة وبأكثر من مليون زيارة على شبكة الإنترنت، وهو ما يعكس تنامي مصداقية منتجات اللجنة من المعارف وزيادة أهميتها.

1777 وتعد المبادرة الأفريقية لـ''الحصول على المعلومات العلمية والاجتماعية والاقتصادية '' المعروفة باسم أسكيا، شُباكا وحيدا على الإنترنت خاص بالمعارف الاقتصادية والاجتماعية المتوفرة عن أفريقيا والنابعة منها. وفي عام ٢٠١٥، تم تحديث بوابة أسكيا على الإنترنت بواجهات ومصادر للمعارف باللغات الإنجليزية والفرنسية والإسبانية والبرتغالية. وكانت هناك حاجة إلى هذا الأمر للوصول إلى الباحثين في جميع أنحاء الدول الأفريقية الأعضاء باللغات الرسمية لبلداهم. أما واجهة اللغة العربية فيجري إعدادها حالياً، الأمر الذي سيجل البوابة متاحة لدى الدول الأعضاء الناطقة باللغة العربية.

٢٣٣ - واضطلعت هذه الوسائل كافة، من مستودع المعارف، إلى مبادرة أسكيا، إلى شبكة المعارف الأفريقية من أجل التنمية، إلى تبادل الحلول بأدوار هامة في نشر منتجات اللجنة من

المعارف. ويمكن أن تعزى زيادة عدد زيارات الصفحات ومرات تنزيلها والمشاركة الفعالة في المناقشات عبر الإنترنت إلى وضع الواجهات والمحتوى بلغات متعددة.

77٤- وفي إطار جهود الشُّعبة الرامية إلى تحسين جودة واتساق وثائق اللجنة ومنشوراتها، عملت على ضمان أن تكون المخرجات التي تنتجها اللجنة متماسكة وتعكس تمثيلا متسقا ومنسقا لأهداف وتطلعات اللجنة بشكل جيد وأن تُعد بشكل جذاب وتوزع بكفاءة لإحداث أقصى قدر من التأثير على السياسات. وفي إطار هذا المسعى، صدرت في حزيران/يونيه ٢٠١٥ محموعة من المبادئ التوجيهية للمستخدمين تتعلق بإعداد الوثائق وتقديمها. وهذه المبادئ التوجيهية، المتاحة على الإنترنت، تزود الموظفين بإجراءات تشغيلية مفصلة، وذلك بهدف ضمان تقليم أعمال ذات جودة عالية في الوقت المناسب.

٥٣٥-وبالإضافة إلى ذلك، اعتمدت اللجنة نماذج سهلة بالنسبة للقارئ وذات جودة عالية مصحوبة بمزيد من الرسوم المعلوماتية، في سعيها لجعل منشوراتها في متناول عامة الجمهور. ويجري اليوم إعداد التقرير الاقتصادي عن أفريقيا وغيره من المنشورات الأخرى الرئيسية، والمنشورات الخاصة والموضوعاتية الكبيرة التي تصدرها اللجنة باستخدام النموذج الجديد الموحد المصمم داخلياً.

777- وواصلت اللجنة العمل وفقاً لشهادة المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس (إيسو) 1.2.1 على 7.0 فيما يتعلق بمطبعتها. وزاول الموظفون المعنيون تدريبهم على إدارة البيئة وحافظت المطبعة على عنايتها بنظام الإدارة والعمليات المراعي للبيئة. واستخدمت اللجنة الورق المعاد تدويره بنسبة 1.0 في المائة فقط وطبعت جميع وثائق المؤتمرات والتقارير باللونين الأبيض والأسود للحد من استخدام المواد الكيميائية. وبالإضافة إلى ذلك، خفضت اللجنة من عدد ملصقات الاجتماعات الرئيسية إلى الحد الأدنى أو إلى الصفر، باستخدام الشاشات الإلكترونية بدلا من ذلك.

٣٣٧- وقد اعترف مقر الأمم المتحدة في نيويورك بهذه الإنجازات عندما فازت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عام ٢٠١٤ بجائزة الأمم المتحدة ٢١ في فئة "الكفاءة". وفي كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٥ مصلت اللجنة أيضا على جائزة "الورقة الخضراء في الطباعة بلوح كوداك سونورا" نظير التزامها بالحفاظ على البيئة والاستدامة والتقليل من الهدر والتلوث الكيميائي باستخدام تقنية نقل الأوامر من الحاسوب إلى لوح الطباعة مباشرة دون استخدام المواد الكيميائية. ونتيجة لهذه التكنولوجيا، انخفض استهلاك اللجنة من المواد الكيميائية والمياه بنسبة ٨٠ في المائة بين عامى ٢٠١٤ و ٢٠١٥.

٢٣٨ - وأخيرا، ساهم برنامج إدارة المحفوظات والسجلات أيضا في تعزيز عمل البرنامج و"خضرنة" اللجنة من خلال تبسيط الحصول على ٣٤٠٣٩ سِجل رقمي واسترجاعها وتبادلها

وبإعادة تدوير ٤٧ طنا من السجلات التي تقادمت. وحرت إعادة تدوير النفايات مرة أخرى إلى ورق؛ وتمكنت اللجنة بالتالي من توفير نحو ٨٠٠ شجرة، و٢,٨ مليون غالون من المياه و ٥٠٠ ياردة مكعبة من مساحة مدافن القمامة و ١٠٠٥٠ كيلو واط من الطاقة. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أمكن الاستفادة من ١٠٠ متر مكعب من مساحة التخزين التي كانت بحا السجلات المتقادِمة لتلبية احتياجات أخرى.

ثالثا: القضايا الناشئة عن اجتماعات الهيئات الفرعية للجنة بما فيها لجان الخبراء الحكومية الدولية للمكاتب دون الاقليمية

977- يقدم هذا الفصل عرضاً عاماً للقضايا والنتائج الرئيسية التي تمخضت عنها اجتماعات الهيئات الفرعية للجنة الاقتصادية، بما في ذلك لجان الخبراء الحكومية الدولية التابعة للمكاتب دون الإقليمية. ويسلط الضوء على التوصيات الرئيسية الصادرة عن هذه الاجتماعات التي ينبغي استرعاء انتباه اللجنة إليها من أجل اتخاذ إجراءات أو للعلم. ويتضمن الفصل كذلك استعراضاً أولياً للاجتماعات التي كان من المقرر عقدها بيد أنها لم تنعقد حتى لحظة استكمال هذا التقرير.

ألف - الأجهزة التي تتناول قضايا التنمية بصفة عامة

١ - مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين ولجنة الخبراء التابعة له

7٤٠ - يوفر مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين السند التشريعي والتوجيه السياساتي اللازمين للجنة الاقتصادية، وينظر في برنامج عمل أمانة اللجنة ويجيزه، كما يضطلع بدور المنتدى المنوط به توضيح موقف أفريقيا من قضايا التنمية، ويستعرض التوصيات المقدمة من الهيئات الفرعية للجنة الاقتصادية والأمين التنفيذي. ويُعقد المؤتمر سنوياً وبصورة مشتركة مع المؤتمر السنوي للجنة الاتحاد الأفريقي الفنية المتخصصة للشؤون المالية والنقدية والتخطيط والتكامل الاقتصادي، بغرض تحقيق المزيد من الانسجام في توضيح موقف أفريقيا من قضايا التنمية الرئيسية.

7٤١ - وتجتمع لجنة الخبراء قبل انعقاد المؤتمر وتقدم الدعم التقني. ويضم مكتب اللحنة الاقتصادية ممثلاً عن كل منطقة من المناطق دون الإقليمية الخمس في القارة ويتألف من رئيس وثلاثة نواب للرئيس ومقرر يجري انتخابهم على أساس دون إقليمي.

٢- لجان الخبراء الحكومية الدولية التابعة للمكاتب دون الإقليمية

7٤٢ - تجتمع لجان الخبراء الحكومية الدولية الخمس التابعة للمكاتب دون الإقليمية مرة كل سنة قبل انعقاد مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين، وترفع تقاريرها إلى المؤتمر عن طريق لجنة الخبراء الخاصة به. وتشرف لجان الخبراء الحكومية الدولية بشكل عام على صياغة وتنفيذ برنامج العمل وأولويات المكاتب دون الإقليمية المعنية، وتقدم توصيات بشأن قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبشأن تعزيز وتقوية التعاون والتكامل الاقتصادي على الصعيد دون الإقليمي. ومتى دعت الحاجة، تُعقد الاجتماعات بالتتالي مع المؤتمرات الوزارية الرئيسية للجماعات الاقتصادية الإقليمية بغرض إتاحة منبر للتجمعات الوزارية دون الإقليمية لمناقشة التحديات الإنمائية الخاصة بكل منطقة دون إقليمية. وتُرفع نتائج هذه الاجتماعات إلى مؤتمر وزراء المالية والتحطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين.

باء الأجهزة الفرعية الفنية والقطاعية التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا

7٤٣ - هناك أربع أجهزة تابعة للجنة الاقتصادية، هي: لجنة الشؤون الجنسانية والتنمية الاجتماعية، ولجنة التنمية المستدامة، واللجنة المعنية بالتعاون والتكامل الإقليميين، ولجنة الإحصاءات.

7 ٤٤ - وتجتمع هذه اللجان في دورات عادية مرة كل سنتين وترفع تقاريرها إلى اللجنة الاقتصادية في دورتما السنوية عن طريق لجنة الخبراء. ويلتقي في إطار اجتماعات هذه الهيئات صانعو السياسات وغيرهم من أصحاب المصلحة، بمن فيهم الخبراء الإنمائيون، وذلك بغرض تقديم المعلومات وتوجيه عمل اللجنة الاقتصادية في مختلف القطاعات.

جيم - الاجتماعات التي عُقدت خلال الفترة قيد الاستعراض

١ - الدورة التاسعة للجنة التنمية المستدامة

0 ٢٤ - عُقدت الدورة التاسعة للجنة التنمية المستدامة في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٥ في مقر اللجنة الاقتصادية. وتضمنت أهداف الدورة التاسعة ثلاثة جوانب، هي: استعراض وتوجيه البرنامج الفرعي للجنة الاقتصادية المتعلق بالابتكار والتكنولوجيا وإدارة الموارد الطبيعية في أفريقيا؛ والإشراف على تنفيذ برنامج العمل للفترة ٢٠١٥-١٠١ في سياق الإطار الاستراتيجي للجنة الاقتصادية المتعلق ببرنامج العمل للفترة ٢٠١٠-٢٠١٧ في سياق الإطار الاستراتيجي للجنة الاقتصادية والميزانية البرنامجة المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١٧.

7٤٦ - ونظرت لجنة التنمية المستدامة في تقرير أداء البرنامج بشأن الابتكار والتكنولوجيا وإدارة الموارد الطبيعية في أفريقيا لعامي ٢٠١٤ و٢٠١٥، وفي وثائق الهيئات التداولية المتعلقة بتسخير الابتكار والتكنولوجيا وإدارة الموارد الطبيعية من أجل إحداث التحول في أفريقيا. كما وافقت اللجنة على أنشطة البرنامج الفرعي للأشهر المتبقية من عام ٢٠١٥ ولفترة السنتين

٧٤٧ - وأثنى المشاركون على اللجنة الاقتصادية لما قامت به من عمل خلال الفترة قيد الاستعراض وشددوا على ضرورة أن تواصل دعم خطة التحول في القارة التي تقوم على النمو الاقتصادي الشامل للجميع والمستدام الذي يولد فرص العمل ويعزز كفاءة الاستفادة من الموارد ويحقق القيمة المضافة للموارد الطبيعية في أفريقيا. كما دعت لجنة التنمية المستدامة اللجنة الاقتصادية إلى دعم البحوث الرامية إلى العثور على أمثلة محددة ساهمت فيها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والعلوم والابتكار في تحقيق التنمية المستدامة.

7٤٨ - وتمشياً مع تعزيز الاقتصاد الأخضر في القارة، دعا المشاركون اللجنة الاقتصادية إلى زيادة دعمها للدول الأفريقية في الانتقال إلى مسار تنمية الاقتصاد الأخضر، وكانت تلك واحدة من الاستراتيجيات الرئيسية للتقدم نحو اقتصاد مستدام يتسم بانخفاض انبعاثات الكربون وكفاءة استخدام الموارد.

9 ٢٤٩ - وأقرت لجنة التنمية المستدامة الركائز الثماني التالية باعتبارها تمثل أساساً جيداً لتعزيز الاقتصاد الأخضر: المباني الخضراء؛ والنقل المستدام والهياكل الأساسية المستدامة؛ والطاقة النظيفة وكفاءة استخدام الطاقة؛ والحفاظ على الموارد الطبيعية وإدارتها؛ والإدارة المستدامة للنفايات وممارساتها المستدامة؛ والزراعة والإنتاج الغذائي والغابات؛ وإدارة المياه؛ والاستهلاك والإنتاج المستدامان.

• ٢٥٠ - وفيما يتعلق بالرؤية الأفريقية للتعدين، رحبت لجنة التنمية المستدامة بإنشاء المركز الأفريقي لتطوير قطاع المعادن، واقترحت أن ينظر المركز بصورة ناقدة للصلة بين النزاعات والموارد المعدنية، حيث لا يمكن تحقيق تنمية مستدامة بدون سلام. ودعا المشاركون الدول الأعضاء إلى إعطاء الأولوية لصياغة رؤاها القطرية لقطاع التعدين وتنفيذها بفعالية، فهي على قدر كبير من الموارد المعدنية بصورة شفافة ومنصفة ومثلى.

٢٥١ - وأشارت لجنة التنمية المستدامة إلى أن التنمية المستدامة في قطاع التعدين تستلزم تبني مبادرات وسياسات منبثقة عن خطة جوهانسبرغ للتنفيذ والميثاق العالمي وغيرهما من الصكوك الدولية والإقليمية ذات الصلة. وطلبت من اللجنة الاقتصادية ومفوضية الاتحاد الأفريقي وشركائها

تعزيز الدعم المقدم للبلدان في مجال سياسات التعدين والأطر القانونية والتنظيمية المصاحبة لتشريعات التعدين.

٢٥٢ - وفيما يتعلق بتغير المناخ والتنمية، أشادت لجنة التنمية المستدامة بدعم اللجنة الاقتصادية للدول الأعضاء في التصدي للتحديات الرئيسية المتصلة بتغير المناخ وفي وضع خطط وآليات مناسبة تجسد أولويات وسياسات واستراتيجيات وبرامج التنمية على الصعيد الوطني. وأقرت أيضا بضرورة تعزيز العلوم والأبحاث المتعلقة بالمناخ في القارة. كما طلبت من اللجنة الاقتصادية إعطاء الأولوية لإعداد بحوث مشتركة ومتعددة التخصصات ترمي إلى تحسين مهارات التنبؤ بالمناخ وإمكانية الاعتماد عليها من حيث النطاقين الزماني والمكاني (من أجل وضع تنبؤات عملية ومناسبة للمستخدمين تتسم بالسلاسة) وإلى سد الفجوة في البيانات، ويمكن أن تكون هذه البحوث مصممة خصيصا لتيسير صنع القرار وبناء القدرات على جميع المستويات وفي مختلف القطاعات. وطلب إلى اللجنة الاقتصادية أيضا إعطاء الأولوية لإدراج الخدمات المناخية في عملية صنع القرار؛ وربط المعرفة بالإجراءات؛ وزيادة فعالية الربط بين علم المناخ والسياسات من أجل تحديد احتياجات المستخدمين النهائيين.

٢٥٣ - ودعا المشاركون اللجنة الاقتصادية إلى تكثيف دعمها لجهود التكيف مع تغير المناخ في الدول الجزرية الصغيرة النامية في أفريقيا. وطلبوا على وجه التحديد زيادة الدعم من أجل التنفيذ الفعال لبرنامج عمل بربادوس، واستراتيجية موريشيوس للتنفيذ، ومسار إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا).

٢٥٤ - وأشارت لجنة التنمية المستدامة إلى أن من المهم ضمان التنسيق بين أنشطة مجموعة المفاوضين الأفريقيين، والمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة، ولجنة رؤساء الدول والحكومات الأفريقية المعنية بتغير المناخ.

و ٢٥٥ - وكانت لجنة التنمية المستدامة قد ألقت بكل ثقلها لإعطاء دفعة للتحضيرات التي تعدها أفريقيا للمشاركة في الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وأشار المشاركون إلى أن الاتفاق القانوني الجديد لا يمكن أن يقتصر على إجراءات التخفيف، بل يجب أن يعطي أولوية متساوية للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من أثاره. وينبغي للتكافؤ بين التخفيف والتكيف الذهاب إلى أبعد من مجرد التأكيد المعياري (ما يسمى بـ "التكافؤ السياسي")، ويجب أن يتضمن الجوانب النوعية والكمية. وأقرت لجنة التنمية المستدامة بالمكانة الهامة التي تحتلها الطاقة في مصفوفة التنمية في القارة، ورأت ضرورة أن تأخذ اللجنة الاقتصادية في الحسبان أهمية قطاع الطاقة وذلك أيضا في سياق تطوير قطاع المعادن.

٢٥٦ - وأخيرا، دعت لجنة التنمية المستدامة اللجنة الاقتصادية والشركاء والدول الأعضاء إلى العمل معاً لوضع مؤشرات لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة.

الدورة الأولى للجنة الشؤون الجنسانية والتنمية الاجتماعية

70٧ – عُقدت الدورة الأولى للجنة الشؤون الجنسانية والتنمية الاجتماعية في ١٧ و ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، في أديس أبابا، وحضرها ٥٣ ممثلا من ٣٨ من الدول الأعضاء. كما حضر ممثلون عن الصناديق والبرامج والوكالات المتحصصة الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

٢٥٨ - وكان الهدف الرئيسي من الدورة هو أن تستعرض اللجنة التقدمَ الذي أحرزته البرامج الفرعية للجنة الاقتصادية بشأن المنظور الجنساني ودور المرأة في التنمية وسياسات التنمية الاجتماعية، وأن تحلل التحديات الماثلة وتقف على النجاحات المحققة والتقدم المحرز وعلى ثغرات التنفيذ لضمان تحقيق النتائج والآثار المرجوة.

709 - وقدمت لجنة الشؤون الجنسانية والتنمية الاجتماعية التوجيهات والآراء المتخصصة بشأن أولويات وأنشطة شعبة سياسات التنمية الاجتماعية وأصدرت توصيات لتعزيز عملها، وذلك بعدف تحسين الدعم المقدم إلى الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة في القارة.

77٠ - ولاحظت لجنة الشؤون الجنسانية والتنمية الاجتماعية مع التقدير التركيز الاستراتيجي الذي اعتمدته اللجنة الاقتصادية والقضايا التي تناولتها والنتائج التي حققتها في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥. وارتُغي أن اللجنة الاقتصادية بذلت جهوداً حيدة التوقيت وعالية القيمة لتحديد أوجه التشابه بين خطة عام ٢٠٦٠ وخطة عام ٢٠٣٠ فيما يخص الأبعاد الجنسانية وأبعاد التنمية الاجتماعية، وما يترتب على ذلك من آثار على خطط التنمية الوطنية.

771 - وطلبت لجنة الشؤون الجنسانية والتنمية الاجتماعية في توصياتها العامة إلى اللجنة الاقتصادية دعم الدول الأعضاء في إضفاء الصبغة المحلية على خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠، مع التشديد على وضع الالتزامات والأطر العالمية في سياقها الصحيح بحيث تأخذ في الحسبان أولويات التنمية الوطنية في أفريقيا. كما طلبت من اللجنة الاقتصادية مواصلة تعاونها الجيد والمستمر مع مفوضية الاتحاد الأفريقي. ورأت أن أولويات اللجنة الاقتصادية ينبغي أن تتضمن تجميع أفضل الممارسات ودراسات الحالة المتعلقة بالمسائل الجنسانية والتنمية الاجتماعية

من أجل تقاسمها والتعلم منها دعما لخطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠، بما في ذلك من خلال المنتجات والمنتديات المعرفية.

٢٦٢ - وكانت التوصيات المحددة الصادرة عن لجنة الشؤون الجنسانية والتنمية الاجتماعية على النحو التالى:

(أ) الاستعداد لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على الصعيد الوطني

77٣ - دعت لجنة الشؤون الجنسانية الدول الأعضاء إلى إعداد خطط تنفيذ وطنية، بدعم من اللجنة الاقتصادية، مع التشديد على أن إعداد و/أو مراجعة خطط التنمية الوطنية يشكل فرصة لتعميم خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠. وطلب من اللجنة الاقتصادية تحديد وتقييم ختلف الاحتياجات والطلبات لمساعدة الدول الأعضاء في تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠ وتقديم الدعم التقني وفقا لذلك. وطلب من اللجنة الاقتصادية أيضا أن تقدم الدعم إلى الدول الأعضاء، من خلال الخدمات الفنية والاستشارية، لكي تدرج في خططها المحلية المؤشرات الجنسانية والمتعلقة بالتنمية الاجتماعية بالنسبة للخطتين وترصدها.

(ب) المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

778 – دعت لجنة الشؤون الجنسانية الدول الأعضاء إلى الإسراع بمواءمة خطة عام ٢٠٦٠ وخطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة، وإلى إدراج المسائل الجنسانية في خطط التنفيذ الوطنية. كما طلبت من اللجنة الاقتصادية دعم بناء القدرات من أجل تجميع بيانات وإحصاءات تراعي المنظور الجنساني، بما في ذلك من خلال تدريب موظفي المكاتب الإحصائية الوطنية والاقتصاديين في مجال الحسابات الوطنية الفرعية المتعلقة بإنتاج الأسر المعيشية. وثمة حاجة إلى تعزيز التعاون داخل اللجنة الاقتصادية لضمان إدراج البعد الجنساني في جميع منتجات وأنشطة اللجنة. كما طلبت لجنة الشؤون الجنسانية والتنمية الاجتماعية توفير الدعم من أجل المواءمة بين الدليل الأفريقي للمسائل الجنسانية والتنمية ومؤشرات خطة عام ٢٠٦٠ وخطة عام ٢٠٣٠.

(ج) التوسع الحضري

٥٢٥ - دعت لجنة الشؤون الجنسانية اللجنة الاقتصادية إلى تعزيز عملها من خلال التركيز على الفرص التي يتيحها التوسع الحضري والتحديات المرافقة له. وشددت على ضرورة أن تنظر اللجنة في الدور الحاسم للمناطق الريفية في النمو والتحول، وأن تدعم الروابط وأوجه التآزر الضرورية بين المناطق الحضرية والريفية وتنظر في دور الروابط بين التوسع الحضري والتصنيع في استحداث فرص العمل وتوفير الخدمات والهياكل الأساسية.

(د) الحماية الاجتماعية

777 شجعت لجنة الشؤون الجنسانية اللجنة الاقتصادية على أن توسع نطاق التغطية بالدليل الأفريقي للمسائل الجنسانية والتنمية ليشمل بلداناً أخرى، وأن تستخدم الإحصاءات المتحصل عليها عن طريق القنوات الرسمية في حسابات الدليل، وتضع في الاعتبار الدروس المستفادة من تطبيقه المستمر في بلدان مختارة، وتوسع نطاقه على الصعيد الوطني ليشمل وزارات الشؤون الجنسانية لضمان إدماج البعد الجنساني في جميع مكونات الدليل.

(ه) السكان والشباب

77٧ - شددت لجنة الشؤون الجنسانية على أن البيانات الديموغرافية ينبغي ألا تقتصر على وصف الاتجاهات الرئيسية، وأن تشمل بالإضافة إلى ذلك تحليل الدوافع الكامنة وراءها والاستراتيجيات الممكنة لمواجهة التحديات ومراعاة المنظور الجنساني.

٣ – الدورة التاسعة للجنة المعنية بالتعاون والتكامل الإقليميين

177 - عُقدت الدورة التاسعة للجنة المعنية بالتعاون والتكامل الإقليميين في الفترة من ٧ إلى ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ في أديس أبابا. وكان الهدف الرئيسي من الدورة بحث الجهود المبذولة لتعزيز التكامل الإنتاجي من أجل التحول في أفريقيا. وتناول المشاركون أيضا تقييم التطورات في إطار البرنامج الفرعي المتعلق بالتكامل الإقليمي والتجارة، وشمل ذلك مجالات التجارة فيما بين البلدان الأفريقية، والتجارة الدولية، والحياكل الأساسية، والأمن الغذائي والزراعة، والاستثمار وسياسة الأراضي.

779 - وقد حضر الاجتماع ٤٧ من الدول الأعضاء، بالإضافة إلى مندوبين من مفوضية الاتحاد الأفريقي، واتحاد المغرب العربي، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، ومنظمة الجمارك العالمية.

• ٢٧٠ - وقُدّم عدد من العروض لتسليط الضوء على أنشطة البرنامج الفرعي المتعلق بالتكامل الإقليمي والتجارة، وبعد ذلك قدمت اللجنة المعنية بالتعاون والتكامل الإقليميين توجيهات وآراء الخبراء وتوصيات بشأن الأولويات والأنشطة.

7۷۱ - وفيما يتعلق بالتكامل الإقليمي في أفريقيا، أوصت اللجنة المعنية بالتعاون والتكامل الإقليميين بتكثيف الجهود لتحسين نظام التعليم العالي لضمان تحقيق نتائج تعليمية حيدة وتخريج أعداد كافية من الطلاب في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، وسد الفجوة بين

الجنسين في هذه المحالات. وبالإضافة إلى ذلك، تمت التوصية بضرورة أن تأخذ المؤسسات الأفريقية زمام المبادرة في إنشاء آلية متسقة تكون بمثابة منتدى للتعلم وتبادل أفضل الممارسات والمعلومات، نظرا للحاجة الماسة إلى تعزيز مساهمة العلم والتكنولوجيا في تحقيق التكامل الإقليمي. وفي سبيل تعزيز وضع دليل التكامل الإقليمي الأفريقي، دعت اللجنة الدول الأعضاء والمؤسسات الأفريقية إلى بذل كافة الجهود الممكنة، بما في ذلك إنشاء نظام يضم أصحاب مصلحة متعددين في جميع الدول الأعضاء، لضمان جمع بيانات موحدة وقابلة للمقارنة وعالية الجودة لجميع المؤشرات.

7٧٢ - وبالنسبة للتجارة الدولية فيما بين البلدان الأفريقية، شددت اللجنة المعنية بالتعاون والتكامل الإقليميين على ضرورة تسلسل إصلاح السياسات التجارية. وارتأت ضرورة فتح أسواق أفريقيا على نحو تدريجي بعد اتخاذ إجراءات لتحسين التكامل الإقليمي. واعتبر نجاح إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية عاملا حاسماً لتعزيز المحتوى الصناعي لصادرات أفريقيا والتجارة فيما بين البلدان الأفريقية. وارتئى أيضا بذل الجهود لتخفيض تكلفة ممارسة التجارة في القارة.

7٧٣ - وفيما يتعلق بإدارة الأراضي، شُجعت الدول الأعضاء على استخدام المبادئ التوجيهية للاتحاد الأفريقي بشأن الاستثمار في حيازة الأراضي على نطاق واسع لدى التفاوض على صفقات تتعلق بالأراضي، وذلك لكي تضمن أفريقيا تسخير مواردها الوفيرة من الأراضي واستخدامها بصورة مستدامة لتحقيق التحول الهيكلي لاقتصاداتها. ومن أجل تحسين الأمن الغذائي، أوصي بالاحتفاظ باحتياطيات غذائية على الصعيدين الوطني والإقليمي وإنشاء آلية لتحويل المواد الغذائية من المناطق والبلدان التي لديها فائض إلى تلك التي تعاني من عجز فيها. وفي سبيل النهوض بسلاسل القيمة الزراعية الإقليمية، اقترحت اللجنة ضرورة تقييم سلاسل القيمة الإقليمية على أساس توافر مرافق التخزين والهياكل الأساسية وإمكانية تجهيز المنتجات واستحداث فرص العمل (خاصة بالنسبة للنساء والشباب) وتوافر فرص التصدير والأعمال التجارية ومتطلبات فرص العمل (خاصة بالنسبة للنساء والشباب) وتوافر فرص التصدير والأعمال التجارية ومتطلبات

7٧٤ - ومن أجل قيئة بيئة مواتية للاستثمار، ينبغي للبلدان الأفريقية مراجعة معاهدات الاستثمار الثنائية القائمة والجديدة بغية الحفاظ على حيّز سياساتي حاص بها، والموازنة بين الالتزامات الواقعة على عاتق البلدان المضيفة والمستثمرين، والتأكد من جعل المحاكم المحلية والإقليمية جزءا من آليات تسوية المنازعات.

7٧٥ - ونظراً للدور الهام الذي تضطلع به الهياكل الأساسية في تعزيز التحول الاقتصادي، نُصحت البلدان الأفريقية ببناء قدراتها في مجال إجراء دراسات الجدوى، وتصميم وتجهيز مشاريع هياكل أساسية قابلة للتمويل، والنظر إلى الشراكات بين القطاعين العام والخاص على أنها آلية فعالة لتوفير التمويل لمشاريع الهياكل الأساسية.

7٧٦ - وينبغي إيلاء اهتمام خاص لوسط أفريقيا وبذل جهود على مستوى الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية بحدف تعزيز القدرة على جمع وتحليل البيانات اللازمة لوضع مؤشرات تستخدم في وضع دليل التكامل الإقليمي الأفريقي.

7٧٧ - وينبغي أن تتقاسم اللجنة الاقتصادية مع غيرها المنهجية المستخدمة في وضع دليل التكامل الإقليمي الأفريقي. وبالإضافة إلى ذلك، كانت هناك حاجة إلى التحقق من صحة البيانات المستخدمة في وضع الدليل على الصعيدين الوطني والإقليمي. ويتعين على اللجنة الاقتصادية أن تواصل العمل مع شركائها على تحسين المنهجية وتعزيز قدرة الدول الأعضاء على جمع البيانات ذات الصلة.

7٧٨ - ومع الإشارة إلى ضرورة وجود خطة أفريقية للسياسات المتعلقة بالأراضي، وفقا لإعلان الاتحاد الأفريقي بشأن المسائل والتحديات المتعلقة بالأراضي في أفريقيا، ينبغي للجنة الاقتصادية أن توفر مهارات القيادة اللازمة لتوجيه عملية انتقال المبادرة الثلاثية المتعلقة بسياسات الأراضي إلى المركز الأفريقي لسياسات الأراضي، بحدف تعزيز القيادة والتنسيق والدعوة والشراكات دعماً لجهود الدول الأعضاء.

9 ٢٧٩ - وينبغي للجنة الاقتصادية ترسيخ عملها الهام المتعلق بمعاهدات الاستثمار الثنائية بإجراء المزيد من البحوث على المستوى القطري لتقييم تأثير هذه المعاهدات في جذب الاستثمارات وتوفير فرص العمل وتعزيز النمو الاقتصادي. وينبغي لها أيضا دراسة تأثير معاهدات الازدواج الضريبي على التكامل الإقليمي في أفريقيا.

٤- الدورة الثانية والثلاثون للجنة الخبراء الحكومية الدولية لوسط أفريقيا

• ٢٨٠ - عُقدت الدورة الثانية والثلاثون للجنة الخبراء الحكومية الدولية لوسط أفريقيا في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٦ في دوالا، الكاميرون، تحت شعار "تسخير الإمكانات الزراعية في وسط أفريقيا من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتحول الهيكلي في المنطقة دون الإقليمية".

7٨١ - وحضر الدورة ما مجموعه ٨٨ مندوباً من الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمؤسسات دون الإقليمية، وافتتحها ياوبا عبد الله، المسؤول في وزارة الاقتصاد والتخطيط والتنمية الإقليمية في الكاميرون.

(أ) التقارير والخطط

٢٨٢ – بدأت الدورة بتقديم تقرير عن أنشطة المكتب دون الإقليمي للسنة المالية، وتم استعراض التقرير وتقييمه بشكل إيجابي وطلب من المكتب مواصلة دعمه للجماعات الاقتصادية الإقليمية في وسط أفريقيا والدول الأعضاء.

7۸۳ - ومن ثمّ قدم المكتب دون الإقليمي عرضاً لأربعة موجزات قطرية من المقرر نشرها قريباً تتعلق بجمهورية أفريقيا الوسطى وسان تومي وبرينسييي والكاميرون والكونغو. وبيّن المكتب الأساس المنطقي لإعداد الموجزات القطرية وأعلم الحضور بأنها تصدر دورياً على أساس فصلي، وشدد على التحديات المطروحة أمام الحصول على إحصاءات وطنية موثوقة.

7 \ \ \ العاملة في المنطقة دون الإقليمية لإطلاع المندوبين على ما اتخذته من مبادرات في الفترة الأخيرة. وشمل ذلك الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، ومنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة.

• ٢٨٥ - وفي الوقت نفسه، أطلعت اللجنة الاقتصادية المشاركين على الإنجازات الأخيرة التي حققتها آلية التنسيق الإقليمي من أجل توفير دعم منظومة الأمم المتحدة للاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وأعلمت الحضور برهانات الاجتماعات السنوية المشتركة التاسعة للجنة الاتحاد الأفريقي الفنية المتخصصة للشؤون المالية والنقدية والتخطيط والتكامل الاقتصادي ومؤتمر اللجنة الاقتصادية الإفريقيين.

7٨٦ - وعقب ذلك، حرى نقاش بشأن الفترة الملائمة لاستضافة اجتماع لجنة الخبراء الحكومية الدولية في المستقبل، من أجل الاستفادة من نتائجها في مؤتمر الوزراء. وطلب المندوبون الإبقاء على النهج الحالي المتمثل في تنظيم الاجتماع في الربع الأول من العام، بحيث تستمر الاستفادة من نتائج اجتماعات لجنة الخبراء الحكومية الدولية في مؤتمر الوزراء.

(ب) المداولات الأساسية والرسائل الرئيسية

٢٨٧ - شهدت الدورة تنظيم أربع حلقات نقاش. وخلال حلقة النقاش الأولى، التي ركزت على النظر في إمكانية قيام ثورة زراعية في وسط أفريقيا، أعرب المشاركون عن أسفهم إزاء عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي في المنطقة دون الإقليمية وتأثيره على رعاة الماشية، وأشاروا إلى أن أصحاب المواشي يضطرون في كثير من الأحيان إلى النزوح خلال فترات الأزمات، مما يزيد من النزاعات مع المزارعين.

٢٨٨ - وفيما يتعلق بالمناقشة الثانية، التي ركزت على كيفية استغلال الإمكانات الزراعية القائمة من أجل التحول الهيكلي في هذه المنطقة دون الإقليمية، لاحظ الخبراء التباين بين أنماط الاستهلاك والإنتاج في المنطقة دون الإقليمية، وشددوا على أن أوجه القصور الخطيرة في الهياكل الأساسية للنقل ومرافق التخزين تؤثر سلباً في تطوير القطاع الزراعي في وسط أفريقيا.

7٨٩ - وفيما يتعلق بنقطة النقاش الثالثة بشأن كيفية تطوير الصناعات الزراعية في وسط أفريقيا، لاحظ الخبراء التحديات الأربعة الرئيسية المتمثلة في تدني الإنتاجية، ونقص التمويل، ونقص الهياكل الأساسية، وعدم وجود قواعد ومعايير وطنية/دون إقليمية للمنتجات الزراعية.

• ٢٩٠ - وأخيرا، وفيما يتعلق بموضوع النقاش الرابع المتعلق بكيفية مواجهة تحديات تغير المناخ والاستيلاء على الأراضي، أشير إلى أن منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية تمثل منطقة عالية القيمة للصناعات الدوائية ومستحضرات التحميل والتكنولوجيا الحيوية والشركات المنتجة للوقود الحيوي، مما يزيد من احتمالات الاستحواذ على مساحات شاسعة من الأراضي. وفي هذا الصدد، أعرب عن الأسف إزاء انعدام الشفافية في الصفقات الكبيرة لشراء الأراضي. وأشار الخبراء أيضا إلى ضعف الإنتاج الزراعي في المنطقة دون الإقليمية بسبب تغير المناخ، وأعربوا عن أسفهم لأن تأثير البحوث لم ينعكس على الإنتاج الزراعي في وسط أفريقيا.

(ج) التوصيات

191 - دعا المشاركون الحكومات إلى التصدي بشكل كاف لأوجه القصور الخطيرة المتعلقة بالهياكل الأساسية للنقل ومرافق التخزين، وزيادة الاستثمار في المؤسسات البحثية من أجل تحسين قيمة المنتجات الزراعية، ونشر نتائج مختلف الدراسات الزراعية التي أجريت في المنطقة دون الإقليمية، وبناء الثقة بين المنتجين الزراعيين والمشترين، ووضع قواعد ومعايير لإنتاج وتحويل السلع الزراعية من قبل المنشآت الصناعية، والتحلي بالشفافية لدى إبرام صفقات شراء الأراضي، مع زيادة وعي الشعوب بالقيمة الحقيقية لأراضيهم. كما حثوا الدول الأعضاء على المساعدة في بناء العلاقات بين المنتجين الزراعيين والمشتغلين بالصناعة من أجل معالجة مشكلة كمية ونوعية السلع الزراعية الخام التي يجري تحويلها، داعين الحكومات إلى التماس المشورة من المهنيين العاملين في صناعة المواد الغذائية من أجل التأكيد على إنتاج ما يرغب الناس في استهلاكه.

۲۹۲ – ودعا المشاركون اللجنة الاقتصادية وغيرها من المؤسسات الاستشارية المعنية بالسياسات إلى أن تضع جميع بلدان المنطقة دون الإقليمية في الحسبان لدى إجراء دراسات لتقييم الإمكانات الزراعية للمنطقة واستخدامها، ومساعدة الدول الأعضاء على إعادة هيكلة قطاعها الزراعي بطريقة تمكن المزارعين من التفاوض بصورة أفضل لتحديد أسعار منتجاتهم.

79٣ - ودعا الخبراء اللجنة الاقتصادية على وجه التحديد إلى دعم بناء قدرات الخبراء من المنطقة دون الإقليمية على جمع البيانات وتحليلها. وحثوا اللجنة على ضمان إدراج المؤسسات المتخصصة في المشروع الميداني المتعلق ببناء قدرات المكاتب الإحصائية الوطنية في وسط أفريقيا على استخدام التقنيات الحديثة لجمع وتجهيز إحصاءات متسقة وقابلة للمقارنة.

٥- الدورة العشرون للجنة الخبراء الحكومية الدولية لشرق أفريقيا

٢٩٤ - عُقدت الدورة العشرون للجنة الخبراء الحكومية الدولية لشرق أفريقيا في الفترة من ٨ إلى ١١ شباط/فبراير ٢٠١٦ في نيروبي، تحت عنوان "المؤسسات واللامركزية والتحول الهيكلي في شرق أفريقيا ".

90 - 90 حضر الدورة ٣٠٦ مشاركين من مختلف أنحاء المنطقة دون الإقليمية. وكان من بين المشاركين مندوبون يمثلون الدول الأعضاء الـ ١٤ المشمولة بولاية المكتب دون الإقليمي؛ وممثلون عن صناديق وبرامج منظومة الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة التابعة لها؛ وممثلون عن المنظمات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والمنظمات الدولية.

(أ) المداولات والقضايا الرئيسية التي نوقشت

797 - كان اختيار موضوع الدورة بمثابة استجابة لعدد عام ٢٠١٤ من منشور التقرير الاقتصادي عن أفريقيا الذي تناول "السياسات الصناعية الديناميكية في أفريقيا"، وحثّ الدول الأعضاء على إعادة تركيز استراتيجياتها الإنمائية على التصنيع. وكان اعتماد التقرير نبرة دعوية مؤيدة لتصميم وتنفيذ سياسات صناعية تستند إلى مؤسسات قوية وشاملة للجميع وعمليات مرنة وديناميكية هو محور مناقشات الدورة بحوانبها المختلفة. والعنصر الذي اتسم بأهمية خاصة فيما يتعلق ببناء المؤسسات هو اعتماد اللامركزية في نظم الحوكمة السياسية. وقد نُظمت الدورة بصورة تمكّن من تدارس هذا الموضوع بالتفصيل، وتتيح للوفود مناقشة كيفية تطبيق اللامركزية بطرق توازن بين المصالح الوطنية والمحلية وتعزز العدالة الاجتماعية والوحدة الوطنية من أجل التنمية وتمكّن من التوصل إلى صفقة منصفة للجميع.

۲۹۷ - وجرى مسبقاً إعداد وتعميم تقرير أساسي بعنوان "المؤسسات واللامركزية والتحول الهيكلي في شرق أفريقيا" من قبل المكتب دون الإقليمي والمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي في كينيا. وقُدّم التقرير في جلسة عامة عُقدت في يوم افتتاح الدورة. وركزت المناقشة التي تلت ذلك على عدد من الجوانب المتعلقة بالموضوع، بما في ذلك ضرورة ضمان الاهتمام بالتنمية الزراعية وعدم إغفالها، ومواجهة التحدي المتمثل في تحقيق التوازن المناسب في الصلاحيات بين

المؤسسات المحلية والمركزية، وأهمية تحقيق النمو الشامل. وتواصل النقاش بشأن موضوع الدورة خلال مأدبة عشاء وفي جلسات عامة ومناقشات ثنائية أو في إطار مجموعات.

۲۹۸ - وبالإضافة إلى ذلك، نظم فريق الخبراء المخصص ثلاثة اجتماعات بشأن المواضيع التالية التي تندرج ضمن الإطار العام لموضوع الدورة:

- (أ) أثر الأنظمة التجارية على التصنيع: أدلة من شرق أفريقيا؟
 - (ب) التفاوت الاجتماعي والاقتصادي في شرق أفريقيا؛
- (ج) من النظرية إلى الممارسة: كشف فرص التنمية المستدامة على مستوى المقاطعات في كينيا.

997 - وأخيرا، جرت مناقشة الاجتماعات السنوية المشتركة التاسعة للجنة الاتحاد الأفريقي الفنية المتخصصة للشؤون المالية والنقدية والتخطيط والتكامل الاقتصادي، ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين. وجرى استعراض التقرير السنوي للمكتب دون الإقليمي، بما في ذلك من حيث الأداء والنتائج، ونوقشت الأفكار المتعلقة بزيادة تأثيره ونطاق عمله إلى الحد الأقصى.

(ب) الرسائل الرئيسية

• ٣٠٠ - اتفقت جميع المندوبين والمشاركين على اعتماد بيان نيروبي وثيقة ختامية للدورة، ويتضمن البيان قائمة شاملة بالرسائل والنقاط التي اتُفق عليها خلال الدورة. ويمكن تلخيص الرسائل الرئيسية على النحو التالي.

١ ' البيئة الاقتصادية والتحول الهيكلي

٣٠١ - ذكر المشاركون أن شرق أفريقيا حققت نمواً اقتصادياً ملحوظاً على مدى السنوات العشر الماضية، كما حققت تقدما كبيرا فيما يتعلق بالعديد من المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية، عما في ذلك الفقر الناجم عن تدني الدخل، ووفيات الأطفال، ومحو الأمية. ومع ذلك، لا تزال الفوارق قائمة ومن الضروري للغاية ضمان أن يكون النمو المستقبلي شاملاً للجميع ومستداماً.

٣٠٢ - ولاحظ المشاركون أيضا أن ثمة تحديدات ناشئة تواجه التقدم الاقتصادي السريع في المنطقة دون الإقليمية، بما في ذلك انخفاض أسعار السلع الأساسية، وتباطؤ الاقتصاد العالمي، وانخفاض توقعات النمو في الصين. ولاحظوا بقلق أن شرق أفريقيا لا يزال يتعين عليها النجاح في تنويع أنماط الإنتاج والتصدير، وهو الأمر الذي ترك بعض الدول في المنطقة دون الإقليمية

عرضة لتغيرات سلبية. ومع التسليم بأهمية التحول الهيكلي، اتفق المشاركون على أن وتيرة تقدم التحول الهيكلي في شرق أفريقيا كانت بشكل عام أبطأ من وتيرة النمو الاقتصادي.

٣٠٣ - ورحبت الدول الأعضاء بالتقدم الذي أحرزه المكتب دون الإقليمي في إعداد الموجزات القطرية وأعربت عن دعمها لإعداد موجزات لجميع البلدان في المنطقة دون الإقليمية.

٢ ' اللامركزية والمؤسسات

٣٠٤ – إدراكا للدور الهام الذي تضطلع به المؤسسات في الحوكمة وتقديم الخدمات، بحث المشاركون الموضوع المحوري المتمثل في اللامركزية وقدرتها على الحد من أوجه عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية والمكانية، وخاصة في الولايات دون الوطنية والمحلية. وأشاروا إلى التعقيدات المتعلقة بتصميم وتنفيذ استراتيجيات تطبيق اللامركزية.

٣٠٥ - وأقر المشاركون بأن الدول الأعضاء لديها أشكال مختلفة من اللامركزية بلغت مستويات تنفيذ متفاوتة.

٣٠٦ - وأقروا أيضا بأن اللامركزية الإدارية تتيح فرصا كبيرة يمكن اغتنامها للحد من الاختلالات الجغرافية والمكانية. ويمكن إيجاد هذه الفرص بصورة أفضل عن طريق إنشاء أقطاب نمو ومراكز امتياز إقليمية تشجع الولايات دون الوطنية على التعاون قدر الإمكان لتجنب ازدواجية الجهود واستغلال وفورات الحجم.

"" التماسك الاجتماعي والتفاوت

٣٠٧ - مع الإشارة إلى ارتفاع مستويات التفاوت الاقتصادية والاجتماعية في بعض بلدان شرق أفريقيا، شدد المشاركون على أهمية إيجاد حلول لمسألة التفاوت في الفرص في جميع أنحاء المنطقة دون الإقليمية، لأن ذلك يكتسي أهمية حاسمة لتحقيق التماسك الاجتماعي والتنمية الواسعة النطاق والاستقرار السياسي بشكل عام.

(ج) نقاط العمل

٣٠٨ - ألزم بيان نيروبي الدول الأعضاء والمشاركين بنقاط العمل التالية:

(أ) تُحت الدول الأعضاء على اعتماد سياسات تصنيع ذكية، لأن الحيّر السياسي لأدوات سياسة التصنيع التقليدية قد تقلص في ظل نظم التجارة الدولية السائدة. وينبغي أن تستند سياسات التصنيع الذكية إلى مؤسسات قوية وشاملة قادرة على ترجمة رؤى التنمية إلى إجراءات وعلى تيسير المشاركة العامة في وضع الرؤية ورسم السياسات واتخاذ القرارات.

وأقر المشاركون كذلك بأهمية الدولة الإنمائية مع وجود قيادة حيّدة على جميع المستويات، في الحكومة والأوساط الأكاديمية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والجمعيات المهنية والمجتمعات المحلية، والولايات الوطنية ودون الوطنية.

- (ب) ينبغي للدول الأعضاء تعزيز التفاعل بين القطاع الخاص ومعاهد البحوث، بما في ذلك الأوساط الأكاديمية، بمدف معالجة انخفاض معدلات الابتكار في المنطقة دون الإقليمية. كما ينبغي لها أن توفر الحوافز للقطاع الخاص للاستثمار في مجال الابتكار وتنمية المهارات، وأن تعمل على تعزيز حماية حقوق الملكية الفكرية على الصعيد دون الإقليمي.
- (ج) أوصى المشاركون بإنشاء مجتمعات الممارسة ذات الصلة، وقياس وتوثيق دراسات الحالة، وإنشاء مخزونات مشتركة من الدروس المستفادة.
- (د) اتفقوا على أن يواصل المكتب دون الإقليمي استكشاف الفرص لضمان أن استفادة جميع الدول الأعضاء في المنطقة بعمله، ولا سيما في مجال الخدمات الاستشارية.
- (ه) اتفقوا على أن قيام المكتب دون الإقليمي بإعداد تقرير عن الاقتصاد الكلي في المنطقة دون الإقليمية من شأنه أن يوفر معلومات قيّمة عن الأداء العام فيها.
- (و) وأخيرا، وافقت الدول الأعضاء على مواصلة المناقشة والتعاون بشأن القضايا المتعلقة بالمؤسسات واللامركزية والتحول الهيكلي. واتفقت الدول الأعضاء أيضا على ضرورة أن يكون تنفيذ الالتزامات المنصوص عليها في البيان مسؤولية مشتركة تتقاسمها الدول الأعضاء واللجنة الاقتصادية.

الدورة الحادية والثلاثون للجنة الخبراء الحكومية الدولية لشمال أفريقيا

9.9 - عُقدت الدورة الحادية والثلاثون للجنة الخبراء الحكومية الدولية لشمال أفريقيا في الرباط في الفترة من ١إلى ٤ آذار/مارس ٢٠١٦ تحت شعار "الاقتصاد الأخضر من أجل تسريع التصنيع في شمال أفريقيا". وخلال الاجتماع الذي استمر أربعة أيام، عكف أكثر من ١٥٠ مندوبا من الدول السبع الأعضاء وخبراء وأكاديميون وممثلون عن القطاع الخاص والمجتمع المدني على دراسة الدور المحتمل للاقتصاد الأخضر في تسريع التصنيع في شمال أفريقيا. وخصصت جلسة أيضا للنظر في الموجزات القطرية ودون الإقليمية، ونُظم اجتماع لفريق الخبراء على هامش الدورة.

• ٣١٠ وقد عُقدت الدورة المتعلقة بالاقتصاد الأخضر من أجل تحضير الوفود للمشاركة في المداولات القارية خلال مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين. وساعدت على تبادل المعارف والخبرات بشأن الاقتصاد الأخضر وعلاقته بالتجهيز الصناعي، وعلى تعزيز فهم دور قطاع الأعمال التجارية في التحول إلى الاقتصاد الأخضر في شمال أفريقيا. كما مكّنت الدورة المشاركين من تقديم توصيات لمراجعة سياسات التصنيع وتشجيع تطوير الأعمال التجارية الخضراء، وخاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم. واتفق المشاركون على أن الاقتصاد الأخضر

يتيح الفرصة لتحسين الرفاه والمساواة الاجتماعية، مع الحد بشكل كبير من مخاطر الكوارث البيئية. وارتأوا أن الاقتصاد الأخضر يشمل السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ويركز على إيجاد فرص جديدة للنمو الاقتصادي تقلل من الضغط على البيئة. ومن شأن خيار النمو الأخضر أن يساعد على إرساء قاعدة أقوى وأكثر استدامة للتنمية في أفريقيا.

٣١١ - وأشار المشاركون إلى ضرورة أن يراعي الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر خصوصيات البلدان. ويتطلب الانتقال إلى اقتصاد أكثر اخضرارا استخدام نهج كلي، مع مواءمة السياسات المتعلقة بالاقتصاد الكلي والصناعة والتجارة والمبادرات العامة التي تشجع العرض والطلب، مثل الحوافز والاستراتيجيات التي تؤدي إلى تغيير السلوكيات. واتفق المندوبون أيضا على ضرورة تطوير الصناعة الخضراء في سياق النمو الشامل، مع التركيز بشكل خاص على تأثير سياسات التصنيع على البيئة والعمالة والنمو والتجارة.

٣١٢ - وفيما يتعلق بالموجز دون الإقليمي لشمال أفريقيا، لاحظت لجنة الخبراء بارتياح التقدم الذي أحرزته المنطقة دون الإقليمية من حيث الأداء الاقتصادي والتجارة داخل الإقليم. وأضافت أن المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية تشير إلى حدوث التغير الهيكلي الجاري في شمال أفريقيا، ولكن بوتيرة أبطأ مما هو عليه في أجزاء أحرى من القارة. وشددت على ضرورة أن يشمل الموجز دون الإقليمية الأخرى من أجل تحسين فهم اتجاهات تلك المؤشرات، وإجراء المزيد من التحليل للنظم الضريبية والمسائل المتعلقة بتمويل التنمية.

٣١٣ - وفيما يتعلق بالموجزات القطرية، أُطلع المندوبون على المضمون والشكل النهائي للموجزات القطرية التي أُعدت في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ ما في ذلك القضايا التي بُعثت في هذه الموجزات وهيكلها والتحديات التي واجهت عملية إعدادها والبيانات المطلوبة لتحسينها. ووافقت لجنة الخبراء على ضرورة إقامة شراكات مع المكاتب الإحصائية الوطنية تكون في شكل اتفاقات للتعاون الرسمي وتبادل البيانات، وذلك وفقاً للتوصية التي اعتمدت في مؤتمر الوزراء الذي عُقد في أبوجا في عام ٢٠١٤. وقد بدأت اللجنة الاقتصادية العمل بالفعل في إطار شراكة مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية وغيرها من وكالات الأمم المتحدة لجمع البيانات وإعداد الموجزات القطرية، غير أن هناك عددا من التحديات التي تشمل عدم وجود بيانات مفصلة تم جمعها بصورة فصلية، وتلك هي نوعية البيانات المطلوبة للموجزات القطرية، لا سيما بالنسبة للقطاع الاجتماعي؛ وهناك حاجة إلى زيادة مشاركة الدول الأعضاء في تحديد القضايا التي ينبغي تناولها في الموجزات القطرية لعام ٢٠١٦ استناداً إلى التحديات والأولويات المتعلقة بالدول، ومن أجل التعاون الفعال مع الدول الأعضاء، بما في ذلك إتاحة الوصول إلى المعلومات والبيانات اللازمة.

٣١٤ - وبالإضافة إلى ذلك، وعقب اجتماع لفريق من الخبراء نُظّم على هامش الاجتماع المعقود بشأن 'التصنيع من خلال التجارة في شمال أفريقيا في سياق الاتفاقات المتعددة''، دعا المشاركون إلى النظر إلى التكامل الإقليمي بوصفه ركيزة استراتيجية للتصنيع. وحثوا الدول في المنطقة دون الإقليمية على تسريع هذا التكامل من أجل تسريع التنمية الصناعية والتعلم من الاتفاقيات الرئيسية المتعلقة بالتجارة، مثل الشراكة عبر المحيط الهادئ والشراكة التجارية والاستثمارية عبر المحيط الأطلسي. كما دعوا الدول الأعضاء إلى المشاركة بفعالية في إقامة منطقة التجارة الحرة القارية من أجل المساهمة في تحقيق اتساق الاتفاق بشكل عام وتحسين المكاسب الاقتصادية المحتملة للقارة الأفريقية ودول شمال أفريقيا.

٣١٥ - وعلاوة على ذلك، أجرى المندوبون مداولات بشأن المسائل النظامية، بما في ذلك تقرير أنشطة المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا، وتقرير أنشطة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والإطار الاستراتيجي للمكتب دون الإقليمي لفترة السنتين ٢٠١٨-١٩٩، والتقرير المتعلق بالخطة الدولية والمبادرات الخاصة.

٣١٦ - وأخيرا، ناقش المشاركون تغيير وتيرة عقد اجتماعات اللجنة بحيث تكون في الربع الأخير من كل سنة، وذلك ابتداء من عام ٢٠١٧. ووافقت اللجنة على اتخاذ قرار من قبل مؤتمر الوزراء الأفريقيين بشأن موعد انعقاد الدورة القادمة، مع مراعاة ضرورة التنسيق مع سائر المكاتب دون الإقليمية.

٣١٧ - في نحاية الاجتماع، دعا المشاركون إلى تطوير صناعة صديقة للبيئة ونموذج نمو أكثر شمولا في المنطقة دون الإقليمية. كما شجعوا الدول على إيلاء اهتمام خاص لتأثير سياسات التصنيع على البيئة والعمالة والنمو والتجارة، وعلى الدور المحتمل للاقتصاد الأخضر في التنمية.

٣١٨ - ويتطلب تحدي التصنيع الأخضر في شمال أفريقيا التعاون بصورة أقوى على الصعيد الإقليمي من أجل تبادل الخبرات وتوحيد الجهود، مما يؤدي بالتالي إلى إيجاد أكبر قدر ممكن من الفرص في القطاع والاستفادة منها.

9 ٣١٩ - وبشكل أكثر تحديدا، تضمنت التوصيات أن تقوم اللجنة الاقتصادية بإنشاء قاعدة بيانات لعرض الممارسات الجيدة في مجال الاقتصاد الأخضر في المنطقة؛ وتعزيز التعاون الإقليمي، وخاصة فيما يتعلق بالمفاوضات بشأن تغير المناخ ومصادر الطاقة المتحددة؛ وتقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء للإبلاغ عن إنجازاتما في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات، وذلك بمدف توليد بيانات عن الاقتصاد الكلي تتيح متابعة ورصد وتقييم السياسات العامة التي تعزز الاقتصاد الأخضر؛ ومساعدة الدول الأعضاء في إجراء المزيد من الدراسات المتعمقة في الجالات ذات الاهتمام المحددة في مختلف الاستراتيجيات الصناعية، بمدف تحسين فهم الفرص المتاحة لتحقيق

التكامل وإنشاء سلاسل القيمة الإقليمية؛ ومساعدة الدول الأعضاء في تصميم نهج إقليمي إزاء اتفاقيات التجارة الإقليمية، بما في ذلك وضع آلية تكميلية بين الاتحاد الجمركي العربي ومنطقة التجارة الحرة القارية لدول المنطقة.

٧- الدورة الثانية والعشرون للجنة الخبراء الحكومية الدولية للجنوب الأفريقي

٣٢٠ - عُقدت الدورة الثانية والعشرون للجنة الخبراء الحكومية الدولية للجنوب الأفريقي في ١٧ و ١٨ آذار/مارس ٢٠١٦، في ليلونغوي، تحت شعار "تنفيذ استراتيجية وخارطة طريق الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بشأن التصنيع: الخيارات والآفاق".

7٢١ - وافتتح الدورة السيد غودول غوندوي، وزيرُ المالية والتنمية الاقتصادية في ملاوي، بحضور السيد ليوبولد أوغوست نغومو، ممثل مكتب الإقليمي للجنوب الأفريقي التابع للاتحاد الأفريقي؛ والسيد أنتوني نغورورانا، ممثل منسق الأمم المتحدة المقيم في ملاوي؛ والسيد محمدين أ. سيف النصر، ممثل الأمين العام للسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي؛ والسيد أنجيلو موندلاني، ممثل الأمين التنفيذي للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي؛ والسيد ويلارد ل. ماننغو، رئيس مكتب الدورة الثانية والعشرين للجنة الخبراء الحكومية الدولية للجنوب الأفريقي.

٣٢٢ - وحضر الاجتماع مندوبون يمثلون كلا من بوتسوانا، وجنوب أفريقيا، وزامبيا، وزمبابوي، وليسوتو، وملاوي، وموريشيوس، بالإضافة إلى ممثلي عدة منظمات منها منظمة أكشن إيد (ActionAid)، والمؤسسة الأفريقية لبناء القدرات، ومكتب الاتحاد الأفريقي الإقليمي للجنوب الأفريقي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ومنظمة أوكسفام، ورابطة إدارات الموانئ في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، والجنوب الأفريقي، والجنوب الأفريقي، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، ومكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ملاوي.

(أ) المداولات والقضايا الرئيسية التي نوقشت

٣٢٣ - استلهم موضوع الدورة من استراتيجية وخارطة طريق الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بشأن التصنيع للفترة ٢٠١٥ - ٢٠٦٣ التي اعتُمدت في نيسان/أبريل ٢٠١٥. ويتمثل التوجه الأساسي لخارطة الطريق في ضرورة إحداث تحول هيكلي في منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي عن طريق التصنيع والتحديث والتطوير وتحقيق التكامل الإقليمي على نحو أوثق. وتدعو خارطة الطريق إلى إحداث تحول في التوجه الاستراتيجي من الاعتماد على الموارد والعمالة المنخفضة التكلفة إلى زيادة الاستثمار وتعزيز إنتاجية العمالة ورأس المال على حد سواء.

وخلال الدورة، سعى المشاركون إلى ترجمة خارطة الطريق إلى إجراءات ملموسة تتخذها الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية بغية تنفيذها بنجاح.

٣٢٤ - وقد أعد المكتب دون الإقليمي ورقة مسائل أساسية تم تعميمها مسبقاً بعنوان التنفيذ استراتيجية وخارطة طريق الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بشأن التصنيع: الخيارات والآفاق". وقُدمت الورقة أيضا في الجلسة العامة المعقودة في يوم افتتاح الدورة. وأغقب ذلك مناقشات ركزت على عدد من الجوانب المتعلقة بموضوع الدورة، بما في ذلك مسألة إضافة قيمة للموارد المعدنية وإغناء المعادن ودعم القطاع الزراعي والأعمال التجارية الزراعية.

٣٢٥ - واستمرت مناقشة موضوع الدورة خلال اجتماع مائدة مستديرة بشأن تمويل برامج التصنيع، وفي الجلسات العامة التي عُقدت بشأن التنمية الاجتماعية وكيفية التصدي للتحديات التي تواجه الاقتصاد الكلي بسبب تدني الطلب على السلع الأساسية وانخفاض أسعارها على الصعيد العالمي، وظاهرة النينيو.

٣٢٦ - وعلاوة على ذلك، ركز اجتماع الخبراء الذي عُقد تحت عنوان "أزمة الطاقة في الجنوب الأفريقي: آفاق المستقبل"، على تحديات الطاقة التي تؤدي إلى تقويض جهود التصنيع.

٣٢٧ - كما قدم ممثلون من اللجنة الاقتصادية عروضا في الجلسة العامة تناولت الدروس المستفادة من الأهداف الإنمائية للألفية، والمسائل المتعلقة بإضفاء الصبغة المحلية على خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٠ وتنفيذهما. وأقر المشاركون بأن بعض غايات الأهداف الإنمائية للألفية قد ثبت عدم إمكانية تحقيقها، بيد أنهم اشاروا إلى أن التجربة أبرزت عددا من الرؤى عن كيفية صياغة استراتيجيات أكثر فعالية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، التي ينبغي أن تستند إلى تعبئة الموارد المحلية. ولاحظوا أن خطة عام ٢٠٦٣ وأهداف التنمية المستدامة مكملان لبعضهما، وأضافوا أن دمجهما في الخطط الوطنية ودون الإقليمية والقارية أمر حاسم لتحقيق الأهداف النهائية. ومع ذلك، أعرب المشاركون عن قلقهم بشأن عدم وجود تقسيم واضح لأدوار ومسؤوليات مختلف الجهات صاحبة المصلحة المعنية بتنفيذ الخطتين، وأوصوا باتخاذ واضح لأدوار ومسؤوليات مختلف الجماعات الاقتصادية الإقليمية ومفوضية الاتحاد الأفريقي.

٣٢٨ - وأخيرا، جرى استعراض أداء المكتب دون الإقليمي ونوقشت الأفكار المتعلقة بزيادة تأثيره ونطاق عمله. وقدم المكتب مقترحا وافق عليه المشاركون بشأن إصلاح هيكل لجنة الخبراء الحكومية الدولية.

(ب) الرسائل الرئيسية

٣٢٩ - يحدد البيان الختامي الذي وافقت عليه جميع الوفود والمشاركين قائمة كاملة تتضمن الرسائل والنقاط التي اعتمدتها الدورة. وفيما يلي موجز يتضمن الرسائل الرئيسية.

١' البيئة الاقتصادية

٣٣٠ - لاحظ المشاركون أن الدول الأعضاء في الجنوب الأفريقي واجهت في عام ٢٠١٥ المخفاضا في أسعار السلع الأساسية أفضى إلى تدهور في بيئة الاقتصاد الكلي. وأشاروا أيضا إلى أن الجفاف الذي نتج عن ظاهرة النينيو كان له تأثير شديد على الإنتاج الزراعي، مما أدى إلى نقص في المواد الغذائية، وارتفاع فواتير استيراد الغذاء، ونقص إمدادات الكهرباء بسبب الجفاف، كما أدى إلى تراجع حاد في معدلات النمو. وتسببت ظاهرة النينيو وانخفاض أسعار السلع الأساسية في تزايد معدلات البطالة لأن الشركات علقت أنشطتها أو أغلقت أبوابحا. كما زادت معدلات الفقر على نحو أدى إلى تقويض التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وحد من الآفاق المستقبلية لأهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٦٣.

'۲' التصنيع

٣٣١ - نظر المشاركون في مسألة تنفيذ استراتيجية وخارطة طريق الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بشأن التصنيع كوسيلة للاستفادة من الموارد الطبيعية الهائلة التي تتمتع بما المنطقة دون الإقليمية من أجل تحقيق النمو وتوفير فرص العمل والحد من الفقر. وأكد المشاركون أن تمويل خارطة الطريق سيتطلب مضاعفة الجهود من جانب كافة الجهات صاحبة المصلحة الوطنية والإقليمية، بما في ذلك الاستفادة من التمويل المتاح من مصادر مثل مصرف التنمية الأفريقي. واتفق المندوبون على أن جهود التصنيع تتطلب تعزيز القدرات على الصعيدين الوطني والإقليمي، ويمكن تحقيق ذلك بالاستفادة من الشركاء الإنمائيين مثل المؤسسة الأفريقية لبناء القدرات واللجنة ويمكن تحقيق ذلك بالاستفادة من الشركاء الإنمائيين مثل المؤسسة الأفريقية لبناء القدرات واللجنة الاقتصادية.

"" الحد من الفقر وتحقيق التنمية الاجتماعية

٣٣٢ - اتفق المشاركون على أن المكاسب في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية ليست كافية لتحقيق الأهداف الرئيسية، وسيتعين القيام بالكثير من خلال خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ (خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠) وسيكفل إضفاء الصبغة المحلية على خطة عام ٢٠٦٣ مواءمة السياسات والاستراتيجيات الوطنية مع الأطر العالمية والقارية.

(ج) نقاط العمل

٣٣٣ - ألزم البيان الختامي الدول الأعضاء والشركاء الإنمائيين بعدد من نقاط العمل يرد تفصيلها أدناه.

٣٣٤ - وشُجعت الدول الأعضاء على التكيف مع التراجع الراهن في أسعار السلع الأساسية على الصعيد العالمي وتداعياته. وبناءً على ذلك، ينبغي للدول الأعضاء الاستفادة من فترات تدين أسعار صرف العملات من أجل زيادة الصادرات، والعمل بالتالي على دعم النمو في قطاع الصناعة التحويلية. وينبغي إعطاء الأولوية لمشاريع الهياكل الأساسية في ضوء انخفاض الموارد المالية. ويجب توخي الحذر عند الاقتراض بالعملات الأجنبية نظرا لاحتمال ارتفاع أسعار الصرف بصورة قد تؤدي إلى تحويل الموارد بعيدا عن الإنفاق الاجتماعي من أجل خدمة الدين الخارجي. واستشرافاً للمستقبل، حثّ المندوبون الدول الأعضاء على الاستفادة من زيادة معدلات الادخار خلال فترات الركود الاقتصادي.

9٣٥ - وكرر المشاركون تأكيد القلق من أن يؤدي نقص التمويل إلى تقويض جهود التصنيع، وحثّوا الدول الأعضاء على استطلاع جدوى تمويل الهياكل الأساسية الصناعية وسلاسل القيمة الرئيسية للسلع الأساسية من صناديق المعاشات التقاعدية والضرائب المفروضة على الخدمات المالية ومن الصناديق السيادية. وينبغي أن تنظر الدول الأعضاء في فرض ضريبة على الرواتب لتمويل تنمية المهارات.

٣٣٦ - وكذلك لاحظ المشاركون أن الافتقار إلى التكنولوجيات والمهارات المناسبة يعوق التصنيع، وحثّوا الدول الأعضاء إلى إيلاء الأولوية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار في البرامج الوطنية والإقليمية بوصفها المحفز الرئيسي للتصنيع. وعلاوة على ذلك، ينبغي للدول الأعضاء التصديق على بروتوكول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي المتعلق بالعلم والتكنولوجيا والابتكار. ودعا المشاركون الدول الأعضاء إلى إجراء بحوث لتحديد واستهداف سلاسل القيمة التي تتمتع المنطقة بميزة نسبية في سياقها. ودعا المشاركون أيضا إلى تنمية القدرات فيما يتصل بسلاسل قطاعية محددة. وفيما يخص توفير التدريب المطلوب، حثّ المشاركون الدول الأعضاء على إجراء حوار مع الجهات صاحبة المصلحة المعنية (مثل القطاع الخاص، ومؤسسات التدريب الخاصة، والشركاء الإنمائيين) لضمان أن التدريب يستهدف المهارات المطلوبة في مجال التصنيع.

٣٣٧ - وأشار المشاركون إلى أن اللجان الاقتصادية الإقليمية تضطلع بدور حاسم في تعزيز التصنيع. وبناءً على ذلك، حثّوا اللجان الاقتصادية الإقليمية على إنشاء وإعادة هيكلة الخبرة التقنية في مجال معالجة المعادن من أجل تعزيز التنسيق الإقليمي فيما يخص تطوير قطاع التعدين. وطُلب من اللجان الاقتصادية الإقليمية تنظيم برامج شاملة لبناء القدرات على الصعيد الإقليمي

من أجل تحديد وتحليل وتطوير سلاسل القيمة. وعلاوة على ذلك، ينبغي لهذه اللجان تحديد وتطوير مشاريع ملموسة ذات طابع إقليمي لإطلاق عملية التصنيع. وفيما يتعلق بخارطة الطريق، حتّ المشاركون اللجان الاقتصادية الإقليمية على وضع خطة تنفيذ لاستراتيجية التصنيع تُحدد لها أهداف مرحلية واضحة.

٣٣٨ - وأخيرا، ارتأى المشاركون ضرورة الإسراع في تنفيذ التوصيات الصادرة عن اجتماع فريق الخبراء ودورة لجنة الخبراء الحكومية الدولية من أجل معالجة أزمة الطاقة وتسريع عملية التصنيع في الجنوب الأفريقي.

(د) المتابعة

٣٣٩ - تمشياً مع البيان الختامي المتفق عليه، التزم المكتب دون الإقليمي للجنوب الأفريقي مواصلة تقديم الدعم التقني إلى أمانة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لتمكينها من وضع خطة عمل لاستراتيجية وخارطة الطريق بشأن التصنيع؛ وبالإشراف على البحوث القائمة على الأدلة لدعم الدول الأعضاء في معالجة الآثار السلبية الناجمة عن ظاهرة النينو وتقلبات أسعار الصرف.

٨- الدورة التاسعة عشرة للجنة الخبراء الحكومية الدولية لغرب أفريقيا

٣٤٠ - عُقدت الدورة التاسعة عشرة للجنة الخبراء الحكومية الدولية لغرب أفريقيا في ٢٥ و ٣٤٠ شباط/فبراير ٢٠١٦، في داكار. وشارك في تنظيم الدورة المكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا وحكومة السنغال.

٣٤١ - وافتتح الدورة رسميا بيريما مانغارا، وزير الميزانية في وزارة الاقتصاد والمالية والتخطيط، بحضور ديمتري سانغا، مدير المكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا، وفنسنت مارتن، ممثل منسق منظومة الأمم المتحدة في السنغال. وترأست السنغال الجلسة، في حين تولت غانا منصب نائب الرئيس، وكوت ديفوار منصب الأمين العام.

٣٤٢ – وحضر الجلسة ١٠٣ خبراء. وحضرت وفود تمثل الدول الخمس عشرة الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. كما شارك في الدورة عدد من الجماعات الاقتصادية الإقليمية، والمنظمات الحكومية، والمنظمات الحكومية، ومنظمات المحتمع المدني.

٣٤٣ - وكان الموضوع الرئيسي للاجتماع هو "الموجزات القطرية التي تعدها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا: أدوات لخدمة التحول الهيكلي في بلدان غرب أفريقيا". وتهدف هذه الموجزات القطرية إلى تزويد البلدان الأفريقية بتحليل لأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية مدعوماً

بعدة مؤشرات أبرزها دليل التنمية الاجتماعية في أفريقيا، والدليل الأفريقي للمسائل الجنسانية والتنمية ودليل التكامل الإقليمي الأفريقي.

٣٤٤ - وبالإضافة إلى الموضوع الرئيسي، كان الهدف العام للدورة هو تمكين الدول الأعضاء والجهات الفاعلة الأخرى في غرب أفريقيا من مناقشة القضايا المستجدة التي قد تؤثر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة دون الإقليمية، وذلك بمدف تحديد التحديات الرئيسية وتقديم توصيات لتسريع النمو والتحول الهيكلي في المنطقة دون الإقليمية.

٣٤٥ – ومن هذا المنظور، وانطلاقاً من التقارير التي أعدها المكتب دون الإقليمي، ركز المشاركون على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في غرب أفريقيا خلال عام ٢٠١٥ والتوقعات لعام ٢٠١٦؛ والموجزات القطرية لغرب أفريقيا؛ والانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ والروابط المتعلقة بمجال المعادن ورؤية التعدين في أفريقيا؛ والنتائج الأولية لدليل التنمية الاجتماعية الأفريقي في غرب أفريقيا.

٣٤٦ - وفي ختام المناقشات القيّمة والهادفة، خلص المشاركون إلى ما يلي:

- (أ) ملاحظة أن النمو الملحوظ الذي حققته غرب أفريقيا على مدى أكثر من عقد من الزمان قد بدأ في التراجع في عام ٢٠١٥، الأمر الذي يستوجب على القادة اتخاذ التدابير المناسبة لوقف هذا الاتجاه، وإعادة إطلاق النمو وجعله أكثر قوة واستدامة وشمولاً وقدرة على إيجاد فرص العمل؛
- (ب) الترحيب مع الاهتمام بالموجزات القطرية التي عرضتها اللجنة الاقتصادية والمكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا، مع الاعتراف بأن هذه الموجزات تشكل أدوات جيدة لاتخاذ القرار بشأن السياسات الاقتصادية والاجتماعية اللازمة للتحول الهيكلي لاقتصادات المنطقة دون الإقليمية؛
- (ج) طلب تنسيق وتوحيد جهود اللحنة الاقتصادية والمكتب دون الإقليمي من أجل تجميع ومعالجة وإنتاج البيانات الإحصائية، وتعزيز قدرات النظم الإحصائية الوطنية لضمان تحسين رصد وتقييم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛
- (د) طلب قيام اللجنة الاقتصادية والمكتب دون الإقليمي بتقديم المساعدة على وضع خارطة طريق مشتركة على المستوى دون الإقليمي من أجل تطبيق وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني ورصدها وتقييمها؟

- (ه) تأكيد الحاجة الملحة إلى أن تعمم الدول أهداف التنمية المستدامة في استراتيجيات وبرامج التنمية الوطنية، توخياً لتحقيق أهداف خطة عام ٢٠٦٣؛
- (و) التشديد على ضرورة قيام الدول بوضع سياسة تحفيز ملائمة لضمان الاحتفاظ بالموارد البشرية المؤهلة في الإدارات الوطنية المعنية بالتعدين؛
- (ز) التشديد على ضرورة استفادة الدول بصورة مثلى من فرص التمويل المبتكرة من أجل تعبئة المزيد من الموارد الداخلية لفائدة التحول الهيكلي لاقتصاداتها، مع مراعاة ما يواجعها من تحديات ومخاطر وقيود؟
- (ح) اعتمد المشاركون، عقب المناقشات، اقتراح اللجنة الاقتصادية والمكتب دون الإقليمي المتعلق بتعديل موعد اجتماع لجنة الخبراء الحكومية الدولية من شباط/فبراير آذار/مارس إلى ما بعد انعقاد مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين، لكنهم شددوا على ضرورة ألا يكون الموعد قريبا جداً من نهاية العام، فهي فترة عادة ما تكون كثيرة المشاغل بالنسبة للبلدان الأعضاء.

رابعا: تقرير الاجتماعات السنوية المشتركة التاسعة للجنة الاتحاد الأفريقي الفنية المتخصصة للشؤون المالية والنقدية والتخطيط والتكامل الاقتصادي، ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

ألف - افتتاح الاجتماع [البند ١ من حدول الأعمال]

١ - الحضور

٣٤٧ – حضر الاجتماع ممثلو الدول الأعضاء التالية: إثيوبيا، وإريتريا، وأنغولا، وأوغندا، وبنن، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وتشاد، وتوغو، وتونس، والجزائر، وجزر القمر، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، وجنوب السودان، وجيبوتي، ورواندا، وزامبيا، وزمبابوي، والسنغال، وسوازيلند، والسودان، وسيراليون، وسيشيل، والصومال، وغابون، وغامبيا، وغانا، وغينيا، وغينيا الاستوائية، وغينيا – بيساو، والكاميرون، وكوت ديفوار، والكونغو، وكينيا، وليبريا، وليبيا، وليسوتو، ومالي، ومدغشقر، ومصر، والمغرب، وملاوي، وموريتانيا، وموريشيوس، وموزامبيق، وناميبيا، والنيجر، ونيجيريا.

٣٤/ - وحضر ممثل عن العضو المنتسب التالي :الصحراء الغربية.

9 × 9 – وحضر بصفة مراقبين ممثلو الدول التالية الأعضاء في الأمم المتحدة: الاتحاد الروسي، والأرجنتين، وإسبانيا، وأستراليا، والإمارات العربية المتحدة، وإكوادور، وألمانيا، وإيران (جمهورية – الإسلامية)، وأيرلندا، والبرازيل، وبلجيكا، وبنغلاديش، وتركيا، وجمهورية كوريا، والدانمرك، والسويد، وسويسرا، وشيلي، والصين، وفرنسا، وفنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، وفنلندا، وكازاخستان، وكندا، وكوبا، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان.

٣٥٠ - وحضر ممثل عن دولة فلسطين بوصفها دولة مراقبة غير عضو في الأمم المتحدة.

٣٥١ - وحضر ممثلو الجماعات الاقتصادية الإقليمية التالية: جماعة شرق أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

٣٥٢ - وكانت هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة التالية ممثلة كما يلي: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة العمل الدولية، وصندوق النقد الدولي، والاتحاد الدولي المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز، ومكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات الشاريع، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمان ومكتب الأمم المتحدة للمساواة الأمم المتحدة المساواة المساواة البشرية، ومنظمة الأمم المتحدة للمساواة البشرية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومكتب الأمم المتحدة للدى الاتحادة الدى الاتحادة اللولية. ومنظمة الأمم المتحدة الدى الاتحادة اللولية. ومنظمة الأمم المتحدة الدى الاتحادة اللولية. ومنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة الدولية.

٣٥٣ - وحضر ممثلون عن المنظمات الحكومية الدولية والإقليمية التالية: مصرف التنمية الأفريقي، وجامعة الدولة العربية، والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

وحضر بصفة مراقبين ممثلو المنظمات التالية: منظمة معونة العمل الدولية فرع أثيوبيا، وفرع منظمة أدفكتاس، ومركز أفيي للتشخيص، والمنتدى الأفريقي، ومؤسسة بناء القدرات الأفريقية، ومجلة "ذي آفريكان أيكونومست" (خبير الاقتصاد الأفريقي)، والمنتدى الأفريقي لإدارة الضرائب، ومنظمة تطوير الزراعة (آغ-ديف-كو)، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا (باديا)، ومبادرة الإصلاح العربي، ومجموعة تشاينا هايواي الصينية، ومجلس الأعمال الصيني-الأفريقي، والصندوق الصيني الأفريقي للتنمية، وشركة تشونغنغ هايفو للتكنولوجيا الطبية المحدودة، وشركة الاستشارات الإنمائية (كونسولتنغ ديبفلوبمنت أسوشياتس)، وشركة دير جيت الطبية، وشركة أيكنوسيرب للاستشارات المحدودة، ومنظمة محاربة الزحف الصحراوي، ومبادرة الشفافية في صناعة الملابس، والتحالف العالمي للتحصين واللقاحات، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، ومعهد النمو الأخضر العالمي، والرابطة الشبابية للمفكرين الخضر، وشبكة إنماء الشباب الأفريقي، وقاعدة معلومات البحوث العالمية أرندال، المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة، والاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة، والاتحاد الدولي للنقل البري، وشركة جيانغسو بيوبيرفكتس للتكنولوجيات، ومنظمة تنمية الأمومة والطفولة المشتركة بين القطاعات، ومؤسسة الطاقة الزرقاء ومنظمة الحملة الواحدة (وَن كامبين)، ومنظمة أوكسفام، والغرفة الأفريقية للتجارة والصناعة، وفريق بؤكِن، والشبكة الأفريقية لواقع المعونة، ومنظمة الروتاري الدولية، وشركة سانباو للمستحضرات الصيدلانية، ومنظمة إنقاذ الطفولة، وشركة شابورجي بالونجي الخاصة، وشبكة

العدالة الضريبية لأفريقيا، وجريدة "تايمس أوف زامبيا"، وأمانة منظمة الشفافية الدولية، ومعهد أوبونتو لتأهيل القادة، وشركة "أب بيت" للتسويق، وشركة "وايدواي سينو ستار" للاستثمار، والمنظمة الدولية للرؤية العالمية، وشركة ووهو كانغى للمستحضرات الصيدلانية، ومجموعة يويمي.

السانات الافتتاحية

900 - ترأست الجلسة الافتتاحية السيدة أشاتو كيجاجي، نائبة وزير المالية في جمهورية تنزانيا المتحدة، وتولت تنسيقها السيدة زينب بدوي، رئيسة الجمعية الأفريقية الملكية. وأدلى ببيانات افتتاحية كل من السيد كارلوس لوبيس، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة والأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا، والسيدة نكوسازانا دلاميني زوما، رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي، والسيد أوغوستين ماتاتا بونيو، رئيس وزراء جمهورية الكونغو الديمقراطية، والسيد نيكي إيامبو، نائب رئيس ناميبيا. وألقى السيد هايلى مريم ديسالين، رئيس وزراء إثيوبيا، الكلمة الرئيسية.

٣٥٦ - ورحبت السيدة كيجاجي، رئيسة المكتب المنتهية ولايته، بالمشاركين في المؤتمر وتوجهت بالشكر إلى حكومة إثيوبيا، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي على معرض ما أسبغوه من كرم ضيافة حظيت به جميع الوفود وعلى تنظيمهم للمؤتمر. وقالت في معرض تقديمها موضوع المؤتمر إن مؤتمر العام الماضي كان قد ركز على تنفيذ خطة عام ٣٠٦٠ التي تمثل إطار التنمية القارية في أفريقيا. وفي هذا الصدد، تم الإقرار على النحو الواجب بالحاجة إلى مواءمة خطة عام ٣٠٠٠ مع خطة التنمية المستدامة لعام ٣٠٠٠ وإدراجهما في خطط التنمية الوطنية. وعند استعراضها نتائج اجتماع فريق الخبراء الذي سبق المؤتمر الحالي فيما يخص الآثار المترتبة عن اعتماد خطة عام ٢٠٣٠ والعمل بخطة عام ٣٠٠٠ بالإضافة إلى خطة تنفيذ السنوات العشر الأولى المتصلة بها، قالت إن الخبراء يشددون على ضرورة تنفيذ كلتا الخطتين، اللتين تعززان بعضهما بعضا، بطريقة متماسكة ومتكاملة لضمان الاستفادة من أوجه التآزر وتفادي اتباع نهج منعزل يمكن أن تتمخض عنه نتائج عكسية وتزيد العبء على واضعي السياسات الوطنية.

٣٥٧ - وأشار السيد لوبيس إلى أن عام ٢٠١٥ كان عاماً استثنائيا بالنسبة لأفريقيا، حيث ساهمت القارة في المناقشات بشأن أهداف التنمية المستدامة، والتدفقات المالية غير المشروعة، وتعبئة الموارد المحلية والسياسة الصناعية. وعند تناوله سياق التنمية الاقتصادية العالمية، قال إن انخفاض أسعار السلع الأساسية كان له تأثير سلبي كبير على أفريقيا. وأضاف أنه مع توقع انخفاض سعر برميل النفط إلى ٣٠,٨ دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ٢٠١٦، فإن أفريقيا ستخسر ٢٧,١ مليار دولار في التجارة مقارنة بعام ٢٠١٥، وهوا ما يعادل ٨ في المائة من إجمالي قيمة صادراتها لعام ٢٠١٤. وأضاف أنه رغم ذلك، فإنه من المستبعد أن يُغيِّر ذلك مسار التنمية في القارة بأسرها: إذ من المرجع أن تكون لانخفاض أسعار النفط آثار سلبية كبيرة على البلدان الأفريقية القليلة التي تعتمد اقتصاداتها على صادرات النفط. وأنه يمكن للحكومات أن تغتنم

الفرصة التي يتيحها انخفاض أسعار النفط لإلغاء الإسراف في دعم أسعار المنتجات النفطية. وأشار السيد لوبيس إلى أن غالبية البلدان الأفريقية مستوردة صافية للسلع الأساسية، وبالتالي من شأنها أن تستفيد من انخفاض الأسعار. غير أنه من الصعب التنبؤ بتأثير انخفاض أسعار السلع الأساسية على مسار التنمية في أفريقيا على المدى الطويل. وأضاف أنه في الوقت الذي يشكل فيه الوضع تحديا لأفريقيا، فإنه يتيح كذلك مسوغا للقارة يجعلها تعيد توجيه دفتها نحو الاستخدام المستدام للموارد الاقتصادية التي تتأثر بتقلبات الأسعار.

وقالت السيدة دلاميني زوما إن نسبة التوافق بين خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠ تبلغ ٩٠ في المائة، وحثت جميع الجهات المعنية على التعاون لضمان وضع إطار متكامل ومتماسك لرصد الخطتين وتقييمهما. ثم سلطت الضوء على خمسة اتجاهات حاسمة يمكنها إما عرقلة تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ أو المساعدة على تسريع التحول الاقتصادي في أفريقيا. وهذه الاتجاهات الخمسة هي: قلة العمالة الماهرة، مما يقوض القدرة التنافسية لأفريقيا في مجالات العلم والتكنولوجيا؛ والتصنيع الأحضر، الذي يمكن أن يكون حافزا للتنويع الاقتصادي؛ وتحديث الزراعة والتصنيع الزراعي لضمان تحقيق الأمن الغذائي وزيادة النمو؛ والاستثمار المحلى في الهياكل الأساسية، الذي يعد محرك التنويع الاقتصادي والتصنيع؛ وتطوير القطاع الخاص الأفريقي، وذلك بمدف زيادة قدرته على المنافسة والابتكار وتأثيره المفضى إلى التحول. وأشارت أيضا إلى تزايد تكلفة عدم التكامل في مجال الطيران، وقطاعات النقل الأخرى، وقطاع الطاقة والاقتصاد الأزرق، وإلى الحاجة إلى بناء سلاسل قيمة إقليمية مستدامة ومعالجة العجز في المهارات. وبالإضافة إلى ذلك، دعت السيدة زوما إلى تخصيص الموارد الخاصة والعامة بصورة أكثر شمولا للجميع من أجل تمكين النساء والشباب، وزيادة تعبئة الموارد المحلية، وإنشاء مؤسسات مالية أفريقية لتمويل خطة عام ٢٠٦٣، وخاصة من خلال إنشاء مصرف مركزي أفريقي وصندوق نقد أفريقي. وفي الختام، أكدت على أهمية وجود منابر لتحسين الحوار والتعاون من أجل تنفيذ الخطتين بنجاح، مسلطة الضوء على منابر ناجحة مثل المنبر الاقتصادي الأفريقي، وآلية التنسيق الإقليمي لأفريقيا والاجتماعات السنوية المشتركة لمفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

909 - وقال السيد ماتاتا بونيو إن المؤتمر يُعقد في وقت عصيب تمر به أفريقيا بسبب انخفاض أسعار السلع الأساسية، بما أنها تشكل العمود الفقري للنمو في القارة. وأضاف إن موضوع المؤتمر الحالي مهم بما أن القارة آخذة في التحول من اقتصاد قائم على الموارد الطبيعية إلى اقتصاد إنتاجي قائم على التصنيع. وأشار إلى أن هذا التحول الهيكلي في غاية الأهمية لتعزيز تكيف القارة مع الصدمات الخارجية غير المتناظرة وضمان تحقيق التنمية الشاملة للجميع والمستدامة. وفي هذا الصدد، ذكر أن عام ٢٠١٥ كان عاما حاسما للدفع بخطة التنمية القارية ولعالمية قُدما، وذلك باعتماد خطة عام ٢٠١٣، وخطة عمل أديس أبابا، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، واتفاق باريس.

977 - ولضمان التنفيذ الناجح لكل من خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠، قال إن هناك حاجة إلى وضع إطار متماسك ومنسق لدمجهما بيُسر في خطط التنمية الوطنية. وقال إنه لا بد، في هذا الصدد، لمفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي من العمل مع بعض لمواءمة الخطتين القارية والعالمية. وفيما يتعلق بخطة التكامل القاري، شدد على تجربة جمهورية الكونغو الديمقراطية في دعم التكامل الأفريقي لتعزيز التحول الاقتصادي والاجتماعي. وفي الختام، أشاد بالتزام مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا بدعم التنمية في أفريقيا واعتماد نهج موحد لتنفيذ كلتا الخطتين. وأكد أنه لا يمكن أن يتحقق التكامل الأفريقي دون توفر الحكم الرشيد والقيادة السليمة.

777 وقال السيد إيامبو إن سعي أفريقيا لاتباع نهج متكامل ومتماسك لتنفيذ خطة عام 777 والأهداف الإنمائية المستدامة ورصدها وتقييمها أظهر أن التنمية حظيت بمركز الصدارة في القارة. وأضاف أنه نظرا للمبالغ المالية الكبيرة اللازمة لتمويل كلتا الخطتين، فإن الحد من التدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا وتعبئة الإيرادات الداخلية التي مصدرها رأسمال القارة الطبيعي تعد مصادر مستدامة للدخل. وفي معرض حديثه عن تجربة التنمية في ناميبيا، شدد على أهمية السلم والأمن. فقد استغلت البلاد السنوات الست والعشرين الماضية لإرساء بنية سياسية وقانونية واقتصادية كلية قوية، ولكنها في حاجة إلى تحقيق تحسن في مجال التنمية الاجتماعية. ولذلك، قال إن الحكومة الحالية تركز على الإدارة الفعالة والشفافية ومكافحة الفساد، وضمان الشمول ومعالجة أوجه التفاوت. وتعتمد ناميبيا على الموارد المحلية لتمويل خطة تنميتها، مع اعتبار الدعم الذي يقدمه الشركاء الخارجيون باعتباره مكملاً. وسيتناول برنامج ناميبيا الوطني الخامس الالتزامات الوطنية والعالمية. ولمواجهة التحديات المتعلقة بتغير المناخ والجفاف المستمر والبطالة والفقر على نطاق واسع، ستحقق البلاد أهدافها في إطار خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٦٠ وخطة عام ٢٠٣٠.

٣٦٢ - وقال السيد هايلي مريم ديسالين إن عدم تحقيق التنويع الاقتصادي والاعتماد الكبير على صادرات السلع الأساسية يُعرِّض العديد من الاقتصادات الأفريقية للصدمات الخارجية. وأضاف أن السعي إلى التصنيع والتحول الهيكلي أمر ضروري لتعزيز الاقتصادات الأفريقية. وأشار إلى أن موضوع المؤتمر يأتي في الوقت المناسب وأنه وثيق الصلة، حيث إنه يركز على تفعيل أطر التنمية العالمية والإقليمية في إطار عمليات التخطيط الوطنية. وذكر أن أولويات أفريقيا، على النحو الوارد في الموقف الأفريقي الموحد، أدمجت في كل من خطة عمل أديس أبابا وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. غير أن أولويات القارة وتحدياتها وفرصها ليست عالمية في طبيعتها فحسب، مثلما أوضح، بل تحددها الأبعاد الإقليمية والوطنية كذلك. ففي حين تتيح خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا بيئة عالمية داعمة ومواتية لتنفيذ خطط التنمية الوطنية للبلدان الافريقية، فإن الأطر ليست مصممة لتشمل مجمل أولويات التنمية في القارة. وأضاف أن خطة عمل ٦٠٦٠ إلى جانب خطة تنفيذ السنوات العشر الأولى المتصلة بحا، تشكل إطار التنمية عمل المتصلة بحا، تشكل إطار التنمية

الإقليمية في أفريقيا. وأنما تُكمِّل خطة العمل العالمية وتعززها بحرصها على المبادرات المراعية لخصوصيات المنطقة وتلك العابرة لحدودها، مثل تعزيز الهوية الثقافية لأفريقيا وتراثها المشترك وتعزيز تكامل أفريقيا ووحدتما السياسية على أساس المثل العليا للنزعة الوحدوية الأفريقية والنهضة الأفريقية.

٣٦٣ - وقال عند تطرقه لتجربة إثيوبيا في دمج الأطر العالمية والقارية في خطط التنمية الوطنية، إن خطط التنمية والتحول في إثيوبيا تمثل جيلا جديدا من أطر التنمية التي تذهب إلى أبعد من الحد من الفقر. وأشار إلى أن خطة النمو والتحول الثانية، التي تغطي الفترة ٢٠١٦ - ٢٠٢، ترمي إلى تحويل اقتصاد البلاد وتيسير إخراجها من قائمة أقل البلدان نموا. وأنه في سياق اعتماد نحج متكامل لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٣٠، بدأت إثيوبيا فعلا بإدراج أهداف الخطتين في خطة النمو والتحول الثانية. واختتم حديثه بحث الوزراء على التحلي بالطموح والانضباط في تنفيذ الأهداف الإنمائية الوطنية مع ضمان الاستخدام الرشيد للموارد المحدودة. ثم أعلن افتتاح دورة عام ٢٠١٦ لمؤتمر الوزراء.

باء – انتخاب أعضاء المكتب وإقرار جدول الأعمال وبرنامج العمل [البند ٢ من جدول الأعمال]

٣٦٤ - أنتخبت البلدان التالية لتشكيل المكتب:

الرئيس: جنوب أفريقيا

النائب الأول للرئيس: جمهورية الكونغو الديمقراطية

النائب الثاني للرئيس: الجزائر

النائب الثالث للرئيس: كوت ديفوار

المقرر: أوغندا

٣٦٥ - وأُقر جدول الأعمال وبرنامج العمل دون أي تعديلات.

- ١ افتتاح الاجتماع
- ٢ انتخاب أعضاء المكتب وإقرار جدول الأعمال وبرنامج العمل
- حوار السياسات العامة الوزاري الرفيع المستوى بشأن موضوع الاجتماعات السنوية المشتركة التاسعة ''نحو نهج متكامل ومتسق فيما يخص التنفيذ والرصد والتقييم لخطة عام ٢٠٦٣ وأهداف التنمية المستدامة''
 - ٤ مناقشات الموائد المستديرة رفيعة المستوى

- النظر في التقرير والتوصيات الرئيسية الصادرة عن اجتماع لجنة الخبراء والنظر
 في مشاريع القرارات وإقرارها
 - ٦ النظر في مشروع البيان الوزاري وإقراره
 - ٧ مسائل أخرى
 - ۸ اختتام الاجتماع

جيم – حوار السياسات العامة الوزاري الرفيع المستوى بشأن موضوع الاجتماعات السنوية المشتركة التاسعة ° نحو نهج متكامل ومتسق فيما يخص التنفيذ والرصد والتقييم لخطة عام ٢٠٦٣ وأهداف التنمية المستدامة ° [البند ٣ من حدول الأعمال]

٣٦٦ - قبل انطلاق حوار السياسات العامة الوزاري الرفيع المستوى استمع المشاركون إلى عرض قدمه ممثلو التحالف العالمي للقاحات والتحصين. حيث قالت السيدة نغوزي أوكونجو إيويالا، رئيسة مجلس الإدارة إن أكثر من ٢٠ في المائة من أموال التحالف تُنفَق في ٤٠ بلدا أفريقيا. وعند إبرازها الدور الهام الذي يمكن أن تقوم به اللقاحات والتحصين في التنمية الاجتماعية، استشهدت بمعدل العائد المرتفع من التحصين الذي يعد أنجع وسيلة لإنفاق الأموال الموجهة للصحة. وأكدت أن لوزراء المالية والصحة دوراً هاما في تعزيز التحصين على المستوى الوطني عن طريق التشجيع على تزويده بالموارد الكافية المخصصة له في الميزانيات الوطنية. وأخيرا، الوطني على البلدان التي أبلت بلاء حسنا في مجال التحصين، وشجعت البلدان الأخرى على أن تحذو حذوها.

٣٦٧ - وأبرز السيد سيث بيركلي، الرئيس التنفيذي للتحالف العالمي للقاحات والتحصين الدور الهام للتطعيم والتحصين في زيادة الدخل القومي الإجمالي. وقال إن التحصين يؤدي إلى الخفاض معدلات الإصابة بالمرض، والحد من أعباء رعاية المرضى، وتحسين التعلم وزيادة الإنتاجية، مع ما يترتب عن ذلك من عائد على الاستثمار يصل إلى ٤٤ ضعفا نتيجة للتحصين. ومع ذلك، لا يزال الأطفال يموتون نظرا لقلة التحصين بسبب بعد المناطق، والافتقار إلى الإرادة السياسية، والرصد غير الملائم وتضارب الأولويات في مجال الصحة، من بين أسباب أحرى. وقال إن التحالف العالمي للقاحات والتحصين تمكن من خفض تكلفة اللقاح بالنسبة لمجموعة اللقاحات المتوفرة حالياً من حوالي ٥٥٠ دولار إلى ٣٥ دولاراً رغم أن تلك التكلفة لا تزال تعتبر مرتفعة. وتحدث عن اتفاق تقاسم التكاليف بين التحالف العالمي والدول الأعضاء، الذي يتوقف على حجم ثروة البلدان، وحذر من أن تكلفة عدم التحرك مرتفعة، مع ما يلزم من مبالغ كبيرة على حجم ثروة البلدان، وحذر من أن تكلفة عدم التحرك مرتفعة، مع ما يلزم من مبالغ كبيرة

من التمويل في حال تفشي المرض. وفي الختام، دعا السيد سيث البلدان إلى تحديد أولويات الاستثمار في التحصين؛ وضمان إدراج بند اللقاح في ميزانيات الصحة؛ والتركيز على الإنصاف من خلال الاستثمار في الصحة لتحقيق المناعة التامة لكل طفل؛ والتصرف حالا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٦٣؛ وأن تصبح من داعمي التحصين.

١ – العروض

٣٦٨ - ترأس السيد لوبيس حوار السياسات العامة الوزاري الرفيع المستوى. وكان فريق المناقشة يتكون من السيدة زينب شاسونا أحمد، وزيرة الدولة لشؤون الميزانية والتخطيط الوطني في نيجيريا؛ والسيد ماجد عبد العزيز، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة والمستشار الخاص للأمين العام لشؤون أفريقيا؛ والسيد أنتوني ماروبينغ، مفوض الشؤون الاقتصادية في مفوضية الاتحاد الأفريقي. وأوضح رئيس الجلسة أن السيدة شاسونا أحمد ستتحدث عن وجهة نظر بلدها فيما يخص تنفيذ برامج التنمية المختلفة؛ وسيناقش السيد عبد العزيز ما كانت الأمم المتحدة تتوخاه من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ الجاري العمل بحا؛ وسيتحدث السيد ماروبينغ عن وجهات نظر أفريقيا في دمج خطة عام ٢٠٣٠ في خططها الوطنية وكيف يمكن لأفريقيا المواءمة بين مختلف الخطط.

979 - فقالت السيدة شاسونا أحمد إن هناك مستويات مرتفعة من الفقر والتفاوت في نيجيريا. وأشارت إلى أن خطة عام ٢٠٦٣ والأهداف الإنمائية المستدامة تساعد على تحسين سبل العيش وتنويع الاقتصاد. وأوضحت أن تعبئة الموارد المحلية تشكل أولوية بالنسبة لنيجيريا وأن البلاد تتطلع إلى إضفاء الطابع الرسمي على القطاع غير الرسمي في محاولة لتوسيع القاعدة الضريبية. وأضافت أن نيجيريا تعمل على دمج خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠ في خطة التنمية الوطنية. وأنه يجري في هذا الصدد، وضع إطار رصد وتقييم وطني يدمج الخطتين للسماح بإعداد التقارير إعدادا متكاملا. ودعت الوزيرة الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا لمساعدة القارة على مواءمة اختيار الأولويات والأهداف والمؤشرات ووضع إطار منسق للرصد والتقييم للموغ نهج متماسك في تنفيذ الخطتين.

• ٣٧٠ - وقال السيد عبد العزيز إنه ينبغي النظر إلى خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ نظرة شاملة تتضمن الأهداف الإنمائية المستدامة، وخطة عمل أديس أبابا، واتفاق باريس. وأثنى على ما بذلته مختلف الجهات المعنية من جهود أدت إلى هذه الخطة، وهو ما يعتبر نجاحا لأفريقيا. ومن أجل تحقيق التآزر بين الأهداف الإنمائية المستدامة وخطة عام ٢٠٦٣، رأى المتحدث أن هناك حاجة لفهم نهج الخطتين الذي يتمحور حول الإنسان. وأشار إلى أن العديد من أولويات القارة أُدرجت في الأهداف الإنمائية المستدامة بفضل الموقف الأفريقي الموحد بشأن حطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، رغم وجود احتلافات بشأن الأطر الزمنية للتنفيذ والطموح. وأضاف إنه لما بعد عام ٢٠١٥، رغم وجود احتلافات بشأن الأطر الزمنية للتنفيذ والطموح.

يمكن لمكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا أن يضطلع بدور في سد فحوة إعداد التقارير بين الخطط العالمية والقارية والوطنية. فخطة عام ٢٠٦٣ يمكن أن تحفز التكامل الإقليمي من خلال تنفيذ البرامج الرائدة. ثم سلط الضوء على الدور الهام الذي يمكن أن تضطلع به منظومة الأمم المتحدة في مساعدة أفريقيا على تنفيذها من خلال آلية التنسيق الإقليمي لأفريقيا. وفي هذا الصدد، قال إنه لا بد للأمم المتحدة من تخصيص الموارد المالية وإصدار قرار من الجمعية العامة دعما لخطة عام ٢٠٦٣ بوصفها خطة إنمائية جديدة لأفريقيا.

وقال السيد ماروبينغ عند تناوله مسألة النهج الذي تتخذه أفريقيا في تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠ بطريقة متكاملة إن الأهداف السبعة عشر الواردة في خطة عام ٢٠٣٠ انبثقت من أفريقيا من خلال الموقف الأفريقي الموحد بشأن خطة ما بعد عام ٢٠١٥. وبالتالي فإن خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠، في رأيه، متجانستان فعلا لأنه جرى التشاور مع الجهات الأفريقية المعنية نفسها بشأن عملية الصياغة. وأوضح أن خطة عام ٢٠٦٣ تعد، مع ذلك، أوسع من خطة عام ٢٠٣٠ بما أنها تشمل الجوانب السياسية والثقافية للتنمية، بالإضافة إلى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الواردة في خطة عام ٢٠٣٠. وبالتالي سيكون بمقدور أفريقيا أيضاً من خلال تنفيذها لخطة عام ٢٠٦٣، أن تتبع المسار الصحيح لتحقيق الأهداف الإنمائية المستدامة. وأفاد السيد ماروبينغ بأنه يجرى بالفعل الكثير من العمل في محال دمج الخطتين في خطة واحدة، بما في ذلك رسم الأهداف والغايات والمؤشرات لتحديد مجالات التقارب والتباعد. وأشار إلى أن هناك فريقا فنيا يتألف من مسؤولين من مفوضية الاتحاد الأفريقي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومصرف التنمية الأفريقي، والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والمؤسسة الأفريقية لبناء القدرات يعمل على وضع إطار للرصد والتقييم يتناول الخطتين. وسيجري إعداد تقرير موحد لتتبع التقدم المحرز في تنفيذ الخطة المتكاملة. واختتم حديثه بالتأكيد على أن خطة عام ٢٠٦٣ طموحة ولكن يمكن تحقيقها، بما أن عملية صياغتها كانت شاملة وتم تحديد وسائل تنفيذها.

٧- المناقشة

٣٧٢ - خلال المناقشة التي أعقبت ذلك، أثار المشاركون عددا من القضايا. وشددوا على أهمية تعزيز القدرات الوطنية في مجال الإحصاءات من أجل رصد الأهداف الإنمائية المستدامة وتقييمها على نحو سليم. وفي هذا الصدد، حرى التشديد على ضرورة إقامة شراكة عالمية في مجال البيانات بوصفها مسألة استعجالية.

٣٧٣ - ونظرا للنجاح المتباين للأهداف الإنمائية للألفية، قال المشاركون أيضا إن هناك حاجة لتحسين تتبع التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية المستدامة وتبادل الخبرات بين البلدان. ورأوا في هذا الصدد، أنه ينبغي أن تتعاون اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد

الأفريقي على وضع مؤشر اصطناعي مركب يكون قادرا على تلخيص التقدم في الأبعاد الثلاثة لأهداف التنمية المستدامة وتصنيف البلدان وفقا لتقدمها، لتمكينها من المحاكاة والتعلم من بعضها البعض.

974 - وأشار المشاركون إلى الاختلافات بالنسبة لسياقات البلدان وقدراتها التقنية لإدراج خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠ على الصعيد الوطني. وفي هذا الصدد، شددوا على ضرورة تقديم مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا توجيهات واضحة ومحددة، بالإضافة إلى قيام البلدان التي أجرت بالفعل عملية الإدراج بتبادل ما لديها من معلومات، بشأن كيفية تضمين الخطتين في الخطط والأطر الوطنية. ودعوا مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى تقديم المساعدة التقنية للبلدان وبناء قدراتها لتمكينها من تيسير عملية الإدراج على الصعيد الوطني، لاسيما بالنسبة للبلدان التي تمر بمرحلة ما بعد النزاع التي قد تواجه تحديات خاصة.

٣٧٥ - وأخيرا، أشار المشاركون إلى أهمية إنشاء مؤسسات فعالة لضمان نجاح تنفيذ الخطتين على الصعيد الوطني.

٣ – التوصيات

٣٧٦ - في ضوء المناقشات، قدَّم المؤتمر الوزاري التوصيات التالية:

- (أ) ينبغي لمفوضية الاتحاد الأفريقي، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والشركاء الآخرين، تبسيط عملية تقديم التقارير لضمان التماسك والتتبع والرصد والتقييم؛
- (ب) ينبغي للأمين العام للأمم المتحدة منح الأولوية لإقامة شراكة عالمية من أجل البيانات، وذلك في إطار العمليات الدولية للأمم المتحدة، وتمشيا مع الشراكات التي تقوم على المبادئ، وعلى النحو الوارد في تقرير الأمين العام المعنون: "الطريق إلى العيش بكرامة بحلول عام ٢٠٣٠"؛
- (ج) ينبغي للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والشركاء الآخرين تقديم المساعدة التقنية والمالية للبلدان التي تمر بمرحلة ما بعد النزاع والبلدان التي تعاني من النزاعات لمساعدتها على تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ والأهداف الإنمائية المستدامة؟
- (c) ينبغي للجمعية العامة للأمم المتحدة اعتماد قرار بشأن آلية التنسيق الإقليمي لأفريقيا لدعم خطة عام ٢٠٦٣ بوصفها خطة التنمية الجديدة لأفريقيا وتخصيص الموارد المالبة اللازمة لذلك.

دال - مناقشات الموائد المستديرة رفيعةُ المستوى [البند ٤ من جدول الأعمال]

١ - المواءمة وأوجه التآزر وشحذ الوعى: الحاجة إلى نُهج متسق للتنمية

٣٧٧ - تولت السيدة دلاميني زوما تنسيق مناقشات المائدة المستديرة الأولى. وكان فريق المناقشة يتكون من السيدة فراني لوتييه، النائبة الأولى لرئيس مصرف التنمية الأفريقي؛ والسيد موخيسا كيتويى، الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية؛ والسيد عبدو كولي، وزير المالية والشؤون الاقتصادية في غامبيا.

(أ) المناقشة

٣٧٨ - عند تقديم موضوع مناقشة المائدة المستديرة، أكدت المنسقة على الحاجة إلى التآزر والتنسيق بين إطار التنمية الإقليمي طويل الأجل (خطة عام ٢٠٦٣) والإطار العالمي (خطة عام ٢٠٣٠)، بالنظر إلى أن لهما أهدافا متماثلة. وقالت إنه من الضروري وجود تعاون مشترك بين واضعي السياسات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني وغيرهم من أصحاب المصلحة. وبالإضافة إلى ذلك، شددت على ضرورة شحذ الوعي بالخطتين في أوساط الجمهور بحدف تولي زمامهما على الصعيد الوطني، وهو أمر ضروري من أجل التنفيذ الفعال.

٣٧٩ - وكان هناك توافق عام في الآراء بين أعضاء فريق المناقشة بشأن الحاجة إلى تعزيز التنسيق والتآزر بين الخطتين حتى تحقق القارة النتائج المتوقعة. وقالوا إن لرصد تنفيذ الخطتين وتقييمه غرضين هامين هما المساءلة والتعلم. وأشاروا إلى أنه يُنظر إلى الاجتماعات السنوية المشتركة باعتبارها منبرا مهما لتبادل أفضل الممارسات والتعلم من البلدان الأخرى فيما يتعلق بتنفيذ خطط التنمية. كما حرى التشديد على أن بعض المبادرات التي تقوم المؤسسات الأفريقية الرئيسية بتنفيذها حاليا مشمولة أيضا في خطة عام ٣٠٠٦. وعلى سبيل المثال، فإن أربعة من الجالات الخمسة ذات الأولوية لمصرف التنمية الإفريقي (إطعام أفريقيا، وتزويد أفريقيا بالطاقة، ودمج أفريقيا، وتصنيع أفريقيا) قد أُدرجت في خطة عام ٣٠٠٦، وهو ما يشكل ميزة لتنفيذ هذه الخطة في القارة. وقالوا إنه ينبغي للقارة أن تستفيد من المشاريع الرائدة الجارية ومبادرات المسار السريع للاتحاد الأفريقي، مثل الاستراتيجية الأفريقية في مجال السلع الأساسية، والمؤسسات المالية القارية والشبكة الإلكترونية الأفريقية، كأدوات لتسريع التنفيذ.

٣٨٠ - وأكد جميع أعضاء فريق المناقشة على ضرورة قيام الدول الأعضاء بالتركيز على التنفيذ والتواصل الفعال على جميع الصُّعد. وقالوا إن منح الأولوية لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ والأهداف الإنمائية المستدامة ينبغي أن يكون أمرا أساسيا لجميع مقرري السياسات الحكوميين. وأنه ينبغي للمؤسسات الأفريقية مثل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي

ومصرف التنمية الأفريقي، بالتعاون الوثيق مع الجهات المعنية الأخرى، بما في ذلك الجامعات، تقديم الدعم للدول الأعضاء في وضع استراتيجيات سليمة تهدف إلى تعزيز تنفيذ الخطتين تنفيذا فعالا.

٣٨١ – وأضافوا أن تنفيذ الخطتين مهمةٌ ضخمة ومعقدة في الوقت نفسه، وأن وضع إطار متسق يُدمج الخطتين أمر في غاية الأهمية. وأشاروا إلى أن هناك تحديات مستقبلية، لاسيما انخفاض أسعار السلع الأساسية، الذي كانت له آثار سلبية على الناتج المحلي الإجمالي والحيز المالي للبلدان المصدرة للسلع الأساسية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الانخفاض الكبير في المساعدة الإنمائية الرسمية له أيضا تأثير سلبي على العديد من البلدان النامية. وأوضحوا أن الانخفاض الحالي في تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أفريقيا يعود إلى تدفق أعداد كبيرة من المهاجرين إلى البلدان المتقدمة، خاصة في أوروبا، وهو ما يعني أن عددا من الشركاء الدوليين يحولون دعمهم من المساعدة الإنمائية الرسمية إلى التخفيف من أزمة المهاجرين.

٣٨٢ - وأشار أعضاء فريق المناقشة إلى أن خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٠ لا تختلفان، فكلتاهما ترمي إلى تحقيق أهداف مماثلة. وبالنظر إلى أن أفريقيا جزء من المجتمع العالمي، فإن هناك حاجة إلى تنسيق الخطتين، لجعلهما تتماشيان مع استراتيجيات التنمية الوطنية وضمان تنفيذهما بشكل فعال. وهذا ما من شأنه أن يكون له دور هام في الحد من تكاليف التنفيذ وتحسين التقييم وإعداد التقارير على الصعيدين الوطني والدولي. ومع ذلك قالوا إن هناك تحديين رئيسيين ينبغي النظر فيهما. أولهما اختلاف الأطر الزمنية المحددة لكل خطة. ومن ثم لا بد من التفكير في الكيفية التي تسمح بإدراج إطار قاري طويل المدى مقسم إلى خطط تنفيذ مدتها ١٠ سنوات في خطة وطنية مدتما ٤ أو ٥ سنوات. وثانيهما أن الموارد المالية المطلوبة كبيرة. فبالإضافة إلى المساعدة الإنمائية الرسمية، ستكون تعبئة الموارد المحلية أمرا في غاية الأهمية حتى تحقق الدول الأعضاء الأهداف والغايات المرجوة من الخطتين.

٣٨٣ - وعلى إثر المناقشة التي أجريت، اتفق المشاركون على أن الخطتين متشابهتان وتكمّل إحداهما الأخرى. ولضمان التنفيذ الفعال، أكدوا على ضرورة إدراج المؤشرات الواردة في الخطتين في استراتيجيات التنمية الوطنية. وأن من شأن ذلك إيجاد حل ما لمشكلة ندرة الموارد المالية لتنفيذ الأهداف الإنمائية التي تعاني منها العديد من البلدان الأفريقية. والواقع أن مواءمة البرامج العالمية والقارية في استراتيجيات وبرامج التنمية الوطنية سيساعد الدول الأعضاء على تحديد أولويات تخصيص ميزانية تنفيذ تلك البرامج. وهناك أيضا حاجة إلى زيادة تعبئة الموارد المحلية لتحنب اعتماد الدول الأعضاء كثيراً على دعم المانحين في تنفيذ الخطتين.

٣٨٤ - وتطرق العديد من المشاركين إلى الحاجة إلى البيانات لرصد تنفيذ الخطتين معا، حيث أثيرت مخاوف بشأن عدم توافر البيانات في العديد من الدول الأفريقية الأعضاء رغم الجهود

التي تبذلها القارة لتحسين الإحصاءات. ودعوا المؤسسات الأفريقية، بما في ذلك اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي، لمساعدة الدول الأعضاء على وضع إطار يربط مؤشرات الخطتين بتحقيق الأهداف الإنمائية الحالية لتيسير الرصد والمساءلة. وأكدوا أنه ينبغي للدول الأعضاء كذلك الاستفادة من المؤسسات البحثية القائمة والجامعات والمبادرات مثل الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران من أجل رصد وتقييم مؤشرات التنمية. ومع ذلك، رغم الدعوة إلى تحسين الرصد، قالوا إن التركيز على تنفيذ الخطتين أولا يحظى بأهمية أكبر من محاولة قياس النتائج بعد ذلك.

9٨٥ – ورغم الدعوات للإسراع في مواءمة تنفيذ الخطتين على الصعيد الوطني، أشار آخرون إلى أن كيفية تحقيق هذا التنسيق يمثل تحديا نظرا لأن للبلدان الأفريقية مستويات مختلفة من التنمية. ويعد التضامن بين الدول الأفريقية أحد الحلول المطروحة، حيث اقترح مشاركون أن تقوم البلدان ذات الاقتصادات الضعيفة، بما في ذلك البلدان غير الساحلية، في تنفيذ الخطتين وتحقيقها. ولاحظ بعض المشاركين أن هناك عملية تنسيق تجري للأنشطة والبرامج في بعض المناطق دون الإقليمية في القارة، مثل استخدام النظم المتكاملة للمحاسبة، وإدخال التكامل النقدي كما هو الحال بالنسبة للمنطقة النقدية لغرب أفريقيا، وبناء بمعات الطاقة مثل سد النهضة الأثيوبي الكبير الذي من شأنه أن يكون قادرا على توفير إمدادات الكهرباء ليس لإثيوبيا فحسب، بل للبلدان المجاورة أيضا. وفي هذا الصدد، دعا المشاركون إلى التنسيق والتنفيذ التدريجيين للخطتين.

٣٨٦ - وبالإضافة إلى الموارد المالية، فإن تحقيق أهداف التنمية يتطلب تنسيق الجهود الإقليمية لجميع الدول الأفريقية الأعضاء، مثل الإعفاء من تأشيرة الدخول من خلال تنفيذ البروتوكولات الخاصة بحرية تنقل الأشخاص وتيسير التجارة لتحسين حركة البضائع والأشخاص ورؤوس الأموال داخل المنطقة. وينبغي أيضا تعزيز المزايا التنافسية. ويجب عند الضرورة تشجيع الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص اللازمة لتنفيذ خطط التنمية، رغم أن هناك حاجة إلى تحقيق التوازن بين مشاركة الحكومة والقطاع الخاص. وينبغي للحكومات أن تؤدي دورا رياديا في الجالات التي تُبلى فيها تقليديا بلاء حسنا، والعكس صحيح.

٣٨٧ - وأخيرا، أكد المشاركون على ضرورة قيام الدول الأعضاء بتحسين التواصل والتنسيق الدوليين في تنفيذ الأهداف الإنمائية. أما على الصعيد الوطني، فقد أشاروا إلى أنه لا بد من وجود ترابط وتنسيق بين الوزارات. وينبغي أن تكون جميع الوزارات على اطلاع وأن تشارك في تنفيذ الأهداف الإنمائية. وعلى الصعيد القاري، قالوا إن أفريقيا يجب أن تكون قادرة على التحدث بصوت واحد عند التواصل مع المجتمع الدولي.

(أ) التوصيات

٣٨٨ - على إثر المناقشة، قُدمت التوصيات التالية:

- (أ) ينبغي للدول الأعضاء أن تعجل بالتنسيق بين خطة عام ٢٠٦٣ وخطة رأ) وخطة وخططها من أجل تحقيق أهداف الخطتين بصورة متزامنة؟
- (ب) ينبغي للدول الأعضاء أن تركز جهودها على المؤشرات القابلة للقياس والتحقيق؟
- (ج) ينبغي للدول الأعضاء تعزيز جهودها لتحسين البيانات من أجل قياس خطط التنمية بفعالية؛
 - (د) ينبغي للدول الأعضاء تعزيز تعبئة الموارد المحلية لتحقيق خطط التنمية؟
- (ه) ينبغي للشركاء الإنمائيين تعزيز التزامهم بتوفير الموارد المالية اللازمة لتنفيذ برامج التنمية؛
- (و) ينبغي للدول الأعضاء منح الأولوية لدمج خطة عام ٢٠٦٣ وخطة ٢٠٣٠ في استراتيجياتما وخططها الوطنية للتنمية.
- (ز) ينبغي تشجيع التعاون بين مقرري السياسات الحكوميين والقطاع الخاص والمجتمع المدني وغيرهم من الجهات المعنية؟
- (ح) ينبغي تحسين الاتساق الإقليمي من خلال العمل الوثيق مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية للوصول إلى مختلف الجهات المعنية وتحديد أفضل الممارسات؟
- (ط) بالنظر إلى أن الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص فعالة وحاسمة في مواجهة قيود الموارد، ينبغي تخصيص بند خارج الميزانية لمثل هذه الشراكات كحل على المدى القصير.

٢ - دمج إطار النتائج والرصد والتقييم

٣٨٩ - تولى السيد كالي شلاتواين، وزير المالية في ناميبيا، تنسيق مناقشات المائدة المستديرة الثانية. وكان فريق المناقشة يتكون من السيد باهاتي لوكويبو، وزير الاقتصاد في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ والسيدة إديث كليمونس ياكا، الوزيرة المنتدبة المكلفة بالميزانية في بوركينا فاسو؛

والسيد غيان تشاندرا أشاريا، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة والممثل السامي المعني بأقل البلدان غوا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية؛ والسيد ايمانويل ننادوزي، الأمين التنفيذي للمؤسسة الأفريقية لبناء القدرات. وقدم كل عضو من أعضاء الفريق عرضا موجزا تلته مناقشة عامة بعد ذلك.

(أ) العروض

• ٣٩٠ - تحدث السيد لوكويبو عن تجربة بلاده، وأوضح أن جمهورية الكونغو الديمقراطية تعمل على دمج أهداف التنمية المستدامة في خططها الوطنية. وقال إن الإقرار بالتقارب بين خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠، يقتضي مواءمة أطر رصد وتقييم خطط التنفيذ الوطنية مع تلك المتوخاة في الخطتين.

٣٩١ - وقالت السيدة ياكا إن بوركينا فاسو تسير على المسار الصحيح بشأن تحديد خطتها الوطنية للتنمية التي تُعرف باسم البرنامج الوطني للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وذلك من خلال آلية مؤسسية وطنية تضم لجنة للتوجيه الاستراتيجي، ولجنة فنية ولجنة للصياغة. وأشارت إلى أن مائدة مستديرة ستُعقد يحضرها الشركاء التقنيون والماليون من أجل استيعاب الالتزامات الدولية والإقليمية، بما في ذلك إدراج خطة عام ٢٠٦٠ وخطة عام ٢٠٣٠ في الخطة الوطنية للبلاد.

٣٩٢ - وقال السيد أشاريا إنه نظرا لأوجه التقارب والتآزر الكبيرة بين خطة عام ٢٠٦٣ - وخطة عام ٢٠٣٠، فإن هناك حاجة لإيجاد إطار عمل مشترك ومتكامل من أجل تحقيق النتائج والرصد والتقييم. وأضاف أن من شأن هذا الإطار أن ييسِّر تحقيق النتائج في وقت مبكر وأن يحافظ على الزخم بحدف تحقيق تأثير أكبر. وأكد أنه تحقيقا لهذه الغاية يجب اللجوء إلى تقنيات مبتكرة لتيسير وضع رؤى تحليلية جديدة واستخدامها استناداً إلى البيانات المصنفة. وذكر أن أهمية اتباع نهج متكامل أصبح واضحا بشكل متزايد، لاسيما في سياق أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية ذات القدرات الوطنية المتاحة المحدودة.

٣٩٣ - أما السيد ننادوزي فقال إن دمج إطار النتائج أصبح ممكنا لأن الأهداف الإنمائية المستدامة مشمولة في خطة عام ٢٠٦٣، وبالتالي فإن هذه الخطة يمكن أن تكون بمثابة وعاء لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، باعتبارها الأهداف التي تتناول القضايا الاقتصادية والاجتماعية والاستدامة، في حين أن خطة عام ٢٠٦٣ تتناول القضايا نفسها، بالإضافة إلى المسائل السياسية والثقافية والمسائل الخاصة بالقارة مثل التكامل الإقليمي. وأضاف أنه بقيادة الاتحاد الأفريقي، اعتمدت أفريقيا بالفعل نهج دمج موثوقا به لإطار النتائج من شأنه أن يؤدي إلى دمج الخطتين المنسقتين على الصعيدين الإقليمي والوطني، ووضع إطار للرصد والتقييم من شأنه تلبية احتياجات كلتا الخطتين، وتجميع تقرير دوري واحد عن الأداء وإصداره، وإنشاء قناة للمساءلة. ومضى

يقول إن المشاريع الرائدة الاثني عشر من خطة عام ٢٠٦٣ التي يجري تنفيذها بالفعل تشكل علامة على التقدم الذي أحرزته أفريقيا. وسلّم السيد ننادوزي بالدور الحاسم للبيانات والإحصاءات في التنفيذ، ودعا إلى تقديم مزيد من الدعم للإحصائيين في القارة. وإذ أقر بالدور الذي يضطلع به الاتحاد الأفريقي بالفعل، فقد خصَّ بالذكر التمويل والقدرات والتنسيق بوصفها الأمور الرئيسية التي يجب على أفريقيا إيلاءها الاهتمام. واختتم حديثه بالتعهد بأن المؤسسة الأفريقية لبناء القدرات ستواصل تقديم الدعم للدول الأعضاء لمواجهة التحديات في مجال القدرات والتحديات المالية.

(ب) المناقشة

٣٩٤ - خلال المناقشة التي تلت ذلك، أثار المشاركون عددا من النقاط، بما في ذلك تحديد المؤشرات والمواءمة بينها وكذلك تنمية القدرات والتمويل.

٣٩٥ - ففيما يتعلق بتحديد المؤشرات، أقر المشاركون بما تم أنجازه بالفعل فيما يخص إطار النتائج واتفقوا على أن الرصد يجب أن يكون تدريجيا للتأكد من نجاح المعاملات والمؤشرات الموضوعة في وصف العملية داخل الدول الأعضاء على أساس قدراتها وأولوياتها.

٣٩٦ - وأكدوا أنه لا بد من وجود إطار مشترك للتأكد من أن البيانات قد جُمعت باستخدام المعايير نفسها. وأوضحوا أن من شأن المواءمة، بما في ذلك المواءمة المتوقعة أو المسبقة للمؤشرات، أن توفر البيانات الوصفية اللازمة التي يمكن من خلالها قياس التقدم المحرز. وأن ذلك يتطلب في نظرهم تحديد هرم منتظم وتسلسل هرمي للمؤشرات.

٣٩٧ - وقالوا إن هناك حاجة لتنمية المهارات وبناء القدرات لضمان الرصد والتقييم وإعداد التقارير على نحو سليم. وأكدوا أنه لا بد من وجود مهنيين مدربين تدريبا جيدا مثل الإحصائيين لضمان أخذ كل قطاع في الحسبان. وحُدد التمويل باعتباره يتسم بأهمية بالغة أيضا لنجاح الخطتين، لاسيما فيما يتعلق بالرصد والتقييم وإعداد التقارير.

(ج) التوصيات

٣٩٨ - على ضوء هذه المناقشة، قُدمت التوصيات التالية:

(أ) ينبغي للبلدان الأفريقية وضع إطار للنتائج ضمن إطار منسق للرصد والتقييم على الصعيد الوطني بمدف تحقيق مواءمة خطة عام ٢٠٦٣ وخطة ٢٠٣٠ مع الخطط الوطنية؟

- (ب) ينبغي لمفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا إعداد مبادئ توجيهية عن كيفية دمج إطار النتائج والرصد والتقييم وإعداد التقارير الواردة في خطة عام ٢٠٦٣ وخطة ٢٠٣٠، وتقديم الدعم للبلدان الأفريقية لتكييف تلك المبادئ التوجيهية مع سياقها الخاص؛
- (ج) لضمان الاتساق في عملية المتابعة، ينبغي أن يشكِّل منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة وآلية "بُحَر دار" للمتابعة منبرا لمتابعة خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠ واستعراضهما.
- (د) ينبغي لمفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ووكالات الأمم المتحدة الأخرى ومؤسسة بناء القدرات الأفريقية، بالتعاون مع مراكز التدريب الإحصائي، أن تقدم الدعم لتنمية القدرات في مجال الرصد والتقييم وإعداد التقارير والإحصاءات على جميع الصعد في البلدان الأفريقية.

۳ - التمويل

(أ) المناقشة

٣٩٩ - تولت السيدة مالادو كابا، وزيرة الاقتصاد والمالية في غينيا، تنسيق مناقشات المائدة المستديرة الثالثة. وشارك فيهاكل من السيدة مونا كوارتي، نائبة وزير المالية والتخطيط الاقتصادي في غانا، والسيد فريد أوماش، وزير الدولة للشؤون المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية في أوغندا؛ والسيد إيراستوس موينشا، نائب رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي.

••• ومهدت المنسقة للمناقشة بالإشارة إلى أن خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٠ وستطلبان رفع حجم التمويل. وقالت إنه في الوقت الذي أخذت فيه المساعدة الإنمائية الرسمية في التناقص بسبب أزمة المهاجرين وانخفاض أسعار النفط، أصبح من الضرورة بمكان تعبئة الموارد المحلية. وبالفعل، فقد أكد المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية أنه ينبغي الحصول على ٧٠ في المائة من التمويل في القارة محليا، وهو ما من شأنه أن يجلب المزيد من الاستقرار لتمويل التنمية. واستطردت تقول إن هذه مهمّة تقع أيضا على عاتق الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص، والتحويلات المالية والقواعد الضريبية الموسعة. مضيفة أنه مع ذلك فقد جلبت بعض أنواع التمويل مخاطر. وقالت، في معرض إشارتها إلى تجربة غينيا، إن الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص، على سبيل المثال، يمكن أن تُعرّض الاستدامة المالية للخطر إذا لم يجر إعدادها بشكل صحيح. وبالإضافة إلى ذلك، فإن أفريقيا بحاجة إلى استراتيجيات للحد من تعرضها للصدمات الخارجية.

1.3 - وقالت السيدة كوارتي إن خطة التنمية الوطنية في غانا -خطة غانا لتحقيق النمو والتنمية المشتركين- وضعت أولويات التنمية في البلاد للفترة ١٠١٧-٢٠١ وأضافت أن لهذه الخطة أربعة أركان رئيسية هي: وضع الشعب في صدارة الاهتمامات، ووجود اقتصاد قوي ومرن، ووضمان الشفافية والإدارة الخاضعة للمساءلة، وسد الفجوات في الهياكل الأساسية. وأشارت إلى أن غانا تعكف أيضا على استراتيجية تنمية أطول مدى لعام ٢٠٥٧، ستستمد منها خطط قصيرة ومتوسطة الأجل. وستتم مواءمة جميع الخطط مع خطة عام ٢٠٦٣ والأهداف الإنمائية المستدامة.

7 · ٤ - وأفادت المتحدثة أن غانا قامت، في البداية، بتمويل برنامجها الإنمائي من كل من المصادر الخارجية المعتادة مثل المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار المباشر الأجنبي، وكذلك داخليا. ومع ذلك، عندما أصبحت غانا من البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى، تضاءلت مصادر التمويل الخارجي، وهو ما يتطلب من الدولة إيجاد مصادر تمويل داخلية بديلة.

والت إن غانا نجحت في إيجاد الثقة في الاستثمار بين شركائها الخارجيين، مثل صندوق النقد الدولي، من خلال إجراء عمليات استعراض منتظمة للأداء، وضمان الانضباط المالي وتوسيع الحيز المالي اللازم لضمان استقرار الاقتصاد الكلي. وأشارت أن غانا رفعت عائدات الضرائب عن طريق إجراء إصلاحات في الإدارة الضريبية وإدارة الإيرادات وإدخال برامج إلكترونية المحصيل الضرائب، وتتبع النفقات. وأوضحت أن بلادها أدخلت أيضا نظاما متكاملا للإدارة المالية لترشيد الإنفاق العام، بما في ذلك دفع الرواتب إلكترونيا للتخلص من الموظفين "الأشباح". وأضافت أن الشركات المملوكة للدولة بدأت الاقتراض بضمانات منها لخفض خدمة الدين العام. وبفضل سندات اليورو التي بدأت البلاد في إصدارها، أوجدت غانا حيزا ماليا. وهي تتواصل أيضا مع صناديق الأسهم الخاصة العاملة على الصعيدين الدولي والقاري. وباستخدام عائدات النفط، أنشأت البلاد صندوق الثروة السيادية وصناديق الاستثمار في الهياكل الأساسية لحماية المختلفة، واستكشاف استخدام السندات البلدية لمنح السلطات المحلية الموارد اللازمة لتمويل المختلفة، واستكشاف استخدام السندات البلدية لمنح السلطات المحلية ذات الأولوية. وأن غانا تشترك أيضا في صندوق الهياكل الأساسية "أفريقيا ، ٥" المشاريع المحلية ذات الأولوية. وأن غانا تشترك أيضا في صندوق الهياكل الأساسية.

3.3 - وقال السيد أوماش إن احتياطيات المصارف المركزية الأفريقية، التي تبلغ نحو 7.٠ مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة محفوظة في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، بدلا من القارة. وأكد أن مصرف التنمية الأفريقي تديره أفريقيا، وأن تصنيفه الائتماني هو AAA، ولكنه لم يُستخدم بعد بما يكفي لتمويل المشاريع. وتساءل المتحدث لماذا ينبغي للبلدان الأفريقية الاستمرار في إجهاد نفسها للحصول على قروض من الشركاء الإنمائيين بينما يمكن الحصول على

الموارد الوطنية أو الإقليمية من خلال المصارف المركزية والمصارف الاستثمارية. وعلاوة على ذلك، فإن الأموال المقترضة من مصادر خارجية لا تُستخدم بالكامل في كثير من الأحيان، وذلك بمعدل امتصاص يبلغ ٥٠ في المائة فقط، رغم أنه لا بد من إيلاء الاهتمام بالكامل لهذه القروض. وإذ شدد السيد أوماش على أهمية الاستفادة من المؤسسات الأفريقية لتحقيق الأهداف المحددة في خطة عام ٢٠٦٣، فقد قال إنه لا بد لمصرف التنمية الأفريقي من تمويل تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣، في حين ينبغي لأدوات من قبيل سندات المغتربين أن تيسِّر تنفيذها وتمويلها. وينبغي إصدار إعلان يطالب بإيداع كل الاحتياطيات الأفريقية في مصرف التنمية الإفريقي لتمكين الأموال من توليد عائد جيد، واستخدامها في أفريقيا لتعزيز أهداف خطة عام ٢٠٦٣.

0.3 - ومضى السيد أوماش يقول إنه ينبغي لأفريقيا تخصيص بعض من تلك الموارد للتصنيع وتوليد الكهرباء وتطوير شبكات إمدادها. وأضاف أنه يمكن توسيع الطاقة الكهرومائية عبر الحدود من أجل التصنيع الفعال لأفريقيا. وأوضح أن هناك حاجة كذلك لإضافة القيمة إلى المواد الخام لضمان توليد المزيد من العائدات لبرامج التنمية. وذكر أن جمع الإيرادات المحلية وانخفاض تكوين رأس المال المحلي يعدان تحديين رئيسيين آخرين لأفريقيا. وأخيرا، قال إنه ينبغي بذل الجهود لزيادة حجم التجارة بين البلدان الأفريقية، التي تمثل أقل من ٢٠ في المائة من إجمالي التجارة في القارة.

أما السيد إيراستوس موينشا فقد قال إن أفريقيا ملتزمة بتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ كاستراتيجية للتحول الاقتصادي والنمو الشامل. وأشار إلى أن السِّمة الرئيسية لخطة عام ٢٠٦٣ والأهداف الإنمائية المستدامة هي الحاجة إلى تحويل الاقتصادات الأفريقية، وجعلها تقوم على التصنيع، وتغيير بنيتها. وأنه من أجل حدوث هذا، لا بد من تغيير مسار النمو الحالي. وذكر أنه من غير المرجح أن يؤدي معدل النمو الحالي الذي يبلغ ٤ في المائة إلى النتائج المطلوبة؛ وأن أفريقيا بدلا من ذلك بحاجة إلى تحقيق نمو بنسبة ٧ في المائة على الأقل. حيث يجب على القارة سد الفجوة الاستثمارية الكبيرة والسعى لرفع معدل الاستثمار إلى نحو ٢٥ في المائة من الناتج المحلى الإجمالي. وأكد أن أفريقيا تحتاج أيضا إلى حشد موارد محلية كافية. وينبغي لها أن تسعى إلى تغطية ١٠٠ في المائة من التكاليف الإدارية ووضع مجموعة من المشاريع القابلة للتمويل للاستفادة من الأموال العاطلة مثل تلك الموجودة في صناديق المعاشات التقاعدية واحتياطيات المصارف المركزية. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه يرى أنه ينبغي للموارد المحلية تمويل ٧٥ في المائة من تكاليف تنفيذ خطة السنوات العشر الأولى المتصلة بخطة عام ٢٠٦٣ وأن تموّل تلك الموارد ٢٥ في المائة من جهود حفظ السلام الأفريقية. وأشار إلى أن الصناديق السيادية الأفريقية تملك فائضا يبلغ ٦٠٠ مليار دولار، ولكن العائدات لا تفيد أفريقيا. والتحدي الكبير الآخر الذي يواجه القارة يكمن في كيفية تعبئة الأموال الدولية. فالشرق الأوسط والصين يتربعان على صناديق سيادية ضخمة وأفريقيا بحاجة إلى أن تكون قادرة على جذب تلك الأموال في مشاريع مستدامة. وأخيرا، قال

إن التصنيع هو مفتاح التحول. ويتعين على الحكومات تحديد أولويات تدفق التمويل وتوجيهه نحو الصناعة على وجه الخصوص.

٧٠٤ - ثم افتتحت المنسقة باب المناقشة العامة. فأعرب بعض المشاركين عن رأي مفاده أن للأفريقيين نظرة خاطئة عن التنمية، وهو ما يجعل نجاح تنفيذ أطر التنمية على الصعيدين الوطني والإقليمي عُرضة للخطر. وعلى سبيل المثال، فإن ٧٥ في المائة من ميزانية الاتحاد الأفريقي مصدرها الشركاء الخارجيون لأن الدول الأفريقية لا تدفع مساهماتها. وعلى المنوال نفسه، لا تزال بعض البلدان الأفريقية تعتمد على الدعم الخارجي لتمويل مبادرات التنمية.

4.٨ - ولاحظ المشاركون أن إجراء تقييم دقيق لإمكانيات الضرائب في البلدان ودعم عائدات الضرائب في الملدى الطويل أمر ضروري لزيادة التمويل من أجل التنمية. ووجدوا أنه من الصعب تقدير إمكانيات الضرائب بسبب وجود قطاعات غير رسمية كبيرة في معظم البلدان الأفريقية والإعفاءات الضريبية. وفي هذا الصدد، فإن وجود بيانات موثوقة يُعد أمرا أساسيا.

9.3 - ومن بين التدابير الكفيلة بتعزيز تعبئة الموارد المحلية التي ناقشها المشاركون، هي أن وجود نظام ضريبي مرن يمكن أن يكون مفيدا لتنمية القطاع الخاص، ويمكن أن يؤدي إلى زيادة الإيرادات العامة. وجرى تحديد استغلال صناديق المعاشات التقاعدية أيضا بوصفه خيارا جيدا. وتعد مساهمة القطاع المالى أمرا مهما أيضا.

• 13 - وأكد المشاركون أن إجراء إصلاحات على تعميم الخدمات المالية والتدخلات أمر رئيسي لتوسيع نطاق الحصول على التمويل والخدمات المالية، وبالتالي إيجاد فرص العمل، وتيسير العمل الحر والحد من الفقر. وعلى وجه الخصوص، شددوا على أهمية جعل التمويل متاحا وميسرا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وقالوا إن من شأن تلك الإصلاحات والتدخلات التي تستهدف المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والاستفادة من نظم سلسلة القيمة أن تعزز تعبئة الموارد المحلية وتقوي المؤسسات والبرامج المشتركة، لاسيما بين المصارف المركزية والسلطات الضريبية ومكاتب الإحصاءات الوطنية.

113 - وجرى تسليط الضوء على ما تنطوي عليه التدفقات المالية غير المشروعة من إمكانيات لتمويل التنمية في أفريقيا، حيث أشار المشاركون إلى أهمية البيانات والإحصاءات الموثوقة. وأكدوا أنه يمكن، على وجه الخصوص، للإحصاءات المتعلقة بالإيرادات، وميزان المدفوعات والاحتياطيات أن تساعد في الحد من التدفقات المالية غير المشروعة. وقد تم أيضا تحديد احتياطيات المصرف المركزي الأفريقي، وصناديق المعاشات التقاعدية والحوالات وسندات المغتربين باعتبار أنها تنطوي على إمكانيات لتمويل أولويات التنمية واحتياجات التحول الميكلي في أفريقيا. وفيما يتعلق بالاقتراض الخارجي كمصدر محتمل لتمويل التنمية، قال المشاركون إن

تدابير تقاسم المخاطر والتخفيف من آثارها ضرورية لتخليص الميزانيات العامة الوطنية من المخاطر المرتبطة بالديون. وأنه بالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة لتثقيف المواطنين وإشراكهم من خلال تدابير مثل تبسيط الميزانية للمواطنين بحيث يمكنهم ذلك من فهم ما تقوم به حكوماتهم.

215 - وأبرز المشاركون أيضا أهمية برنامج المقارنات الدولية التابع للبنك الدولي. وقالوا إنه يمكن استخدام نتائجه للمقارنة بين الأسواق الإقليمية من حيث الاستهلاك والإنتاج، وهو ما من شأنه أن يكون مفيدا لوضع الاستراتيجيات الصناعية المناسبة للبلدان الأفريقية، استنادا إلى أغاط الاستهلاك والإنتاج. ومن شأنه أن يساعد أيضا في تحديد أفضل الهياكل الأساسية اللازمة لتعزيز التجارة والتصنيع بين البلدان الأفريقية. وشددوا على أنه ينبغي لصانعي القرار، بمشاركة خبراء الإحصاء، استغلال نتائج برنامج المقارنات الدولية بشكل أفضل. ونوقش أيضا التمويل عبر الحدود لبرامج التنمية، بدعم من الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية، وذلك في سياق البيانات ذات الجودة العالية، لاسيما تلك المتعلقة بالإمكانيات الضريبية في البلدان، وأسواق الاستهلاك والإنتاج.

11% - وتطرق المشاركون إلى ضرورة تعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية وإنشاء سوق أوراق مالية أفريقية للسلع الأساسية تكون فعالة في بناء ثقة المستثمرين. وفي هذا السياق، أكدوا أنه من المهم تبادل قصص النجاح والخبرات بين البلدان الإفريقية.

218 - وقال ممثل مصرف التنمية الإفريقي إن لدى المصرف استراتيجية طموحة مدتها ١٠ سنوات يُطلق عليها 'الجالات الرئيسية الخمسة' لتحويل المشهد الاقتصادي في القارة. وهذه المجالات هي: 'إطعام أفريقيا''، و'تزويد أفريقيا بالطاقة''، و'دمج أفريقيا''، و'تصنيع أفريقيا'' و'تحسين نوعية الحياة لشعوب أفريقيا''. وأشار إلى أن المصرف أطلق في أيلول/سبتمبر ١٠٥ صفقة حديدة للطاقة في أفريقيا بقيمة ١٢ مليار دولار على مدى السنوات الخمس الموالية. وذكر أيضا أن المصرف يضخ ٤٠ إلى ٥٠ مليار دولار في مبادرات الطاقة وأنه يعمل مع وزراء المالية لزيادة حصة الميزانيات الوطنية المخصصة لقطاع الطاقة من ١٠٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي إلى أكثر من ٣ في المائة. وهناك أيضا خطط لزيادة الاستثمار في المياه والصرف الصحي، وتنمية المهارات والتعليم ومكافحة البطالة بين الشباب، حيث يعمل المصرف بنشاط مع الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا على مثل هذه المبادرات. وأضاف المتحدث أن تزويد شباب أفريقيا بالمهارات الملائمة سيمكن من تنفيذ برنامج النمو في القارة، وإيجاد ٢٥ مليون وظيفة على الأقل والمساعدة في كبح موجة الهجرة.

(ب) التوصيات

٥ ١ ٤ - في ضوء هذه المناقشات، قُدمت التوصيات التالية:

- (أ) ينبغي للبلدان تعزيز تعبئة الموارد المحلية، بحيث تكون هي المصدر الأول لتمويل خطة عام ٢٠٦٣ والأهداف الإنمائية المستدامة؛ وإجراء الإصلاحات الضريبية ووضع نظام ضريبي مرن للسماح للقطاع الخاص بالنمو وزيادة الإيرادات العامة؛ واتخاذ الإجراءات اللازمة لتعميق أنظمتها المالية وتوسيعها؛ وتعزيز تعميم الخدمات المالية والحصول على التمويل من خلال إجراء إصلاحات على القطاع المالي، لاسيما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وصغار المزارعين.
- (ب) ينبغي اتخاذ إجراءات جريئة للحد من التمويل غير المشروع من خلال تعزيز الأطر المؤسسية. ويجب وضع ترتيبات مؤسسية مشتركة بين البلدان، باستخدام إحصاءات متكاملة. وينبغي للجماعات الاقتصادية الإقليمية دعم المبادرات المشتركة التي تمدف إلى تعزيز التبادلات عبر الحدود من خلال تحسين النظم المالية لمساعدة البلدان غير الساحلية.
- (ج) بغض النظر عن حشد التمويل لخطة عام ٢٠٦٣ والأهداف الإنمائية المستدامة، ينبغي التركيز على نوعية الإنفاق. لأن كل درهم ينفق على تنفيذ الخطتين ينبغي أن يحقق النتائج المثلى.
- (د) هناك حاجة للاستفادة من قدرة المغتربين الأفريقيين في مجال التنمية من خلال إنشاء بيئة مثلى. وهناك أيضا حاجة ملحة للاستفادة من موارد المصارف المركزية الأفريقية لتحفيز الاستثمارات اللازمة لإحداث التحول الهيكلي في أفريقيا.
- (ه) للتأكيد أهمية استخدام المؤسسات الأفريقية لتحقيق الأهداف المحددة في خطة عام ٢٠٦٣، ينبغي إصدار إعلان يدعو إلى إيداع كل احتياطيات القارة في مصرف التنمية الأفريقي لتمكين الأموال من توليد أرباح جيدة واستخدامها لتمويل خطة ٢٠٦٣. وينبغي لهذا المصرف تمويل تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣، في حين ينبغي لأدوات من قبيل سندات المغتربين أن تُيسِّر تنفيذها وتمويلها.
- (و) هناك حاجة إلى تثقيف الجمهور وإشراكه من خلال تدابير مثل تبسيط الميزانية للمواطنين لتمكينهم من فهم ما تفعله حكوماتهم. وفي السياق ذاته، من المهم ربط تمويل خطة ٢٠٦٣ بالأشخاص الأكثر ضعفا لكفالة أن يكونوا هم الذين يتحمسون للتغيير إنطلاقاً من القاعدة. وعلى العموم، فإن أفريقيا بحاجة إلى إحداث نقلة نوعية، وتغيير في طرائق التفكير والمواقف تجاه التنمية. ولتحقيق ذلك، مما يتعين على البلدان القيام به هو التركيز بشكل أفضل على التعليم والصحة والاتصالات.

هاء – النظر في التقرير والتوصيات الرئيسية الصادرة عن اجتماع لجنة الخبراء والنظر في مشاريع القرارات وإقرارها [البند ٥ من حدول الأعمال]

٥١٦ - نظر المشاركون في تقرير اجتماع لجنة الخبراء، إلى جانب توصياتها، التي وردت في ١٧ مشروع قرار. وعقب مناقشة بعض المسائل الواردة في التقرير والقرارات أحاط المشاركون علما بالتقرير وأيدوا مشاريع القرارات مع إدخال بعض التعديلات عليها.

واو - النظر في مشروع البيان الوزاري وإقراره [البند ٦ من حدول الأعمال]

٥١٧ - نظر المشاركون في مشروع البيان الوزاري، وأدلوا بتعليقات وملاحظات عامة واقترحوا تعديلات طفيفة عليه. وبعد تلك الملاحظات، اعتمدوا الصيغة المعدلة للبيان الوزاري بالإجماع.

زاي - مسائل أخرى [البند ٧ من جدول الأعمال]

٥١٨ - لم تُثر أي مسائل أخرى في إطار هذا البند من جدول الأعمال.

حاء - اختتام الاجتماع [البند ٨ من حدول الأعمال]

9 1 0 - أدلى بملاحظات ختامية كل من السيد لوبيس، والسيدة دلاميني زوما والسيد ماتاتا بونيو. حيث أثنوا على مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا لتعاونهما الوثيق والمثمر في خدمة أفريقيا ولنجاح تنظيم الاجتماعات السنوية المشتركة التاسعة. وأشادوا أيضا بمشاركة الخبراء النشطة والفعالة والمناقشات المعمقة بشأن الموضوع التي أسفرت عن توصيات شاملة و ١٧ قرارا ستشكل أولويات البلدان في المستقبل.

٥٢٠ - وأكد المتدخلون على أن خطة عام ٢٠٦٣ وخطة ٢٠٣٠ تتيحان فرصا سانحة لتسريع عملية التحول الهيكلي الشامل للجميع والمستدام في أفريقيا. ولاحظوا بارتياح اتفاق الدول الأعضاء والتزامها الجماعي ببناء أوجه التآزر بين خطة عام ٢٠٦٣ وخطة ٢٠٣٠ على سبيل الاستعجال، وتأكيدها الواضح على ما ينبغي عمله لدمج الخطتين في خطط التنمية الوطنية.

٥٢١ - وشددوا على أهمية الإحصاءات، مشيرين إلى أن وجود إحصاءات دقيقة وذات جودة عالية وفي الوقت المناسب أمر ضروري من أجل التنفيذ الفعال للخطتين المتكاملتين، وكذلك لتتبع التقدم المحرز.

٥٢٢ - وأكدوا أيضا على أهمية تعبئة الموارد المحلية نظرا للانخفاض الحاد في المساعدة الإنمائية الرسمية. وفي هذا الصدد، حثوا على ضرورة تعزيز آليات الدعم المالي والتقني المتبادل بين البلدان

التي يمكن من خلالها لتلك البلدان التي تملك وفرة أكثر من الموارد أن تستخدمها لرفع مستوى البلدان الأقل نموا.

٥٢٣ - وأخيرا، أكدوا على أنه من شأن النزعة الوحدوية الأفريقية أن تساعد على تحويل الأفكار الغنية التي جرت مناقشتها خلال الاجتماعات السنوية المشتركة إلى دعوة للعمل وتشجيع الجميع على أن يكونوا في مستوى التحدي.

٥٢٤ - وبعد تبادل عبارات المجاملة المعتادة، أعلن الرئيس اختتام الاجتماع.

المرفق الأول: البيان الوزاري

نحن، وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية والتكامل الأفريقيين،

1- وقد اجتمعنا في أديس أبابا، يومي ٤ و ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٦، في إطار الاجتماعات السنوية المشتركة التاسعة للجنة الاتحاد الأفريقي الفنية المتخصصة للشؤون المالية والتخطيط والتكامل الاقتصادي، ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين.

٢- وقد كان لنا عظيم الشرف بحضور رئيس وزراء إثيوبيا، السيد هايلي مريام ديسالين، ونائب رئيس ناميبيا، نيكي إيامبو، ورئيس وزراء جمهورية الكونغو الديمقراطية، أوغوستين ماتاتا بونيو، وأعضاء المنتدى الأفريقي لرؤساء الدول والحكومات، ومحافظي مصارفنا المركزية الوطنية والإقليمية، وغيرهم من الشخصيات البارزة وضيوف الشرف،

٣- وقد تناولنا في مداولاتنا موضوع ''نحو نهج متكامل ومتسق فيما يخص التنفيذ والرصد والتقييم لخطة عام ٢٠٣٠ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة ''، وقد أدركنا أنه مع ظهور هاتين الخطتين باتت في متناول القارة الأطر اللازمة لإحداث التحول النوعي نحو مسار إنمائي يتمركز حول البشر ويراعي في اعتباراته الجمع بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والإنمائية،

نعلن بموجبه ما يلي:

غيط علماً أن معدل النمو في أفريقيا قد انخفض بشكل طفيف من ٣,٩ في المائة عام ٢٠١٤ إلى ٣,٧ في المائة في عام ٢٠١٥. ومع ذلك فقد بقي معدل نمو القارة أعلى من المتوسط العالمي، ومن متوسطه في سائر المناطق الأخرى، باستثناء شرق وجنوب آسيا، ويعود ذلك إلى استمرار تحسن الإدارة الاقتصادية وإدارة الاقتصاد الكلي، وزيادة الطلب المحلي، وتنويع التجارة والاستثمار داخل أفريقيا وفيما بينها وبقية العالم. ومن المتوقع زيادة النمو خلال عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧ مدفوعا اساساً بارتفاع الطلب المحلي وزيادة الاستثمارات. بيد أن المخاطر الداخلية والخارجية، مثل ضعف انتعاش الاقتصاد العالمي والتباطؤ الاقتصادي الذي تشهده الأسواق الناشئة، وانخفاض أسعار السلع الأساسية وانخفاض قيمة العملات، والصدمات المرتبطة بالمناخ والشواغل الأمنية في بعض البلدان الأفريقية، كلها عوامل لا تزال تشكل تحديدات في طريق مساعي أفريقيا الرامية لتحقيق النمو.

وندرك أن أفريقيا قد حققت تقدما ملحوظاً في سعيها لتحقيق نتائج
 اجتماعية بتخفيضها لمستويات الفقر في مختلف المناطق دون الإقليمية، وإن كان ذلك بوتيرة

بطيئة. وبالرغم من هذا التحسن، لا تزال أوجه التفاوت قائمة من حيث الدخل، والجوانب الجنسانية، والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة وإمكانيات الحصول على الفرص والموقع الجغرافي.

٦- وندرك كذلك أن الأطر الإنمائية المتعددة لم تلبِ حاجة أفريقيا الملحة إلى تحقيق نمو سريع وشامل للجميع ويتصف بالاستدامة، وهو ما أضعف بالتالي توقعات القارة في مجال التحول الهيكلي.

٧- ونسلم بأن خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تمثلان فرصة فريدة لأفريقيا لتحقيق تنمية شاملة للجميع تفضي إلى إحداث التحول المصحوب بالإنصاف. وفي هذا السياق، فإننا نؤكد أهمية أن تعتمد أفريقيا نهجاً شاملاً ومتماسكاً فيما يخص عمليات التنفيذ والرصد والتقييم لخطة عام ٢٠٦٣ والأهداف الإنمائية للألفية.

٥- ونسلم كذلك بأن تنفيذ الخطتين، والإبلاغ بشأنهما ومتابعتهما يتطلب استراتيجية متماسكة لإدماج الأهداف والغايات والمؤشرات، بالإضافة إلى أرضية متماسكة للاستعراض والإبلاغ.

9- وندرك أن الإبلاغ بشأن الإطارين اللذين يبدو أنهما منفصلان يمكن أن يكون عملا شاقا ومن ثم نوصي بضرورة وضع أرضية موحدة للإبلاغ تكون متسقة مع ما ورد من أهداف وغايات في السجل المرتب حسب الأهداف والغايات والمؤشرات الذي حرى إعداده لهذا الغرض مصحوباً بقائمة التكاليف.

ونحيط علماً بالمتطلبات الهائلة في مجال القدرات اللازمة لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وبالأهمية الحاسمة لإعطاء الأولوية لبناء القدرات ذات الصلة بالخطتين على جميع المستويات.

11- ونرحب بالجهود المتواصلة التي تبذلها مفوضية الاتحاد الأفريقي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا والوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة، ومصرف التنمية الأفريقي، ووكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، والخبراء الإحصائيون الأفريقيون من أجل إعداد مجموعة أساسية من المؤشرات القارية لتتبع التقدم المحرز في تنفيذ الخطتين، مع مراعاة مستويات التنمية في كل بلد على حدة، وذلك من أجل تيسير القياس والمقارنة. وفي هذا الصدد، نحث كافة الجهات المعنية على المساعدة في تفعيل المعهد الأفريقي للإحصاءات الذي أقترح أن يحمل اسم نيلسون مانديلا في تونس والمركز الأفريقي للإحصاء في كوت ديفوار.

11- كما نشجع الشركاء التقنيين (مفوضية الاتحاد الأفريقي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ووكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ومصرف التنمية الأفريقي، ومؤسسة بناء القدرات الأفريقية) بالتشاور مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية على الاستمرار في وضع أداة موحدة للمتابعة واستعراض التقدم المحرز فيما يخص خطة عام ٢٠٣٠ وإبلاغ المنتديات المعنية مثل منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

91- ونسلم بالجهود التي بذلتها مفوضية الاتحاد الأفريقي من أجل إدراج خطة عام ٢٠٦٣ وأهداف التنمية المستدامة في خطط التنمية الوطنية للبلدان الأفريقية، تدعمها في ذلك اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، ومصرف التنمية الأفريقية ووكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، والجماعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء تمشياً مع هيكل الإبلاغ المتبع في الاتحاد الأفريقي.

15- ونلاحظ أيضا أن خطة تنفيذ السنوات العشر الأولى المتصلة بخطة عام ٢٠٦٣ تسعى إلى الدمج بين الخطتين من خلال عملية إدراجهما في الخطط الإنمائية الوطنية. ونقدر أن الإطار الذي جرى وضعه لقياس التقدم يسلط الضوء على التقارب بين الخطتين على مستوى الأهداف، مما أتاح تحديد مؤشرات مشتركة. ونسلم بأن أوجه التآزر هذه تتيح الفرصة لتنفيذ المبادرتين دون إثقال كاهل صناع القرار بأطر إنمائية متعددة ومعاملات مرهقة تترتب عليها تكاليف باهظة.

وندرك أنه لا بد من إدراج خطة عام ٢٠٦٣ وأهداف التنمية المستدامة في أطر الخطط الإنمائية الوطنية وفي الخطط الاستراتيجية للجماعات الاقتصادية الإقليمية في مجال التخطيط. وندرك أن منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة هو الآن بمثابة منتدى القارة للحوار بشأن قضايا التنمية المستدامة في إطار المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. ولضمان اتساق عملية المتابعة، ينبغي أن يشكل المنتدى وآلية "بُحَر دار" للمتابعة الأرضيتين المخولتين بتتبع الخطتين واستعراضهما.

17 ونلاحظ أن ثمة مسائل تضطلع بدور جوهري في زيادة الوعي على الصعيد العالمي مثل مساهمة أفريقيا في صياغة أهداف خطة عام ٢٠٣٠ التي تتضمن أهداف التنمية المستدامة، وأوجه التشابه بين هذه الأهداف وخطة عام ٢٠٦٠، وآثار هذه الجوانب المشتركة على عملية التنفيذ. وندرك أن الخطتين شاملتان، وترتكزان على عملية تشاور واسعة، وتنبعان من تطلعات مشتركة على صعيد التحول الهيكلي والتنمية المستدامة، وبالتالي فالخطتان منسجمتان تماماً.

91- وندرك أن تنفيذ الخطتين معا سيتطلب موارد مالية وغير مالية كبيرة من جميع المصادر. ولأننا ندرك أنه ليس بمقدورنا التنبؤ بالمساعدة الإنمائية الرسمية، فإننا نشدد على دور الموارد المحلية بوصفها المصدر الرئيسي لتمويل الخطتين تمشياً مع خطة عمل أديس أبابا التي تمخض عنها المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية.

1 - ١٨ ونشير أيضا إلى أن رؤساء الدول والحكومات التزموا، في إطار حطة عمل أديس أبابا بإنشاء منتدى يُعنى بالهياكل الأساسية يكون هدفه تنسيق الاستثمارات في هذا الجال؛ ووضع آلية لتيسير التكنولوجيا من أجل دعم الابتكار والعلم والتكنولوجيا؛ وتعزيز التعاون الدولي بشأن المسائل الضريبية للحد من ظاهرة التدفقات المالية غير المشروعة؛ وتحسين القدرات على تعبئة الموارد المحلية.

9 - ونضع في اعتبارنا أيضاً أن تغير المناخ من شأنه أن يقوِّض قدرة أفريقيا على تحقيق أهدافها الإنمائية. ومن ثم، فإننا نرحب باعتماد مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لاتفاق باريس، ونقر بما يتيحه هذا الاتفاق من فرص للانتقال إلى مسار إنمائي منخفض الكربون في أفريقيا.

• ٢٠ وندعو مفوضية الاتحاد الأفريقي، بدعم من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومصرف التنمية الأفريقي ووكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، إلى مساعدة الدول الأعضاء في تنفيذ اتفاق باريس، لاسيما فيما يتعلق بمساهماتها المحددة وطنياً، لضمان مواءمة خططها الإنمائية الوطنية مع الاتفاق.

17- وندرك ما للتكامل الإقليمي من دور رئيسي في تنفيذ خطة ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٠٠. وندعو الأمم المتحدة إلى مواصلة دعمها لخطة أفريقيا المفضية إلى التحول، وذلك بوقوفها إلى جانب أولويات الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، لاسيما تطلعات أفريقيا إلى العمل باتفاقية قارية للتجارة الحرة والتكامل الإقليمي والتجارة والتصنيع، والأهداف ذات الصلة بخطة عام ٢٠٦٣، بما في ذلك برنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا، والبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، واستراتيجية العلوم والتكنولوجيا والابتكار في أفريقيا.

977 ونؤكد أيضا ما تنطوي عليه الهجرة من فوائد للتنمية الاقتصادية والبشرية في أفريقيا. ولذلك فإننا نؤكد أهمية التعاون على الصُّعد الوطني والإقليمي والدولي لضمان الهجرة الآمنة والمنظمة والمنتظمة مع احترام حقوق الإنسان وكرامة المهاجرين، بغض النظر عن أصلهم ومركزهم.

77- ونقر بأن تعزيز السلم والأمن ومكافحة الإرهاب يكتسي أهمية بالغة لأفريقيا لتحقيق التنمية المنشودة. ولذلك ندعو الدول الأعضاء إلى التعاون لكفالة تحقيق السلم والأمن في أفريقيا وفي العالم بأسره.

رسالة شكر

٢٤ نتوجه بالشكر لحكومة إثيوبيا وشعبها على كرم الضيافة الذي غمروا به مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وعلى ما حظينا به من حفاوة، الأمر الذي كان له الأثر الطيب في نجاح اجتماعاتنا.

وأحيرا، نود أن نعرب عن عميق امتناننا لمفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا على نجاحهما في عقد الاجتماعات السنوية المشتركة التاسعة للجنة الاتحاد الأفريقي الفنية المتخصصة للشؤون المالية والنقدية والتخطيط والتكامل الاقتصادي، ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين.

المرفق الثاني: القرارات

ألف - القرار المشترك لمفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا

القرار ٩٣٧ (د - ٤٩) إدراج خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٠ في الأطر وخطط العمل والبرامج الاستراتيجية الوطنية

إن مؤتمر الوزراء،

إذ يرحب مع بالغ التقدير بإقرار مؤتمر الاتحاد الأفريقي في كانون الثاني/ يناير عام ٢٠١٥ خطة عام ٢٠٣٠،

إذ يرحب أيضا بإقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والدعوة إلى تنفيذها تنفيذا كاملاً وعلى نحو فعال،

وإذ يدرك أن تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ستنطويان على تحديات أكبر من تنفيذ خطة عام ٢٠٣١ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ستنطويان على تحديات أكبر من ذي قبل بالنسبة للدول الأعضاء بسبب العدد الأكبر من الأهداف والغايات والمؤشرات المطروحة والتركيز على الاستدامة بأبعادها المتعددة، بما في ذلك ما يتصل بما من تحديات عالمية في مجالات التكنولوجيا والتمويل والإحصاءات؟

وَإِذْ يحيط علما بالتقارب بين الخطتين والحاجة إلى ضمان التماسك وبناء أوجه للتآزر بينهما،

وَإِذَ يَسَاوِره القلق إزاء محدودية الموارد المالية والبشرية المخصصة لتنفيذ الخطط الإنمائية ورصدها، لاسيما بالنظر إلى القيود التي تعانى منها أصلا المكاتب الإحصائية الوطنية،

وإذ يدرك أن المجموعة الأساسية من المؤشرات القارية ينبغي أن تُستمد من المؤشرات المنصوص عليها في خطة تنفيذ السنوات العشر لخطة عام ٢٠٦٣ ومجموعة المؤشرات العالمية المنصوص عليها في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، مع مراعاة القواسم المشتركة التي تشترك فيها الخطتان وما يفرقهما من اختلافات،

المحول مفوضية الاتحاد الأفريقي بدعم من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية ووكالة نيباد للتنسيق والتحطيط إلى

نشر الوعي بين الدول الأعضاء بشأن أهمية اتباع نمج متسق ومتكامل إزاء تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ ومتابعة تنفيذهما؛

- ٢- يطلب إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي التعاون مع بعض لوضع مؤشرات مركبة من أجل تيسير الرصد الاستراتيجي لخطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛
- ٣- يطلب إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي بدعم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية ووكالة نيباد للتخطيط والتنسيق تعزيز عملية إدراج كلتا الخطتين في الأطر الاستراتيجية الوطنية.
- 2- يطلب إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي وضع إطار متكامل للرصد والتقييم يسترشد به في إعداد تقرير مرحلي سنوي موحد بشأن تنفيذ كلتا الخطتين؛
- و- يطلب إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي دعوة الأمين العام للأمم المتحدة إلى التعجيل بإنشاء الشراكة العالمية لبيانات التنمية المستدامة ضمن المسارات الحكومية الدولية للأمم المتحدة، وتمشيا مع الشراكات القائمة على المبادئ وعلى النحو الوارد في التقرير التجميعي للأمين العام بعنوان "الطريق إلى العيش بكرامة بحلول عام ٢٠٣٠".
- 7- يطلب إلى الدول الأعضاء اتخاذ التدابير اللازمة لإدراج الأهداف والغايات والمؤشرات الواردة في خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في الأطر الوطنية؛
- ٧- يطلب إلى الدول الأعضاء اتخاذ الخطوات اللازمة لإدراج خطة عام ٢٠٦٣ والمؤشرات الخاصة بهدف التنمية المستدامة في خططها الوطنية للتنمية ؛

باء – قرارات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

القرار 974-(c-91) رفع التقارير المتكاملة عن التنمية المستدامة ومتابعتها $\frac{1}{100}$ ومتابعتها القرار ومابعتها القرار ومابعتها المؤراء،

إذ يشير إلى أن التقارير المرحلية عن الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا قد وفرت، منذ عام ٢٠٠٥، تقييماً دقيقاً عن التقدم الذي أحرزته أفريقيا في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية واستخدمت كأساس للمناقشات السياساتية والتعلم من الأقران والدعوة.

وَإِلَى يَلاحظُ أَن التقارير قد وفرت كذلك حافزا قويا للقيام بإجراءات منسقة من جانب كبار صانعي القرار الأفريقي للتعجيل بإحراز التقدم نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

وإذ يسلم بأن التقارير قد اشتركت في إعدادها اللحنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عملا بالولاية التي أسندها مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في دورته العادية الرابعة، المعقودة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.

وَإِذَ يَشْيِرُ إِلَى الالتزامات التي تعهدت بما الدول الأعضاء في خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية.

وإذ يؤكل من جديد أن الانتقال إلى خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واعتماد خطة عام٢٠٦ يستدعيان تجديد الولاية لرفع التقارير المتكاملة عن الخطتين من جانب المؤسسات الشريكة.

وَإِذَ يُلاحظُ أَنه، بالإضافة إلى تتبع التقدم المحرز بشأن أهداف التنمية المستدامة، من المهم وضع منبر وحيد لمناقشة الثغرات والفرص والدروس المستفادة في التنفيذ واقتراح تدابير لاتخاذ إجراءات تصحيحية.

وإذ يشير إلى أنه في الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة الأمم المتحدة لعام ٢٠١٥ لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ تحت عنوان " تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠" تعهد رؤساء الدول والحكومات والممثلون رفيعو المستوى بتوفير المتابعة المنتظمة والاستعراض على مختلف المستويات، وفقاً لما نصت عليه خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا، وأكدوا أنه ستكون هنالك حاجة لوجود بيانات جيدة موثوقة مصنفة يمكن الحصول عليها في الوقت المناسب تساعد في قياس التقدم المحرز وتكفل ألا يتخلف أحد عن الركب"،

وإذ يقر بضرورة متابعة خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ كليهما،

١- يطلب إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي استخدام إطار النتائج المتكامل كأساس لإنتاج تقرير سنوي عن التقدم المحرز في تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، مدعوماً بمعلومات عن حالة نظام البيانات في القارة.

[؛] قرار الجمعية العامة ١/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥.

[°] الفقرتان ٤٧ و ٤٨ من نص القرار السابق ذكره.

7- يدعو اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع مصرف التنمية الأفريقي والشركاء الآخرين اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لتعيين المنتدى الإقليمي الأفريقي المعني بالتنمية المستدامة باعتباره المنبر الوحيد لاستعراض التقدم المحرز ومتابعته بشأن خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛ ومواءمة مشاورات منتدى أفريقيا الإقليمي مع دورة رفع التقارير السنوية لخطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠؛ وتوسيع المنتدى الإقليمي الأفريقي ليشمل استعراض التقدم المحرز والتحديات والثغرات الموجودة في الوفاء بالالتزامات المبينة في خطة عمل أديس أبابا.

٣- يدعو بالدول الأعضاء أن تضع استراتيجيات لتعزيز تعبئة الموارد المحلية، على نحو ما دعت إليه خطة عمل أديس أبابا، بما في ذلك من خلال تكثيف الجهود الرامية إلى مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة وتعزيز الإدارة الضريبية، باعتماد السياسات الكفيلة بإيجاد موارد إضافية ومكافحة الفساد بجميع أشكاله.

القرار ٩٣٩-(د - ٤٩) منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة

إن مؤتمر الوزراء،

إف يعيد تأكيد الالتزامات المتعلقة بالتنمية المستدامة التي قطعتها البلدان الأفريقية على نفسها في المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة بشأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، والوثائق الختامية لمؤتمرات الاستعراض الخاصة بما، وفي الإعلانات والمقررات التي اعتمدها مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي،

وإذ يرحب بقرار الجمعية العامة ١/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، الذي سلمت فيه الجمعية العامة بأهمية الاستناد إلى ما هو قائم من آليات المتابعة والاستعراض على الصعيد الإقليمي، وشجعت جميع الدول الأعضاء على تحديد المنتدى الإقليمي الأنسب للعمل ضمن إطاره، وشجعت اللجان الإقليمية على الاستمرار في دعمها الدول الأعضاء في هذا الصدد،

وإذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ٢٩٠/٦٧ المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠١٣، الذي أنشأت الجمعية العامة رسميا بموجبه المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة ليحل محل لجنة التنمية المستدامة، ودعت اللجان الإقليمية إلى المساهمة في أعمال المنتدى، وقررت أن يقوم المنتدى، تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بإجراء استعراضات منتظمة، اعتبارا من عام ٢٠١٦، بشأن متابعة وتنفيذ الالتزامات والأهداف المتعلقة بالتنمية المستدامة،

وإذ يقر بأن خطة عمل أديس أبابا تتناول مجموعة شاملة من إجراءات السياسة العامة لتنفذها الدول الأعضاء، مع تدابير ملموسة لتمويل التنمية المستدامة، وتحويل الاقتصاد العالمي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة،

وإف يشير إلى القرار ٩٣٠ (د -٤٨)، الذي دعا فيه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي وغيرهما من الشركاء، إلى اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لعقد المنتدى الإقليمي الأفريقي المعني بالتنمية المستدامة،

وإذ يسلم بضرورة مواءمة مشاورات منتدى أفريقيا الإقليمي

التي تعقد كل سنتين مع الاجتماعات السنوية للمنبر الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة،

- 1- يطلب إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي والشركاء الآخرين استخدام المنتدى الإقليمي الأفريقي المعني بالتنمية المستدامة من أجل متابعة واستعراض خطة عمل أديس أبابا، وخطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؟
- ٢- يحث المنتدى الإقليمي الأفريقي المعني بالتنمية المستدامة، بدعم من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي الأمم المتحدة وبراجحها ووكالاتما المتخصصة المعنية، على تعزيز أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة؛
- 9- يقرر أن المنتدى الإقليمي الأفريقي المعني بالتنمية المستدامة سوف يستند إلى المنابر القائمة، وذلك بتفادي إنشاء هياكل إدارية إضافية، وسوف يعزز التنسيق والاتساق، ويستفيد من أفضل الممارسات ويتقاسمها في إطار منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، ومع المنظمات والمنتديات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى.
- 2- يقرر كذلك أن استعراضات تنفيذ جميع النواتج الإقليمية الصادرة عن المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة ينبغي الاضطلاع بها بصورة متسلسلة ومتزامنة مع أنشطة المنتدى الإقليمي الأفريقي للتنمية المستدامة، وذلك لكفالة أن تسهم تلك الاستعراضات الإقليمية في تقييم تنفيذ خطة عام ٢٠٦٠ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٠٠، وحطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٠٠ ولمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة المقرر عقده في القاهرة في الفترة من ١٨إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٦ والمنتدى الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة المقرر عقده في الفترة من ١١ إلى ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٦ في المستوى المعني بالتنمية المستدامة المقرر عقده في الفترة من ١١ إلى ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٦ في نيويورك.

القرار ٩٤٠-(د - ٤٩) الهجرة الدولية في أفريقيا

إن مؤتمر الوزراء،

إذ يضع في اعتباره أن الدور الرئيسي للهجرة في تعزيز التنمية قد أقرته خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠،

وَإِذَ يَشْيِرُ إِلَى قرارِ الْجَلْسِ التنفيذي للاتحاد الأفريقي (IX) EX.CL/Dec.305، الذي اعتمده في دورته العادية التاسعة في بانجول في حزيران/يونيه ٢٠٠٦، وأيد من خلاله المجلس التنفيذي الموقف الأفريقي الموحد بشأن الهجرة والتنمية،

وإذ يسلم بالمقرر Assembly/AU/20(XXIV) الذي أقره مؤتمر الاتحاد الأفريقي بشأن البرنامج المشترك بين الاتحاد الأفريقي ومنظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة واللجنة الاقتصادية لأفريقيا بشأن هجرة العمالة،

وإذ يسلم كذلك بالإعلان بشأن الهجرة الذي أقره مؤتمر الاتحاد الأفريقي في دورته العادية الخامسة والعشرين المعقودة في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٥، وتعهد من خلاله رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي بالتعجيل بالعمل بجواز السفر الأفريقي وإلغاء شرط الحصول على التأشيرة بالنسبة لجميع المواطنين الأفريقيين في جميع البلدان الأفريقية، بهدف تشجيع حرية حركة الأشخاص ورؤوس الأموال والسلع والخدمات عبر القارة،

وإف يقر إلى الحوار الرفيع المستوى الثاني بشأن الهجرة الدولية والتنمية، المعقود في نيويورك يومي ٣ و ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ الذي أتاح فرصة مفيدة لتناول مسألة الهجرة الدولية والتنمية بصورة بناءة وعمل على إذكاء الوعي بها، بما في ذلك حماية حقوق الإنسان للمهاجرين ومساهمتهم في التنمية،

وإذ يقر بضرورة قيام الدول لأفريقية الأعضاء بالعمل مع بعضها البعض من أجل التوصل إلى وجهة نظر أفريقية مشتركة تبرز الفوائد الإيجابية للهجرة من أجل النمو الاقتصادي الشامل والتنمية البشرية في أفريقيا وتفند القوالب النمطية والتصورات المضللة السائدة عن الهجرة والمهاجرين،

Assembly/AU/Decl.6 (XXV)

وإذ يسلم أيضا بالحاجة إلى تحديث إطار سياسات الهجرة في أفريقيا الذي تم وضعه قبل عشر سنوات ليتماشى مع البحوث التجريبية والتحليلات التي تستجيب بشكل أفضل للحالة الراهنة للهجرة في القارة.

وإذ يقدر أهمية التعاون على الصُّعد الوطني والإقليمي والدولي لكفالة هجرة آمنة ومنظمة ونظامية مع احترام حقوق الإنسان والمعاملة الإنسانية للمهاجرين، بصرف النظر عن أصلهم ومركزهم،

- ١ يطلب إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا تشجيع إنتاج البيانات والدراسات المتعلقة بالهجرة؛
- 7 يطلب أيضا إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا إجراء دراسات بالاستعانة بأحدث البيانات المتاحة لتحديد طبيعة تدفقات الهجرة الدولية في أفريقيا وأنماطها، وتقييم أثر الهجرة غير المنتظمة وخاصة في بلدان العبور وأثرها على المجتمعات المحلية في المناطق الحدودية، وتقييم هجرة ذوي المهارات، سواء على بلدان المنشأ أو على بلدان المقصد والآثار الطويلة الأجل لتدفقات التحويلات المالية على التنمية؛
- ٣ يطلب كذلك مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا إنشاء فريق رفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية في أفريقيا، لتقديم التوجيه العام ودعم المناقشات السياساتية سعيا لتطوير منظور أفريقي بشأن الهجرة الدولية في أفريقيا؛
- ٤ يدعو اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي تقديم ما يلزم من دعم تقني للفريق الرفيع المستوى ورفع تقرير عن التقدم المحرز بشأن الإجراءات المحددة أعلاه إلى مؤتمر الوزراء خلال الاجتماعات المشتركة المقبلة؛
- و يطلب إلى جميع الشركاء الإنمائيين، لاسيما المؤسسات المعنية في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والجماعات الاقتصادية الإقليمية دعم الدول الأعضاء ومفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا في تنفيذ الإجراءات المحددة أعلاه؛
- ٦- يدعو أيضا مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى وضع استراتيجية قارية لمعالجة مسألة الهجرة غير النظامية بالتعاون مع المحتمع الدولي وفي إطار المسؤوليات المشتركة.

القرار ١ ٤ ٩ - (د - ٤٩) تنظيم الاستعراض الإقليمي الأفريقي السنوي لبحث التقدم المحرز في تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات

إن مؤتمر الوزراء،

الذي رحبت فيه الجمعية العامة ١٨٣/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، الذي رحبت فيه الجمعية بالقرار الذي اعتمده مجلس الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية في دورته لعام ٢٠٠١ والذي أيد فيه المجلس اقتراح الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية بعقد مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات على أرفع مستوى ممكن، على مرحلتين،

وَإِذَ يَشْيِرُ أَيضًا إِلَى التزام تونس وبرنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات اللذين دعا خلالهما مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات الجمعية العامة إلى القيام في عام ٢٠١٥ باستعراض شامل لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة.

وَإِذَ يَشْمِيرَ كَذَلَكَ إِلَى قراري الجمعية العامة ١٩٨/٦٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ و٢٠١٨ و٢٠٢٨ المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٤، الذي حددت فيه الجمعية العامة طرائق عقد القمة العالمية لمجتمع المعلومات،

وإذ يعيد التأكيد على إمكانية تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة متينة لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، ولا سيما في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠،

وإذ يسلم مع التقدير بأن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا قد نظمت اجتماعا إقليميا لاستعراض مؤتمر القمة العالمية لمجتمع المعلومات بعد مرور عشر سنوات عقد في أديس أبابا عام ٥٠١٠، بمشاركة الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية،

۱- يرحب باعتماد الجمعية العامة للوثيقة الختامية لاستعراض مؤتمر القمة العالمية لجتمع المعلومات بعد مرور عشر سنوات على انعقاده، حيث تضمنت التزاماً برؤية تتعلق ببناء مجتمع معلومات جامع هدفه الإنسان ويتجه نحو التنمية،

٢- يلاحظ أن الاستعراض الشامل الذي أجرته الجمعية العامة لمؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات قد عزز دور اللجان الإقليمية، وأن الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الاستعراض الشامل لتنفيذ نتائج القمة فد تضمنت الدعوة المستوى للجمعية العامة بشأن الاستعراض الشامل لتنفيذ نتائج القمة وقد تضمنت الدعوة المستوى للجمعية العامة بشأن الاستعراض الشامل لتنفيذ نتائج القمة وقد تضمنت الدعوة المستوى للجمعية العامة بشأن الاستعراض الشامل لتنفيذ نتائج القمة وقد تضمنت الدعوة المستوى للجمعية العامة بشأن الاستعراض الشامل لتنفيذ نتائج القمة المستوى للجمعية العامة بشأن الاستعراض الشامل لتنفيذ نتائج القمة وقد تضمنت الدعوة المستوى للحمعية العامة بشأن الاستعراض الشامل لتنفيذ نتائج القمة المستوى للحمعية العامة بشأن الاستعراض الشامل لتنفيذ نتائج القمة المستوى للحمعية العامة بشأن الاستعراض الشامل لتنفيذ نتائج المؤلى المستوى المستوى

^{۲۰۱۵ المؤرخ ۱۲ كانون الأول/ديسمبر ۲۰۱۵ المؤرخ ۱۲ كانون الأول/ديسمبر ۲۰۱۵}

إلى مواصلة عمل فريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات بالتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة، وفقا لولاياتها وكفاءاتها، ودعوة اللجان الإقليمية إلى مواصلة عملها في تنفيذ مسارات العمل الصادرة عن مؤتمر القمة وإسهامها في استعراضاته، بما في ذلك من خلال الاستعراضات الإقليمية.

٣- يطلب إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والشركاء الآخرين اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لتنظيم استعراض إقليمي أفريقي سنوي للتقدم المحرز في تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمية لمحتمع المعلومات لدعم خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣.

القرار ٢٤٩-(د - ٤٩) المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط

إن مؤتمر الوزراء،

اف يشير إلى قرار الجحلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠١٣/٢ المؤرخ في ٥ تموز/يوليه المدين أيد فيه المجلس، بناء على توصية من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، على النحو المبين في قرارها ٩٠٨ (د-٤٦) المؤرخ في ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٣، بشأن "إعادة تحديد محاور عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وتكييفها دعماً للتحول الهيكلي في أفريقيا"، النظام الأساسي المحدث للمعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط،

وَإِفَ يَشْيِرُ إِلَى الفقرة ٣ من المادة الرابعة من النظام الأساسي المستكمل للمعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط، الذي يقضي بأن يقوم مؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين بتعيين أعضاء مجلس الإدارة العشرة الذين يتولون تمثيل الحكومات الأفريقية،

وإذ يحيط علما بالتقرير المرحلي عن أعمال المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط،

وإذ يحيط علما أيضا بالتوصيات الصادرة عن مجلس إدارة المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط في اجتماعيه الثالث والخمسين والرابع والخمسين، اللذين عقدا في شباط/فبراير ٢٠١٥ وشباط/فبراير ٢٠١٦، التي تدعو إلى إعادة النظر في النظام الأساسي للمعهد،

وإذ يحيط علما كذلك بتجديد مجلس إدارة المعهد، على النحو الذي أوصى به المجلس في اجتماعه الرابع والخمسين،

وَإِفَ يَقُو بالدور المركزي للتخطيط في تحقيق أولويات التنمية في أفريقيا، لا سيما فيما يخص دعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٦٣،

وَإِذَ يَسَلَمُ بِالدُورِ الحاسم لُوجُودِ سَيَاسَةُ وَبِرِنَامِجِ مِنَاسِبِينَ لَبِنَاءَ القَدْرَاتِ فِي تَحقيق الدُولِ الأَعضَاءَ لأَهدَافِهَا الإنمائية،

وَإِذَ يَتْنِي على اللحنة الاقتصادية لأفريقيا لدعمها المتواصل للمعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط،

وإذ يساوره القلق إزاء ضعف المستوى الحالي للدعم المالي الذي تقدمه الدول الأعضاء بتسديد اشتراكاتها السنوية المقررة للمعهد، مما يحد بالتالي من قدرة المعهد على مواصلة دعم الدول الأعضاء من خلال بناء القدرات،

١ - يوصي بأن يواصل مجلس الإدارة النظر في النظام الأساسي المنقح للمعهد
 الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط، استنادا إلى التعديلات المعتمدة؛

٢ - يوصي مكتب مؤتمر الوزراء لعام ٢٠١٦ بإجراء مشاورات مع الدول الأعضاء، لكي تدفع بترشيحاتها وتعيِّن أعضاء مجلس إدارة المعهد الجديد، في أقرب وقت ممكن، ويفضل أن يكون ذلك قبل ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٦؛

٣ - يدعو بالدول الأعضاء أن تسدد اشتراكاتها السنوية المقررة للمعهد بانتظام وأن تتخذ، عند الاقتضاء، ما يلزم من خطوات لتسوية المتأخرات المستحقة عليها؛

٤ - يلمعو شركاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى دعم أنشطة المعهد في مجال
 بناء القدرات؛

م اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى مواصلة تعزيز دعمها للمعهد.

القرار ٩٤٣ - (د - ٤٩) الإطار الاستراتيجي المقترح والخطة البرنامجية لفترة السنتين للجنة الاقتصادية لأفريقيا للفترة ٢٠١٨ - ٢٠١٩

إن مؤتمر الوزراء،

إِنْ يَشْمِيرُ إِلَى قرارِ الجمعية العامة ٤١/٢٠٣ المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦، وجميع القرارات اللاحقة المتعلقة بالتخطيط البرنامجي؛

وَإِذَ يَشْيِرُ أَيْضًا إِلَى قراره ٤٤٨ (د- ٣٩) بتاريخ ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٦، الذي أيد فيه تصحيح مسار اللجنة الاقتصادية لأفريقيا للاستجابة على نحو أفضل لأولويات أفريقيا، وقراره ٩٠٨ (د-٤٦) المؤرخ ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٣، الذي كلف بمقتضاه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تحديد توجهها الاستراتيجي الجديد وهيكل برامجها؛

وَإِفَ يُلاحظُ الدور الفريد للجنة وولايتها الشاملة باعتبارها مركز التنمية الاقتصادية والاجتماعية الرئيسي لمنظومة الأمم المتحدة في منطقة أفريقيا؟

وإذ يلاحظ أيضا أهمية تعزيز التعاون وإيجاد أوجه للتآزر داخل المنظومة الإنمائية للأمم المتحدة على الصُّعد العالمي والإقليمي والقطري في منطقة أفريقيا من خلال تعزيز التعاون بين الأمانة، وصناديق المنظومة الإنمائية للأمم المتحدة، وبرامجها، ووكالاتها المتخصصة وكياناتها الأحرى، والحاجة إلى بناء شراكات جديدة داخل هذه المنظومة؛

وَإِذَ يَقُو بِحَاجَة اللَّحِنَة إِلَى التَّكِيفُ مع التَّحديات والفرص الإنمائية المتغيرة في منطقة أفريقيا والاستجابة لها في ضوء خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية؛

وإذ يشاد على أن فعالية وكفاءة الهيكل الحكومي الدولي للجنة يستفيد من تعزيز الشفافية والمشاركة والاتصال بين الدول الأعضاء والأمانة، ومع الجهات المعنية الأحرى، وفقا لنظامها الداخلي؛

وإذ يحيط علما مع التقدير بتقرير الأداء البرنامجي للجنة الاقتصادية لأفريقيا لفترة السنتين ٢٠١٤-٥، الذي سلطت فيه اللجنة الضوء على النتائج الهامة التي تحققت في جميع مجالات برنامجها، وهي توليد المعرفة، ونشرها وإقامة الشبكات، والدعوة وبناء توافق الآراء، والخدمات الاستشارية والتعاون التقني؛

وإذ يلاحظ مع التقدير الجهود المتواصلة التي تبذلها اللجنة لتأمين موارد إضافية لميزانيتها العادية بمدف تمكينها من تعميق عملها في المجالات المحدَّدة ذات الأولوية ومنحها المرونة اللازمة للاستجابة على نحو كاف للقضايا الناشئة التي لا يمكن تغطيتها في إطار برنامج العمل العادي؛

وإذ يشجع اللجنة على مواصلة دعمها للدول الأعضاء، ومفوضية الاتحاد الإفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والجماعات الاقتصادية الإقليمية في تنفيذ ومتابعة واستعراض خطة عام ٢٠٣٠، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا؟

E/ECA/COE/XX/XX [^]

وقد بحث الإطار الاستراتيجي المقترح والخطة البرنامجية للجنة الاقتصادية لفترة السنتين ١٨-٢٠١٩

١- يؤيد الإطار الاستراتيجي المقترح للجنة الاقتصادية لأفريقيا وخطتها البرنامجية لفترة السنتين ١٨-٢-٩٠؟

٢ - يطلب إلى الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا إجراء استعراض مستقل وشامل ودقيق للهيكل الحكومي الدولي للجنة، بما في ذلك لجنة الخبراء الحكومية الدولية، وصلته بالأولويات البرنامجية للجنة، بالاستناد إلى أولويات أفريقيا، وتقديم تقرير إلى اللجنة في دورتما الخمسين؛

٣ - يقرر تأجيل عقد اجتماعات لجنة الخبراء الحكومية الدولية لعام ٢٠١٧ إلى حين الانتهاء من الاستعراض المستقل.

جيم - قرارات مفوضية الاتحاد الأفريقي

القرار 2.29 - (c - 2.3) الاستراتيجية المشتركة لمفوضية الاتحاد الأفريقي ورابطة المصارف المركزية الأفريقية بشأن إنشاء المصرف المركزي الأفريقي والمؤسسات المالية الأخرى

إن مؤتمر الوزراء،

إف يشير إلى المادة ١٩ من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، الذي اعتمده مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية في دورته العادية السادسة والثلاثين المعقودة في ١١ تموز/يوليه ٢٠٠٠، في لومي، الذي قرر من خلاله المؤتمر إنشاء المؤسسات المالية الأفريقية التالية: المصرف المركزي الأفريقي، وصندوق النقد الأفريقي، والمصرف الأفريقي للاستثمار،

وَإِذَ يَعِيدُ تَأْكِيدُ الالتزام بإنشاء المؤسسات المالية الأفريقية كوسيلة لضمان الاستقلال المالي لأفريقيا من أجل نجاح تنفيذ الخطط الإنمائية للقارة، التي تشمل في المقام الأول خطة عام ٢٠٦٣،

وَإِذَ يضع في اعتباره برنامج الحد الأدنى للتكامل الذي اعتمده مؤتمر الوزراء الأفريقيين المسؤولين عن التكامل في اجتماعه الرابع المعقود في ياوندي، في أيار/مايو ٢٠٠٩، استنادا

E/ECA/COE/35/5 - 9

http://www1.uneca.org/Portals/ctrci/6th/MinimumIntegrationProgrammeEng.pdf متاح على الرابط

إلى روح إعلان سرت ١١، من أجل تعزيز قدرات الجماعات الاقتصادية الإقليمية، ومفوضية الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء على تسريع تحقيق التكامل في أفريقيا،

وَإِذَ يَشْيِر إلى أنه تم تأسيس لجنة فنية مشتركة بين مفوضية الاتحاد الأفريقي ورابطة المصارف المركزية الأفريقية من أجل وضع استراتيجية مشتركة لإنشاء المصرف المركزي الأفريقي،

وإذ يرحب بالتعاون القوي بين مفوضية الاتحاد الأفريقي ورابطة المصارف المركزية الأفريقية في صياغة الاستراتيجية المشتركة،

وَإِذَ يحيط علما بتقرير اللجنة الفنية المشتركة عن الاستراتيجية المشتركة لإنشاء المصرف المركزي الأفريقي، وبالتحفظات التي أعربت عنها المنطقة دون الإقليمية للجنوب الأفريقي، 11

وإذ يلاحظ بارتياح التقدم المحرز والتدابير التي اتخذت لتنفيذ الاستراتيجية المشتركة،

وإذ يعرب عن تقديره للجنة الفنية المشتركة على وضع الاستراتيجية المشتركة لإنشاء المصرف المركزي الأفريقي،

١ - يحيط علما بالتوصيات الواردة في تقرير اللجنة الفنية المشتركة عن الاستراتيجية المشتركة لإنشاء المصرف المركزي الأفريقي؛

٢ - يدعو مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى التعاون مع رابطة المصارف المركزية الإفريقية والشركاء الآخرين في اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لضمان التنفيذ الفعال والناجح للتوصيات المتعلقة بالاستراتيجية المشتركة، وبخاصة نهج المراحل الخمس الذي تضمنته؟

٣ - يوصي مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي باعتماد الاستراتيجية المشتركة لإنشاء المصرف المركزي الأفريقي في دورته العادية السابعة والعشرين، المقرر عقدها في كيغالي، في حزيران/يونيه ٢٠١٦ على أن تؤخذ في الاعتبار جميع المواقف والتحفظات التي أبدتها المنطقة الفرعية الجنوبية لرابطة المصارف المركزية الأفريقية؛

٤- يشجع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على توقيع الصكوك القانونية الخاصة بصندوق النقد الأفريقي ومصرف الاستثمار الأفريقي والتصديق عليها.

الله اعتمده مؤتمر رؤساء وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية في دورته الاستثنائية الأربعين المعقودة في سرت، الجماهيرية العربية اليبية، في ٩ أيلول/سبتمبر

E/ECA/COE/35/13-AU/STC/FMEPI/EXP/13(II). الوثيقة

القرار ٥٤٥-(د - ٤٩) تعزيز البحوث الاقتصادية في أفريقيا

إن مؤتمر الوزراء،

إذ يحيط علما بإعلان المؤتمر الرابع للاقتصاديين الأفريقيين المعقود في الفترة من ١٦ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ في أكرا، عن موضوع السياسة الصناعية والأداء الاقتصادي في أفريقيا، ١٣

وإذ يعيد التأكيد على أهمية الإحصاءات بوصفها إحدى الأدوات الرئيسية لتلبية الاحتياجات الملحة للدول الأفريقية فيما يتصل بإحداث التحول الاقتصادي والاجتماعي من خلال إتقان صياغة ورصد وتقييم برامج التنمية وسياساتها ومبادراتها، مثل خطة عام ٢٠٦٣؛

وإذ يعيد التأكيد على أن التصنيع هو إحدى أهم الأولويات الاستراتيجية التي يمكن أن تساهم في التحول الهيكلي لأفريقيا بحلول الموعد المستهدف لذلك وهو عام ٢٠٦٣، من خلال وضع أطر لسياسات صناعية ديناميكية ومتماسكة، وتنويع الصناعات وهياكل الإنتاج في أفريقيا وإدماجها في سلاسل القيمة العالمية، من أجل تحقيق أداء اقتصادي قوي ومستدام يفضى إلى التنمية المستدامة والشاملة،

وإذ يلاحظ مع التقدير العمل الذي تقوم به مفوضية الاتحاد الأفريقي والمؤسسات الإقليمية الأخرى والمؤسسة الأفريقية لبناء القدرات وغيرها من الشركاء الأفريقيين لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣،

۱ – يوافق على التوصيات الواردة في تقرير المؤتمر الرابع للاقتصاديين الأفريقيين؛

٢ - يدعو مفوضية الاتحاد الأفريقي، بدعم من المؤسسة الأفريقية لبناء القدرات ومراكز البحوث الاقتصادية الأفريقية، للتعاون الوثيق على وضع منشور عن ديناميات الاقتصادات الأفريقية يستند إلى المنظور الأفريقي للتحديات المطروحة والفرص المتاحة أمام التنمية الأفريقية،

٣ - يشجع مفوضية الاتحاد الأفريقي، بالتعاون مع المؤسسة الأفريقية لبناء القدرات والجماعات الاقتصادية الإقليمية، على إنشاء منتدى للبحوث الأفريقية بشأن المسائل

E/ECA/COE/35/14-AU/STC/FMEPI/EXP/14(II) \rangle^r

الاقتصادية والاجتماعية، يكون مصمما لمساعدة هذه المؤسسات على تعزيز مساهمتها في النقاش الدائر حول وسائل ضمان تحقيق التنمية في أفريقيا على مدى العقود الخمسة المقبلة؛

٤ - يشجع الدول الأعضاء والشركاء على رفع مستوى التزامهم ودعمهم
 لتعزيز البحوث الاقتصادية في أفريقيا من أجل التنفيذ الناجح لخطة عام ٢٠٦٣.

القرار ٩٤٦-(د -٤٩) مشروع النظام الأساسي للمعهد الأفريقي للتحويلات المالية

إن مؤتمر الوزراء،

الذي أيَّد الأفريقي Assembly/AU/Dec.440 (XIX) الذي أيَّد الأفريقي المُوتمر الاتحاد الأفريقي المؤتمر ، في دورته التاسعة عشرة المعقودة في أديس أبابا في تموز/يوليه ٢٠١٢، إنشاء معهد أفريقي للتحويلات المالية؛

وإذ يشير إلى المقرر (XVII) Ex.CL/Dec.808 الذي اختار فيه المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي، في دورته الرابعة والعشرين المعقودة في أديس أبابا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، كينيا لتستضيف المعهد الأفريقي للتحويلات المالية، وطلب إلى اللجنة إبرام اتفاق البلد المضيف مع كينيا بغرض كفالة التدشين الرسمي في عام ٢٠١٤؛

وإذ يرحب بالتدشين الرسمي للمعهد؛

وإذ يرحب أيضا بوضع النظام الأساسي للمعهد الأفريقي للتحويلات المالية؟

1- يطلب إلى الدول الأعضاء بالاتحاد الأفريقي أن تقوم باستعراض مشروع النظام الأساسي للمعهد الأفريقي للتحويلات المالية وأن تزود الاتحاد الأفريقي بتعليقاتها كتابياً في غضون أربعة أشهر؟

٢ - يطلب أيضا إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي تقديم الصيغة المعدلة لمشروع النظام الأساسي للمعهد الأفريقي للتحويلات المالية إلى الخبراء القانونيين بالاتحاد الأفريقي لاستعراضها قبل عرضها على أجهزة الاتحاد الأفريقي المعنية للنظر فيها واعتمادها.

القرار ٩٤٧ - (د - ٤٩) مشروع القانون الأفريقي للاستثمار

إن مؤتمر الوزراء،

إفريقيين المسؤولين عن التكامل، الذي عقد في المسؤولين عن التكامل، الذي عقد في أبيدجان، كوت ديفوار، يومي ٢٢ و ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٨، قد حث مفوضية الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية والشركاء الإنمائيين، من قبيل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي، على وضع قانون أفريقي شامل للاستثمار بحدف تعزيز استثمارات القطاع الخاص،

وَإِذَ يَقُر بِالحَاجَةِ إِلَى وجود صك شامل يرمي إلى تعزيز وتيسير وحماية الاستثمارات التي تعزز التنمية المستدامة في كل دولة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، لاسيما في الدول الأعضاء التي يقام فيها الاستثمار،

وإذ يثني على عمل مفوضية الاتحاد الأفريقي في إعداد مشروع القانون الأفريقي للاستثمار،

١- يحيط علما بالقانون الأفريقي للاستثمار؟

٢ - يطلب إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي الشروع في إجراء مزيد من المشاروات
 مع الدول الأعضاء بغية استكمال القانون.

القرار ٩٤٨-(د -٤٩) إنشاء المركز الأفريقي للامتياز في مجال الأسواق الشاملة

إن مؤتمر الوزراء،

إذ يشير إلى الإعلانين الصادرين عن منتدى القطاع الخاص الأفريقي في اجتماعيه الخامس المعقود في الفترة من ٥ إلى ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ في أبيدجان، والسابع المعقود في الفترة من ٣ إلى ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ في نيروبي؟

وإذ يقر بالحاجة إلى تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي، لا سيما من خلال سلاسل القيمة الإقليمية المفضية إلى التحول، وتنمية الأسواق الشاملة، والأعمال التجارية، بما يؤدي إلى إيجاد فرص العمل وتوليد الدخل والقضاء على الفقر في أفريقيا،

وبعد الأطلاع على المذكرة المفاهيمية بشأن إنشاء المركز الأفريقي للامتياز في مجال الأسواق الشاملة 11،

وإذ يضع في اعتباره أن من شأن هذا المركز أن يساهم مساهمة ضخمة في تحقيق خطة عام ٢٠٦٣،

يطلب إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي تعيين خبير استشاري مستقل لإجراء دراسة حدوى بشأن إنشاء المركز وتقديم توصيات بشأن تشغيله واستقلاله المالي وتقديم نتائج دراسة الجدوى إلى الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي للنظر فيها.

القرار ٩٤٩-(د - ٤٩) تقرير الدورة التاسعة لاجتماع لجنة المديرين العامين للإحصاءات

إن مؤتمر الوزراء،

الديرين العامين للإحصاءات، المعقودة في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ في ليبرفيل، ، عن موضوع "ثورة البيانات، والأهداف الإنمائية للألفية وخطة عام ٢٠٦٣"؛

وإذ يعيد التأكيد على أهمية الإحصاءات بوصفها إحدى الأدوات الرئيسية لتلبية الاحتياجات الملحة للدول الأفريقية فيما يتصل بإحداث التحول الاقتصادي والاجتماعي من خلال إتقان صياغة ورصد وتقييم برامج التنمية وسياساتها ومبادراتها، مثل خطة عام ٢٠٦٣؛

وَإِذَ يَلاحظُ مع التقدير ما تقوم به مفوضية الاتحاد الأفريقي والمؤسسات الإقليمية الأخرى من عمل لمواءمة الإحصاءات في أفريقيا؟

١ - يوافق على التوصيات الواردة في تقرير الدورة التاسعة لاجتماع لجنة المديرين العامين للإحصاءات؟

٢ - يدعو مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى العمل بشكل وثيق وفي تعاون مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية وغيرها من الشركاء، للتعجيل بتفعيل المؤسسات الأفريقية للإحصاءات، مثل معهد الاتحاد الأفريقي للتدريب الإحصائي في ياموسوكرو، ومعهد نيلسون مانديلا للإحصاءات التابع للاتحاد الأفريقي في تونس العاصمة؛

٤/ الوثيقة: E/ECA/COE/35/19-AU/STC/FMEPI/EXP/19(II)

٣ - يشجع الدول الأعضاء على تخصيص ٠,٠١٥ في المائة من ميزانيتها لتنمية الإحصاءات؛

٤- يدعو الدول الأعضاء التي لم تصدق على الميثاق الأفريقي للإحصاء إلى القيام بذلك وتنفيذ استراتيجية مواءمة الاحصاءات في أفريقيا.

القرار 0.0-(c-2) تقرير الاجتماع السابع للجنة الاتحاد الأفريقي الفرعية للمديرين العامين لإدارات الجمارك

إن مؤتمر الوزراء،

إذ يبرك الأهداف النهائية لخطة الاتحاد الأفريقي المتعلقة بالتكامل، على النحو المنصوص عليه في المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية، والقانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي وخطة عام ٢٠٣٠ والأهداف العالمية الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة،

وإذ يراعي المقررات والإعلانات الصادرة عن الاتحاد الأفريقي، لاسيما مقرر مؤتمر الاتحاد الأفريقية الأفريقي (XVIII) Assembly/AU/Dec.394 بشأن تعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية والتعجيل بإنشاء المنطقة القارية للتجارة الحرة، الذي اعتمده مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في دورته العادية الثامنة عشرة المعقودة في أديس أبابا يومي ٢٩ و ٣٠ كانون الثاني/يناير المعقودة في مقرره (Assembly/AU/DEC.531(XXIII) بشأن قضايا التجارة المعتمد خلال الدورة العادية الثالثة والعشرين المعقودة في مالابو في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٤،

وَإِذَ يَعْرِبُ عَنِ اقتناعَهُ بِأَنَ إِدَارَاتَ الجَمَارِكُ فِي أَفْرِيقِيا تَضَطَلَعُ بِدُورِ هَامٍ فِي تَحْصِيلُ الإِيرَادَاتَ الحَكُومِية، وحماية المجتمع، وتيسير التجارة المشروعة وجمع الإحصاءات الحيوية لدعم صياغة السياسات،

١ - يطلب إلى الدول الأعضاء مواصلة دعم عمل اللجنة الفرعية في لجنة الاتحاد الأفريقي للمديرين العامين لإدارات الجمارك، نظرا لما لديها من تأثير مباشر على التكامل في القارة.

٢ - يحث الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على توفير الموارد الكافية
 للإدارات الجمركية من أجل تمكينها من إنجاز ولايتها على نحو فعال؛

٣ - يتعهد ببناء قدرات إدارات الجمارك الأفريقية في الجالات ذات الأهمية البالغة بالنسبة لتحصيل الإيرادات، بما في ذلك تيسير التجارة والتكامل؛

- ٤ يؤكل التزامه بتنفيذ التوصيات والسياسات والبرامج المتعلقة بمفهوم النافذة الواحدة، والإدارة المنسقة للحدود وتأمين الترابط بين الأنظمة المحوسبة للتخليص الجمركي وأنظمة المعلومات، وغيرها من تدابير تيسير التجارة، وذلك استنادا إلى أفضل الممارسات الدولية؟
- و يطلب إلى الشركاء والمنظمات الدولية الأخرى مواصلة دعم تنفيذ مبادرات التكامل الإقليمي في أفريقيا، وبرنامج تعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية؟

تعهد بتعزيز فعالية إدارات الجمارك في أفريقيا.

القرار ٥١-(د -٤٩) تمويل الحماية الاجتماعية في أفريقيا

إن مؤتمر الوزراء،

إذ يشير إلى أهداف خطة عام ٢٠٦٣ وخطة تنفيذ سنواتما العشر الأولى المتعلقة بتحقيق الضمان الاجتماعي والحماية الاجتماعية للجميع، وإلى أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وَإِذَ يَأْخِلُ فِي الْاعتبار إطار السياسة الاجتماعية لأفريقيا، ويرى أن تمويل الحماية الاجتماعية طويل الأجل ينبغي أن تكفله موارد وطنية تحكمها بنود محددة وشفافة في الميزانية،

وإذ يأخا في الاعتبار أيضا الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، والميثاق الأفريقي لحقوق الإنساء وكبار السن والبروتوكولات الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهه وبروتوكولاتهما الإضافية الخاصة بالنساء وكبار السن والبروتوكولات التي يجري إعدادها بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة وحقوق المواطنين في الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي،

وإذ يشير إلى إعلان أديس أبابا بشأن الحماية الاجتماعية لتحقيق التنمية الشاملة للجميع، أنشاء الوكالة الأفريقية لتنمية القدرة على مواجهة المخاطر لتوفير الحماية لأكثر الفئات السكانية ضعفا إزاء الكوارث الطبيعية؟

وإذ يقر ويشيد بالجهود الكبيرة التي تبذلها الدول الأعضاء لوضع سياسات وبرامج للحماية الاجتماعية، ومن ثم تحسين مخصصاتها من الميزانية واستحداث آليات مبتكرة للتمويل، مع شعوره بقلق بالغ من أن أفريقيا هي أدبى مناطق العالم من حيث مستوى الإنفاق على الحماية الاجتماعية،

وإذ يشعر بالانزعاج من أن نظم الضمان الاجتماعي الرسمية لا تغطي إلا من ١٠ إلى ٢٥ في المائة في المتوسط من القوة العاملة في القارة كما أنها لا تغطي معظم العاملين في الاقتصاد غير الرسمي والقطاعات الريفية،

وإدراكا منه للحاجة إلى سياسة مالية عادلة ومخصصات كافية وشفافة من الميزانية تدعم الإنفاق على الحماية الاجتماعية باعتبار ذلك يشكل وسيلة للحد من أوجه التفاوت والقضاء على الفقر وبناء التماسك الاجتماعي،

- ۱ يوافق على تشجيع ودعم التطبيق التدريجي لتعميم الحماية الاجتماعية كأداة رئيسية لمساعدة الحكومات على بناء اقتصادات قوية تكفل تحقيق التنمية المستدامة والشاملة للجميع كوسيلة لتحقيق السلام الدائم؛
- ٢ يتعهد بالعمل مع الجهات المعنية على الصعيدين الوطني والإقليمي ومع الشركاء الدوليين لوضع سياسات واستراتيجيات تتضمن أهداف الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي الواردة في خطة تنفيذ السنوات العشر الأولى من خطة عام ٢٠٦٣؛
- ٣ يوافق على النظر في وضع أهداف إنفاق على الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي، ويتعهد بزيادة تعبئة الموارد المحلية الفعالة، من حلال الإصلاحات الضريبية وأشكال التمويل المبتكرة التي يمكن أن توفر الحيز المالي المطلوب لزيادة الاستثمارات في الحماية الاجتماعية في أفريقيا؛
- 5 يوافق أيضا على دعم الإصلاحات اللازمة لتعزيز القدرات الفنية والهياكل الأساسية والمؤسسية للوزارات المسؤولة عن الحماية الاجتماعية، لتيسير الحوار الوطني، بما في ذلك مع أرباب العمل والعمال ولدعم الوكالة الأفريقية لتنمية القدرة على مواجهة المخاطر في مجال إدارة الكوارث الطبيعية، ، بما في ذلك رفع مستوى تغطيتها للفئات الأكثر ضعفا؛
- و سيعها بالتركيز على توسيع نطاق النظم الوطنية للحماية الاجتماعية لكي تشمل الجميع، ويوافق على أنه يمكن مؤقتا الاستعانة بمزيج من التأمين المتناهي الصغر وسياسات التمويل المتناهي الصغر باعتبار ذلك أحد الخيارات الممكنة لتوسيع نطاق الضمان الاجتماعي ليشمل الفئات المستثناة في أوساط العمال في القطاع غير الرسمي والقطاع الريفي؛
- 7 يدعو الشركاء الدوليين للمساعدة في تقييم وتعزيز مختلف الخيارات السياساتية المتاحة لتمويل الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي، والدولَ الأعضاء إلى الاستفادة من مبادرات إلغاء الديون؟

٧ - يوافق على إنشاء آلية مشتركة لمتابعة تنفيذ هذا القرار مع لجنة الاتحاد الأفريقي الفنية المتخصصة للتنمية الاجتماعية والعمالة والتوظيف.

القرار ٢ ٥ ٩ - (د - ٤٩) برنامج السنوات الخمس الأولى ذو الأولوية لتنفيذ الإعلان وخطة العمل بشأن العمالة والقضاء على الفقر والتنمية الشاملة

إن مؤتمر الوزراء،

إلى الإعلان وخطة العمل بشأن العمالة والقضاء على الفقر والتنمية الشاملة، ١٥ ويحيط علما ببرنامج السنوات الخمس الأولى ذي الأولوية لتنفيذ الإعلان وخطة العمل،

وَإِفَ يَقُر بأن الإعلان وخطة العمل يمثلان سياسات جوهرية لتحقيق تطلعات خطة عام ٢٠٦٣ المتمثلة في أفريقيا تنعم بالازدهار استنادا إلى نمو شامل للجميع وتنمية مستدامة،

وَإِذَ يَشْيِرُ إِلَى قَرَارِه ٨٧٢ (د-٤٣)، بشأن تعزيز النمو المستدام بمعدلات عالية من أجل خفض البطالة في أفريقيا، الذي اعتمده في اجتماعاته المشتركة الثالثة التي عُقدت في ليلونغوي في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٠.

وإذ يساوره بالغ القلق إزاء استمرار ارتفاع مستويات البطالة والعمالة الناقصة والفقراء العاملين، وإزاء التأثير السلبي للبطالة على الفئات الضعيفة في القارة، مثل الشباب والنساء وكبار السن وذوي الإعاقة،

وإذ يشعر بالانزعاج إزاء ضعف التقدم المحرز نحو تقليص الفحوة الإنتاجية بين أفريقيا وغيرها من المناطق النامية من العالم، والمنافسة التي تطرح عقبات كبيرة أمام تحقيق السياسات القارية المفضية إلى التصنيع والزراعة عالية الإنتاجية؟

وَإِذَ يَدُوكُ الحَاجة إلى تحسين نوعية ومستوى تمويل سياسات العمالة والحماية الاجتماعية في القارة من أجل تعزيز التماسك الاجتماعي، والحد من أوجه التفاوت والقضاء على الفقر،

وقد نظر في أهداف وغايات خطة تنفيذ السنوات العشر الأولى من خطة عام ٢٠٦٣ فيما يخص العمالة، والحماية الاجتماعية، والضمان الاجتماعي، والقضاء على الفقر والإنتاجية وما يتصل بذلك من بين أهداف ومؤشرات خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠،

1 2 7

[°]اوثيقة الاتحاد الأفريقي (XXIV) ما وثيقة الاتحاد الأفريقي

وقد نظر أيضا في الأحكام ذات الصلة الواردة في خطة تنفيذ السنوات العشر الأولى لخطة عام ٢٠٦٣، فيما يخص عمليات تمويل تنفيذ السياسات القارية ورصدها وتقييمها، لا سيما الإعلان وخطة العمل بشأن العمالة والقضاء على الفقر والتنمية الشاملة، على الصُّعد الوطني والإقليمي والقاري،

- 1 يتعهد بإدماج الإعلان وخطة العمل بشأن العمالة والقضاء على الفقر، وبرنامج السنوات الخمس الأولى ذي الأولوية في نظم التخطيط الوطنية والإقليمية الطويلة الأجل والمتوسطة والقصيرة الأجل، وذلك باستخدام ما يتناسب من أهداف خطة تنفيذ السنوات العشر الأولى من خطة عام ٢٠٦٣، ومجالاتها ذات الأولوية وغاياتها، وما يتصل بذلك من مصفوفة المعلومات المرجعية.
- ٢ يدعو مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى العمل مع الدول الأعضاء والجماعات
 الاقتصادية الإقليمية على تقديم المساعدة والدعم لوضع خطط وطنية وإقليمية في ٢٠١٦
 ٢٠١٧.
- ٣ يتعهد باستقطاب الشركاء الدوليين لدعم جهود مفوضية الاتحاد الأفريقي، والدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية الرامية إلى النهوض بإيجاد فرص العمل اللائقة، وسبل الحصول على الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي، وهجرة العمالة والتماسك الاجتماعي؛
- يتعهد أيضا بزيادة موارد الميزانية المخصصة لسياسات العمالة زيادة كبيرة وكافية، والعمل مع الشركاء الدوليين لإدراج العمالة ضمن أولويات التنمية، وفقا لروح إعلان باريس بشأن فعالية المعونة وبرنامج عمل أكرا.
- o يلم مفوضية الاتحاد الأفريقي، تمشيا مع مبادئ التمويل الواردة في خطة عام ٢٠٦٣، إلى التعجيل بإنشاء صندوق للعمالة والتماسك الاجتماعي باعتبار أن ذلك الصندوق يشكل آلية التمويل المتفق عليها للإعلان وخطة العمل، وأن تقدِّم له اقتراحا عن إنشاء هذا الصندوق في الاجتماع المقبل لمؤتمر الوزراء، في آذار/مارس ٢٠١٧.
- تعهد بتعزيز التعاون مع الوزارات الأفريقية المعنية بالعمل، وهجرة العمالة،
 والتوظيف والحماية الاجتماعية، بشأن عمليات التخطيط والتمويل.

القرار ٣ ٩ ٩ - (د - ٤٩) نظم العناوين والرموز البريدية في أفريقيا وكهربة مكاتب البريد ووصلها إلكترونيا في المناطق الريفية في أفريقيا

إن مؤتمر الوزراء،

إذ يأخذ في الاعتبار إعلان أديس أبابا لعام ٢٠١٠ بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أفريقيا: تحديات وآفاق التنمية، الذي اعتمده مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في دورته العادية الرابعة عشرة، المعقودة في أديس أبابا في ٢ شباط/فبراير ٢٠١٠،

وَإِفْ يَشْيِرُ إِلَى مَقْرَرَاتَ الجُمْلُسُ التَّنْفَيْذِي للاتحاد الأَفْرِيقِي ٤٣٥ (د-١٣)، و٥٤٥ (د-٢)، و٠٠٠)، و٠٠٠)، و٠٠٠)، و٠٠٠ (د-٢٨) بشأن التنمية المستدامة لقطاع البريد في إفريقيا،

وإذ يشير أيضا إلى الدور الهام لنظم العناوين والرموز البريدية في التكامل الاجتماعي والتنمية الاقتصادية، وعلى وجه الخصوص، حق كل فرد في أن يكون له عنوان، إلى جانب الحاجة إلى تيسير التوزيع الفعال للسلع والخدمات الأساسية،

وإذ يحيط علما بتقارير مفوضية الاتحاد الأفريقي بشأن المبادئ التوجيهية المتعلقة بنظم العناوين والرموز البريدية في أفريقيا وكهربة مكاتب البريد ووصلها إلكترونيا في المناطق الريفية في أفريقيا في إطار الاستفادة من الشبكات البريدية. لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة،

وإف يشاد على ما تنطوي عليه الشبكات البريدية في المناطق الريفية من إمكانيات للمساهمة في معالجة فحوات الهياكل الأساسية وتوفير حلول عملية لاحتياجات السكان في المناطق الريفية في مجال الاتصالات، والحصول على الخدمات المالية والخدمات الحكومية والخدمات اللوجستية، وذلك بمدف المساهمة في بلوغ الأهداف الإنمائية المستدامة وتحقيق خطة عام ٢٠٦٣،

وَإِذَ يَلاحظُ التغيّرات العالمية في مجال تطوير تكنولوجيات جديدة، وظهور البدائل، واحتدام المنافسة، واستحداث أطر تنظيمية، وسياسات وقوانين جديدة تؤثر على الصناعة البريدية،

وإذ يلاحظ أيضا إلى الأثر السلبي لفجوة الهياكل الأساسية الآخذة في الاتساع على حياة سكان الأرياف من حيث الإقصاء المالي، وتكلفة التحويلات المالية، والفجوة الرقمية وفجوة الاتصالات، ومحدودية فرص حصولهم على الخدمات الحكومية والافتقار إلى الفرص الاقتصادية، نظرا لمحدودية فرص حصول سكان الريف على القروض وقلة المعلومات المتاحة لهم عن الأسواق الخارجية،

وإذ يلاحظ كذلك توافر المزيد من الأدلة على الدور الكبير الذي يمكن أن تضطلع به الشبكات البريدية في الاندماج الاجتماعي، والرقمي والمالي،

وإذ يؤكد حاجة الشبكات البريدية إلى استخدام النطاق العريض ونشر تكنولوجيا معلومات واتصالات متقدمة من أجل ما يكفي من فرص الحصول على الخدمات المالية الأساسية وغيرها من الخدمات،

واقتناعا منه بأن مشروع كهربة مكاتب البريد ووصلها إلكترونيا في المناطق الريفية في أفريقيا من خلال إنشاء مراكز اتصالات في قلب المجتمعات المحلية من شأنه أن يزيد من فرص حصول سكان الريف على شبكة الإنترنت وخدمات الأعمال التجارية،

- ١ يقرر منح الأولوية لنظم العناوين والرموز البريدية وإدراجَها في خطط التنمية الوطنية كجزء من الهياكل الأساسية اللازمة لزيادة فرص الحصول على الخدمات الأساسية؟
- ٢ يشجع الدول الأعضاء التي تقوم بتنفيذ هذه المشاريع على إبداء الالتزام السياسي الضروري، وإعطاء الأولوية في التنفيذ للتنسيق الداخلي الفعال وإيجاد حل لتحديات تمويل المشاريع قبل بدء أي مشروع،
- ٣ يدعم تنفيذ اتحاد البريد الأفريقي لمشروعه بشأن العناوين والرموز البريدية
 على نطاق القارة،
- يدعو الدول الأعضاء، لاسيما البلدان الرائدة الثلاثة عشرة التي بادرت،
 بمشروع كهربة مكاتب البريد ووصلها إلكترونيا في المناطق الريفية في أفريقيا، أن تتولي بنفسها زمام
 الأمور وأن تدجحه في خططها واستراتيجياتها الإنمائية الوطنية؛
 - o يشجع الدول الأعضاء الأخرى على الانضمام إلى المشروع؛
- 7 يحث الدول الأعضاء على استكشاف مصادر تمويل متعددة، مثل الميزانيات الوطنية وصناديق الخدمة الشاملة، والشراكات بين القطاعين العام والخاص والشركاء الإنمائيين الدوليين، وذلك بمدف ضمان التنفيذ الناجع للمشروع؛
- ٧ يدعو المانحين إلى دعم تنفيذ مشروع ينظم العناوين والرموز البريدية،
 وكهربة مكاتب البريد ووصلها إلكترونيا في المناطق الريفية، وتخصيص موارد مالية لكفالة تنفيذهما؟
- ٨ يطلب من مفوضية الاتحاد الأفريقي، بالتعاون مع اتحاد البريد الأفريقي،
 تقديم تقرير إلى أجهزته المختصة عن تنفيذ كلا المشروعين.

المرفق الثالث: تقرير لجنة الخبراء المشتركة

مقدمة

1- عُقد في سياق الاجتماعات السنوية المشتركة التاسعة للجنة الاتحاد الأفريقي الفنية المتخصصة للشؤون المالية والنقدية والتخطيط والتكامل الاقتصادي ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين اجتماع لجنة الخسبراء المشتركة الذي استضافته أديس أبابا في الفترة من ٣١ آذار/مارس إلى ٣ نيسان/أبريل ٢٠١٦.

الجزء الأول

أولا - افتتاح الاجتماع [البند ١ من حدول الأعمال]

ألف- الحضور

٢- حضر الاجتماع ممثلو الدول الأعضاء التالية: إثيوبيا، وإريتريا، وأنغولا، وأوغندا، وبنن، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وتشاد، وتوغو، وتونس، والجزائر، وجزر القمر، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، وجنوب السودان، وجيبوتي، ورواندا، وزامبيا، وزمبابوي، والسنغال، وسوازيلند، والسودان، وسيراليون، وسيشيل، والصومال، وغابون، وغامبيا، وغانا، وغينيا، وغينيا الاستوائية، وغينيا - بيساو، والكاميرون، وكوت ديفوار، والكونغو، وكينيا، وليبريا، وليبيا، وليسوتو، ومالي، ومدغشقر، ومصر، والمغرب، وملاوي، وموريتانيا، وموريشيوس، وموزامبيق، وناميبيا، والنيجر، ونيجيريا.

٣- وحضر ممثل عن الصحراء الغربية بوصفها عضواً منتسباً.

3- وحضر بصفة مراقبين ممثلو الدول التالية الأعضاء في الأمم المتحدة: الاتحاد الروسي، والأرجنتين، وإسبانيا، وأستراليا، والإمارات العربية المتحدة، وإكوادور، وألمانيا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وأيرلندا، والبرازيل، وبلجيكا، وبنغلاديش، وتركيا، وجمهورية كوريا، والدانمرك، والسويد، وسويسرا، وشيلي، والصين، وفرنسا، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وفنلندا، وكازاخستان، وكندا، وكوبا، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان.

٥- وحضر ممثل عن دولة فلسطين بوصفها دولة مراقبة غير عضو في الأمم المتحدة.

7- وحضر ممثلو الجماعات الاقتصادية الإقليمية التالية: جماعة شرق أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا.

٧- وكانت هيئات الأمم المتحدة ووكالاتما المتخصصة التالية ممثلة كما يلي: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة العمل الدولية، والمنظمة الدولية للهجرة، والاتحاد الدولي للاتصالات، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز، ومكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة للمساواة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة للمساواة للمستوطنات البشرية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والبنك الدولي، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة الدولية.

٨- وحضر ممثلو المنظمات الحكومية الدولية والإقليمية التالية: مصرف التنمية الأفريقي، وجامعة الدول العربية، ووكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

9- وحضر بصفة مراقبين ممثلو المنظمات التالية: فرع إثيوبيا لمنظمة المعونة الدولية ، وشركة أدفكتاس، ومركز أفاي للتشخيص الطبي، وشراكة منتدى أفريقيا، والمؤسسة الأفريقية لبناء القدرات، ومجلة ''ذي آفريكان أيكونومست'' ، والمنتدى الأفريقي لإدارة الضرائب، وشركة ''أغريديفكو ''، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، ومبادرة الإصلاح العربي، ومجموعة هايواي الصينية المحدودة، ومجلس الأعمال الصيني الأفريقي للتنمية، وشركة تشونغشنغ هايفو للتكنولوجيا الطبية، وشركة ''كونسولتينغ ديفلوبمنت أسوشياتس''، وشركة دير حيت الطبية، وشركة ''أيكنوسيرب للاستشارات المحدودة العامة''، ومنظمة مكافحة زحف

الصحراء، ومبادرة الشفافية في صناعة الألبسة، والتحالف العالمي للتحصين واللقاحات، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، والمؤسسة العالمية للنمو الأخضر، ورابطة الشباب المفكرين في الحفاظ على البيئة، والشبكة الأفريقية للنموض بالشباب، قاعدة بيانات الموارد العالمية – أريندال، والمركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة، والاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة، والاتحاد الدولي للنقل البري، وشركة جيانغسو للتكنولوجيات الأحيائية، والمنظمة المتعددة القطاعات المعنية بالنموض بالأمومة والطفولة، المنجامعة الدول العربية، ومنظمة الطاقة الزرقاء، ومنظمة وَنكامْبِين (الحملة الواحدة)، ومنظمة أوكسفام، والغرفة الأفريقية للتجارة والصناعة، وفريق بوكن، والشبكة الأفريقية لواقع المعونة، ومنظمة الروتاري الدولية، وشركة سانباو للمستحضرات العيدلانية، ومنظمة إنقاذ الطفولة، وشركة شابورجي بالونجي، ومكتب أفريقيا لشبكة العدالة الضريبية، وجريدة "تاعز أوف زامبيا"، وأمانة منظمة الشفافية الدولية، ومعهد أوبونتو لتأهيل القادة، وشركة "أب بيت" للتسويق، وشركة "وايدواي سينو ستار" للاستثمار، والمنظمة الدولية للرؤية العالمية، وشركة ووهو كانغي للمستحضرات الصيدلانية، ومجموعة يوعي.

باء - البيانات الافتتاحية

• ١- ترأست الجلسة الافتتاحية للاجتماعات السنوية المشتركة التاسعة للجنة الاتحاد الأفريقي الفنية المتخصصة للشؤون المالية والنقدية والتخطيط والتكامل الاقتصادي، ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين السيدة نعيمة عزيز، سفيرة جمهورية تنزانيا المتحدة، نيابة عن السيد هميسي موينييمفوا، رئيس مكتب لجنة الخبراء المشتركة المنتهية ولايته، ونائب وزير المالية والتخطيط في جمهورية تنزانيا المتحدة.

11- وقد قاطع ممثلو المغرب الملاحظات الافتتاحية التي كانت تدلي بها الرئيسة مطالبين بتأجيل الاجتماع على أساس أنهم تلقوا برنامج العمل ووثائق المؤتمر ذات الصلة يوم ١٦ آذار/مارس ٢٠١٦ وهو ما يتعارض مع شرط الإثنين وأربعين يوماً المسبقة المنصوص عليها في النظام الداخلي للجنة الاقتصادية لأفريقيا. وقد اعترضوا أيضا على شكل الاجتماع مطالبين بتعليق المداولات إلى أن يتم التوصل إلى توافق فيما بين البلدان الممثلة في الاجتماع. وقد أعرب ممثلو السنغال عن موافقتهم على طرح المغرب. بعد ذلك طلب ممثلو أوغندا توضيحا بشأن الإجراءات المتلعقة بعقد الاجتماعات السنوية المشتركة. فأجابت رئيسة الدورة بأنه في ظل غياب إجراءات مشتركة متفق عليها بين الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا لا يعد تأخر

الأمانة في إرسال وثائق المؤتمر من الخطورة بحيث يبرر تأجيل الاجتماع. وخلال المناقشة التي تلت ذلك، تناول ممثلو ليبيريا وجنوب أفريقيا وأوغندا الكلمة وقالوا إنه بالرغم من صحة الشواغل التي أعرب عنها المغرب، فإن الاجتماع يجب أن يتواصل على النحو المقرر له. فاقتُرح أن يجري تناول مسألة وضع إجراءات مشتركة كبند من بنود جدول أعمال هذا الاجتماع أو تُناقش في اجتماع آخر، وأن تُتخذ ترتيبات بحيث يتمكن ممثلو المغرب من مناقشة شواغلهم بالتفصيل. وبما أنه لم تُثر أية اعتراضات جوهرية، واصلت رئيسة الجلسة إلقاء كلمتها الافتتاحية.

11- ورحبت رئيسة الجلسة في كلمتها الافتتاحية بجميع المشاركين في الاحتماعات السنوية المشتركة التاسعة شاكرةً حكومة وشعب إثيوبيا على الاستقبال الحار الذي حظي به جميع الضيوف في أديس أبابا. وأشادت أيضا برئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي، نكوسازانا دلاميني زوما، وبالأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا، كارلوس لوبيس، على الترتيبات التنظيمية الممتازة. واستطردت قائلة إن موضوع مؤتمر الوزراء لعام ٢٠١٦: "نخو نهج متكامل ومتسق فيما يخص التنفيذ والرصد والتقييم لخطة عام ٢٠٦٣ وأهداف التنمية المستدامة "يستند إلى مداولات مؤتمر الوزراء المعقود في عام ٢٠١٥ والتوصيات الصادرة عنه بشأن الموضوع: "تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ والتوصيات الصادرة عنه بشأن الموضوع: "تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وأهداف التنمية لاعتماد إطار عمل مشترك لتنفيذ ورصد وتقييم خطة عام ٢٠٦٣ وأهداف التنمية المستدامة. وأكدت أن نجاح كل من خطة عام ٢٠٦٣ وأهداف التنمية المستدامة. وأكدت أن نجاح كل من خطة عام ٢٠٦٣ وأهداف التنمية المستدامة والإبلاغ التي تستند إلى إحصاءات موثوقة. وأضافت أن من شأن ذلك في التخطيط والإبلاغ التي تستند إلى المسامل للجميع والمستدام الذي تشتد الحاجة إليه المقابل أن يُعجِّل بالتحول الهيكلي الشامل للجميع والمستدام الذي تشتد الحاجة إليه القارة.

۱۳ - وبعد ذلك أدلى بكلمات افتتاحية كلُّ من أنتوني ماروبينغ، مفوض الشؤون الاقتصادية لمفوضية الاتحاد الأفريقي؛ وعبد الله حمدوك، نائب الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ وأدماسو نَبَبَه، المدير بوزارة المالية والتعاون الاقتصادي في إثيوبيا.

\$ 1- وقد شكر السيد ماروبينغ في كلمته الخبراء على حضورهم في وقت تشهد فيه القارة صعوبات اقتصادية، وأشار إلى أن الاجتماع يتيح فرصة ثمينة لتبادل وجهات النظر والخبرات واتخاذ قرارات بشكل جماعي للمضي قُدما. ثم سلط الضوء على الخفاض الطلب على السلع الأساسية وتراجع أسعارها، وهو ما أدى إلى حدوث انخفاض في الإنتاج وزيادة في البطالة وانخفاض في الدخل وأفضى إلى تآكل الأوعية

الضريبية وانخفاض المبادلات الخارجية؛ كما تحدث عن الجفاف المزمن الشديد الحدة لما له من تأثير على الإنتاج الزراعي وعلى تعطّل الإمدادات من الطاقة الكهرومائية والمياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي؛ وأشار إلى الفيضانات التي شردت الناس ودمرت الهياكل الأساسية وتسببت في انتشار الأمراض التي تنتقل عن طريق المياه؛ وإلى ارتفاع قيمة دولار الولايات المتحدة، الذي أسفر عن حدوث طفرة في حجم الديون الخارجية المقوّمة بالدولار وزاد من التوترات الناجمة عن التضخم. وذكر أن هذه العوامل أدت مجتمعةً إلى حدوث اختلالات مالية واقتصادية كلية، وإلى مراجعة معدلات النمو نحو الانخفاض، وانحسار التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وزيادة مستويات الفقر. وسلط المتحدث الضوء، في هذا السياق، على أهمية المائدة المستديرة الوزارية التي ستُعقد خلال المؤتمر بشأن موضوع: "دراسة تأثير الجفاف والفيضانات وهبوط أسعار السلع الأساسية في أفريقيا".

01- وأشار أيضا إلى أن عام 10، 7، الذي اتُخذت خلاله مبادراتٌ عالمية رئيسية مثل خطة عمل أديس أبابا المنبثقة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية وأهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، شهد اعتماد الاتحاد الأفريقي خطة عام 7، 7 وخطة تنفيذ السنوات العشر الأولى المتصلة بها؛ وسلّط الضوء على النهج الشامل من القاعدة إلى القمة الذي جرى من خلاله صوغ خطة عام 7، 7 وخطة تنفيذ السنوات العشر الأولى. ولاحظ أن خطة عام 7، 7 تشكل إطارا ذا أهمية جاء في الوقت المناسب لزيادة القدرات الإنتاجية، وتعزيز القدرة التنافسية، وتشجيع التويع، وتوليد القيمة المضافة، وتشجيع التجارة بين البلدان الأفريقية، وتمكين القارة من المشاركة بفعالية في سلاسل القيمة العالمية.

17- وفي الختام، حثّ الخبراء على اعتماد نهج متكامل ومتسق لتنفيذ ورصد وتقييم خطة عام ٢٠٦٣ وأهداف التنمية المستدامة، على النحو الذي أوصت به لجنة التنسيق المشتركة لكبار المسؤولين التنفيذيين من مفوضية الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي و مؤسسة بناء القدرات الأفريقية في اجتماعها لعام ٢٠١٦، وعلى النحو الذي يتوقع أن توصي به آلية التنسيق الإقليمي لأفريقيا في اجتماعها المقبل المقرر عقده في نيسان/أبريل

1 / 1 - أما السيد حمدوك، فقد أشار في كلمته الافتتاحية إلى أن خطة عام ٢٠٦٣ وأضعت واعتمدت من خلال عملية تشاورية بين الشعوب الأفريقية والمؤسسات الأفريقية وقيادة القارة. وذكر أن أفريقيا تواجه اليوم عمليتين مترابطتين هما: خطة عام

7.٦٣ وخطة تنفيذ السنوات العشر المتصلة بما على المستوى القاري، والانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى العالمي. وشدد المتحدث على أن الفهم المشترك لهذين الإطارين القاري والعالمي، بما في ذلك أهميتهما لخطط التنمية الوطنية فضلا عن العلاقة بين الخطتين، سيكون له أثر بالغ في تنفيذهما على نحو فعال. وأضاف أن هذا الفهم سيتيح فرصة لتنفيذ الخطتين دون إثقال كاهل واضعي السياسات بأطر تنمية متعددة، وسيقلل في الوقت ذاته من تحديات التنسيق ذات الصلة. وقال إن من شأنه أيضا أن يكفل تقاسم الفوائد على نطاق واسع، بغية الحدّ من الفقر ورفع مستويات المعيشة لجميع الأفريقيين.

11 - وفي هذا السياق، ذكر بأن عدد الأفريقيين الذين يعيشون في فقر مطلق لا يزال مرتفعا وبأن انعدام المساواة لا يزال مدعاةً للقلق البالغ، إذ إن النمو في العديد من البلدان الأفريقية لم يكن شاملا للجميع. ومن ثمّ ينبغي أن يضيف الإطاران زخماً إلى الجهود الحالية التي تُبذل من أجل إحداث التحول الهيكلي في أفريقيا وتعزيز التجارة وإيجاد فرص العمل وزيادة دخل الأفراد في أفريقيا من خلال تنويع المنتجات وإضافة القيمة واستناداً إلى التصنيع. وأردف قائلا إنه ينبغي للبلدان الأفريقية أن تسعى لتعزيز التحارة فيما بينها من خلال تعزيز التكامل الإقليمي، وتخفيض تكلفة التجارة، وإيجاد التزام قوي بإنشاء منطقة قارية للتجارة الحرة. وأشار إلى ضرورة النظر في خضرنة التحول الاقتصادي في أفريقيا لتحنب الأخطاء التي ارتكبتها الدول المتقدمة النمو وبناء قدرة المفاوضين الأفريقيين على تأمين أفضل الصفقات لمواردهم الطبيعية.

9 - وفي الختام، دعا السيد حمدوك إلى مواصلة تقديم الدعم للأنشطة الدعوية التي يقوم بما رئيس الفريق الرفيع المعني بالتدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا، السيد ثابو مبيكي، معرباً عن تطلعه إلى إجراء مناقشات مثمرة خلال مؤتمر الوزراء الحالي.

• ٢- أما السيد نَبَّه، الذي تحدث نيابة عن السلطات الاتحادية لبلاده، فقد رحب بالوفود المشاركة في الاجتماع. وسلط الضوء على أداء النمو الاقتصادي الملحوظ في أفريقيا في السنوات الأخيرة وعلى التحديات التي تواجه القارة، وأكد على الحاجة إلى استكشاف خيارات جريئة تفضي إلى التحول من أجل تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة والشاملة للجميع. كما شدّد على ضرورة الاستفادة من أوجه التآزر والتكامل بين أطر التنمية العالمية والإقليمية على المدى الطويل لتيسير تحقيق تطلعات القارة إلى التحول الهيكلي. وأكد أنه إذا أريد تحقيق هذه الغاية، فمن الأهمية بمكان أن تقوم البلدان بتنفيذ الخطتين بطريقة متسقة ومتكاملة.

71- وتناول المتحدث كيفية تنفيذ البلدان الأفريقية الخطط العالمية والقارية ورصدها إياها، فشدّد على التقارب الكبير الموجود بين خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، حيث إن الأخيرة تضمنت العديد من تطلعات أفريقيا على غو ما بيّنها الموقف الأفريقي الموحد بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وبحدف تخفيف العبء على الهياكل الوطنية وضمان الاتساق في عمليات التنفيذ والمتابعة والاستعراض، ودعا إلى وضع إطار نتائج متكامل يضم خطتي التنمية القارية والعالمية معا.

77- ثم تطرق لتحربة إثيوبيا في دمج وتعميم أطر التنمية العالمية والقارية في خطتها للتنمية الوطنية، فأشار إلى أن العملية تطلبت إجراء مشاورات مكثفة مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، وتعزيز وضع السياسات والقدرات الإحصائية، والمشاركة الفعالة من جانب المؤسسات دون الوطنية. وقال إنه يتوقع أن يتيح المؤتمر الفرص لتبادل الخبرات، لاسيما بشأن الكيفية التي يمكن بها دمج الاستدامة في خطط التنمية الوطنية، وهو أمر بالغ الأهمية للتنفيذ الناجح لخطط التنمية العالمية والقارية.

77- وفي الختام، شدّد على أنه سيكون لمداولات مؤتمر الوزراء تأثير كبير على جهود أفريقيا لضمان اتباع نهج متكامل ومتسق لتنفيذ ورصد وتقييم خطة عام ٢٠٦٣ وأهداف التنمية المستدامة. وأكد استمرار بلده في الالتزام بتنفيذ كلتا الخطتين، بما أنهما تشتركان في هدف تغيير حياة سكان القارة البالغ عددهم مليار شخص نحو الأفضل.

ثانياً - انتخاب أعضاء المكتب وإقرار جدول الأعمال وبرنامج العمل [البند ٢ من جدول الأعمال]

٢٢ - انتخبت لجنة الخبراء بالإجماع البلدان التالية كأعضاء لمكتبها الجديد:

الرئيس: جنوب أفريقيا (الجنوب الأفريقي) النائب الأول للرئيس: جمهورية الكونغو الديمقراطية (وسط أفريقيا) النائب الثاني للرئيس: الجزائر (شمال أفريقيا) النائب الثالث للرئيس: كوت ديفوار (غرب أفريقيا) المقرر: أوغندا (شرق أفريقيا)

٥٧- وأدلى رئيس المكتب الجديد ببيانه. ثم أقرت اللجنة المشتركة بعد ذلك جدول الأعمال الآتي، على أساس جدول الأعمال المؤقت الذي وُزع ووفقاً للتعديلات التي أدخلت عليه:

١- افتتاح الاجتماع

٢- انتخاب أعضاء المكتب وإقرار جدول الأعمال وبرنامج العمل

٣- لمحة عامة عن التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها أفريقيا
 مؤخراً

٤- تقييم التقدم المحرز في مجال التكامل الإقليمي في أفريقيا

٥- عرض عن موضوع الاجتماعات السنوية المشتركة التاسعة: "نحو نفج متكامل ومتسق فيما يخص التنفيذ والرصد والتقييم لخطة عام ٢٠٦٣ وأهداف التنمية المستدامة"

٦- مسائل مختارة تتعلق بالتنمية الاجتماعية

٧- حالة التنمية الإحصائية في أفريقيا

٨- المسائل النظامية: اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

٩- المسائل النظامية: مفوضية الاتحاد الأفريقي

١٠ - تاريخ وموضوع الاجتماعات السنوية المشتركة العاشرة

١١- مسائل أخرى

١٢- النظر في مشروع تقرير لجنة الخبراء المشتركة واعتماده والنظر في مشاريع القرارات والتوصية بإقرارها

١٣- اختتام الاجتماع

77- وواصل ممثلو المغرب إثارة الاعتراضات بشأن شكل المؤتمر. فاعترضوا أيضا على مشاركة الصحراء الغربية، التي يظنون انها لا تتفق مع قواعد الامم المتحدة. وردا على ذلك، أبلغ الرئيس المشاركين بأن اختصاصات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ونظامها الداخلي، إحدى الهيئات الفرعية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، على

النحو الذي اعتمده المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٢٧١-ألف (د-٢٥) المؤرخ ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٥٨، تنص على أن الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي الواقعة في القارة الأفريقية بأسرها أعضاء منتسبون في اللجنة. وقال إن الأمم المتحدة تعتبر الصحراء الغربية إقليما لا يتمتع بالحكم الذاتي بمقتضي الفصل الحادي عشر من ميثاق الأمم المتحدة. ولذلك، فإن الصحراء الغربية تشارك في جلسات واجتماعات اللجنة على أساس عضويتها في اللجنة بالانتساب، وفقاً لقواعد الأمم المتحدة، وممارستها وإجراءاتما وتمشياً مع مختلف الآراء والمواقف القانونية التي أصدرها مكتب الشؤون القانونية وكذلك وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢١/٣٤ المؤرخ ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٩٧٩، وخاصة الفقرة ٧ من المنطوق التي تنص على أن الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب هي "ممثل شعب الصحراء الغربية". وقال إن هذا الموقف لم يتغير بالنسبة للأمم المتحدة.

الجزء الثاني

سرد وقائع الاجتماع

ثالثاً لمحة عامة عن التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها أفريقيا مؤخرا [البند ٣ من حدول الأعمال]

ألف – العرض

٧٧- قدم ممثل الأمانة لمحة عامة عن التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها أفريقيا مؤخرا، ركز خلالها على الرسائل الرئيسية التي وردت في التقرير المعد عن هذه التطورات والمتضمّن في الوثيقة (ΕΕCA/COE/35/2- AU/STC/FMEPI/EXP/2(II). وأشار إلى أنه رغم التباطؤ الذي شهده الاقتصاد العالمي، لا يزال النمو في أفريقيا قويا نسبيا وسيبقى إيجابيا في المدى المتوسط، مرتكزا في ذلك على الطلب المحلي والتحسُّن في إدارة الاقتصاد الكلي وزيادة الإنفاق الحكومي وتنويع علاقات التجارة والاستثمار. وأضاف أنه بالرغم من ذلك لا تزال هناك مخاطر داخلية وخارجية، بما في ذلك الانتعاش العالمي الضعيف، وانخفاض أسعار السلع الأساسية، وتشديد السياسة النقدية في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، والصدمات المرتبطة بالطقس، وعدم الاستقرار السياسي والأمني. وقال إن أفريقيا تحرز كذلك تقدما مطردا نحو تحقيق أهداف الجتماعية. فقد شُجل تحسّن من حيث الحدّ من الفقر، وتعميم التعليم، والمساواة بين الجنسين، ووفيات الأطفال دون سن الخامسة، والحصول على مياه الشرب المأمونة، غير أنه أشار إلى أن ذلك التقدم يبقى محدودا. فأرقام الفقر المطلق في ارتفاع، ولم

يُلاحَظ سوى انخفاض طفيف في البطالة في حين تتزايد أعداد الأشخاص الذين هم في سن العمل. وأضاف أن التوسع الحضري السريع يتيح مع ذلك فرصا للنمو والتحول. وفيما يخص المستقبل، لاحظ أن أفريقيا تحقق مكاسب كبيرة في النمو الاقتصادي. ولذلك، فإن المنطقة بحاجة إلى سياسات مالية لمواجهة التقلبات الدورية واستراتيحيات للتحارة والتكامل فيما بين البلدان الأفريقية من أجل تسخير إمكانات التوسع الحضري والطفرة الحاصلة في أعداد الشباب لأغراض التصنيع.

باء المناقشة

7۸ - خلال المناقشة التي تلت ذلك، لاحظ الخبراء ضرورة وجود مؤسسات ومنظمات مالية قارية ودون إقليمية قوية لتقديم الدعم لبرامج الاستثمار. وفي هذا الصدد، قالوا إنه لابد من وضع استراتيجيات مبتكرة لتعبئة الموارد المحلية، بما في ذلك إجراء إصلاحات ضريبية واستغلال الموارد المالية غير المستخدمة مثل صناديق المعاشات التقاعدية وأسواق رأس المال والمدخرات. كما سلطوا الضوء على إمكانات قيام الحكومات بالاقتراض في الأسواق الدولية. وأشاروا إلى أهمية تبادل الخبرات بين البلدان فيما يتعلق بتعبئة الموارد المحلية.

79 - وتطرقوا إلى ما يعترض استقرار الاقتصاد الكلي من تهديدات ناجمة عن ارتفاع التضخم في بعض البلدان في عام ٢٠١٦ كما أثاروا الحاجة إلى وضع أدوات سياساتية مناسبة. وأضافوا أن البلدان الأفريقية تمكنت مع ذلك من إدارة مخاطر التضخم وتجاوز أثر الصدمات الاقتصادية العالمية بشكل جيد نسبيا. وبالتالي، فإنه يمكنها اعتماد سياسات لمواجهة التقلبات الدورية دون المخاطرة بتقويض استقرار الاقتصاد الكلي. ومن ثم فإن التوفيق بين استقرار الاقتصاد الكلي على المدى القصير واستراتيجيات التنويع على المدى الطويل أمرٌ ممكن إذا ما اقترن ذلك بالمزيج الصحيح من السياسات.

• ٣ - وأضافوا أن إيجاد فرص العمل أولويةٌ من الأولويات الأساسية لخطة التحول في أفريقيا، وأن هناك حاجة إلى إيجاد أساليب جديدة لمواجهة هذا التحدي. وفي هذا الصدد، قالوا إن نقل التكنولوجيا يشكل أمرا ذا أهمية حيوية لتنمية المشاريع المبتكرة من أجل إيجاد فرص العمل، لاسيما في مجال التنمية المستدامة. وأشاروا إلى أن تنمية المهارات والاستثمار في البحث والتطوير عنصران ضروريان أيضا لدعم التصنيع القائم على السلع الأساسية، وعملية إضافة القيمة، وتنفيذ خطة عام ٣٠٠٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٣٠٠٣. وعلاوة على ذلك، أكدوا الحاجة الملحة إلى التحول من الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية إلى الرسمية وإيجاد فرص العمل من خلال الاستفادة مما يتبحه القطاع غير الرسمي من فرص.

٣١ - ورغم أن الخبراء أقروا بالتقدم المحرز في الدفع بخطة التنمية في القارة إلى الأمام، إلا أنهم لاحظوا الحاجة إلى إجراء إصلاحات هيكلية محلية لتحسين نواتج التنمية في ظل انخفاض أسعار السلع الأساسية ومحدودية الحيز المالي. وقالوا إن قطاع السلع الأساسية أيضا يكتسى أهمية في تمويل الصناعات الأخرى، وإيجاد فرص العمل.

٣٢ - وبالإضافة إلى ذلك، أثير شاغل مفاده أن التقرير يبدو أنه يشجع التركيز على الأسواق التقليدية في حين قد تكون هناك حاجة أيضا إلى تنويع الأسواق. غير أنه جرت الإشارة إلى أن للأسواق أهميتها سواء أكانت أسواقاً تقليدية أو ناشئة.

جيم- التوصيات

٣٣ - في ضوء تلك المناقشة، قدمت اللجنة المشتركة التوصيات التالية:

(أ) نظرا للتباطؤ الاقتصادي واعتماد أفريقيا على السلع الأساسية، تحتاج المنطقة إلى تنويع قطاعاتها الاقتصادية وأسواقها وإلى اعتماد المزيج الصحيح من السياسات لتمكين البلدان الأفريقية من تحمّل آثار الأزمة الاقتصادية؛

(ب) بما أن التجارة بين البلدان الأفريقية مواتية أكثر للتصنيع، تحتاج أفريقيا إلى إنتاج المزيد من السلع الاستهلاكية والخدمات لصالح الأسواق الوطنية والإقليمية للحد من الاعتماد على الواردات؛

(ج) هناك حاجة ملحة إلى التحول من الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية إلى الرسمية وإيجاد فرص العمل من خلال الاستفادة من الفرص المتاحة في القطاع غير الرسمي باعتماد السياسات المناسبة، وإجراء الإصلاحات الهيكلية، وتنمية المهارات؛

(د) ينبغي أن تراعي التوصيات المتعلقة بالتحول الهيكلي خبرات بلدان الجنوب عموماً؛

(ه) ينبغي أن يكون نموذج التنمية في أفريقيا موجها ليتماشى مع السياقات والأولويات الوطنية؛

(و) ينبغي أن تكون تعبئةُ الموارد المحلية الاستراتيجيةَ الرئيسية لتمويل التنمية في أفريقيا بطريقة مستدامة. وينبغي إضافة إلى ذلك تشجيع شركاء التنمية الدوليين على الوفاء بالتزاماتهم المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية.

رابعا- تقييم التقدم المحرز في مجال التكامل الإقليمي في أفريقيا [البند ٤ من جدول الأعمال]

ألف- العرض

37- قدم ممثل الأمانة عرضاً موجزاً عن حالة التكامل الإقليمي على الصعيدين دون الإقليمي والقاري، بما في ذلك ما حققته الجماعات الاقتصادية الإقليمية من إنجازات رئيسية تمشياً مع الخطوات المحددة في معاهدة أبوجا. فقال الممثل إن الجماعات الاقتصادية الإقليمية كافة بذلت جهوداً ضخمة في مجال التكامل الإقليمي، ولكن وتيرة ذلك التكامل كانت بطيئة نسبيا. وأضاف أنه بالرغم من الإنجازات التي تحققت، لا يزال تنفيذ التكامل الإقليمي يعاني من تحديات من قبيل ضعف الهياكل الأساسية، وسوء الإدارة، والنزاعات وانعدام الأمن، والشواغل بشأن مسألة السيادة، والحواجز التي تعرقل التجارة وحركة الناس، وتداخل العضوية فيما بين الجماعات الاقتصادية الإقليمية.

97 - ثم بين الممثل أوجه التآزر بين أهداف خطة عام ٢٠٦٠ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وأشار إلى أن الخطتين تكمّل كلُّ منهما الأخرى ومن ثمّ فإن تنفيذهما سيساهم بشكل كبير في التعجيل بعملية التكامل في القارة الأفريقية. ونبّه إلى مخاطر إعطاء الأولوية لتنفيذ الخطط العالمية على حساب الخطط الأفريقية، مثلما كان يحدث في الماضي. وأضاف أن خطة عام ٢٠٦٠ وخطة عام ٢٠٣٠ وَضَعتا الجماعات الاقتصادية الإقليمية والبلدان الأفريقية أمام تحديات جديدة. وينبغي للبلدان أن تعمل على مواءمة خططها الاستراتيجية والإنمائية مع خطة عام ٢٠٦٣ وخطة تنفيذ السنوات العشر الأولى المتصلة بحا، ومع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وينبغي لها أيضا تعبئة وتخصيص الموارد المحلية اللازمة لتنفيذها.

باء- المناقشة

٣٦ - وخلال المناقشة التي تلت ذلك، أشار المتحدثون إلى أن وتيرة التكامل في أفريقيا كانت بطيئة نسبيا، وأن الأمر يحتاج إلى زيادة الزخم لتخطي المراحل الرئيسية التي حددتها معاهدة أبوجا. ولاحظ المشاركون الحاجة إلى مؤسسات قارية قوية لتمكين أفريقيا من الانطلاق في خطتها للتنمية.

٣٧ - وأُحيط الخبراء علما بالتحديات التي تعترض بعض البلدان في تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠ على الصعيد الوطني. وجاء في المناقشة أن إجراء تقييم

لخطط التنمية السابقة من حيث التنفيذ والدروس المستفادة من شأنه أن يكون بالغ الأهمية بالنسبة لنجاح تنفيذ الخطتين. وأشار الخبراء إلى ضرورة تنفيذهما ضمن السياقات الوطنية، مؤكدين أن البلدان في حاجة إلى اعتماد أدوات وآليات محددة لدمج أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٦٣ بنجاح في خططها للتنمية الوطنية. وأوصوا بضرورة وضع خارطة طريق لتيسير دمج الخطتين في السياقات الوطنية.

٣٨ - وفيما يتعلق بتمويل خطة عام ٢٠٦٣، لوحظ أن الاعتماد على التمويل الذي يقدمه الشركاء يمثل عائقا رئيسيا أمام تنفيذ خطط التنمية في أفريقيا، وفقاً لما أثبتته التجارب السابقة. ورغم اقتراح العديد من المبادرات والحلول، فإن عدم التنفيذ يشكل تحديا كبيرا. وبالتالي لابد للبلدان من العمل على حشد التمويل اللازم على الصعيد الداخلي.

جيم- التوصيات

٣٩ - في ضوء تلك المناقشة، قدمت اللجنة المشتركة التوصيات التالية:

(أ) ينبغي أن تكتّف الدول الأعضاء الجهود الرامية إلى تفعيل المؤسسات المالية الأفريقية الثلاث، وهي المصرف المركزي الأفريقي وصندوق النقد الأفريقي ومصرف الاستثمار الأفريقي، وذلك من خلال توقيع الأنظمة الأساسية لكل منها والتصديق عليها؟

(ب) ينبغي أن تتولى الدول الأعضاء الأفريقية زمام الأمور فيما يتعلق بخططها الإنمائية القارية، وذلك من خلال عدة استراتيجيات منها تنفيذ آليات بديلة ومبتكرة للتمويل، بما في ذلك تعبئة الموارد المحلية؛

(ج) ينبغي أن يُطلب إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تساعدا الدول الأعضاء في وضع خارطة طريق لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ كلتيهما على الصعيد الوطني، وفي إرساء إطار مشترك شامل ومنستق لرصد الخطتين وتقييمهما.

خامسا – عرض عن موضوع الاجتماعات السنوية المشتركة التاسعة، "نحو نهج متكامل ومتسق فيما يخص التنفيذ والرصد والتقييم لخطة عام التنمية المستدامة" [البند ٥ من جدول الأعمال]

ألف- العرض

• ٤ - قدم ممثل الأمانة عرضاً لمشروع المذكرة المفاهيمية المتعلقة بموضوع مؤتمر الوزراء (E/ECA/COE/35/Inf/1-AU/STC/FMEPI/EXP/Info.1(II)) ، والتي ركزت على تقديم معلومات أساسية عن خطة عام ٢٠٦٣ وأهدافها وحددت الأهداف والمجالات المواضيعية التي سينظر فيها المؤتمر. وأكد الممثل الحاجة إلى التنسيق والاستفادة من أوجه التآزر وإذكاء الوعي واعتماد نهج متسق إزاء التنمية في سياق عملية تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

25 - واسترسل قائلا إن لجنةً توجيهية تضم ممثلين عن مفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (النيباد) واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي والندوة الأفريقية المعنية بتنمية الإحصاءات قد شُكلت لتوجيه عملية وضع إطار لقياس أداء خطة تنفيذ السنوات العشر الأولى المتصلة بخطة عام ٢٠٦٣ وإعداد تقارير مرحلية عن التنفيذ تُقدَّم إلى أجهزة الاتحاد الأفريقي المعنية بالسياسات.

25 - وسلّط ممثل الأمانة الضوء على أهمية التقارب بين الإطارين، لاسيما وأن خطة عام ٢٠٦٣ تتضمن أهدافاً (٢٠) أكثر من أهداف خطة التنمية المستدامة (١٧) ذات أهمية خاصة بالنسبة لأفريقيا، وأضاف أن خطة عام ٢٠٦٣ تشمل أيضا مسائل ثقافية وسياسية ومسائل متعلقة بالحوكمة، وذلك علاوة على المسائل الاجتماعية والاقتصادية وتلك المتعلقة بالاستدامة التي تعالجها أهداف التنمية المستدامة. وأشار إلى أن العمل المتعلق بإدماج الإطارين في نظم التخطيط الوطنية بدأ في الربع الأخير من عام ٢٠١٥، وذلك بمدف إذكاء الوعي لدى المؤسسات التابعة للدولة والمواطنين العاديين، وتعزيز المشاركة في خطة عام ٢٠٦٣ والإمساك بزمامها من أجل حفز وإدامة الزحم المفضي إلى التحول.

27 - واسترسل قائلا إن مفوضية الاتحاد الأفريقي بدأت، بالتعاون مع وكالة النيباد والجماعات الاقتصادية الإقليمية بدعم من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي، عملية وضع نظام للرصد والتقييم يهدف إلى الاستفادة مما لهذه الجهات من مواطِن قوة من شأنها أن تعزز أدوارها الفردية والجماعية في تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣.

وأنه لهذه الغاية، وافقت الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية وجميع الوكالات المنفذة على اعتماد منهاج موحد للتنفيذ والإبلاغ والرصد يتيح الاستعراض المستمر لنتائج التقارير المرحلية المتعلقة بكلِّ من الخطتين، وذلك لتجنب إثقال كاهل واضعي السياسات. وأشار إلى أن أفريقيا، في سياق تنفيذها خطة السنوات العشر الأولى المتصلة بخطة عام ٢٠٣٠، ستكون عاكفةً أيضا على تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

33 - ونظراً إلى أن تمويل الخطتين سيتطلب موارد مالية وغير مالية كبيرة، فقد لفت ممثل الأمانة الانتباه إلى خطة عمل أديس أبابا التي تدعو إلى جملة أهداف منها إنشاء محفل معني بالهياكل الأساسية يراد به تنسيق الاستثمارات في هذا المضمار. وهذا إلى جانب استراتيجيةٍ لتعبئة الموارد المحلية تحدف إلى تيسير تطوير القطاع المالي من أجل توسيع الوعاء الضريبي. وفي الختام، دعا الممثل إلى تعبئة الموارد اللازمة لتيسير تنفيذ الإطارين وتحقيق أهدافهما الطموحة.

باء- المناقشة

03 - خلال المناقشة التي تلت ذلك، أقر الخبراء بضرورة التنسيق بين خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٦٠، وضمان تنفيذهما على نحو فعال من خلال دمجهما في الأطر الوطنية. وأشاروا إلى أن التنسيق بين الخطتين من شأنه أن يحول دون إرهاق الموارد البشرية والمالية للدول الأعضاء. وارتأوا في الوقت ذاته ضرورة مراعاة حصوصيات القارة وتباين السياقات والموارد والأولويات الإنمائية لكل بلد. كما طلبت الدول الأعضاء الحصول على دعم تقني من الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لمعالجة عدم كفاية قدرتها على التنفيذ.

73 - وشدد الخبراء على ضرورة تنسيق المصطلحات المستخدمة في الخطتين ومواءمة غاياتهما وأولوياتهما وأهدافهما ومؤشراتهما على المستوى الإقليمي. وشددوا على أهمية وجود آليات واضحة للرصد والتقييم والإبلاغ من شأنها التوفيق بين الخطتين والأولويات الوطنية الواردة في الأطر والرؤى الإنمائية الوطنية على الأمدين المتوسط والطويل. وفي ذلك السياق، لاحظوا أن عملية المسح الحالية التي تناولت خطة عام والطويل. وخطة عام ٢٠٦٠ ينبغي أن تمتد لتشمل مواءمة الإطار المنسق مع الأولويات الإنمائية الوطنية. وأقروا بأهمية وجود آلية إبلاغ واضحة تتيح للبلدان تقييم التقدم المحرز وتبادل الخبرات والتعلم من بعضها البعض وتحسين التنفيذ. وسلم الخبراء بأن التنسيق السليم بين مختلف القطاعات الوطنية ضروري لضمان تنفيذ الخطتين ورصدهما وتقييمهما بطريقة متكاملة.

2٧ – ورأوا أن قيود التمويل تشكل العقبة الأساسية أمام التنفيذ الفعال للخطتين على المستوى الوطني. وفي ذلك السياق وتمشيا مع خطة عمل أديس أبابا، أكدوا ضرورة تقليص الاعتماد على الموارد الخارجية عن طريق تحديد مصادر تمويل بديلة، ويكون ذلك في المقام الأول من خلال تعزيز الجهود الرامية إلى تعبئة الموارد المحلية. وفي ذلك السياق، دعوا إلى المزيد من الوضوح بشأن كيفية الاستفادة الكاملة من الالتزامات التي قُطعت في إطار خطة عمل أديس أبابا، وشددوا على ضرورة الحدّ من التدفقات المالية غير المشروعة التي تكلف القارة سنويا ٥٠ مليار دولار، على نحو ما أفاد به الفريق الرفيع المستوى المعني بالتدفقات المالية غير المشروعة. وأعرب عن التقدير لما تبذله مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بقيادة ثابو مبيكي، من جهود لوضع تدابير لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة.

4.4 - ورأى الخبراء أيضا أن من القيود التي تواجه تنفيذ الخطتين عدم توافر البيانات والإحصاءات ورداءة ما هو متوفر منها، علماً بأن توافر البيانات الجيدة النوعية التي يسهل الحصول عليها أمر جوهري لتحديد خطوط الأساس وقياس التقدم المحرز.

جيم- التوصيات

٤٩ - في ضوء تلك المناقشة، قدمت اللجنة المشتركة التوصيات التالية:

(أ) ينبغي أن تتخذ البلدان خطوات لإدراج الإطار المنسق في نظم تخطيطها الإنمائي وتكييفه مع السياقات المحددة الخاصة بها؛

(ب) ينبغي لمفوضية الاتحاد الأفريقي أن تعمل، بدعم من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي ووكالة النيباد ومؤسسة بناء القدرات الأفريقية والجماعات الاقتصادية الإقليمية والشركاء الآخرين، على مواءمة المصطلحات المتعلقة بالأولويات والغايات والمؤشرات والأهداف التي ترد في الخطتين وذلك من خلال عملية المسح؛

(ج) على الصعيد القاري، ينبغي لمفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا إنشاء إطار منستق للرصد والتقييم والإبلاغ بشأن الخطتين، أما على الصعيد الوطني، فينبغى للبلدان أن تنسق عملية الإبلاغ المتكامل الخاصة بحا؛

(د) ينبغي لمفوضية الاتحاد الأفريقي أن تواصل، بدعم من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي ووكالة النيباد، تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية في تنفيذ ما يلى:

- 1° إدماج خطة عام ٢٠٦٣ وأهداف التنمية المستدامة في خطط التنمية الوطنية والخطط الاستراتيجية للجماعات الاقتصادية الإقليمية؛
- '۲' اعتماد نهج متكامل ومتسق تجاه تنفيذ ورصد وتقييم خطة عام ٢٠٦٣ وأهداف التنمية المستدامة؛
- "" استكمال تصميم إطارٍ للرصد والتقييم يلائم كلّا من خطة عام ٢٠٦٣ وأهداف التنمية المستدامة.
- (ه) ينبغي تكثيف التدابير الرامية إلى الحدّ من التدفقات المالية غير المشروعة، بما في ذلك الاستثمار في نظام استعلامات مالية في أفريقيا؛ وتعزيز الالتزام السياسي بمكافحة مشكلة التدفقات المالية غير المشروعة؛ وتوثيق التعاون مع البلدان المتلقية لتلك التدفقات بغية التصدي للممارسات الضارة التي تنتهجها الشركات المتعددة الجنسيات وذلك من خلال تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا؛
- (و) ينبغي تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية العاملة في مجال تحصيل الإيرادات، بما في ذلك الجمارك والسلطات المعنية بالإيرادات، من أجل تحسين تعبئة الموارد المحلية؛
- (ز) ينبغي بذل جهود لترشيد النفقات الوطنية وإعادة توجيه الوفورات الناتجة عن ذلك نحو بناء وصيانة الهياكل الأساسية الجيدة اللازمة لتعزيز القدرات الإنتاجية في القارة؛
- (ح) ينبغي تعزيز قدرة النظم الإحصائية الوطنية من أجل دعم تنفيذ الخطتين ورصدهما وتقييمهما على نحو فعال.

سادسا- مسائل مختارة تتعلق بالتنمية الاجتماعية [البند ٦ من حدول الأعمال]

ألف - برنامج السنوات الخمس الأولى ذو الأولوية المتعلق بالعمالة والقضاء على الفقر والتنمية الشاملة للجميع

١- العرض

• ٥ - عرض ممثل الأمانة ورقة معلومات أساسية عن تنفيذ برنامج السنوات الخمس الأولى ذي الأولوية المتعلق بالعمالة والقضاء على الفقر والتنمية الشاملة للجميع، الوارد بيانه في الوثيقة (E/ECA/COE/35/12- AU/STC/FMEPI/EXP/12(II)، فأشار إلى أن الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي اعتمدت في عام ٢٠١٥ الإعلان وخطة العمل المتعلقين بالعمالة والقضاء على الفقر والتنمية الشاملة للجميع علاوة على البرنامج المشترك المتعلق بهجرة الأيدي العاملة. وأضاف أن البرنامج الأخير ينفذه الاتحاد الأفريقي ومنظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وقد انضم إلى هذه الكيانات مؤخرا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

10 - واستطرد المتحدث قائلا إن برنامج السنوات الخمس الأولى ذا الأولوية المتعلق بالعمالة والقضاء على الفقر والتنمية الشاملة للجميع يغطي الجالات الرئيسية الستة ذات الأولوية المبينة في الإعلان وخطة العمل، ألا وهي: القيادة السياسية والمساءلة والحوكمة الرشيدة؛ وعمالة الشباب والمرأة؛ والحماية الاجتماعية والإنتاجية لتحقيق النمو المستدام والشامل للجميع؛ وإيجاد مؤسسات لسوق العمل تتسم بحسن أدائها وشمولها للجميع؛ وهجرة الأيدي العاملة والتكامل الاقتصادي الإقليمي؛ والشراكات وتعبئة الموارد.

70 - ومضى ممثل الأمانة قائلا إن البرنامج ذا الأولوية مرتبطٌ بخطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ من خلال المواءمة بين المؤشرات والأهداف. وارتأى أن للجماعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء دورا رئيسيا في تكييف البرنامج ذي الأولوية وإدراجه في خطط التنمية الإقليمية والوطنية، وذلك تمشيا مع المؤشرات والأهداف الواردة في خطة تنفيذ السنوات العشر الأولى المتصلة بخطة عام ٢٠٦٣ ومع العملية المرتبطة بها الرامية إلى دمج السياسات القارية في أطر التنمية الوطنية. وأضاف أنه سيتعين على مفوضية الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء أيضا الموافقة على دمج البرنامج ذي الأولوية في خطط التنمية الإقليمية والوطنية بحلول نماية عام ٢٠١٧.

٢ - المناقشة

٥٣ - خلال المناقشة التي تلت ذلك، أشار الخبراء إلى أن دور الدولة التنموية في أفريقيا قد ضعف. فالحماية الاجتماعية لم يتم تعميمها ولم تمنح الأولوية في خطط التنمية الوطنية على نحو كاف. وأكدوا بوجه خاص أن هناك حاجة إلى تعزيز الضمان الاجتماعي للفئات الضعيفة، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة. وفي هذا الصدد، شددوا على أهمية دولة الرفاه في الحد من عدم المساواة من خلال تحسين سياسات إعادة التوزيع التي ينبغي تطبيقها لضمان عمل ودخل لائقين.

30 - كما أبرزوا الحاجة إلى دعم سياسات التنمية الاجتماعية ببيانات موثوق بها، ما في ذلك في مجالي العمالة والحماية الاجتماعية. وتحقيقا لهذه الغاية، تتعاون مفوضية الاتحاد الأفريقي مع الدول الأعضاء والشركاء لتعزيز البيانات والإحصاءات المتعلقة باليد العاملة. وأكدوا أن هناك حاجة ماسة لإدراج القطاع غير الرسمي في تلك الإحصاءات، بما أنه يستأثر بأكبر حصة من العمالة في أفريقيا.

٥٥ - وبعد ذلك انبرى الخبراء لمناقشة المناهج التعليمية ووجدوا أنها غير متوائمة بما يكفي مع حاجة أسواق العمل في أفريقيا، وهو الجال الذي جرى التأكيد فيه على دور الحكومات الوطنية. وارتأوا أن هذا الأمر يكتسي أهمية خاصة في ضوء التركيبة السكانية التي يغلب عليها الشباب في أفريقيا وضرورة الاستفادة من العائد الديمغرافي. ومن ثم نادوا بضرورة أن تستثمر الدول الأعضاء في تعزيز مهارات الشباب وقدراتهم، بما في ذلك من خلال الصحة والتعليم.

٥٦ - وقد جرى في هذه المناقشة تبادل المعلومات بشأن تجربة بعض الدول فيما يتعلق بسياسات وبرامج الحماية الاجتماعية والحدّ من الفقر والعمالة.

٣- التوصيات

٥٧ - في ضوء تلك المناقشة، قدمت اللجنة المشتركة التوصيات التالية:

(أ) ينبغي أن تكثف الدول الأعضاء تركيزها على مسألتي التمييز والإقصاء بوصفهما مصدرين للفقر، في سياق سياسات التنمية الاجتماعية؛

(ب) ينبغي للدول الأعضاء تعزيز إنتاجية الفقراء وقدراتهم عن طريق اتخاذ تدابير الحماية الاجتماعية الكافية، وتعميم الخدمات المالية، وتوفير الوظائف اللائقة؟

(ج) ينبغي للدول الأعضاء تعزيز دور التعليم والتدريب التقنيين والمهنيين في المجالات ذات الأولوية من برنامج السنوات الخمس ذي الأولوية، بغية الاستفادة من العائد الديمغرافي وضمان تواؤم المهارات مع احتياجات الاقتصادات؟

(د) بالرغم من التحديات المتعلقة بتوافر البيانات، ينبغي أن تعمل الدول الأعضاء على دمج القطاع غير الرسمي في أطر الخطط الإنمائية الوطنية؟

(ه) ينبغي للجماعات الاقتصادية الإقليمية ومفوضية الاتحاد الأفريقي الاتفاق على خارطة طريق لإدماج برنامج السنوات الخمس ذي الأولوية في التخطيط الإقليمي والوطني بحلول عام ٢٠١٧، تمشيا مع خطة تنفيذ السنوات العشر الأولى المتصلة بخطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛

(و) ينبغي لكل دولة من الدول الأعضاء وضع وتنفيذ سياسات وطنية شاملة للعمالة، تدعمها نظم معلومات فعالة عن سوق العمل ومؤسساتٌ لسوق العمل شاملة للجميع وإرادة سياسية قوية، مع اقتران ذلك كله بالتمويل المناسب.

باء التصدي لتحديات الهجرة الدولية

١ – العرض

٨٥ - قدم ممثل الأمانة عرضا موجزا عن سياق الهجرة في أفريقيا، إلى جانب الاتجاهات الرئيسية ذات الصلة. وقال إن الكثير من هجرة الأفريقيين يحدث داخل القارة وأن فئة المهاجرين من الشباب والنساء تتزايد أكثر فأكثر. وأضاف أن فئة الشباب في أفريقيا تتيح إمكانات كبيرة للتنمية الاقتصادية، غير أن ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب يمكن أيضا أن يكون سببا لزعزعة الاستقرار الاجتماعي والسياسي. وأشار إلى أن التحويلات المالية، وهي مصدر أفريقيا الأكبر للتدفقات الأجنبية بعد الاستثمار المباشر الأجنبي، زادت زيادة هائلة خلال العقدين الماضيين.

90 - وقال الممثل إن أفريقيا في حاجة ماسة إلى وضع استحابة موحدة للهجرة تستند إلى منظورها الخاص وإلى معالجة بعض التحديات الرئيسية بما في ذلك محدودية البيانات، والافتقار إلى استراتيجيات وطنية للهجرة، والتنافر بين أطر واستراتيجيات السياسات الإقليمية ودون الإقليمية. وذكر أن تقديم الدول الأعضاء الدعم السياسي لتعزيز الحوار والتنسيق بين الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة أمرٌ على قدر كبير من الأهمية.

٢- المناقشة

7. - خلال المناقشة التي تلت ذلك، اتفق الخبراء على أن الهجرة تتيح فرصا كبيرة لأفريقيا. وفيما يتعلق بالهجرة داخل أفريقيا، قالوا إنه يتعين على الحكومات تقييم مهارات المهاجرين وتسخيرها لخدمة برامج التنمية الخاصة بها. وأضافوا أن التحويلات المالية تمثل أيضا مصدرا هاما للنمو الاقتصادي وتمويل التنمية في أفريقيا. لكنَّ هناك ندرةً كبيرة في الإحصاءات المحدّثة والموثوق بما التي تتناول الهجرة في أفريقيا. ولوحظ بوجه خاص أن التحويلات المالية لا تلقى اهتماما كافيا ولا يتم رصدها إلا بصورة غير منتظمة.

71 - وأبرز الخبراء أيضا الروابط بين الهجرة وانعدام الأمن والإرهاب. ولكنهم أشاروا أيضا إلى ضرورة أن تتبع الدول نهجا حذرا وأن تتجنب الإفراط في تناول مسألة الهجرة من زاوية أمنية. وشددوا على أهمية ضمان تدفق الهجرة بشكل آمن ومنظم داخل أفريقيا وخارجها، مع الاحترام الكامل لحقوق المهاجرين وكرامتهم. وأكدوا أن ذلك يسري على بلدان المهاجرين الأصلية وبلدان المقصد والعبور.

77 – ومن أجل تسخير الهجرة لخدمة التنمية في أفريقيا، ارتأى الخبراء أنه من الأهمية بمكان تعزيز المؤسسات واستقرار الاقتصاد الكلي، وذلك لاستعادة الثقة وتشجيع تدفقات التحويلات المالية والاستثمار. وبناء على ذلك، تحتاج أفريقيا الى تدخلات واستجابات سياساتية أكثر تنسيقا بشأن الهجرة. ولوحظ في ذلك الصدد أن المنطقة وضعت بالفعل استراتيجيات قارية، بما في ذلك البرنامج المشترك المتعلق بهجرة الأيدي العاملة، والإعلان الصادر بشأن الهجرة عن مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي المعقود في حزيران/يونيه ٢٠١٥، والمعهد الأفريقي للتحويلات المالية. وأكدوا أنه من الضروري مواصلة البناء على ما هو موجود مع تحديد الفجوات.

٣- التوصيات

77 - في ضوء تلك المناقشة التي سلّطت الضوء على مسألة حيوية هي التصدي للأسباب الجذرية المفضية إلى الهجرة وأقامت الصلة بين الهجرة والتنمية، قدمت اللجنة المشتركة التوصيات التالية:

(أ) ينبغي إرساء قواعد بيانات دقيقة لتسجيل تدفقات المهاجرين ومهاراتهم، بما في ذلك وضع خارطة لأنماط الهجرة على المستويين الوطني والإقليمي؛ (ب) ينبغي لمفوضية الاتحاد الأفريقي أن تضع، بدعم من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي ووكالة النيباد والجماعات الاقتصادية الإقليمية، مبادرة قارية للتفاوض والتدخل لصالح المهاجرين من أجل حمايتهم على الطرق الدولية المحفوفة بالمخاطر؛

(ج) ينبغي للدول الأعضاء الاستفادة من التحويلات المالية كمصدر للنمو والتنمية الاقتصادية في أفريقيا عن طريق تميئة بيئة مؤسسية ووضع سياسات مواتية لجذب التدفقات المالية والاستثمارات؛

(د) ينبغي لمفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا والجماعات الاقتصادية الإقليمية تعزيز التنسيق فيما بينها بشأن الهجرة في أفريقيا؛

(ه) ينبغي للدول الأعضاء إيجاد فرص اقتصادية للشباب في أفريقيا من أجل الاحتفاظ بالمهارات والحدّ من الهجرة غير الآمنة وغير النظامية؛

(و) ينبغي أن تعمل مفوضية الاتحاد الأفريقي عن كثب مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من أجل وضع استراتيجية قارية للتصدي لمسألة الهجرة غير المشروعة، وذلك بالتعاون مع المجتمع الدولي وفي إطار مبدأ المسؤوليات المشتركة.

سابعا - حالة التنمية الإحصائية في أفريقيا [البند ٧ من جدول الأعمال] ألف - العرض

75 – عرض ممثل الأمانة التقرير المتعلق بحالة التنمية الإحصائية في أفريقيا، الوارد في الوثيقة (E/ECA/COE/35/12-AU/STC/FMEPI/EXP/12(II) مشيراً بإيجاز إلى التقدم الذي تحقق حتى ذلك الوقت والتحديات الماثلة والتدابير المتخذة للتصدي لها في المستقبل. وقال إنه لمعالجة المشاكل التي تواجه القارة والاستحابة لاحتياجات وتطلعات مواطنيها على نحو واف، فقد اعتمدت البلدان الأفريقية خطة عام ٢٠٦٣ وانضمت إلى المجتمع الدولي باعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وأضاف أنه بغية تتبع التقدم الحرز في تنفيذ الخطتين، هناك حاجة إلى توافر بيانات إحصائية ذات نوعية جيدة قابلة للمقارنة فيما بين البلدان، تصدر في الوقت المناسب ويسهل الوصول إليها.

مني الممثل يقول إن الحسابات القومية تحظى بأهمية كونها قادرة على المساعدة في تشكيل سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلد ما وفي تنفيذها

ورصدها. غير أنه من الواضح أن عددا قليلا جدا من البلدان الأفريقية قد استخدم نظام الحسابات القومية في صيغته لعام ٢٠٠٨. ومن شأن الاستراتيجية الأفريقية لتنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ أن تُمكّن مفوضية الاتحاد الأفريقي من القيام، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية، بتعبئة الموارد المالية والتقنية الكافية لتنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ على نحو فعال.

٦٦ - وأشار إلى أن رصد وتقييم البرامج المختلفة في أفريقيا قد مُني بالفشل خلال السنوات الأخيرة بسبب الافتقار إلى بيانات موثوقة تتوافر باستمرار. وللتغلب على العجز في الإحصاءات المتاحة، فقد دعا تقرير الفريق الرفيع المستوى المعنى بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ إلى إحداث ثورة في البيانات في العالم، وفي أفريقيا على وجه الخصوص. وذكر أن مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي اعتمد قرارين مهمَين لتعزيز إنتاج إحصاءات ذات نوعية جيدة في أفريقيا، وهما القرار القاضي بإنشاء معهد نيلسون مانديلا الأفريقي للإحصاء (الذي تقرر أن يكون مقره تونس العاصمة) والقرار المتعلق بإنشاء المركز الأفريقي للتدريب الإحصائي (الذي تقرر أن يكون مقره ياموسوكْرو)، مضيفاً أن هاتين المؤسستين سيستند عملهما إلى التقدم الذي أحرز بالفعل، وخاصة في الجالات التالية: التسجيل المدنى وإحصاءات الأحوال المدنية، وإحصاءات الحوكمة والسلام والأمن، والحسابات القومية، وغير ذلك من المسائل المستجدة مثل ثورة البيانات. وقال إن الافتقار إلى التمويل الكافي من المشاكل الرئيسية التي تعانى منها النظم الإحصائية الوطنية في أفريقيا وتعرقل إنتاج إحصاءات جيدة النوعية. وأشار إلى أن لجنة المديرين العامين للمكاتب الإحصائية الوطنية قد أوصت في اجتماعها الأخير المعقود في آذار/مارس ٢٠١٦ بأن تخصص الدول الأفريقية نسبة ٠,٠١٥ في المائة من ميزانياتما الوطنية للتنمية الإحصائية.

ياء - المناقشة

77- خلال المناقشة التي تلت ذلك، اتفق الخبراء على أن الإحصاءات لها أهمية أساسية بالنسبة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فلا بد منها لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣، ولذلك ينبغى أن تواصل الدول الأعضاء الدعوة إلى تنمية الإحصاءات.

7A- أما التسجيل المدني فقد قيل إنه مُمركز بشكل مفرط وأنه مفصول عن البيانات المحلية. فغالبية سكان أفريقيا يقيمون في المناطق الريفية، وينبغي أن تشملهم نُظم التسجيل المدني. ونظرا لأن معظم وقائع التسجيل المدني تدون على الورق، فإن الرَّقْمَنة تشكل خطوة بالغة الأهمية للحفاظ على البيانات وإدارتها على نحو أفضل. وارتئي أن

البلدان التي تمر بحالات ما بعد النزاع تعاني من مواقف بالغة الصعوبة فيما يتعلق بإجراء التعدادات السكانية. ففي عام ٢٠٠٦، طالب وزراء المالية بأن يساعد الخبراء في مجال الإحصاءات تلك البلدان على إجراء تعداداتها.

79 - وأضاف المتحدثون أن تمويل التنمية الإحصائية هي المسألة الأكثر حطورة بالنسبة للمنطقة. وتشمل الحلول المقترحة التي تقوم بعض الدول الأعضاء باتباعها إنشاء صناديق ومراكز تدريب وطنية للإحصاءات. وأشاروا إلى أن البلدان بحاجة إلى رفع حجم التمويل الذي تخصصه للمؤسسات الإحصائية. وأكدوا أن جميع مستخدمي البيانات والمستفيدين منها، وليس المؤسسات الإحصائية فحسب، عليهم أن يشاركوا في تعبئة الموارد لصالح الأنشطة الإحصائية.

٧٠- وفيما يتعلق بالتدريب، أشار الخبراء إلى أن استبقاء الخريجين في مجال الإحصاءات يمثل تحديا بالنسبة للعديد من البلدان. وارتأوا ضرورة أن تقوم المؤسسات الشاملة للبلدان الأفريقية بتوفير التمويل لمدارس التدريب وأن تشجع الحكومات على توظيف الخريجين في مجال الإحصاءات بشكل ممنهج وبذل الجهود لاستبقائهم. وناقش الخبراء العمل الذي قامت به مدارس التدريب الإحصائي في كل من تونس وكوت ديفوار وما تمتلكه تلك المدارس من إمكانات تؤهلها لسد الثغرات في مجال التدريب ومواءمة البيانات في أفريقيا. وأضافوا أن مدارس التدريب لها دورها في تحديد مجالات جديدة لإنتاج البيانات، مثل الحوكمة الرشيدة، والسلام والأمن، والتوسع الحضري، والمستوطنات البشرية.

٧١- وفيما يتعلق بموضوع الإحصاءات وتقييم الفقر، لاحظوا أن للإحصاءات أهميتها في تقييم الفقر. وأشاروا إلى ضرورة أن تتجاوز أفريقيا الأرقام، وإلى أن يكون التخطيط الإنمائي وجمع البيانات الإحصائية تشاركياً قدر الإمكان. وأضافوا أن واضعي السياسات يجب أن يستعينوا بكافة البيانات المولدة لخدمة التخطيط الإنمائي.

٧٢- ومضى الخبراء في مناقشاتهم فأكدوا أن الاستفادة من التكنولوجيا وثورة البيانات أمر مهم لتحديث الإحصاءات في أفريقيا. وارتأوا أن الاتحاد الأفريقي ينبغي له استحداث إطار قانوني لتنظيم الإحصاءات ودعم مواءمتها في أفريقيا كمكون من مكونات خطة عام ٢٠٦٣. وأضافوا أن هناك احتمال كبير أن تتخلف أفريقيا عن ركب التنمية إذا لم تتبنى ثورة البيانات، وأن عليها أن تحدد التكنولوجيا اللازمة لها بشكل واضح.

٧٣- وفيما يتعلق بملكية البيانات والسيادة عليها، قيل إن من الضروري إيلاء الأفضلية للبيانات الوطنية بدلا من البيانات التي تنتجها المؤسسات الدولية، التي كثيرا ما تستند إلى تقديرات. ويتعين على البلدان أن تعد بياناتها الوطنية بنفسها وتتولى زمام المبادرة فيما يتعلق بحذا الأمر. وفي الحالات التي يتعذر فيها ذلك، قد تكون تقديرات المنظمات الدولية مفيدة.

٧٤ وانتقل الخبراء إلى الحديث عن الإحصاءات الاقتصادية والحسابات القومية، فلاحظوا أنه لا يوجد أي تعاون أو تنسيق كاف بين المكاتب الإحصائية الوطنية والوزارات الحكومية والمصارف المركزية. وشددوا أيضا على أن وجود آلية أفريقية لاستعراض الأقران في مجال الإحصاءات ينبغي أن يشكل عنصرا هاما من عناصر الإطار المؤسسي للإحصاءات الأفريقية.

جيم - التوصيات

٧٥- في ضوء تلك المناقشة، قدمت اللجنة المشتركة التوصيات التالية:

(أ) ينبغي أن تقوم مفوضية الاتحاد الأفريقي، بعَونٍ من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي ومؤسسة بناء القدرات الأفريقية، بتقديم الدعم إلى مؤسسات التدريب الإحصائي الأفريقية في جهودها الرامية إلى تدريب عدد كاف من الإحصائيين والخبراء في مجال تكنولوجيا المعلومات للعمل في النظم الإحصائية الوطنية؟

(ب) تُشجع الحكومات الأفريقية على تخصيص ما لا يقل عن ١٠,٠١٥ في المائة من ميزانياتها الوطنية لدعم الأنشطة التي تقوم بها المكاتب الإحصائية الوطنية؛

(ج) ينبغي أن تنسق مفوضية الاتحاد الأفريقي مسألة إنشاء صندوق للإحصاءات الأفريقية تؤمَّن موارده من خلال جهود تعبئة الموارد التي تبذلها مفوضية الاتحاد الأفريقي، بدعم من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي ومؤسسة بناء القدرات الأفريقية؛

(د) ينبغي أن تضع مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي آلية تنسيق شاملة تقوم البلدان الأفريقية والجماعات الاقتصادية الإقليمية بتنفيذها بغية تحسين الأساليب المستخدمة في إدارة الإحصاءات الوطنية من حيث إنتاجها واستخدامها على كافة المستويات؟

(ه) ينبغي للحكومات الأفريقية أن تواصل اتخاذ الخطوات اللازمة لتهيئة بيئة عمل مواتية تكفل اجتذاب المختصين في الاحصاءات واستبقائهم في نظمها الإحصائية الوطنية؛

(و) ينبغي أن تتخذ مفوضية الاتحاد الأفريقي، بالتعاون مع حكومتي تونس وكوت ديفوار، الخطوات الضرورية لضمان أن يبدأ تشغيل معهد نيلسون مانديلا الأفريقي للإحصاء والمركز الأفريقي للتدريب الإحصائي بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٦، على النحو الذي أقرته لجنة المديرين العامين للمكاتب الإحصائية الوطنية في آذار/مارس ٢٠١٦؛

(ز) ينبغي أن تعكف مفوضية الاتحاد الأفريقي، بدعم من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي ومؤسسة بناء القدرات الأفريقية، على إعداد استراتيجية لتشجيع الابتكار واستخدام التكنولوجيا لتحسين نوعية الإحصاءات التي تنتجها النظم الإحصائية الوطنية.

ثامنا - المسائل النظامية: اللجنة الاقتصادية لأفريقيا [البند ٨ من حدول الأعمال]

ألف- العرض

٧٦- قدم ممثلو الأمانة الوثائق التالية المتعلقة ببند جدول الأعمال: تقرير عن عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لفترة السنتين ٢٠١٥-٢٠١٤ (E/ECA/COE/35/9-AU/STC/FMEPI/EXP/9(II) والدراسة الاستقصائية السنوية الثانية عن آراء الشركاء في عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ والإطار الاستراتيجي للجنة الاقتصادية لأفريقيا 7.19-7.11 E/ECA/COE/35/5-) السنتين (AU/STC/FMEPI/EXP/5(II)؛ والتقارير التالية من الهيئات الفرعية التابعة اللجنة الاقتصادية: التقرير المرحلي عن أعمال المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط (E/ECA/COE/35/7-AU/STC/FMEPI/EXP7(II))، وتقرير الدورة الأولى للجنة والتنمية الاجتماعية (E/ECA/COE/35/16-) الجنسانية (AU/STC/FMEPI/EXP/16(II)، وتقرير الدورة التاسعة للجنة المعنية بالتعاون والتكامل الإقليميين (E/ECA/COE/35/17-AU/STC/FMEPI/EXP/17(II))، وتقرير الدورة E/ECA/COE/35/10-) المستدامة التنمىة التاسعة (AU/STC/FMEPI/EXP/10(II) ، وتقارير اجتماعات لجان الخبراء الحكومية الدولية؛ وأخيرا، التقرير المتعلق بالدعم المقدم على نطاق منظومة الأمم المتحدة للاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التابع له (النيباد) -6/E/ECA/COE/35/6. (AU/STC/FMEPI/EXP/6(II))

٧٧- وأثناء عرض تقرير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لفترة السنتين ٢٠١٥-٢٠١٥ شددت ممثلة الأمانة على الخطوات التي اتخذتها اللجنة الاقتصادية خلال فترة السنتين الماضية من أجل تحويل نفسها إلى مجمع فكر مرجعي لكي تعزز قدرتها على التأثير في أولويات وبرامج الشركاء الرئيسيين المعنيين بمسائل السياسات الإنمائية في أفريقيا وقمكين أفريقيا من الحديث عن نفسها بنفسها؛ ودفع التحول الهيكلي في أفريقيا قدُما على أساس أولويات القارة. وقالت الممثلة إن تلك الجهود تتمحور حول أربع أولويات استراتيجية، هي: التأثير عن طريق السياسات دعماً لخطة التحول في أفريقيا؛ وكسب المزيد من الثقة والمصداقية من خلال إنتاج بحوث سياساتية وخدمات لنشر المعارف قائمة على الأدلة وصالحة وعالية الجودة؛ وتعزيز آليات المساءلة وتعميق ثقافة التعلم في جميع مجالات العمل؛ وتعزيز الفعالية التشغيلية. وقد عُرضت الإنجازات الرئيسية على صعيد البرامج الفرعية التسعة المشمولة بالميزانية البرنامجية للفترة ١٠١٤-١٥٠، مع تقديم ما يدل على تحقيق الأهداف في مجالات التأثير السياساتي، ومصداقية التدخلات التي تقوم بحا اللجنة الاقتصادية لتوليد المعارف ونشرها، والمساءلة والتعلم، والفعالية التشغيلية.

٧٧- وقُدم عرضٌ موجز عن إجراءات المتابعة المتخذة بشأن جميع القرارات والمقررات التي اعتمدها مؤتمر الوزراء في اجتماعاته المشتركة الثامنة المعقودة في عام ٢٠١٥، بما فيها العمل الذي اضطلعت به اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لدعم مفوضية الاتحاد الأفريقي في إدماج خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛ ودعم المشاورات مع ٢٧ بلدا أفريقياً من أجل دمج خطة عام ٢٠٦٣ في الخطط الاستراتيجية والإنمائية الوطنية؛ ووضع أطر منسَّقة للرصد والتقييم والإبلاغ؛ ومساعدة الدول الأعضاء في تنسيق المشاورات الإقليمية قبل انعقاد المحافل العالمية والإقليمية الرئيسية بشأن قضايا مثل تمويل التنمية وتغير المناخ والتنمية المستدامة وثورة البيانات.

9٧- وفي ختام عرضها لأنشطة اللجنة الاقتصادية، أشارت ممثلة الأمانة إلى الاستنتاجات المنبثقة عن الدراسة الاستقصائية السنوية الثانية التي أجريت لالتماس آراء الشركاء بشأن عمل اللجنة الاقتصادية فقالت إنحا كانت آراءً إيجابية بشكل عام تبرهن على أن اللجنة شريك يمكن الاعتماد عليه ويمتلك معرفة وخبرة واسعتين في قضايا التنمية في أفريقيا. وأضافت أن الدراسة أشارت أيضا إلى أن خطة أعمال اللجنة الاقتصادية تسمح لها بالتصدي بنجاح للخطة المفضية إلى التحول في القارة؛ وأكدت

أن اللحنة تعمل فعلا على إقامة شراكات تتمحور حول مبادرات هامة في مجال البحوث ونشر المعارف؛ وأن ما تقوم به من نشر للمعارف مرتبط أيما ارتباط بالسياق وذو صلة وثيقة به؛ وأن انخراط اللجنة في السياسات العامة اتسم على الدوام بجودة عالية.وقالت إن المشاركين في الدراسة الاستقصائية اقترحوا أيضا إدخال تحسينات على بعض الجالات، بما في ذلك الحاجة إلى تحسين الاتصال وزيادة التعريف بأعمال اللجنة الاقتصادية؛ وإلى تعميق الشراكة مع منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص؛ وتحسين القدرات من خلال إقامة شراكات وطنية، وتعزيز التخطيط والإبلاغ عن عمليات التمويل من خارج الميزانية.

٠٨- وانتقلت ممثلة الأمانة بعد ذلك للحديث عن الإطار الاستراتيحي للجنة الاقتصادية في فترة السنتين ٢٠١٨- ٢٠١٩، فأكدت أن الإطار يستند إلى النجاحات التي تحققت والدروس المستفادة من فترة السنتين السابقتين ويتناول في الوقت ذاته أولويات جديدة مثل خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتمويل التنمية، وتغير المناخ، والهجرة. وأفادت بأن عمل اللجنة الاقتصادية في ظل هذا الإطار الاستراتيجي نُظم حول تسعة برامج فرعية مترابطة ومتكاملة.

٨١- وعرضت ممثلةُ الأمانة التقريرَ المرحلي المعد عن أعمال المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط، فأكدت أن المعهد الأفريقي، وهو الذراع التدريبي للجنة الاقتصادية، ينفذ برنامجاً يتفق مع أولويات أفريقيا ويستند إليها، بما في ذلك التنمية المستدامة، وتمويل التنمية، والاقتصاد الأخضر، والتجارة بين البلدان الأفريقية، والهجرة من أجل التنمية. وسلطت الضوء أيضا على أهمية تنمية القدرات، لاسيما في سياق أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٦٣. وعرضت شتى الأنشطة، بما في ذلك الحوارات الرفيعة المستوى بشأن السياسات، والحلقات الدراسية، ودورات الماجستير، والدورات قصيرة المدى التي يقدمها المعهد باللغات الإنجليزية والفرنسية والعربية، التي كان بعضها مصمماً خصيصا لتلبية طلبات محددة من البلدان وبعضها الآخر مقدماً بالتعاون مع العديد من الشركاء. فقالت في هذا السياق إن برنامج المعهد للتعليم عن بعد من المقرر أن ينطلق خلال عام ٢٠١٦. وأضافت أن المعهد أجرى ٢٤ دورة في عام ٢٠١٥ في مختلف البلدان الأفريقية استفاد منها ٥٨٩ موظفا من موظفي الخدمة المدنية الأفريقيين، وأن النساء قد شكلن ٣٣ في المائة منهم. كما استحدث المعهد منهجاً للحصول على شهادة الماجستير في السياسة الصناعية بالتعاون مع جامعة جوهانسبرغ. وأكدت ممثلة الأمانة أن المعهد في حاجة إلى تعزيز طاقاته البشرية وموارده المالية معا في ضوء تزايد طلبات الدول الأعضاء على حدماته. ومن ثم فقد حثت الدول الأعضاء على تسديد مساهماتها السنوية بانتظام وأن تسوي، عند الاقتضاء، المتأخرات المستحقة عليها.

7 \(\) - وفي وقت لاحق وخلال العروض التي قُدمت تحت هذا البند، قالت ممثلة الأمانة إن طلباتٍ وُجهت إلى المناطق دون الإقليمية الأفريقية الخمس لتقديم ترشيحاتها لعضوية مجلس إدارة المعهد الأفريقي وأن مجلس الإدارة اقترح في اجتماعيه الثالث والخمسين والرابع والخمسين إدخال تنقيحات على النظام الأساسي للمعهد. وأشارت إلى أنه بمجرد الانتهاء من تلك الترشيحات، ستُقدم هي ومشروع النظام الأساسي المنقح إلى مؤتمر الوزراء في اجتماعاته المشتركة الجارية للمصادقة عليهما.

7٨- وعرضت ممثلة الأمانة التقرير المعد عن الدورة الأولى للجنة الشؤون الجنسانية والتنمية الاجتماعية، فأشارت إلى أن هذه اللجنة هي نتاجُ الدمج بين اللجنة المعنية بدور المرأة في التنمية المشمولة بالبرنامج الفرعي ٦ ولجنة التنمية البشرية والاجتماعية المشمولة بالبرنامج الفرعي ٩. وأضافت أن ولاية اللجنة الجديدة تتمثل في توفير توجيه الخبراء للجنة الاقتصادية لأفريقيا في عملها المتعلق بالمسائل الجنسانية والتنمية الاجتماعية، وذلك في مجالات مثل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ والسكان والشباب؛ والعمالة والحماية الاجتماعية؛ والتوسع الحضري. كما تُعنى اللجنة بوجه خاص بالدليلين اللذين وضعتهما اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وهما الدليل الأفريقي للمسائل الجنسانية والتنمية ودليل التنمية الاجتماعية في أفريقيا.

2/4- ثم تطرقت الممثلة إلى التقرير المتعلق بالدورة التاسعة للجنة المعنية بالتعاون والتكامل الإقليميين التي تناولت موضوع "تعزيز التكامل الإنتاجي من أجل إحداث تحول في أفريقيا"، فقالت إنه استعرض التقدم المحرز في الجالات التالية: قياس ورصد التقدم المحرز في مجال التكامل؛ والأداء التجاري على المستوى الدولي وفيما بين البلدان الأفريقية؛ وحالة الأمن الغذائي في أفريقيا؛ وتطوير وتعزيز سلاسل القيمة الاستراتيجية الإقليمية فيما يتعلق بالغذاء والسلع الزراعية؛ وتطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا، وجاء في التقرير أن اللجنة اعتمدت توصيات تتناول مسائل مثل الحاجة إلى تنمية رأس المال البشري لتحسين الابتكار؛ وبطء عملية التكامل في منطقة وسط أفريقيا؛ والمبدأ التوجيهي لمفوضية الاتحاد الأفريقي بشأن الاستثمار في حيازة الأراضي على نطاق واسع، بما في ذلك بلوغ الهدف المتمثل في أن تكون نسبة ٣٠ في المائة من نطاق واسع، بما في ذلك بلوغ الهدف المتمثل في أن تكون نسبة ٣٠ في المائة من الأراضي الموثقة مملوكة للنساء بحلول عام ٢٠٠٠؛ والتوازن بين تحسين الإنتاجية الزراعية ومراعاة البيئة.

٥٨- وفيما يتعلق بالتقرير المعدعن الدورة التاسعة للجنة التنمية المستدامة، استعرضت ممثلة الأمانة توصيات اللجنة المذكورة فيما يتعلق بالدول الجزرية الصغيرة النامية، والتكنولوجيا الجديدة والابتكار، والاقتصاد الأخضر والموارد الطبيعية، وتنمية الموارد المعدنية، وتغير المناخ والتنمية، وتشكيلة مكتب اللجنة. وقالت إن منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة سيتناول هذه التوصيات في اجتماعه المقرر عقده في أيار/مايو ٢٠١٦. وأشارت الممثلة إلى البرنامج المتعلق بالابتكارات والتكنولوجيا وإدارة الموارد الطبيعية في أفريقيا، فأوضحت أن البرنامج يُعنى بالتحرك نحو مسار يتسم بانخفاض الانبعاثات الكربونية، وأن العمل جارٍ على وضع صيغة جديدة للمواءمة بين النمو والتنمية. وشدّدت أيضاً على أهمية تنفيذ استراتيجية ما بعد عام ٢٠١٥ المنبثقة عن القمة العالمية لمجتمع المعلومات، التي من شأنها أن تسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠١٥.

7.7 وعرضت ممثلة الأمانة التقارير المتعلقة باجتماعات لجان الخبراء الحكومية الدولية، فأوضحت أن المكاتب دون الإقليمية الخمسة التابعة للجنة الاقتصادية عقدت دوراتها السنوية خلال شهري شباط/فبراير وآذار/مارس ٢٠١٦ واتفقت على مجموعة من التوصيات تندرج ضمن ثلاث فئات، هي: توصيات ذات صلة بخطة عام ٢٠٦٣ وأهداف التنمية المستدامة؛ وتوصيات تتعلق بالموجزات القطرية التي تعدها اللجنة الاقتصادية؛ وتوصيات بشأن استعراض لجان الخبراء الحكومية الدولية وغيرها من الأجهزة الفرعية للجنة الاقتصادية. وخلال الاجتماعات، ناقش الخبراء أيضا بيئة الاقتصاد الكلي في مختلف المناطق دون الإقليمية والموجزات القطرية التي تعدها اللجنة الاقتصادية، علاوة على مسائل نظامية تتعلق ببرامج عملها. وأضافت أن إصلاح الاقتصادية، علاوة على مسائل نظامية تتعلق ببرامج عملها. وأضافت أن إصلاح هياكل اللجان الحكومية الدولية فيما يتعلق بتواتر جلساتها وجداول أعمالها والصلة بينها وبين مؤتمر الوزراء كان من البنود المهمة الواردة في حدول الأعمال. وقد وافقت غالبية الدول الأعضاء على ضرورة أن تمضي اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في عملية فالبية الدول الأعضاء على ضرورة أن تمضي اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في عملية الإصلاح، بحدف ضمان المواءمة والاتساق بشكل أفضل مع مؤتمر الوزراء والأجهزة النظامية الأخرى التابعة للجنة الاقتصادية.

٨٧- ثم عرضت ممثلة الأمانة التقرير المتعلق بالدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى الاتحاد الأفريقي وبرنامج النيباد التابع له، فسلّطت الضوء على عدة مجالات وفرت فيها اللجنة الاقتصادية مثل هذا الدعم، بما في ذلك مواءمة الأطر السياساتية والقانونية والتنظيمية من أجل تعزيز مشاركة القطاع الخاص في تمويل مشاريع الهياكل الأساسية العابرة للحدود في أفريقيا؛ والمساهمة في صياغة خطة عام ٢٠٦٣؛ وتطوير إطار الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن خطة أفريقيا للتكامل والتنمية للفترة

والتفاوض بشأن منطقة التجارة الحرة القارية. وأبرزت ممثلة الأمانة دور آلية التنسيق والتفاوض بشأن منطقة التجارة الحرة القارية. وأبرزت ممثلة الأمانة دور آلية التنسيق الإقليمي لأفريقيا في توفير دعم الأمم المتحدة، فقالت إن اللجنة الاقتصادية قدمت الدعم التقني لمبادرة النيباد والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران على حد سواء، وأنها قدمت الدعم للآلية بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفي هذا السياق، لاحظت أن آلية التنسيق الإقليمي لأفريقيا تواجه معوقات شديدة في مجالي الموارد المالية والبشرية نظرا لافتقارها إلى ميزانية خاصة بها ولصغر حجم ملاكها الوظيفي، وتعترضها تحديات تتصل بعدم كفاية الاتصال وانعدام التعاون المنتظم في داخل المجموعات وفيما بينها. وأكدت بناء على ذلك أن استدامة الموارد أمر لا غنى عنه لتشغيل الآلية بصورة فعالة.

باء- المناقشة

٨٨- تلت العرضَ مناقشةٌ تمحورت حول مسائل تتعلق بتنمية رأس المال البشري، والهياكل الأساسية المالية، وإدماج برامج التنمية العالمية والقارية في السياق الوطني، والمعوقات التي تعرقل التكامل الإقليمي، والتفاوض على العقود المتصلة بالموارد الطبيعية في أفريقيا.

٩٨- وشدد الخبراء على ضرورة إيلاء اللجنة الاقتصادية مزيدا من الاهتمام للهياكل الأساسية البشرية والمالية في إطارها الاستراتيجي للفترة ٢٠١٨-١٩، ٢٠١٩، ملاحظين أن عملها في هذين المجالين لم يُسلط عليه الضوء بشكل كافٍ في تقريرها عن فترة السنتين ٢٠١٤. وارتأوا أنه لابد من تكثيف التركيز أكثر على تنمية رأس المال البشري وتعبئة الموارد في سياق تصميمها لما تضعه من إصلاحات وسياسات وما تقدمه من تدريبات. وأحاط الخبراء علما بالمبادرات المتعلقة بالهياكل الأساسية البشرية والمالية، فأكدوا أن تلك المسائل أدمجت بشكل جيد في الدعائم الثلاث الاقتصادية، والاجتماعية والبيئية اللي الشري، بما في الستعرضوا أمثلة على أعمال اللجنة الاقتصادية فيما يتعلق برأس المال البشري، بما في استعرضوا أمثلة على أعمال اللجنة الاقتصادية فيما يتعلق برأس المال البشري، بما في وأعمال اللجنة فيما يتصل بالمهارات والعمالة. وأشاروا أيضا إلى أن الولاية الرئيسية والمعهد الأفريقي للمسائل الجنسية القدرات البشرية في القارة من خلال توفير التدريب في طائفة واسعة من المجالات ذات الأولوية.

٩٠ وأكد الخبراء أهمية إدماج خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام
 ٢٠٣٠ في خطط التنمية الوطنية، مشددين على الحاجة إلى تقديم الدعم لهذا الغرض.

ولوحظ أن اللجنة الاقتصادية قدمت إلى الدول الأعضاء دعماً في مجال بناء القدرات صممته خصيصا لتلبية احتياجات تلك الدول، وذلك من خلال الدورات التي يقدمها المعهد الأفريقي عن التخطيط الإنمائي والتحول الهيكلي للبلدان الأفريقية. وقدمت اللجنة الاقتصادية أيضا خدمات استشارية مصممة خصيصا للدول الأعضاء بناء على طلبها. وأضيف أن اللجنة الاقتصادية تقوم علاوة على ذلك بإعداد موجزات قطرية تقدم صورة شاملة عن التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الدول الأعضاء؛ وأن الأدلة المتنوعة يمكن الاستعانة بما لوضع الخطط والسياسات الوطنية وتنفيذها ورصدها وتقييمها.

91- وغُزي بطء وتيرة التكامل الإقليمي في منطقة وسط أفريقيا إلى عوامل من قبيل تشابه المنتجات بين بلدان المنطقة دون الإقليمية، والتركيز على السلع الأساسية الأولية، والافتقار إلى سياسة إقليمية للتصنيع. وارتئي أيضا أن التكامل الإقليمي تعرقله عقبات أخرى تتمثل في ضعف الهياكل الأساسية للنقل، والافتقار إلى بيانات موثوقة، وعدم استناد السياسات التجارية للبلدان إلى تحليل لأنماط التجارة في المنطقة دون الإقليمية. ولذلك سيتطلب تسريع التكامل الإقليمي في منطقة وسط أفريقيا اتباع نهج شامل ذي أبعاد تتناول الاقتصاد الكلي والتجارة والهياكل الأساسية. وذهب المتحدثون أيضا إلى أن وضع إطار للرصد والتقييم، وإن كان أمرا مهما، ينبغي ألا يكون الشرط الوحيد اللازم لتسريع التكامل الإقليمي.

97- وفيما يتعلق بإدارة الموارد الطبيعية في أفريقيا، سلّط الخبراء الضوء على مشكلتي التفاوض بشأن العقود والتدفقات المالية غير المشروعة في مجال الصناعات الاستخراجية، ولفتوا الانتباه إلى الأعمال ذات الصلة التي قام بما الفريق الرفيع المستوى المعني بالتدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا، كما أشاروا إلى الدورات الدراسية التي يقدمها المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط في هذا الجال. ولاحظ الخبراء المشاكل التي تواجهها البلدان التي تمتلك صناعات تعدين، والتمسوا الدعم من الاتحاد الأفريقي في تدريب المهندسين وتطوير قوانين التعدين. وأضافوا أن اللجنة الاقتصادية تتعاون مع البلدان الأفريقية فيما يتعلق بالتفاوض بشأن العقود، وأنها تقوم بتوعية البلدان بالمسائل المتصلة بالحوكمة في قطاع التعدين.

97 - وطُرحت أسئلة بشأن طرائق مشاركة الدول الأعضاء في مجلس إدارة المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط، قُدمت على إثرها إيضاحات عدة كان مفادها أن مكتب مؤتمر الوزراء لعام ٢٠١٥، وهو المكتب المسؤول عن تنسيق عملية الترشيح مم ممثلي المناطق دون الإقليمية الخمس، أجرى مشاورات أولية، وأن العضوية في

بحلس الإدارة طوعية لفرادى الدول الأعضاء، وأن بلدين اثنين فقط من كل منطقة دون إقليمية يمكن أن يكونا عضوين في المجلس في فترة معينة. وأفيد الخبراء بحالة الترشيحات حتى الآن، وكانت كالتالي: رشحت منطقة وسط أفريقيا غابون وغينيا الاستوائية؛ ورشحت منطقة شمال أفريقيا كينيا وأوغندا؛ ورشحت منطقة شمال أفريقيا السودان والمغرب؛ ورشحت منطقة الجنوب الأفريقي ليسوتو وزامبيا؛ بينما رشحت منطقة غرب أفريقيا غانا، ولم يُحدد بعد البلد الثاني المرشح.

جيم- التوصيات

٩٥ - في ضوء تلك المناقشة، قدمت اللجنة المشتركة التوصيات التالية:

- (أ) ينبغي أن تقوم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، بوضع إطار لتعميم خطة عام ٢٠٦٠ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في خطط التنمية الوطنية وأن تتيحاه للدول الأعضاء، مع مراعاة الخبرات والدروس المستفادة في هذا الجال، وأن تقدّم المساعدة التقنية من أجل التنفيذ؛
- (ب) ينبغي أن تستخدم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، إطارَ النتائج المتكامل كأساسٍ لإعداد تقرير سنوي عن أهداف التنمية المستدامة من أجل تتبع التقدم المحرز في تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ الذي سيُعرض مقترنا بمعلومات عن حالة بيئة البيانات؛
- (ج) ينبغي أن تعتمد الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية نهجا شاملا حيال تسريع التكامل الإقليمي، يحتوي على أبعاد تتناول جملة أمور منها الاقتصاد الكلي والتجارة والهياكل الأساسية؛
- (د) ينبغي لمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة أن يعمل، بدعم من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها ذات الصلة، على تشجيع إدماج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة (الاجتماعية والاقتصادية والبيئية) وتعزيز التنسيق والاتساق والتعلم وتبادل أفضل الممارسات داخل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، ومع منتديات ومنظمات إقليمية ودون إقليمية أخرى؟
- (ه) ينبغي أن تعمل اللجنةُ الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، على تعزيز إنتاج بيانات ذات صلة بالهجرة وأن تضطلع بدراسات مستعينةً بأحدث البيانات المتوافرة لتحديد طبيعة تدفقات الهجرة الدولية وأنماطها في أفريقيا، وتقييم أثر هجرة العمالة الماهرة على بلدانها الأصلية وبلدان المقصد وكيفية

تأثير التحويلات النقدية في التنمية على المدى الطويل، وأن تساعد الدول الأعضاء على إدراج مسألة الهجرة ومراعاتها في خطط التنمية واستراتيجياتها على الصعيد الوطني؛

- (و) ينبغي أن تتخذ اللجنة الاقتصادية لأفريقيا كل ما يلزم من خطوات لتنظيم استعراض سنوي إقليمي للتقدم المحرز في أفريقيا في مجال تنفيذ نتائج القمة العالمية لمحتمع المعلومات دعماً لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٣٠
- (ز) ينبغي أن تعمد اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، إلى تقديم المساعدة للدول الأعضاء في إدارة مواردها الطبيعية، بأن توفر الدعم لتدريب المهندسين ووضع قوانين التعدين وتعزيز قدرات التفاوض بشأن العقود؛
- (ح) ينبغي أن يقر مؤتمر الوزراء، في اجتماعاته المشتركة التاسعة، مشروع النظام الأساسي المنقح للمعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط؛
- (ط) ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تكثف عملها في مجال التنمية البشرية وتعبئة الموارد من أجل تنفيذ برامج التنمية.

تاسعا- المسائل النظامية: مفوضية الاتحاد الأفريقي [البند ٩ من حدول الأعمال]

ألف- العرض

97 - عرض ممثلو الأمانة المسائل النظامية الخاصة بمفوضية الاتحاد الأفريقي، على النحو الموضح أدناه. وتناول العرض الأول الاستراتيجية المشتركة لمفوضية الاتحاد الأفريقي - رابطة المصارف المركزية الأفريقية المتعلقة بإنشاء مصرف مركزي أفريقي، على النحو المبين في الوثيقة (E/ECA/COE/35/13 AU/STC/FMEPI/EXP/13(II). فأوضح ممثل الأمانة أن هذه الاستراتيجية تقترح نهجاً لإنشاء مصرف مركزي أفريقي يستند إلى تلبية الشروط المسبقة المطلوبة على المستوى الإقليمي من أجل إنشاء اتحاد اقتصادي ونقدي قاري يتسم بالقوة والاستدامة. ولخص خارطة الطريق والتوصيات المقترحة الواردة في الاستراتيجية.

99- ثم عرض ممثلُ الأمانة إعلان أكرا الصادر عن المؤتمر الرابع للخبراء الاقتصاديين الأفريقيين، على النحو المبين في الوثيقة الوثيقة الخراء (II) E/ECA/COE/35/14/AU/STC/FMEPI/EXP/14 فأكد أن موضوع المؤتمر، وهو "سياسات التصنيع والأداء الاقتصادي في أفريقيا"، كان متمشياً مع التطلعات الواردة في خطة عام ٢٠٦٣. وأضاف أن المؤتمر أتاح منبرا ذا قيمة لا تُقدّر بثمن جَمع الخبراء

الاقتصاديين الأفريقيين الشباب من داخل القارة وخارجها على نحو مكّنهم من تسخير إمكاناتهم وتعزيز قدراتهم من خلال إجراء مناقشات مع خبراء اقتصاديين وصانعي سياسات أفريقيين. وكان الهدف الرئيسي هو تشجيع الخبراء الاقتصاديين الأفريقيين على إجراء بحوث اقتصادية من أجل تزويد القارة بالقدرات البحثية اللازمة لإحداث تحول هيكلي فيها. وقد أوصى المشاركون في المؤتمر المذكور بأن تنتهج أفريقيا مسار تصنيع يكون مستداماً بيئياً عن طريق الانتقال تدريجياً إلى النمو الأخضر.

9A وكذلك عرض ممثل الأمانة مشروع النظام الأساسي للمعهد الأفريقي للتحويلات المالية، فقال إن النظام الأساسي يحدد أهداف المعهد، ومهامه وأنشطته، وحوكمته وإدارته، وعملياته. ويتلقى المعهد مساعدات مالية من حكومة كينيا (البلد المضيف) والمفوضية الأوروبية ومن شركاء آخرين في مجال التنمية.

99- وبالنسبة لمشروع القانون الأفريقي للاستثمار الوارد في الوثيقة مؤتمر وزراء التكامل الأفريقيين كان قد طلب في اجتماعه الثالث، المعقود في أبيدجان مؤتمر وزراء التكامل الأفريقيين كان قد طلب في اجتماعه الثالث، المعقود في أبيدجان في ٢٢ و ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٨، أن تتولى مفوضية الاتحاد الأفريقي وضع قانون استثمار شامل لأفريقيا بحدف تعزيز مشاركة القطاع الخاص. وأضاف أن الأبعاد الوطنية والإقليمية والقارية أُخذت في الحسبان بغية توفير بيئة قانونية مواتية لتشجيع تدفق الاستثمارات إلى أفريقيا، وتيسير التجارة فيما بين البلدان الأفريقية، وتشجيع الاستثمار عبر الحدود. وقد عُقدت عدة اجتماعات تشاورية مع خبراء من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، ولكن لم يجرِ بعد التوصل إلى قرار بشأن ما إذا كان من المستصوب أن يحل هذا القانون محل قوانين الاستثمار الوطنية.

٠٠٠ وعرض ممثل الأمانة مشروع المذكرة المفاهيمية بشأن إنشاء مركز امتياز للأسواق الأفريقية الشاملة للجميع، على نحو ما جاء في الوثيقة الوثيقة الشاملة للجميع، على ضرورة قيام البلدان الأفريقية بتعزيز الملات المسلام القيمة الإقليمية التحويلية، التكامل الاقتصادي الإقليمي، لا سيما من خلال سلاسل القيمة الإقليمية التحويلية، والأسواق الشاملة للجميع، وتطوير الأعمال التجارية، وهو ما من شأنه أن يوفر فرص العمل ويولد الدخل بغية الحدّ من الفقر في أفريقيا. وأشار الممثل إلى أن التوفيق بين النمو القوي من جهة والحدّ من الفقر وعدم المساواة من جهة أخرى يقتضي جعل الأسواق التي يتعامل فيها الفقراء والضعفاء أسواقاً أكثر شمولا للجميع. وقد تم تعريف الأسواق الشاملة للجميع على أنها أسواق تؤدي إلى توسيع نطاق الاختيار والفرص بالنسبة للفقراء وتسفر عن نتائج تستفيد بها هذه الشريحة. ومضى الممثل يقول إن

النتيجة المتوقعة من عمل المركز هي تعزيز قدرات الاتحاد الأفريقي ومؤسساته المعنية، دعماً للتحول الاقتصادي في أفريقيا من خلال الأسواق الشاملة للجميع.

1.۱- وعرض ممثل الأمانة التقرير المتعلق بالاجتماع السنوي للمديرين العامين للمكاتب الإحصائية الوطنية في البلدان الأفريقية، الذي عُقد في ليبرفيل في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٠ بشأن موضوع "ثورة البيانات وأهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٦٣". فأوضح أن الأهداف الرئيسية للاجتماع تمثلت في دراسة أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٦٣، وتقييم الأفرقة التقنية المتخصصة المعنية باستراتيجية مواءمة الإحصاءات في أفريقيا، وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات، ومناقشة الترتيبات اللازمة لتنسيق الأنشطة الجارية.

1.١٠ أما تقرير الاجتماع السابع للجنة الاتحاد الأفريقي الفرعية للمديرين العامين للجمارك الذي عُقد في كينشاسا في ٢٤ و ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، فقد عرضه ممثل الأمانة الذي أشار إلى أن الاجتماع نظر في تطبيق مفهوم النافذة الواحدة في أفريقيا، وفي الإدارة المنسقة للحدود، وأنظمة التخليص الجمركي المترابطة، وإنشاء منتدى جمركي لتيسير التجارة تابع للاتحاد الأفريقي، وهي كلها أمور يمكن استخدامها لتيسير التجارة المشروعة وحماية المجتمع وتجميع الإيرادات والإحصاءات الحكومية.

1.7 وبالنسبة إلى مسألة تمويل الحماية الاجتماعية في أفريقيا، أكد ممثل الأمانة أهية تدابير الحماية الاجتماعية التي تمولها الدولة بالنسبة للفئات الضعيفة، وباعتبارها وسيلةً لمعالجة عدم المساواة الاجتماعية في أفريقيا. وارتأى أن هذه التدابير ومنها على سبيل المثال التحويلات النقدية، والحصول على الرعاية الصحية والتعليم، والعمالة، وبرامج الأشغال العامة، وبرامج توفير الغذاء، من شأنها أن تساعد على تحقيق أهداف الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي المبينة في خطة تنفيذ السنوات العشر الأولى المتصلة بخطة عام ٢٠٦٣.

1.1- وفيما يتعلق بمسألة حقوق المرأة وتمكينها الاقتصادي، تناول ممثل الأمانة بالوصف دور أسواق رأس المال في تعبئة الموارد المحلية من أجل خطة عام ٢٠٦٣ وأهداف التنمية المستدامة من خلال الدور القيادي للمرأة. وذكر أن هذه الأسواق ينبغي تبسيطها ويمكن كذلك أن يستفاد فيها من برامج الائتمان المتاحة للنساء على الصعيد المحلي. وأضاف أن من الضروري إيجاد أطر سياساتية للاقتصاد الكلي تشمل المنظور الجنساني، وبرامج تراعي الجوانب الجنسانية، ونتائج شاملة للجميع ومنصفة، وأهداف ومؤشرات للرصد والتقييم تأخذ بالمنظور الجنساني. ومن أجل تنفيذ خطة

عام ٢٠٦٣ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠، ينبغي تطوير المبادرات الصغيرة النطاق لتوليد الدخل لكي يكون هدفها خلق الفرص للنساء.

0 · ١ - وقدم الأمين العام للاتحاد البريدي للبلدان الأفريقية، نيابة عن مفوضية الاتحاد الأفريقي، التقرير المعد عن وضع المبادئ التوجيهية المتعلقة بنُظم العناوين والرموز البريدية في أفريقيا والتقرير المعد عن مشروع كهربة مكاتب البريد في المناطق الريفية في أفريقيا وربطها الإلكتروني، وهو مشروع مشترك بين مفوضية الاتحاد الأفريقي والاتحاد البريدي للبلدان الأفريقية والاتحاد البريدي العالمي.

باء- المناقشة

1. ١- تناولت المناقشة التي تلت ذلك المسائل النظامية التي عرضتها مفوضية الاتحاد الأفريقي. فأعرب الخبراء عن قلقهم إزاء بطء عملية التصديق على الصكوك القانونية المنشئة لمؤسسات مالية أفريقية، هي تحديدا مصرف مركزي أفريقي ومصرف أفريقي للاستثمار وصندوق أفريقي للنقد. ولاحظوا أن إنشاء هذه المؤسسات من شأنه حفز إمكانات التنمية للدول الأعضاء عن طريق توفير الموارد المحلية. وارتئي إضافة إلى ذلك أن مرونة معايير تقارب الاقتصاد الكلي ستكون ضرورية لمساعدة البلدان على المضي قدماً نحو تحقيق التكامل النقدي. واتفق الخبراء على أن الدول التي هي على استعداد للمضي قدماً في إنشاء المؤسسات المالية الأفريقية ينبغي أن يُسمح لها بذلك.

٧٠١- ولفت الخبراء الانتباه إلى مساهمة القطاع الزراعي في تعزيز التحول الاقتصادي والهيكلي في أفريقيا. وأشاروا إلى أن أولويات الوصول إلى النمو الأخضر تشمل بناء القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات المناخية، وتوفير هياكل أساسية مستدامة، وإيجاد خدمات نظم إيكولوجية، والاستفادة من الموارد الطبيعية (خاصة المياه) على نحو يتسم بالكفاءة والاستدامة. وناقش الخبراء أيضا استراتيجية المؤتمر المتعلقة بالاتصال بحدف ضمان إشراك أكبر عدد من الخبراء الاقتصاديين الأفريقيين الشباب عن طريق المؤسسات البحثية التي يعملون بحا.

١٠٨ - وفيما يتعلق بمشروع النظام الأساسي للمعهد الأفريقي للتحويلات المالية، أعرب الخبراء عن قلقهم لعدم حصول الدول الأعضاء على الوقت الكافي لدراسة مشروع النظام الأساسي ومراجعته والوقوف على آثاره القانونية والمالية بشكل وافٍ من أجل إعطاء تعليقات ذات مغزى. وبالنسبة إلى مسألة الالتزام المالي، أوضِح أن المعهد قد أنشئ بالفعل بوصفه مكتبا تقنيا متخصصا تابعا لمفوضية الاتحاد الأفريقي،

وسيتم التعامل معه كأي جهاز آخر من أجهزة الاتحاد الأفريقي. وطلب الخبراء وقتاً إضافياً لإجراء المزيد من الدراسة لمشروع النظام الأساسي.

9 · ١ - وأشاد الخبراء بجهود مفوضية الاتحاد الأفريقي من أجل تعزيز الاستثمار في أفريقيا من خلال مبادرات مثل مشروع القانون الأفريقي للاستثمار، الذي وُضع لتعزيز الاستثمار وإيجاد فرص العمل وضمان القضاء على الفقر. وناقش المشاركون الخيارات الستة التي أوصى بحا الخبراء القانونيون في اجتماعهم المعقود في لوساكا في الفترة من ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وأعربوا عن الحاجة لأن يتخذ مؤتمر الوزراء قراراً بشأن الطابع القانوني لهذا القانون.

• ١١- وهنأ الخبراء مفوضية الاتحاد الأفريقي على مبادرتها المتعلقة بإنشاء مركز امتياز أفريقي للأسواق الشاملة للجميع، وهو المركز الذي من شأنه دعم النمو الشامل للجميع والمساهمة في القضاء على الفقر في أفريقيا. وأشاروا إلى ضرورة مراعاة أهداف خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، والعمل في هذا السياق على تضمين الجوانب المتعلقة بالاقتصاد الأخضر وإمكاناته التي تتيح إيجاد فرص العمل. ولاحظوا أيضاً أهمية ترشيد عمليات إنشاء مؤسساتٍ ومراكز جديدة لتحنب ازدواجية الجهود.

111 - وأبرز الخبراء ما للإحصاءات الدقيقة من أهمية بالنسبة إلى مساعي التنمية والتحول الهيكلي في أفريقيا، ونظروا في التقدم المحرز بشأن معهد نيلسون مانديلا الأفريقي للإحصاء والمركز الأفريقي للتدريب الإحصائي المزمع إنشاؤهما والميثاق الأفريقي للإحصاء، وغير ذلك من الجهود المبذولة لتحقيق الاستفادة القصوى من ثورة البيانات في مجالات من قبيل الحسابات القومية، وسوق العمل، وإحصاءات الحوكمة من أجل السلام والأمن، والتعليم، والعلم والتكنولوجيا والابتكار، وتعدادات السكان والمساكن في عام ٢٠٢٠.

111- وأكد الخبراء الحاجة إلى إصدار توصية بشأن إنشاء هياكل أساسية كافية وتكنولوجيا ملائمة لدعم الإدارة المنسّقة للحدود في أفريقيا.

11٣- وشددوا على أهمية وضع ضمانات تكفل تيسير وصول الفئات الضعيفة، ومنها النساء، إلى الائتمان وتيسير سدادها له.

118 – وناقش الخبراء مزايا النظم الشاملة للعناوين والرموز البريدية بالنسبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، مؤكدين في هذا الصدد أن كل دولة عضو قادرة، من حيث المبدأ، على تنفيذ أنظمتها الخاصة.

جيم- التوصيات

١١٥- في ضوء تلك المناقشة، قدمت اللجنة المشتركة التوصيات التالية:

- (أ) أن تُعرض الاستراتيجية المشتركة المتعلقة بإنشاء المصرف المركزي الأفريقي على مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي لكي يعتمدها في دورته العادية السابعة والعشرين التي ستُعقد في كيغالي، في تموز/يوليه ٢٠١٦، مع مراعاة كافة المواقف والتحفظات التي أعربت عنها اللجنة دون الإقليمية للجنوب الأفريقي التابعة لرابطة المصارف المركزية الأفريقية؛
- (ب) أن تعمل مفوضية الاتحاد الأفريقي، بدعم من المؤسسة الأفريقية لبناء القدرات ومراكز البحوث الاقتصادية الأفريقية، على إعداد وثيقة عن ديناميات الاقتصادات الأفريقية، يستند إلى نظرةٍ أفريقيةٍ لما يعترض التنمية في أفريقيا من تحديات وما هو متاح لها من فرص؟
- (ج) أن تنشئ مفوضية الاتحاد الأفريقي، بالتعاون مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية والمؤسسة الأفريقية لبناء القدرات، منتدى أفريقيا لمجامع الفكر للبحث في قضايا التنمية في أفريقيا؟
- (د) أن تستعرض الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي مشروع النظام الأساسي للمعهد الأفريقي للتحويلات المالية وأن توافي مفوضية الاتحاد الأفريقي بتعليقاتها عليه كتابةً في غضون أربعة أشهر؟
- (ه) أن تحيل مفوضية الاتحاد الأفريقي الصيغة المعدّلة من النظام الأساسي إلى خبرائها القانونيين لكي يستعرضوها قبل إحالتها إلى أجهزة الاتحاد الأفريقي المعنية للنظر فيها واعتمادها؟
- (و) أن تشرع مفوضية الاتحاد الأفريقي في إجراء مشاورات أكثر عمقا مع الدول الأعضاء، بغية وضع القانون الأفريقي للاستثمار في صيغته النهائية؛
- (ز) أن تكلّف مفوضية الاتحاد الأفريقي خبيراً استشاريا مستقلا بإجراء دراسة جدوى للنظر في مختلف الخيارات المتاحة لتفعيل المركز الأفريقي للامتياز في

مجال الأسواق الشاملة وتزويده بدعمٍ مالي مستدام، ثم تعرض نتائج هذه الدراسة على الدول الأعضاء للنظر فيها على النحو الواجب؛

(ح) أن تضع الجهات الوطنية والإقليمية صاحبة المصلحة والشركاء الدوليين سياسات واستراتيجيات تتضمن أهداف الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي الواردة في خطة تنفيذ السنوات العشر الأولى المتصلة بخطة عام ٢٠٦٣؟

(ط) أن بُحري مفوضية الاتحاد الأفريقي دراسة عن التدفقات النقدية لدى النساء وإمكانية حصولهن على الائتمان؛ وأن يتم تعزيز أفضل الممارسات من أجل تحسين فرص حصول النساء على الائتمان؛ وأن يعتمد اختيار الفئات المستهدفة على التصنيفات التي تشمل، على وجه الخصوص، النساء على مستوى القاعدة الشعبية؛

(ي) أن تُحث الدول الأعضاء على إعطاء الأولوية لنُظم العناوين والرموز البريدية وأن تدمجها في خطط التنمية الوطنية باعتبارها جزءا من الهياكل الأساسية اللازمة لزيادة إمكانات الوصول إلى الخدمات الأساسية.

عاشرا – تاريخ وموضوع الاجتماعات السنوية المشتركة العاشرة [البند ١٠ من جدول الأعمال]

TI - عرض ممثل الأمانة المذكرة المتعلقة بتاريخ وموضوع الاجتماعات السنوية المشتركة العاشرة المقرر عقدها في عام TI (-TECA/COE/35/21) وأكد أن المواضيع المقترحة وضعتها مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا من خلال عملية تشاورية، وجار الآن إحالتها إلى لجنة الخبراء للنظر فيها.

11٧- وخلال المناقشة التي تلت ذلك، ارتأى بعض الخبراء أن الموضوع المعنون "النمو واللامساواة والبطالة" يمكن، مع إدخال بعض التعديلات عليه، أن يشمل الموضوعين الآخرين. وبعد مزيد من المناقشات بشأن المواضيع التي تقترحها الأمانة، خلصت اللجنة إلى المواضيع التالية التي يتعين مواصلة التداول بشأنها:

(أ) توليد الثروة وتحقيق النمو المنصف وتوفير العمالة لأغراض التنمية المستدامة؛

(ب) الاقتصادات الأفريقية: الانتقال من النمو المرتفع إلى النمو الشامل للجميع؛

(ج) النمو واللامساواة والبطالة؛

(c) النمو المدفوع بالصادرات: التحديات الماثلة والفرص السانحة.

11A - ولاحظ الرئيس التقارب بين المواضيع المقترحة، فدعا الخبراء إلى الاتفاق على أحدها. ووافقت اللجنة على أن تطلب إلى الأمانة التعاون مع مكتب المؤتمر من أجل وضع الصياغة النهائية المناسبة للموضوع المقترح، وإبلاغها بما يستجد في هذا الصدد.

9 1 1 - وفيما يتعلق بالتواريخ المحتملة لانعقاد الاجتماعات السنوية المشتركة العاشرة في عام ٢٠١٧، أيّدت اللجنة بالإجماع الإطار الزمني المقترح الداعي إلى عقد تلك الاجتماعات في منتصف آذار/مارس ٢٠١٧.

حادي عشر- مسائل أخرى [البند ١١ من جدول الأعمال]

١٢٠ لم تُثر أي مسائل أخرى.

ثاني عشر - النظر في مشروع تقرير لجنة الخبراء المشتركة واعتماده والنظر في مشاريع القرارات والتوصية بإقرارها [البند ١٢ من جدول الأعمال]

171- في إطار هذا البند من جدول الأعمال، درست اللجنة مشروع التقرير المعد عن اجتماعها إلى جانب القرارات البالغ عددها ١٧ قرارا، تمهيدا لأن تنظر فيها الاجتماعات السنوية المشتركة التاسعة للجنة الاتخاد الأفريقي الفنية المتخصصة للشؤون المالية والنقدية والتخطيط والتكامل الاقتصادي ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين وتعتمدها على نحو ما وردت في الوثيقة والتنمية الاقتصادية الأفريقيين وتعتمدها على معد من الخبراء تعليقات واقترحوا إدخال تعديلات على التقرير وعلى مشاريع القرارات. وبعد مناقشات مستفيضة، اعتمدت اللجنة التقرير بالإجماع. وتُعرض القرارات بصيغتها المعدّلة من قِبل اللجنة في مرفق هذا التقرير، لكي ينظر فيها مؤتمر الوزراء ويعتمدها.

ثالث عشر- اختتام الاجتماع [البند ١٣ من حدول الأعمال]

177 - أدلى بملاحظات ختامية كل من السيد ماروبينغ والسيد حمدوك والسيد ريزنغا مالوليكي، رئيس المكتب. وأعرب السيد ماروبينغ عن ترحيبه بتوافق الآراء الذي توصل إليه المندوبون بشأن اتباع نهج متكامل ومتسق حيال تنفيذ ورصد وتقييم خطة عام ٢٠٦٣ وأهداف التنمية المستدامة وبشأن ضرورة إعداد تقرير مرحلي

دوري واحد عن الخطتين، وبالتوجيهات التي قدمها الخبراء لكي يُسترشد بما مستقبلا في أعمال مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا الشركاء. وقال السيد حمدوك إن الدروس المستفادة من تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية ستكون ذات أهمية كبيرة بالنسبة لتوجيه أفريقيا في عملية وضع إطار واحد للإبلاغ عن خطة عام ٢٠٦٣. أما السيد ريزنغا مالوليكي، فقد شجع المشاركين بشدة على التوصل إلى نهج جماعي من أجل التغلب على التحديات التي تواجه التنمية في أفريقيا، من خلال تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وأهداف التنمية المستدامة.

١٢٣ - وفي أعقاب هذه البيانات وبعد تبادل عبارات الجحاملة المعتادة، أعلن الرئيس اختتام الاجتماع.